ما بعد الأزمة
التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

مـا بعد الأزمـــة

التغيـرات البنيويـة في الحيـاة السياسيـة الفلسطينيـة، وآفـاق العمـــل

وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن ٢٢-٢٣ تشرين أول، ١٩٩٨

Structural Transformations in Palestinian Political Life and Prospects for Change

Proceedings of the 4th Annual **Muwatin** Conference
22-23 October, 1998, Ramallah

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah , Palestine
April 1999

This book is published as part of an agreement of cooperation with the
Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى - نيسان ١٩٩٩

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينريج بول - المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من اراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

مـا بعد الأزمــة، التغيـرات البنيويـة فـي الحيـاة السياسيـــــة الفلسطينيـــة، وآفــاق العمــل

وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة
مواطن، ٢٢-٢٣ تشـــرين أول، ١٩٩٨

المحتويات

تقديم

مداخل لإعادة البناء – جورج جقمان ٧

إفتتاح

الخيارات السياسية في المرحلة القادمة – عزمي بشارة ١٣

تحولات النظام السياسي الفلسطيني ٢٣

النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج – ممدوح نوفل ٢٥

التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية – سميح شبيب ٥٣

التغيرات البنيوية في التنظيمات الفلسطينية في الاردن – جميل النمري ٦١

نحو خطاب سياسي جديد – ماجد كيالي ٧١

هل ستتحول فتح الى حزب سياسي؟ ٨٥

طموحات فتح السياسية بالنسبة للمستقبل الفلسطيني – رفيق النتشة ٨٧

مستقبل فتح وإمكانية إعادة هيكلية التنظيم – دلال سلامة ٩٥

الحالة التنظيمية في حركة فتح وعلاقتها مع السلطة – مروان البرغوثي ١٠٣

"فتح" من الثورة إلى السلطة – فيصل حوراني ١٠٩

الاسلاميون والمستقبل السياسي الفلسطيني ١١٧

الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي – زياد أبو عمرو ١١٩

رؤية اسلامية للمستقبل الفلسطيني – اسماعيل أبو شنب ١٢٧

الحرية بين الاسلام والاسلاميين – عبد الستار قاسم ١٣٧

حركة حماس والعملية الديمقراطية – جميل حمامي ١٥٣

هل سيتمكن اليسار الفلسطيني من الخروج من أزمته؟ ١٦١

اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد – عبد الرحيم ملوح ١٦٣

اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد – قيس عبد الكريم ١٧٣

استحالة تجديد التاريخ – مازن سعادة ١٨٩

المعيقات الذاتية والداخلية لنشوء أحزاب جديدة أو تجديد

الأحزاب القديمة – مروان الكفارنة ٢٠٩

آفاق تطور العمل الحزبي والجماهيري ٢٢١

إمكانية نشوء أحزاب جديدة – مصطفى البرغوثي ٢٢٣

قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني ما بين نضج الظرف الموضوعي

وقصور العمل الذاتي – أحمد مجدلاني ٢٣١

القطب الثالث: التجربة والآفاق – داوود تلحمي ٢٥٣

استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه

التحول الديمقراطي والتحرر – ريما حمامي وايلين كتاب ٢٦٥

القطب الطلابي الديمقراطي: تجربة توحيد القوى الديمقراطية – محمود النجار ٢٧٩

تقديم

مداخل لإعادة البناء

جورج جقمان

مداخـل لإعادة البنـاء

في السياسة والحياة السياسية، توجد قضايا كبرى وقضايا صغرى. وفي العقود الثلاث الماضية استحوذت القضايا الكبرى على الحياة السياسية الفلسطينية: تحرير فلسطين، حق العودة، تقرير المصير، إقامة الدولة، القدس.

ولم يكن هناك قضايا صغرى سوى ما يخص الفصائل وعلاقتها ببعضها البعض، والمناورات الناجمة عن ذلك حول المواقع والمنافع والنفوذ.

أين كانت القضايا الصغرى؟

في الشتات وفي الأراضي المحتلة على حد سواء، اختلطت القضايا، صغرى وكبرى. مثلاً، أن كانت نوعية المياه التي تصل إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان سيئة أو ملوثة، أو أن لم يكن هناك مجاري للصرف الصحي، أو أن كانت نسبة وفيات الأطفال مرتفعة في مخيم برج البراجنة؛ قضايا مثل هذه تختلط مع المسائل الكبرى مثل وضع الفلسطينيين في لبنان ووضع الشتات واللجوء، ومن ثم الحاجة للعودة وإنشاء الدولة ذات السيادة على مقدراتها وحياة شعبها.

والأمر كذلك في الأرض المحتلة. فالاحتلال ضمناً أو صراحة هو الملام؛ اعتدنا على تكييل التهم للاحتلال؛ أدمنا على ذلك، ارتحنا وسررنا واغتبطنا؛ ابيض واسود، وضوح وبساطة.

هكذا كان شأن الماء والكهرباء وتعبيد الشوارع واكتظاظ المدارس وتدني رواتب المعلمين والتخطيط الهيكلي وتنظيم المدن وترخيص الكسارات قرب المناطق السكنية ورخص البناء، والبناء دون رخص، والضرائب، والطحين الفاسد.

إذن، من فرط إدمان الفصائل والتنظيمات والحركات على القضايا الكبرى، لم تفطن معظمها، بعد أوسلو، أننا دخلنا مرحلة جديدة يوجد فيها مساحة كبيرة للقضايا الصغرى والمتوسطة، وليس الكبرى فقط. أو أنها ما زالت عاجزة عن ربط القضايا الصغرى مع إعادة البناء والآليات الأخرى الضرورية لممارسة السياسة.

بعد أوسلو، وبوجود سلطة تحكم شعب على أرضه، لا توجد سياسة دون قضايا صغرى. ودون وجود سياسة، لن يكون في الإمكان التأثير على القضايا الكبرى.

وبهذا المعنى تترفع معظم الفصائل والأحزاب عن السياسة. أقول، تترفع عن السياسة إما بسبب عدم مقدرة أو بسبب غياب الآليات أو لأسباب أخرى.

ما هو موقف حماس مثلاً، من موضوع الطحين الفاسد أو اكتظاظ المدارس، أو خطة التنمية التي قُدِمَت إلى البنك الدولي؟ كيف يجري التعبير عن موقفها لغرض التأثير على القرار؟

وهذا ينطبق أيضاً على تنظيمات وأحزاب أخرى، حتى وإن أعلنت لفظاً، موقفاً من هذه الأمور، هي لا تملك المقدرة على التأثير على القرار، إما لأنها خارج الكيان السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، أو لأنها فيه ولكن ليست كمعارضة، أي أنها دخلت من باب المعادلات القديمة لتقاسم الحصص، في التعيينات في الوزارات والدوائر الحكومية وفي المخصصات المالية، الأمر الذي يضعفها كمعارضة ويعيق فعاليتها ويبقي المغتربين من الأحزاب والتنظيمات خارجها يبحثون عن خيار آخر.

لقد قام عدد من أعضاء المجلس التشريعي بممارسة السياسة في قضايا عدة من بينها موضوع الطحين الفاسد، ولكن المجلس ككل يعاني من الضعف امام ما اصطلحنا على تسميته "بالسلطة التنفيذية". والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى تركيب المجلس ككل، والى ضعف الأحزاب والتنظيمات الأخرى ومقدرتها على توفير دعم للمجلس في قضايا محددة.

والسؤال إذن، ما هي مداخل إعادة البناء من ناحية فعلية وعملية، ما هي الآليات والمستلزمات؟

قبل تناول هذا السؤال أسترعي الانتباه إلى التالي: إن القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني خلال العقود الثلاث الماضية هي الصمغ اللاصق الذي يجمع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إن شخص أبو عمار هو الذي يجمع بين الداخل الخارج. ماذا سيحصل في المستقبل بعد انتهاء هذه المرحلة، كيف سيمكن الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، وما هو نوع النظام السياسي الذي سينشأ في الضفة والقطاع بعد انتهاء هذه الحقبة؟

من الواضح انه لا يوجد شخص واحد يمكنه أن يقوم بنفس دور أبو عمار، أو أن يحظى بقبول واسع، دون آلية يحصل من خلالها على الشرعية.

ومن المتعذر التفكير بآلية لمنح الشرعية لا تحتوي على دور هام للمجلس التشريعي، بالرغم من يأس البعض منه، من جراء دوره الحالي خاصة بعد منحه الثقة للحكومة قبل شهرين.

واقصد هنا المجلس التشريعي كأهم مؤسسة سياسية موجودة حالياً في الداخل من منظار دورها في منح الشرعية في المستقبل، بالإضافة إلى أدوار هامة أخرى.

السؤال إذن كيف تجري إعادة البناء؟ من الواضح انه لا توجد وصفة سحرية، ولكن اسمحوا لي أن استخلص عبرتين واضحتين من تجربتين فلسطينيتين: الأولى تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، والثانية تجربة مؤتمر حزب الشعب الذي عقد في بداية تشرين أول، ١٩٩٨. واسمحوا لي أيضاً أن أسألكم أن تفترضوا حسن النية من قِبَلي أي أني لا أقوم هنا بدعاية حزبية لأصدقاء أو زملاء لي، بل اطرح قضايا للنقاش.

هناك عدة عبر يمكن استخلاصها من تجربة التجمع الوطني وأشير على وجه الخصوص إلى إحداها، وهي مدخلي لموضوع إعادة البناء: أقصد الآلية.

لقد وفرت انتخابات الكنيست قبل ما يزيد على عامين، الآلية للبناء في حالة التجمع، أو إعادة البناء، لبعض مكونات التجمع. لقد وفرت الانتخابات المناسبة، والمحور، والهدف، والمعركة، لتجمع التجمع، لدخول الحياة السياسية ببرنامج سياسي يجمع بين القضايا الصغرى والقضايا الكبرى.

صحيح أن هناك عوامل أخرى ضرورية، مثل توفر قيادة كارزمية ولحظة تاريخية مواتية لشعارات سياسية جديدة. ولكن هذا هو شأن البناء والتجديد في كل الأحزاب والأمثلة على ذلك في العالم عديدة.

أشدد إذن على أهمية الانتخابات كمحور وكآلية هامة، وقد تكون احياناً ضرورية بمعنى أن لا غنى عنها لإعادة البناء، (هناك عبر أخرى ممكن استخلاصها ولكن لا متسع لها في هذا السياق).

من جهة أخرى، إن الانتخابات الأخيرة لحزب الشعب كانت نجاحاً على أكثر من صعيد: على صعيد تماسك الحزب بوجود تيارات فيه، وقبول التعددية النسبية داخل الحزب، وآليات ديمقراطية لاتخاذ القرار والتجديد في هذه الآليات.

إضافة، سمحت هذه الآليات بظهور وجهات نظر أقرب إلى المزاج الشعبي الحالي في رأيي، وهو مزاج سعى للجمع بين الواقعية والمبدئية، ولكنه أيضا نقدي تجاه السلطة سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي، أو تجاه العلاقة مع إسرائيل والمفاوضات وأمور أخرى.

وفي هذه المرحلة لا يمكن إعادة البناء وإعادة المغتربين من الأحزاب أو نشوء أحزاب جديدة لها قاعدة واسعة، دون برنامج عمل يحتوي على قضايا صغرى بالإضافة إلى الكبرى، وبرنامج عمل معارض يسعى لان يعمل ضمن الكيان السياسي الفلسطيني وليس من خارجه، يسعى للجمع بين الواقعية والمبدئية، ما أمكن ذلك.

فالواقعية دون مبادئ، هي استسلام للموجود، والمبادئ دون واقعية هي خروج من عالم السياسة. قد يكون رسم الحدود صعب، ولكن هناك تخاض المعارك.

وعليه اخلص إلى التالي:

أولاً، إن إعادة البناء تتطلب محور محدد كالانتخابات. بالتالي، إن المطالبة بإجراء انتخابات البلديات والمجلس التشريعي في أيار القادم أو في فترة محددة ومعروفة، أو حتى انتخابات جزئية للمجلس الوطني الفلسطيني (والذي لا أحد يعرف عدد أعضاءه الآن، ويقال ويشاع أن العدد يقارب الألف) أمر ضروري كخطوة أولى.

ثانياً، لن يتمكن أي حزب من استعادة مغتربيه دون إعادة بناء داخلي، ودون ديمقراطية حقيقية داخل الحزب.

ثالثاً، إن برنامج العمل يجب أن يحتوي على قضايا صغرى عدة كأولوية، إذ من المفروغ منه وجود قضايا كبرى.

رابعاً، إن برنامج العمل يجب أن ينطلق من توجه معارض ولكن ضمن إطار عام واقعي. أن التوجه غير المعارض لن يجد آذان تصغي إليه. بالمقابل، إن معارضة أوسلو أمر يخلو الآن من بعد عملي محدد، إذ أن السؤال الأساسي، هو: ما العمل الآن، لغرض إنقاذ المستقبل وفي هذا الظرف السياسي بالذات، وليس في فراغ تاريخي.

افتتـــاح

الخيارات السياسية في المرحلة القادمة

عزمي بشارة

الخيارات السياسية في المرحلة القادمة

هذا هو المؤتمر الرابع من مؤتمرات مؤسسة **مواطن** السنوية حتى الآن. كتب المؤتمرات الثلاث الأولى حرصنا على أن تصدر. مؤسسة **مواطن** تحاول أن تكون مركز أبحاث ومركز إصدار للدراسات. وأعتقد أنها حتى الآن أغنت المكتبة الفلسطينية، إن لم يكن العربية، في كثير من المواضيع المتعلقة بدراسة الديمقراطية والمجتمع العربي. كان هناك نقص في المكتبة العربية حول هذه المواضيع النظرية، وأعتقد أننا سددنا جزءا من هذا النقص. لكن من ناحية أخرى فإن مؤسسة **مواطن**، التي يشرفني أن ارأس مجلس أمنائها، قررت وضع سياسة تقضي بالوجود على الحدود ما بين الجامعة والمجتمع، وبالتالي فهي لا تهتم بالديمقراطية نظرياً أو تبشر بالديمقراطية في كتب تدريس وتربية فقط، وإنما أيضاً، وقدر الإمكان، تتدخل في صنع مقومات الديمقراطية عندما يلزم. والمؤتمرات هي أداتها الأساسية لخلق حوار ما بين النخب الفكرية والسياسية والثقافية في المجتمع حول القضايا المتعلقة ببناء مقومات الديمقراطية. أحد أهم هذه المقومات في تقديرنا، وربما لا يشاركنا البعض في هذا التقييم، أنه لا يمكن أن يبدأ الحديث عن الديمقراطية، أو أن يكتمل، في مجتمع من المجتمعات، إذا لم تكن هناك حياة سياسية نشطة. والحياة السياسية النشطة في المجتمع الحديث لا بدّ أن تستند إلى أهداف سياسية وإلى تعددية سياسية. ولذلك خصصنا مؤتمرنا الأول لهذا الموضوع، موضوع التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، وأسميناه "أزمة الحزب السياسي". وأنا أعتبر هذا المؤتمر الذي يعقد بعد مرور ثلاث سنوات على المؤتمر الأول استكمالاً للمؤتمر الأول وأوراقه التي لا زال بعضها، كما قلت، يحتفظ بأهميته حتى اليوم. نحن في مؤتمرنا هذا سنناقش مواضيع فكرية تتعلق بتغير النظام السياسي الفلسطيني بعد

أوسلو. وأريد أن أنوه إلى أن هناك كتاباً صدر عن مؤسسة **مواطن** خصص لمناقشة هذا الموضوع، وهو كتاب الباحث جميل هلال **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. هذا الموضوع نوقش، وأُشبع نقاشاً، من كافة الزوايا الممكنة. ونحن نريد في هذا المؤتمر، وأنا أشدد على ذلك، أن لا نتحدث بمقولات عامة، بل نريد أن نشدد على موضوع أزمة غياب البديل السياسي. هذا هو موضوعنا الأساسي في هذا المؤتمر، ولذلك فكل المحاضرات، في نهاية الأمر، بما في ذلك التحليل التاريخي، والوضع بعد أوسلو، والنظام السياسي الفلسطيني، وأزمة اليسار، والحديث عن تنظيم فتح كتنظيم سياسي وحزب، تصب، في نهاية المطاف، في موضوع البديل السياسي والحزب السياسي. هذا هو هدف هذا المؤتمر. نريد أن نخلق حواراً حول هذا الموضوع بين النخب السياسية الفلسطينية. نحن لا نتحمل، طبعاً، مسؤولية نتائج هذا الحوار، نحن نولده، ونوفر الأدوات من أجل خلقه. وكما قلت، فقد بحث موضوع النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ومميزاته وانهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم، ليس فقط في مؤسسة **مواطن**، بل ربما في عشرات بل مئات الندوات في الداخل والخارج. وبشكل عام فإن الوضع الذي تميز بتعددية الفصائل ضمن حركة تحرر وطني فلسطيني موحدة تسيطر عليها، في نهاية المطاف، حركة شعبوية، أو حزب شعبوي، ذو فكر وطني عام هلامي لا طبقي.. الخ، أي حركة فتح قد تغير. ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالحركات التي كانت سائدة فيها، بما في ذلك منظمات اليسار الفلسطيني، التي بدأت كحركات قومية، ثم أخذت اتجاهات يسارية في ما بعد خاصة في فترة الستينات والسبعينات، كانت حركة لاجئين لا حركة داخل، حركة لاجئين من أجل العودة، حركة تحرير، ثم تحولت إلى تنظيم الشتات بأجمعه. والتنظيمات السياسية داخل الوطن كانت امتدادات لهذه الحركة وليس العكس. أقصد عندما أقول داخل الوطن، بشكل خاص، المناطق التي احتلت بعد عام ٦٧. هذه الحركة اعتمدت على توازنات الوضع العربي القائم. ولكنها أيضاً، في بعض الحالات، كانت إفرازات لتوازنات هذا الوضع القائم. ولم تكن مسألة السلطة مطروحة في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ولا حتى في الأردن. وعندما طُرحت طرحت كازدواجية سلطة، إن كان في لبنان أو في الأردن. وفي العادة عندما كانت تظهر بذور قضية السلطة كان ذلك يؤدي إلى حرب أهلية أو إلى حرب مع النظام المضيف. أي أن قضية السلطة لم تكن هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطيني بل قضية التحرير. ولذلك تأخر موضوع الدولة. وعندما طُرح موضوع الدولة، كما قلت، طُرح كموضوع إقامة سلطة على أي شبر يُحرر. ولأنه موضوع متأخر كثيراً في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، فهو لم يدرس حتى عندما طُرح كرد على مؤتمر جنيف أو غيره. لا أعتقد أنه كان هناك تصور واضح لما يعنيه موضوع الدولة ومبنى الدولة وقضية الدولة والأحزاب في الدولة .. الخ. بقينا، عملياً، مع تغير المصطلحات: دولة ديمقراطية علمانية، دولة، سلطة، دولتين .. الخ،

في نهاية المطاف، حركة عودة وتحرير. طبعاً لا أريد أن أدخل في مفترق الطرق الذي أدى إلى موضوعنا وهو أوسلو. هذا موضوع أعتقد أنه أُشبع كلاماً وأُشبع خطابات. على أية حال، فإن النظام السياسي الفلسطيني الذي كان قائماً انهار عمليا وانهارت كل المستندات التي استند إليها. ونحن نعيش اليوم في مرحلة تسيطر فيها، بشكل عام، لعبة سياسية واحدة هي لعبة المفاوضات مع إسرائيل، في ظل سيطرة مبدأ توازن القوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. طبعاً، في بعض الحالات يُوازَنْ، أو يعتقد البعض أنه يُوازَنْ، بالحماية الأمريكية أو بالوساطة الأمريكية، كما يجري الآن في واي بلانتيشن. لكن بشكل عام فإن ما يسيطر على المفاوضات، وهي العملية السياسية الوحيدة الجارية في المرحلة الحالية، إنما هو موازين القوى مع إسرائيل. ولذلك يسيطر في واي بلانتيشن، حتى هذه اللحظات، قضية واحدة أساسية هي موضوعة الأمن الإسرائيلي. هذه قضية التفاوض الأساسية. القضايا الأخرى مترتبة عليها بما في ذلك إعادة الانتشار. وهذا ناتج عن موازين قوى من نوع معين، وخضوع المفاوضات لا لمبادئ العدالة أو العدالة النسبية وإنما لمبدأ موازين القوى. على أية حال، فإن قيام سلطة فلسطينية، هنا في فلسطين هو التغير الأساسي الذي حصل، والذي يحتاج منا جميعاً إلى تفكير، في هذا المؤتمر. يستطيع البعض أن يدير ظهره لهذه القضية، وأن يتهم السلطة الفلسطينية بمختلف التهم، وأن يتعامل مع موضوعة السلطة الفلسطينية باستخفاف، كما يستطيع البعض الآخر أن يعتبرها مرحلة في تاريخ الشعب الفلسطيني متجهة نحو الدولة إلى آخر ذلك من الأمور. لكن هناك قضية واحدة أساسية، هي قضية الوجود الطاغي للسلطة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان، وقضية العلاقة مع هذه السلطة تهم العمل السياسي الفلسطيني اليوم. لا يمكن أن يكون هنالك عمل سياسي يدير ظهره لمسألة السلطة والعلاقة مع السلطة. وأية إدارة ظهر لها من مثل مقاطعة الانتخابات في ظروف معينة أدت إلى النتائج التي نعرفها. لا تستطيع حركة سياسية أو حزب سياسي أن يقوم من دون أن يحدد موضوعه الأساسي بالعلاقة مع السلطة الفلسطينية. عملياً هناك بديلان سياسيان في المجتمع الفلسطيني؛ البديل الأول السلطة ونخبها التي بدأت تطور نوعاً من التشابك والاندماج ما بين النخب الاقتصادية والنخب السياسية. ففي كثير من الحالات تحولت النخب السياسية إلى نخب اقتصادية وبالعكس. وهذه النخب مرتبطة تماماً بالعملية التفاوضية على موازين قواها كما هي، وبالتالي فهدفها الأساسي هو استمرار هذه العملية التفاوضية التي أصبحت تسمى بالإنجليزية العملية "The Process". وأهم مميز للعملية، أو الصفة المجردة لها، هو أنها تستمر. فإذا أردت أن تعرّف كلمة "عملية"، فإن أهم مميز لها هو الاستمرار بغض النظر عن نتيجته. وهنالك مصلحة لبعض النخب في استمرار هذه العملية، بغض النظر عن النتيجة لأن هنالك ارتباط مصلحي وثيق بالعملية الجارية، ولا يوجد بديل غيرها.

البديل الثاني، البديل الأساسي عن السلطة ليس لديه مشروع سلطة، لديه مشروع معارضة فقط، وهو حركة حماس والإسلام السياسي عموماً في الضفة الغربية وقطاع غزة. هو معارضة دون مشروع سلطة. وهذا أمر قلّما شهدناه عند الإسلام السياسي في المنطقة.

التيار الإسلامي كبير نسبياً لكن ليس لديه مشروع سلطة، لديه مشروع معارضة فحسب. وبالتالي هذا يقيد من فكره السياسي ومن إمكانيات طرح برامج سياسية بديلة. ولذا فهو يكتفي في نهاية المطاف، بالقضية التعبوية وبالعمليات العنيفة في بعض الحالات ضد المدنيين في إسرائيل. لكن في نهاية المطاف لا توجد لديه تصورات سياسية ولا مشاريع سياسية، لأن وظيفته السياسية أصلاً مفهومة لديه بشكل مختلف عن الحركات السياسية المعارضة. وهناك غياب واضح لتيار سياسي عقلاني ديمقراطي واقعي لم يتخل عن الثوابت الوطنية ضمن العملية الجارية. هنالك غياب واضح لتيار لديه مشروع سياسي بديل للسلطة ولحماس. هذا واضح تماماً. هذا هو الغائب الحاضر في كل مكان الآن. وإن كانت في بعض الحالات هنالك رغبة في عدم الحديث عن الموضوع أو تجنبه، أو القول أن هنالك فصائل فلسطينية قائمة على الساحة تعيد بناء نفسها. لكن الخطوة الأساسية التي صُنعت في هذا الاتجاه، وهي خطوة هامة جداً في ما أعتقد، ومن الضروري تقييمها والوقوف عندها، هي عقد مؤتمر حزب الشعب الأول العلني، عملياً، والذي أعاد فيه تنظيم نفسه وتنظيم صفوفه من جديد. لقد خطا ويخطو الخطوة الأولى، التي قد تشجع الفصائل الأخرى لإعادة تنظيم نفسها أيضاً، ضمن ساحة التيار الوطني، ودعونا نسميه العلماني، في البلد. هذا هو الحدث الأساسي الذي حدث في السنة الأخيرة. مؤتمر الجبهة الشعبية تم تأجيله. ولكن رغم التوجه إلى إعادة تنظيم الفصائل القائمة، وأقصد الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحركة فدا أو حزب فدا، رغم ذلك كله إلا أن التيار الوطني العلماني في الوطن؛ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وفي الشتات الفلسطيني، يعيش حالة فراغ لعدم وجود تيار ديمقراطي قومي تقدمي اجتماعياً يطرح بديلاً للسلطة وحماس؛ ويأخذ بعين الاعتبار الانقلاب الذي حصل في النظام السياسي الفلسطيني، أي انتقال مركز ثقل الحياة السياسية الفلسطينية، بشكل لا عودة فيه، إلى الداخل. فالبديل السياسي الفلسطيني في المرحلة القادمة، يجب أن ينطلق من الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون له فروع في الشتات الفلسطيني وليس العكس. وأي بديل سياسي من هذا النوع سيواجه مسألة وجود الفصائل القائمة، وهي فصائل لها تاريخ غني، غني فكرياً، وسياسياً ونضالياً. وأية محاولة من قبل مثقفينا للاستخفاف بها ستنقلب عليهم. السؤال الأول الذي سيطرح قبل العلاقة مع السلطة، هو العلاقة مع التراث القائم للحركات اليسارية والعلمانية الموجودة. يجب أن يناقش هذا الموضوع. وعندما يناقش سيطرح السؤال التالي على هذه الفصائل: لماذا ما زلتم ثلاثة

أو أربعة فصائل؟ لماذا لا يتشكل حزب واحد ديمقراطي علماني وطني في الضفة الغربية وقطاع غزة يطرح البديل الثالث بين السلطة وحماس؟ ولماذا هذه لا يمكن إلا أن تمتد الأجوبة فيها تاريخياً إلى ثلاثين عاماً، إلى ثلاثة عقود أو أربعة عقود إلى الخلف. لا يمكن أن تستمد الأجوبة من حاضرنا، وبالتالي فإن الأجوبة ستكون مستمدة من واقع لم تعشه غالبية شعبنا الفلسطيني حالياً ولم تعرفه، في الداخل وفي الشتات. إذ عندما تشرح سبب هذا التشتت فلن تفهمك غالبية الشعب الفلسطيني لأنها لا تعرف هذه المرحلة وأصول النقاش فيها. ثم نأتي للسؤال الثاني الذي يجب أن يطرح وأن يُناقش، وهو: ما هي العلاقة مع حركة فتح؟ حركة فتح إن لم تميّز نفسها عن السلطة فيجب أن نساعدها على أن تميّز نفسها عنها كحزب سياسي. هذا يعني أن وجودها كحزب سياسي ضروري، وأن إعادة بنائها كحزب سياسي ضرورية، إذ فيها كوادر وطنية وعلمانية. السؤال أين موقف هذه الكوادر؟ هذه الكوادر كثيرة ولها تراث ولها موقف وطني، أين هي؟ كيف العلاقة معها؟

القضية الثالثة التي ستواجهنا في الحديث عن إمكانية إقامة، أو التفكير في، بديل سياسي في المرحلة القادمة، هي المتعلقة بأن اليسار الفلسطيني والقوى العلمانية الفلسطينية كانت هي القوى الوحيدة التي تتبنى أيديولوجيات اجتماعية شمولية شاملة، وبالتالي فإن أزمتها لا تتوقف عند انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم، مختلفة بذلك عن فتح والقوى الأخرى. أزمتها تمتد إلى أنه كان عندها رجل في النظام السياسي الفلسطيني ورجل أخرى في النظام السياسي العالمي. وقد انهار هذا النظام أيضاً. لديها أزمة مزدوجة لا يمكن أن تمر عليها مرّ الكرام، ولا أن تنطلق إلى الأمام دون أن تنهي هذا الحساب مع ذاتها. فما معنى اليسار اليوم في المجتمع العربي؟ ماذا يعني هذا السؤال؟ أن تكون صديقاً للاتحاد السوفييتي؟ هذه انتهينا منها.

هكذا عرّفنا القذافي بأنه نظام تقدمي لأنه صديق للاتحاد السوفييتي. هكذا كنا نرى الدنيا. العالم كان مفروزاً بحسب مقاييس، لأن الصراع الأساسي كان صراعاً بين منظومتين، أسميناه في حينه تناقض العصر الرئيسي: هنا المنظومة الاشتراكية، والذي يقترب منها يكون تقدمياً والذي يبتعد يصبح رجعياً، أو أقل تقدمية. كان هناك مقياس محدد، يعني هذا صديق صدوق، وهذا صديق أقل صداقة وهذا صديق تكتيكي وصديق استراتيجي، فتقدمي وأقل تقدمية وأقل أقل تقدمية... الخ، وبرجوازي صغير وطفيلي ومغامر .. الخ. الآن ماذا يعني التقدمي في المجتمع العربي؟ ماذا يعني اليساري؟ ماذا يعني الطرح العلماني في المجتمع العربي؟ سيكون على التيار اليساري، التيار الديمقراطي، التيار العلماني، مهمة مزدوجة هي طرح موضوعه الاجتماعي والديمقراطي في ظل مجتمع موجود ومنظم يعيش تحت سلطة وفي ظل سلطة. وقضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

لا تطرح فقط بوجود دولة وإنما تطرح بوجود سلطة. هذه القضايا سيكون علينا مناقشتها.

وثمة قضية أخرى هي قضية تبعثر الكوادر الوطنية والديمقراطية والعلمانية في شتى أشكال المنظمات غير الحكومية والأهلية وغيرها. وقد أسمينا هذا مرة "تمهين" "professionalization" أزمة العمل السياسي الفلسطيني. لقد تبين نهائياً أن هنالك أهمية لا شك فيها للعمل في المنظمات غير الحكومية، خاصة في الظروف الانتقالية التي نعيشها في ظل السلطة والاحتلال في آن معاً. لا شك أن هناك أهمية قصوى لهذا الشكل من أشكال التنظيم مع كل الملاحظات عليه، إلا أن حدوده اتضحت ولا يستطيع أن يشكل بديلاً سياسياً، كما أنه، بحد ذاته، لا يشكل مجتمعاً مدنياً. هذا واضح، ولا نريد أن نحل هذا الموضوع اليوم. السؤال الذي يُطرح: وبما أنها ليست البديل السياسي ولا هي تشكل بذاتها مجتمعاً مدنياً، كيف بالإمكان إعادة عناصر المثقفين الذين تمت عملية نزع تسييسهم؟ كيف بالإمكان إعادة تسييسهم؟ هل ما زالت هناك جاهزية لدى هذه الفئات للتضحية؟ وفي ظل صراع مع الاحتلال، ومع نخب معينة تزداد ارتباطاً بالاحتلال، من الضروري أن يُسأل هذا السؤال: ما هي مستوى الجاهزية الكفاحية؟ ما هي القطاعات الاجتماعية المستعدة للنضال ولديها الجاهزية الكفاحية؟ هل هي مستعدة للتضحية؟ أم أن عملية نزع التسييس عن النخب السياسية الفلسطينية التي كانت في الفصائل أدت أيضاً إلى عملية إفساد وبالتالي إلى انعدام الجاهزية الكفاحية؟ النضال يكلف ثمناً نفسياً وجسدياً باهظاً. وهنا سندرس العملية التي مرت بها الكوادر النضالية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، وسنرى أن تأثيرها لم يكن بالسطحية التي نعتقدها، وعندها تتضح أجندة مخفية لبعض بنود التمويل. هنا قضية أساسية يجب إعادة النظر فيها وبحثها من جديد تتعلق بالقواعد الاجتماعية والقطاعات الاجتماعية التي يجب أن يستند إليها أي تفكير في بديل سياسي فلسطيني في المرحلة القادمة. لكن لا شك أن مؤتمرنا ينطلق من قناعة مفادها أن أحد مهام التحرر الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة، وأحد مهام بناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني، وأحد مهام قضية العدالة الاجتماعية والنضال ضد الفساد الإداري المستشري هو طرح بديل سياسي. لا يمكن أن تخاض هذه المعارك من مواقع: لجان حقوق إنسان، قضايا إدارية، تنمية... الخ، وإنما انطلاقاً من برامج سياسية شاملة وعامة تقصد مجمل هذه القضايا.

هذه أهمية الحزب السياسي، وهذه أهمية البديل السياسي. لا شك أننا مقتنعون بضرورة هذا الكلام ليس فقط كديمقراطيين وكدارسين لموضوع الديمقراطية في الغرب وفي العالم الثالث، وإنما أيضاً كوطنيين فلسطينيين نرى أن القضية الأساسية هي قضية التخلص من الاحتلال وحرية الشعب الفلسطيني.

ملاحظة أخيرة: أي حديث عن بديل سياسي عن "ما بعد الأزمة"، يفترض أننا في ما بعد الأزمة (والواقع هو أننا ما زلنا في الأزمة). لكننا طرحنا عنوان "ما بعد الأزمة" بمعنى أننا "شبعنا حكي" عن الأزمة وتشخيص الأزمة الذي ملته الناس. غالبية الناس وغالبية الشعب وغالبية المجتمع تسأل عن البديل. تستطيع في ندوات أكاديمية وعلمية أن تقول من حقي أن أنتقد دون طرح البديل. من حقك فعلاً كأكاديمي أن تنتقد دون طرح البديل، ولكن هل من حق السياسي أن ينتقد دون طرح البديل؟ لا، ليس هذا من حقه، وبالتالي يجب أن يبدأ التفكير بالبديل السياسي الشامل، هنا وفي الشتات.

وعند طرح البديل السياسي سنواجه بالقضية التالية، وباعتقادي أن من المفيد التطرق لها في هذا المؤتمر، وسوف أطرحها كسؤال محلق في فضاء القاعة، في فضاء المؤتمر، وهي: هل نتجه كمشروع سياسي وطني – ان كان في العملية السياسية القائمة أو ضدها – إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس؟ هل نتجه إلى إزالة الاستيطان بمجمله؟ هل نتجه إلى حدود الرابع من حزيران؟ الحديث عن إعلان دولة أو عدم إعلان دولة، برأيي مهزلة. لا أريد أن أنشغل بهذه النقاشات التي تنشغل بها النخبة الفلسطينية. نعلن دولة؟ لا نعلن دولة. ذلك يدل على مأساتنا، لا أريد أن أخوض في هذه المواضيع. هل مشروعنا السياسي كحركة تحرر وطني فلسطيني، ومن ضمنها يطرح البديل السياسي، هو الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس؟ إذا كان نعم، كيف؟ هل يؤدي التفاوض إلى ذلك أم ضد التفاوض؟ هل هنالك مشروع يؤدي إلى ذلك؟ لا يكفي أن أقول أن المفاوضات لا تؤدي إلى ذلك. فهل النضال خارج إطار المفاوضات لديه آليات تؤدي إلى ذلك؟ هذا سؤال هام. وعند ذلك كيف تُحل مسألة اللاجئين؟ قلنا: القضية الفلسطينية بدأت بقضية لاجئين. فهل هنالك إطار في حل الدولتين، دولة يهودية ودولة عربية، لحل مسألة اللاجئين؟ إن كان الجواب لا، لماذا لا نقول للاجئين لا؟ لماذا نستمر بالكذب عليهم؟ وإذا كان هذا الطريق لا يؤدي إلى إقامة دولة، فعلينا أن نناقش إن كان الفصل الديمغرافي العنصري الذي يقوم في فلسطين سينتج نظام أبارتهايد أم لا. إذا كان سينتج نظام أبارتهايد فلا نستطيع فقط أن نستخدمه كمصطلح لأن الأبارتهايد هذا نموذج. وهو ليس فقط نموذجاً لنظام سياسي اجتماعي اقتصادي قائم على الفصل العنصري وانعدام السيادة عند طرف وتوفر السيادة عند طرف آخر، رغم وجود سلطة، لأن نظام الأبارتهايد تضمن وجود سلطة عند السكان الأصليين في عدة حالات، في أربع أو خمس حالات على الأقل، حاولت فيها سلطة الأبارتايد أن تحل المشكلة الديمغرافية عن طريق إقامة سلطة للسكان الأصليين.

والعلاقات مع تلك السلطات لم تكن دائماً علاقات عمالة كما يظن، بل كانت علاقات فيها سيطرة طرف على طرف. ونحن لا نستطيع أن نقول أن من كان هناك من أناس لا توجد

عندهم عزة وطنية وكرامة. لا ليس هذا بالضرورة. وإذا كان نظام الأبارتهايد ليس مجرد كلمة بل يرتبط به برنامج وطني جديد، فما هو؟ للتعامل مع نظام الأبارتهايد القائم يجب أن نطرح هذه الأسئلة، لأنه إذا ما كان الذي يقوم في فلسطين هو نظام الأبارتهايد فإن قضية الدولتين في حدود الرابع من حزيران لا تصبح هي القضية، بل تصبح هناك قضية أخرى يترتب عليها برامج أخرى، مشروع وطني آخر، هو استمرار لمشروعنا الوطني القديم بأشكال جديدة، فنحن نبني على التراث القديم. لا شيء يلغي شيئا. فهي عملية تطور للفكر السياسي الفلسطيني والكفاح الفلسطيني بحيث يبقى الهدف ذاته. والهدف ليس أن أحصل على سلطة وأوسعها قدر الإمكان، ليس أن آخذ نصيبي في الكعكة. الهدف ليس أن يلحق كل واحد نفسه مادام قد انتهى الموضوع. الهدف حرية المجتمع الفلسطيني، حرية الإنسان الفلسطيني، تحرر الشعب الفلسطيني. فهذه ما زالت هي البوصلة والهدف. يمكن أن تطرح عدة نماذج ومشاريع ودون خوف من أن نبحث هذه المواضيع. أنا أعتقد أن طرح البديل السياسي ليس مجرد قضية تنظيمية. وطرح البدائل السياسية، إن كان على مستوى البرجوازية الفلسطينية، أو على مستوى القوى الديمقراطية واليسارية الفلسطينية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التحديات السياسية القائمة. بدون ذلك فإن طرح البديل السياسي يصير قضية تكتيكات. هذه المواضيع وغيرها طبعاً ستناقش في هذا المؤتمر، إنشاء الله.

تحولات النظام السياسي الفلسطيني

النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج

نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره

ممدوح نوفل

النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج

نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره

البحث في أوضاع النظام السياسي الفلسطيني الراهن وإشكالياته الفكرية والسياسية والتنظيمية، وآفاقه المستقبلية، يستوجب تعريفه وتحديد مكوناته: فهل هو م.ت.ف. أم السلطة الوطنية، أو المنظمة والمعارضة؟ وهل هو نظام جبهوي ديمقراطي أم نظام الحزب الواحد؟ وهل انتهت مرحلة م.ت.ف. المكون الرئيسي للنظام ؟ وما هي علاقة الداخل بالخارج؟ وماذا عن العلاقة مع داخل الداخل، أي بمليون فلسطيني يحملون الجنسية الإسرائيلية ؟

التعريف الصحيح يكمن في التعامل مع الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها الفكرية والسياسية باعتبارها هي النظام السياسي الفلسطيني. وبتحديد أدق: هو منظمة التحرير، والسلطة الوطنية، والمعارضة في الداخل والخارج، المشاركة وغير المشاركة في السلطة والمنظمة. والواقع الفلسطيني القائم على الأرض يبين أن هذا التعريف لا يشمل فلسطيني إسرائيل. وأنه لا يمكّن أي طرف بمفرده الإدعاء أنه الممثل الوحيد لكل الشعب والمعبر عن إرادته. فتآكل مؤسسات م.ت.ف.، واهتراء أطرها الجماهيرية والعسكرية، وتراجع دورها لصالح السلطة، وبقاء حركة حماس خارجها يشكل على الصعيد الوطني، وليس التمثيل الرسمي، ثغرة في تمثيلها لكل الشعب. فحماس هي القطب القيادي للمعارضة، ولها ثقلها في الشارع الفلسطيني، وهي قادرة على التأثير في الحركة السياسية. وبقاء علاقة "فلسطينيي إسرائيل" بالنظام السياسي الفلسطيني على ما هي عليه ثغرة أساسية ثانية. فحجمهم الآن يعادل ١٣٪ تقريبا من إجمال عدد الفلسطينيين. ويساوي ٢٥٪ تقريبا من إجمال المقيمين على الأرض. ودورهم مؤثر في النظام السياسي الإسرائيلي، وفي التسوية ومستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. ومفاوضات الحل النهائي تمسهم، ولهم حق المشاركة في تقرير المصير الفلسطيني، طالما أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ منه، كما أن كل قوى الشعب تعتبرهم كذلك.

نشوء النظام السياسي الفلسطيني

لفهم واقع النظام السياسي الفلسطيني الحالي وآفاقه المستقبلية لابد من مراجعة تاريخه والتعرف على مراحل تشكله. ورغم أن هذه المراحل كانت دوما متداخلة لكن رسم حدود كل واحدة منها والتعرف على خصوصيتها ليس عسيرا. والمراجعة العلمية تظهر حداثة نسبية في تكوينه، وتظهر تبدل قواه أكثر من مرة، وبقاء منطلقاته الفكرية والسياسية متأرجحة بين الوطني والقومي فترة طويلة. مرحلته الأولى بدأت مع بداية القرن واستمرت حتى النكبة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. ويمكن تسميتها بمرحلة ظهور الوطنية الفلسطينية، وبداية تبلور وتشكل نظام سياسي موحد على الأرض. فبعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية وقعت النهضة الوطنية الأولى، وبرزت فكرة استقلال فلسطين في إطار استقلال سوريا الكبرى. وفرضت التجزئة الاستعمارية للبلاد العربية، ووعد "بلفور" عام ١٩١٧ على الوطنية الفلسطينية طرح تصورها لمستقبل فلسطين ككيان منفصل. وجاء صك الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٢، فأجج الوطنية الفلسطينية وعزز فكرة النضال لإقامة كيان فلسطيني مستقل عن سائر الدول العربية. وبرزت المطالبة بإقامة حكومة فلسطينية مسؤولة أمام برلمان. خاصة وأن الصك الدولي كلف دولة الانتداب "بريطانيا" القيام بمهمة "وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها". إلا أن دولة الانتداب رفضت المطالب الفلسطينية وقاومت أفكارها التحررية. وظلت مصممة على توفير شروط إقامة الوطن القومي اليهودي.

وقبل وقوع الحرب العالمية الثانية، لم تدرك "الوطنية الفلسطينية" خطورة الدعم الدولي لتوجهات الحركة الصهيونية العالمية. وعندما وقعت لم تع التغيرات التي أحدثتها في أوضاع المنطقة وفي العلاقات الدولية. وتحول المهاجرون اليهود إلى قومية محددة الملامح، وقوة اقتصادية وسياسية كبيرة. ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين اتسع انتشار تيار الوطنية الفلسطينية، وتعددت أطر النظام السياسي الفلسطيني. وظهرت قوى وحركات سياسية ومسلحة جديدة. وبرز شعار "إنهاء انتداب واستقلال فلسطين"، وغدا هدفا وطنيا، خيضت من أجل تحقيقه، في الثلاثينات والأربعينات، معارك متنوعة. ومع احتدام المعارك بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود الجدد والقدامى، تكثفت التحركات الدولية لإيجاد حل مناسب للصراع. وبرزت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وخطى الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق طرح تصور متكامل لمستقبل فلسطين. وبرز تياران: الأول قومي رفض التفاهم مع اليهود، وتمسك بدولة فلسطينية على كل الأرض. والآخر، وكان الأضعف، دعا للتعايش مع اليهود في إطار دولة يهودية عربية ديمقراطية موحدة. لكن المواقف الدولية وتعقيدات الصراع،

وموازين القوى المختلة لصالح اليهود، حالت دون نجاح هذا الحل الديمقراطي، خاصة وأنه كان مرفوضا بالمطلق من الحركة الصهيونية. وكانت النتيجة صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. وبصدوره انتقل الفلسطينيون إلى واقع جديد، ودخل الفكر والنظام السياسي الفلسطيني مرحلة نوعية جديدة كليا. وقررت القيادة الفلسطينية "الهيئة العربية العليا"، رفض الاعتراف بالتقسيم. وبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل قررت الجامعة العربية في ١٩٤٨/١٢/١ تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني. إلا أنها لم تنجح في تكريس ذاتها ولم تعمر طويلا، وضاع اسمها مع تلاشي القوى الوطنية واندماجها في أطر الحركة القومية العربية.

تشكل داخل وخارج في النظام السياسي

بوقوع "النكبة" وتجسيد نتائجها السياسية والديمغرافية على الأرض، دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة اختلفت نوعيا عن تلك التي مر بها في النصف الأول من القرن. بدأت هذه المرحلة بالهزيمة المرة التي لحقت بالعرب والفلسطينيين، واستمرت حتى النهضة الوطنية الثانية، وتشكيل م.ت.ف.، وانطلاق الثورة المسلحة عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. ويمكن تسميتها بمرحلة الإتكالية الفلسطينية على العرب وانتظار الحلول الدولية، وتبعثر مكونات النظام السياسي، وتشكل أرضية حقيقية لقيام جناحين له، الأول في الداخل، والثاني في الخارج حيث تواجد اللاجئون. وخلال تلك المرحلة قسمت الأرض الفلسطينية بين عدد من دول المنطقة إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان، ووضعت أراضي قطاع غزة تحت الوصاية المصرية. وتبعثر الشعب بين داخل وخارج، وتلاشت قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وانتهت مكونات النظام السياسي الفلسطيني. وانخرطت طلائع الحركة الوطنية القديمة في حركات وأحزاب قومية عربية وإسرائيلية وأممية. وتم تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية بين "الأردنة" و"الأسرلة" وهوية مواطن اللجوء والشتات. واحتفظت أقلية فلسطينية في غزة بهويتها. وظهر في منتصف الخمسينات، على أرض غزة تنظيمات سياسية ومسلحة لم ترق لمستوى تشكيل نظام سياسي فلسطيني واضح المعالم.

عودة الروح للوطنية وهيمنة قوية للخارج

ورغم نجاح الحركة الصهيونية في النصف الثاني من الخمسينات في توطيد دعائم دولة إسرائيل، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين لم يسلموا بوجودها، ولم يفقدوا الأمل بالعودة والاستقلال وقيام دولتهم. وبعد طول انتظار أدركت طلائع اللاجئين أن انتظار التحرير على يد الغير لا يحرر الأرض ولا يعيد الحقوق المغتصبة. وظهرت في صفوفهم ميول

جدية للقيام بدور عسكري فلسطيني مستقل. وقامت في قطاع غزة عدة تنظيمات فلسطينية تبنى بعضها الكفاح المسلح، ولقيت رعاية شبه رسمية من النظام المصري بزعامة عبد الناصر. وتخوفت "دول الطوق" المحيطة بإسرائيل من نواياها العدوانية وأطماعها في الأراضي والمياه العربية. خاصة بعد إعلانها، أواخر عام ١٩٦٣، عزمها على إتمام المرحلة الأولى من مشروع تحويل وجر مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب. وعلى خلفية تلك التطورات عقد الزعماء العرب في كانون الأول عام ١٩٦٤ أول قمة جامعة لهم في القاهرة، اتخذوا فيها، بدفع من عبد الناصر، عدة قرارات منها: "تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار لتعبئة وتنظيم وحشد طاقات كل الشعب الفلسطيني في الداخل (إسرائيل) والخارج في معركة التحرير". وفي ذات العام عقد المجلس الوطني الأول أولى دوراته في القدس وتم ترسيم قيام م.ت.ف. وصادق على الميثاق "القومي" لمنظمة التحرير وعلى نظامها الأساسي. ولاحقا، في الأول من كانون ثاني ١٩٦٥، أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عن وجودها كحركة مستقلة تعتمد الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للتحرير، وقالت "من فوهة البندقية تنبع السياسة".

وبتشكيل منظمة التحرير، وانطلاق "فتح" كحركة مسلحة، والتحاق قوى فلسطينية أخرى بذات الاتجاه، دخل النظام السياسي مرحلته الثالثة التي استمرت حتى انطلاقة الانتفاضة عام ١٩٨٧. ويمكن تسميتها بمرحلة عودة الروح للوطنية الفلسطينية، وتمرد طلائع ونشطاء الشعب الفلسطيني في الخارج على البيت القومي، ونهوض النظام السياسي الفلسطيني بمكونات جديدة، وانبعاثه كحركة مسلحة من الخارج. وبعد هزيمة العرب الثانية عام ١٩٦٧، توحدت الأرض الفلسطينية، وتجمع نصف الشعب في الضفة والقطاع مع الفلسطينيين في إسرائيل تحت نظام واحد هو الاحتلال الإسرائيلي. وفي الخارج صعدت مشاعر الانتماء الوطني بشيء من التعصب والتطرف الوطني. وتبلورت الأهداف الوطنية، وتحددت بتحرير الأرض "كلها" من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين والنازحين.

وبعد صراع داخلي قصير توحدت قوى النظام الفلسطيني في إطار م.ت.ف. كنظام جديد يمثل كل الشعب، باستثناء جناحها الملتحق بالتيار الديني. وحاول بعض أطرافها معالجة مشكلة اليهود في فلسطين فتبنى فكرة دولة فلسطينية ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود على قدم المساواة أمام القانون. وعلى امتداد السبعينات والثمانينات نشأ شكل من أشكال الوحدة والصراع بين الدور القومي والوطني المستقل، إلى أن انتهى الأمر بتجذر الوطنية الفلسطينية عند كل أطراف النظام السياسي في الخارج. وإذا كان لا مجال، هنا، في هذه الأوراق لمحاكمة مواقف النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة لبنان ١٩٧٢ ـ ١٩٨٧، فالثابت أنه ١) نجح في إحياء القضية الوطنية وجعلها قضية

دولية لها أولوية في المعالجة. وكرس الترابط الوثيق بين الأمن والاستقرار في المنطقة وحل المسالة الفلسطينية. ٢) بعث حياة جديدة في الوطنية الفلسطينية، وأيقظ روحها في صفوف كل الفلسطينيين، وخلق حركة مستقلة، ووحد الشعب حول أهداف وطنية واضحة. وأشرك معظم تجمعاته في الخارج في النضال من اجل التحرير والدولة والعودة.

٣) أنهى الاحتواء العربي للحركة الفلسطينية، وخلصها من الوصاية السياسية، وكرس م.ت.ف. ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وانتزع اعترافاً عربياً ودولياً شبه شامل بذلك. ٤) وبانتزاع م.ت.ف. شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتعاظم نفوذها في صفوف اللاجئين تعزز ثقل الدور الكفاحي لجناح الخارج حيث تولى قيادة دفة السفينة، الفلسطينية، وضعف دور جناح الداخل وصار ملحقا بالخارج. ولم يجر تمثيله عمليا في أطر "النظام السياسي الرسمي" أي المؤسسات التشريعية والتنفيذية للمنظمة والفصائل. فمن جهة عطل الاحتلال أخذ الداخل دوره في هذه الأطر، ومن جهة أخرى أهملت قيادات النظام السياسي في الخارج وضع الداخل. ٥) غرق النظام السياسي الفلسطيني في لبنان في بحور من الصراعات مع النظامين اللبناني والسوري ومع عدد من القوى اللبنانية، اشغلته عن مهامه في "الداخل". بعض هذه الصراعات كان مشروعا فرضته متطلبات الدفاع عن التمثيل وعن استقلالية القرار الوطني، وبعضها الآخر أقحم النظام نفسه فيه عندما تحول إلى دولة داخل الدولة وساهم في تفكيك النظام الرسمي اللبناني. ٦) تورط النظام السياسي في مهام عسكرية دفاعية رئيسية عن الأراضي اللبنانية في مواجهة الهجمات الإسرائيلية المتواصلة، ألزمته تحويل تشكيلاته القتالية من تشكيلات عصابية تقاتل إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية إلى تشكيلات جيوش نظامية ثقيلة الحركة، مثقلة بالمعدات، بما في ذلك الدبابات، أضعفت قدرته على تطوير أشكال النضال داخل الوطن المحتل. ٧) وعلى امتداد "ربع قرن" أرسى النظام السياسي الفلسطيني نمطا من العلاقات الداخلية يمكن وصفها "بديمقراطية التراضي" بين أطرافه الأساسية، وبالديكتاتورية العسكرية في الحياة الداخلية. ورغم وجود الأطر التشريعية والتنفيذية، إلا أن طغيان العسكرة على البنى الداخلية، وتغليب المصالح الفصائلية الخاصة على المصلحة الجماعية، حال دون الالتزام بمبدأ حق التباين والاختلاف في وجهات النظر وحق التعبير عنه. وساد مبدأ "وحدة – صراع – انشقاق" بدلا من "وحدة–صراع–وحدة". وشهد النظام الفلسطيني انقسامات داخلية حادة، وتشكلت تكتلات "جبهات رفض"، وانتهج الجميع سياسات غير ديمقراطية. ولعل تفاجؤ جميع أطراف النظام السياسي الفلسطيني بانتفاضة أهل الضفة والقطاع أواخر عام ١٩٨٧، بيّن عمق الهوة التي كانت تفصل بين النظام السياسي في الخارج وبين الناس هناك. ويؤكد فقدان ثقة الفلسطينيين في الداخل بالنظامين الفلسطيني والعربي في تحريره من الاحتلال.

الانتفاضة نقلت ثقل النظام السياسي من الخارج للداخل

بانطلاقة الانتفاضة في قطاع غزة والضفة الغربية أواخر عام ١٩٨٧، دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحل نشوئه وتطوره، استمرت حتى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. يمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من "الخارج" إلى "الداخل" الضفة والقطاع، وشروع القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في بحث جدي يختلف عن السابق عن حل للصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي. فالانتفاضة بزخمها وجماهيريتها المذهلة جعلت القضية الفلسطينية قضية ذات أولوية دولية تتطلب المعالجة.

وأعلن الأردن، أواخر تموز ١٩٨٨، فك ارتباطه رسميا بالضفة الغربية، بعدما ظل قرابة ٤٠ عاماً متمسكاً بضمها. وتكرست الهوية والأهداف الوطنية الفلسطينية بقوة عربيا ودوليا. وصعد دور الداخل من جديد، وتشكل داخل الأراضي المحتلة مركز قيادي "القيادة الوطنية الموحدة" أثبت، في المرحلة الأولى، كفاءة قيادية عالية في قيادة الجماهير، وأظهر قدرة على تحريكها في الاتجاهات الوطنية السليمة والقدرة على الربط بين الأهداف والمطالب المباشرة لأبناء الانتفاضة بالأهداف الوطنية للشعب كله، لكنه لم يخرج عن السقف الذي حدده له الخارج. وبإعلان "قاوم" عن نفسها ذراعاً ضارباً للمنظمة، وتيقن القوى الدولية والعربية من ذلك، تعززت مكانة م.ت.ف. عربيا ودوليا. وبرز شعور قوي في الداخل والخارج بالاعتزاز بالوطنية الفلسطينية، أجبر حركة حماس على التخلص، نسبيا، من هويتها الأممية الإسلامية، والتحرر، جزئيا، من ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين العربية. وانضمت للنظام السياسي الفلسطيني العام، وأثبتت وجودها الفاعل في إطار الانتفاضة. وصعد نفوذها في الشارع الفلسطيني، وشكلت أطرها الخاصة بموازاة الأطر الموحدة للانتفاضة.

في تلك الفترة تعرضت فصائل العمل الوطني في الخارج لهزة عنيفة طالت مرتكزاتها الفكرية والسياسية وأساليب عملها التنظيمية والعسكرية. وبدلا من التفاعل الإيجابي مع المتغيرات التي أحدثتها الانتفاضة في أوضاع الحركة الوطنية سارعت لاحتوائها وإجهاضها. وعوضا عن معالجة النواقص والثغرات التي كشفتها الانتفاضة، وبخاصة العسكرة ونقص الديمقراطية، نقلت أمراضها إلى جسم القيادة الوطنية الموحدة وجسم الانتفاضة كله، وفرضت قوانينها وأسس علاقاتها الجامدة وأساليب عملها على الانتفاضة وعسكرتها. لقد حاولت الفصائل إدخال جسم الانتفاضة الكبير في أثوابها الضيقة فتشققت أثوابها وبقي الجسم المنتفض خارجها. ونشأ صراع داخلي مبطن بين الداخل والخارج. وخشيت قيادة الخارج من تبلور قيادة وطنية فعالة بديلة أو موازية لها تشاركها في صياغة القرار الوطني، فبذلت جهودا كبيرة مبطنة لتحجيم دور الداخل وإبقائه أداة تنفيذية لا أكثر.

في حينه توفرت فرصة كبيرة لجناح الداخل لأخذ موقع فاعل في النظام السياسي الفلسطيني، وللعب دور مؤثر في صياغة القرار ورسم المصير الوطني. إلا أن "قاوم"، والشخصيات الوطنية وفروع التنظيمات والأحزاب الوطنية في الداخل لم تحاول استثمار دورها في الانتفاضة كما يجب، ولم تستغل التحول النوعي الذي أحدثته في بنية النظام السياسي الفلسطيني، ولم تبذل الجهد اللازم لإعادة الاعتبار لدورها الوطني. كما ترددت في التقدم لاحتلال مواقع تنظيمية جديدة، ولم تحاول فرض صيغ تنظيمية وطنية تكرس مشاركة الداخل مشاركة حقيقية في صناعة القرار الوطني. وكرست بيانات القيادة الوطنية الموحدة، وسلوك قيادات الفصائل في الداخل، الدور القيادي للخارج في الانتفاضة والمسيرة الوطنية ككل. ورضيت بتسليم أمرها للخارج، بما في ذلك تدخله في صياغة بيانات "قاوم" منضبطة تماما للتعليمات الأساسية والتفصيلية التي كانت تصلها من هناك. ومع تواصل الانتفاضة، وثبوت تولي م.ت.ف. قيادتها وتوجيهها يوميا، أدركت القوى الدولية المعنية باستقرار أوضاع المنطقة أن تواصل الانتفاضة يؤجج الصراع، ويعرض مصالحها للخطر، خاصة وأنها بدأت في خلق تفاعلات في الشارع العربي ووضعت النظام الرسمي العربي في وضع حرج. وبدأت مرحلة جديدة من التحركات الدولية والإقليمية لحل النزاع بالطرق السلمية. وجددت الإدارة الأمريكية محاولاتها باتجاه إيجاد تسوية للصراع. وبعد حرب الخليج تقدم الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بمبادرته المعروفة لصنع السلام في المنطقة. ولاحقا اقتنعت القيادة الإسرائيلية بأن استمرار التهرب من معالجة صراعها مع العرب والفلسطينيين يؤجج التطرف في كل أنحاء المنطقة. ويلحق بإسرائيل على المدى المباشر والبعيد خسائر إستراتيجية تمس علاقاتها الدولية، وهويتها المستقبلية. واقتنعت بالمشاركة في البحث عن حلول سياسية للصراع. ووافقت على الذهاب لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي دعت له الإدارة الأمريكية، بعد أن نجحت في فرض شروطها على العرب والفلسطينيين.

ويسجل للانتفاضة بأنها سرّعت وقوع تحولات نوعية في الفكر السياسي الفلسطيني. وعززت المواقف والتوجهات الواقعية الكامنة في الشارع، وأضعفت الاتجاهات المتطرفة، وضغطت باتجاه تطوير البرنامج المرحلي للمنظمة، وإقرار شعار دولتين لشعبين والاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢. ويسجل لعدد من أطراف النظام السياسي أنهم أجادوا استثمار الانتفاضة، ووظفوا تفاعلاتها الداخلية والخارجية لصالح تعزيز مكانة م ت ف. وأجادوا استثمار التطورات الدولية التي وقعت في تلك الفترة، ووافقوا على المشاركة في مؤتمر مدريد، وعلى البحث عن حل عادل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية. وكان واضحا للجميع بأن المشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي تمت بفضل الانتفاضة، وبفضل السياسة الواقعية التي انتهجتها قوى أساسية في النظام السياسي الفلسطيني،

وأن قيادة الخارج كانت وستبقى مسئولة، لإشعار آخر، عن كل النتائج الإيجابية والسلبية التي أفرزتها وستفرزها عملية السلام على القضية الوطنية. ويسجل للفلسطينيين في إسرائيل أنهم ساندوا مواقف الاتجاه الواقعي، وأيدوا قرارات المجلسين الوطني والمركزي، واعتبروها مكسبا فلسطينيا يقوي مواقفهم، ويعزز موقعهم في الخارطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية.

عملية السلام ضربت قواعد ومرتكزات النظام السياسي

بعد صراع مع الذات ومع الإدارة الأمريكية حول شروط المشاركة في مؤتمر مدريد وافقت القيادة الفلسطينية في الخارج، على مضض، على المشاركة في عملية السلام، وفقا للشروط المجحفة التي تضمنتها رسالة الدعوة الأمريكية-السوفيتية. فالخيار الآخر كان يعني وقوفها عكس تيار دولي إقليمي جارف، وتعرضها لخطر التصفية، خاصة إنها خرجت من حرب الخليج مطاردة دوليا وعربيا، ومصنفة ضمن القوى التي آزرت النظام العراقي في احتلال الكويت. وبعد إبلاغ وزير الخارجية الأمريكية "بيكر" بالموافقة المبدئية على المشاركة في مؤتمر السلام بشقية الثنائي والمتعدد الأطراف، ارتفعت وتيرة الخلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني في الخارج، وبلغت حد التشكيك في شرعية قيادة م ت ف. وأعلن جناح من النظام السياسي الفلسطيني رفضه لمؤتمر السلام، وظهر تعبير"القوى المعارضة لفريق مدريد". وانقسم النظام السياسي في الداخل والخارج على نفسه انقساما عميقا، اختلف عن كل الانقسامات التي سبقته. وكان للانقسام السياسي ما يبرره، ولوجود معارضة وطنية قوية ضرورات وطنية. فالمسائل المطروحة على بساط البحث تمس المصير الوطني برمته. والمشاركة الفلسطينية، حسب رسالة الدعوة، كانت ناقصة، حيث تقرر أن تكون في إطار وفد أردني فلسطيني مشترك، وأن لا يضم الوفد المفاوض أي ممثل عن الخارج والقدس، وأن يتم تناول القضايا الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات: انتقالية ونهائية.

ورغم أن المشاركة في عملية السلام تمت بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني، ومن بعده المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، إلا أن المعارضة أعلنت الحرب ضد مؤتمر السلام وضد القيادة الفلسطينية. ورفضت الأخذ بمبدأ تولي الأغلبية دفة القيادة واحتفاظ المعارضة بمواقفها، وأعلنت انسحابها من الأطر القيادية التنفيذية للمنظمة، وشكلت إطارا خاصا بها، جمعها كلها خارج أطر منظمة التحرير، وشكلت "جبهة رفض" جديدة خارج أطر المنظمة، مكررة تجربته "جبهة الرفض الأولى" الفاشلة في السبعينات. ولم تتورع عن نقل خلافاتها وصراعاتها إلى قلب الانتفاضة وأطرها وفرضها كأولويات على حساب القواسم الوطنية المشتركة. في حين كانت المصلحة الوطنية تفرض عدم انزلاق

الحوار عن مساره الديمقراطي، وعدم نقل الخلافات إلى أطر الانتفاضة، وبقاء تصارع الأفكار والآراء ضمن دائرة الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني. كما رفضت المعارضة القيام بدور المراقب لمسيرة التفاوض من داخل المؤسسة ولمدى تطابقها مع قرارات المؤسسات التشريعية، وإشعال الضوء الأحمر في الشارع لتعطيل كل محاولات تجاوزها، ومنع الأغلبية من الاقتراب من المنزلقات السياسية الخطرة التي تلحق أضرارا استراتيجية بالقضية الوطنية، ورفضت توحيد طاقات الجميع في إطار واحد. وبعد تعليق أعمالها في الهيئات الوطنية المشتركة، طرحت فكرة إجراء "حوار وطني شامل" خارج الأطر والمؤسسات التشريعية، وهو رديف "لديمقراطية التراضي".

وبعد صراع مع المبعوث الأمريكي ومع الذات وافقت قيادة الخارج، على مضض، على تشكيل الوفد المفاوض من الداخل، والعمل من خلال المؤتمر على تحسين شروط المشاركة الفلسطينية. وبالمشاركة في ذلك المؤتمر دخل النظام السياسي انعطافة سياسية وتنظيمية حادة، وانتقل إلى واقع جديد، وعبر مرحلة جديدة نوعية من حياته وعلاقاته الداخلية والخارجية لا تزال مستمرة حتى الآن. وإذا كان لا مجال في هذه الورقة للبحث التفصيلي في المواقف التفاوضية للطرفين في مفاوضات مدريد ـ واشنطن، وفي تكتيكات القيادة الفلسطينية لتعطيل تلك المفاوضات وتكريس مشاركة م.ت.ف. مباشرة فيها، والتخلص من صيغة الوفد المشترك، فإن وقائع الحياة السياسية أكدت أن قيادة الخارج اعتبرت الشروط التي فرضت على المشاركة الفلسطينية، وبخاص صيغة تشكيل الوفد من الداخل، مؤامرة إسرائيلية–أمريكية–أردنية ضد م.ت.ف. وضد الاستقلال الفلسطيني، هدفها شطب القرار الوطني المستقل، وخلق قيادة بديلة، وإحياء الخيار الأردني من جديد. وصممت على السيطرة على دور الوفد والتحكم في مواقفه وتحركاته. ورغم إعلان الوفد، قبل ذهابه إلى مدريد، عن ولائه لقيادة م ت ف، إلا أن القلق من القيادة البديلة بقي مسيطرا على ذهن قيادة م ت ف، وظل متحكما في مواقفها وتوجيهاتها للوفد. ومن جانبها لم تقصر المعارضة في الخارج عن مهاجمة الوفد، وعن تحريض القيادة الشرعية ضده، وتخويفها من القيادة البديلة. وبعد انعقاد مؤتمر مدريد ظلت مواقف قيادة م.ت.ف. تدفع الوفد باتجاه التشدد والتطرف، وترسل بذات الوقت إشارات للأمريكان والإسرائيليين تبدي فيها مرونة سياسية مشروطة بجلوسها خلف طاولة المفاوضات، خلاصتها أن الحل مع قيادة م.ت.ف. أسهل من الحل مع الوفد. وخلال مفاوضات واشنطن أخطأ شامير مرتين، الأولى حين اعتقد بأنه وحدة الذي يعمل على تعطيل تقدم المفاوضات على مسارها الفلسطيني، والثانية عندما هرب من الضغوط الأمريكية باتجاه الانتخابات. فتعطيل التقدم في المفاوضات كان هدفا للقيادة الفلسطينية في الخارج بمقدار ما كان هدفا له. ونتائج انتخابات أيار ١٩٩٦ أطاحت به وأبعدته عن رئاسة الوزراء، وأخرجت حزبه (الليكود) من السلطة.

بعد فوز حزب العمل في الإنتخابات، ظلت حكومة إسرائيل الجديدة برئاسة رابين أمام اللوحة التالية: صراع مزمن لم تحله الحروب، انتفاضة مستمرة، قيادة فلسطينية تقترب من الواقعية وتبدي استعدادا للدخول في مساومة تاريخية، إدارة أمريكية راغبة في تواصل المفاوضات وفي إيصالها إلى نتائج ملموسة، ومفاوضات إسرائيلية–فلسطينية وإسرائيلية–عربية متعثرة. وبعد فتحها ملف المفاوضات تبين لها أن طريق مدريد - واشنطن شبه مقفلة، وأن الوفد الفلسطيني المفاوض برئاسة "حيدر عبد الشافي" وفيصل الحسيني غير قادر على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل للاتفاقات المطلوبة في الأوقات المطلوبة. وأنه يصر صباح مساء على دور مباشر لقيادة المنظمة، ويقول جهارا "على كل من يرغب في الاتفاق مع الفلسطينيين أن يتوجه مباشرة نحو م.ت.ف. ويجلس مع قيادتها". أمام هذا الموقف، وتحت تأثير موقف الناخب الإسرائيلي الذي انتخبه، على أساس الوصول إلى سلام مع العرب، حاول رابين كسر جمود مفاوضات واشنطن وقدم إغراءات للوفد الفلسطيني علّه يقبل بتجاوز المنظمة ويعفيه من الجلوس معها. إلا أن الوفد رفض الإغراءات. ولم يكن أبو عمار بغافل عما يدور، بل كان واقفا للوفد ولرابين بالمرصاد. ومرة أخرى خلقت المفاوضات فرصة كبيرة لتعزيز موقع الداخل في إطار النظام السياسي الفلسطيني، ولبلورة صيغ جديدة من العلاقة التنظيمية الرسمية بين الداخل والخارج، وداخل الفصائل نفسها. إلا أن قيادات الداخل (فصائلية ومستقلة)، ترددت مرة أخرى، في تحمل مسؤولياتها الوطنية ولم تستثمر الفرصة، وقبلت أن يبقى دورها تنفيذياً واستشارياً محدوداً. وحرص الوفد الفلسطيني أكثر فأكثر على إظهار ولائه لقيادة م ت ف. والتزم حرفيا بالتعليمات الخطية والشفوية التي كان يتلقاها، وأبدى انضباطا مذهلا لأسس العلاقات الداخلية شبه العسكرية، رغم قناعته، في كثير من الأحيان، بعدم صوابيتها وبأنها تلحق أضرارا كبيرة بالموقف التفاوضي الفلسطيني.

بعدها تردد رابين في فتح مفاوضات مباشرة مع قيادة م.ت.ف. وحاول التهرب والمراوغة، فتقدم بيريز وطاقم الخارجية الإسرائيلية بقيادة يوسي بيلن باتجاه جس نبض المنظمة واستطلاع مواقفها. وعندما التقطت السنارة الإسرائيلية طرف الخيط الفلسطيني حاول رابين الهروب من شر التفاوض مع المنظمة ومع ياسر عرفات، لكنه لم يفلح، ولم يصمد طويلا. وبعد عدة شهور من المفاوضات السرية توصل، سرا، ممثلو م.ت.ف. والحكومة الإسرائيلية في ١٨/آب/١٩٩٣ في أوسلو لاتفاق "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية". وأصبح رابين أحد أبطال قصة الاتفاق السري الذي عرف باتفاق أوسلو، ونال مع بيريز وأبو عمار جائزة نوبل للسلام، ولاحقا دفع رابين حياته ثمن ذلك.

أوسلو مولود شرعي لكنه لم يعالج الأزمة

بصرف النظر عن الطريقة التي أدار فيها الخارج الفلسطيني "خلية أوسلو" المفاوضات، فإن اتفاق أوسلو مولود شرعي ولد بصورة طبيعية تماما. فالمفاوضون والموقعون على الاتفاق من الطرفين يمثلون شعبيهما تمثيلا رسميا، كما أنهم حصلوا على مصادقة مؤسساتهما التشريعية.

وبعد الإعلان عن الاتفاق ونشره على الملأ ظهرت في الساحة الفلسطينية ثلاثة اتجاهات رئيسية: أحدها أيد الاتفاق وأفرط في التفاؤل، وبسط الأمور وتصور بأن "كل شيء يهون بعد دخول م.ت.ف. أرض الوطن". واعتقد أصحابه بأن تقاطع المصالح التي أفرزت الاتفاق تدفع أطرافه باتجاه الالتزام الأمين به. والثاني عارض الاتفاق وأفرط في التشاؤم وطعن في شرعيته، ورفع شعار "إسقاط الاتفاق وإسقاط نهج أوسلو"، واعتقد بأن "الاتفاق ولد ميتا"، وأنه غير قابل للتنفيذ "، وسيسقط خلال أسابيع أو شهور معدودة "كما سقط اتفاق "خلدة" اللبناني الإسرائيلي عام ١٩٨٤". ولاحقا أطلق أصحاب هذا الاتجاه على الاتفاق اسم "غزة وأريحا أولا وأخيرا". أما الاتجاه الثالث فظهر عند أهل الأرض المحتلة وتساءل أصحابه عن نصوص الاتفاق حول الاستيطان، والموقف من حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين، وقالوا: العبرة في التنفيذ. وأكدت نتائج الاتفاق ووقائع خمس سنوات من المفاوضات أن أهل الأرض المحتلة كانوا الأدرى بالاحتلال وسياساته، وأن تقييمهم كان الأكثر واقعية والأكثر دقة. فالاتفاق من جهة بقي على قيد الحياة خمس سنوات نما خلالها، ومن جهة أخرى تعثرت المفاوضات حوله وحول ما أنتجه من اتفاقات أخرى، وتأخر تنفيذ العديد من بنوده.

ومهما كانت دوافع مؤيدي ومعارضي الاتفاق والمتحفظين عليه، فخمس سنوات من عمره أكدت نجاحه في إدخال الشعبين أعتاب حقبة جديدة في تاريخ صراعهما لا تزال في طور التشكل والتكوين، وأحدثت تغييرات نوعية في أسس علاقات إسرائيل بمنظمة التحرير وبمعظم الدول العربية، وثبتت نقاطاً أساسية لصالح هذا الطرف أو ذاك، ليس سهلا إلغاؤها. كما أن الاتفاق ساهم في تكريس حل الصراع بالطرق السلمية، وأنهى، لإشعار آخر، أفكار الحرب، وأفكار اللاحرب واللاسلم، التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة، والتي لم يحصد العرب منها سوى الفقر والتخلف وضياع الوقت، وتعطيل الديمقراطية، وسيادة الأحكام العرفية.

وألد أعداء الاتفاق لا يستطيعون تجريده من إنجازاته منها: تحرير أجزاء صغيرة هامة من الأرض، وإنهاء الاحتلال وقهره اليومي جزئيا عن ظهر قطاعات واسعة من الشعب في الضفة والقطاع، وإنهاء أفكار كانت تنادى بها بعض الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة.

من نوع الترانسفير للفلسطينيين نحو الأردن، وتحويله إلى وطن بديل لهم، وتثبيت الخيار الفلسطيني طريقا لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كذلك فقد حرر القرار الوطني الفلسطيني من الوصاية والاحتواء، ونقله، رسميا وعمليا، من العواصم العربية للمدن الفلسطينية، وحل معضلة انفصال القيادة عن أرضها وشعبها، وصحح وضعية الهرم الفلسطيني الذي ظل مقلوبا على رأسه منذ تشكيل م.ت.ف. عام ١٩٦٤. كما أنه مثّل محطة فاصلة وأحدث تطورات هامة على بنية م.ت.ف. وعلاقاتها الداخلية والخارجية. فقد وتر علاقاتها مع عدد كبير من القوى العربية الحاكمة. وعجل في عزل أطراف النظام السياسي الفلسطيني المرتبطة بالأنظمة العربية "منظمة الصاعقة المرتبطة بسوريا، الجبهة العربية الموالية للعراق، وفتح الانتفاضة المرتبطة بالسوريين والليبيين". وأضعف دورها في الحركة الفلسطينية، وأفقدها تأثيرها، المحدود أصلا، في القرار الفلسطيني. أما القوى الأخرى فأدى الاتفاق إلى تراجع فعل بعضها وضعف وزنه السياسي والجماهيري لدرجة تقترب من التلاشي. ونما بالمقابل ثقل بعضها الآخر "حماس". وهناك من لم يوفق للآن في تأمين استقراره الفكري والتنظيمي. وإذا كان اليمين الإسرائيلي يتصرف باعتبار الضفة الغربية "أرض الميعاد التي وهبها الرب لبني إسرائيل"، فإن أوسلو وما انبثق عنه من خطوات عملية على الأرض أنهى "نظريا" هذه المقولة، ووضع القيادة الإسرائيلية وجها لوجه مع الحقيقة الفلسطينية التي تهربت منها أكثر من أربعين عاما. فقد اعترفت إسرائيل بأن هناك شعب اسمه الشعب الفلسطيني، وأن لهذا الشعب ممثل شرعي ووحيد هو م ت ف، وأقرت بوجود كيان خاص على ذات الأرض لشعب أعتبر يوما ما شعبا زائدا.

واقع النظام السياسي واشكالياته بعد تشكيل السلطة

قبل انطلاق عملية السلام من مدريد عام ١٩٩١ لم تستطع التوجهات الفلسطينية نحو "إقامة السلطة الوطنية على أي جزء من الأرض يتم تحريره" شق طريقها للحياة. وبعد حرب ١٩٨٢، وترحيل قيادة وكوادر م.ت.ف. من بيروت تراجعت الفكرة وانضمت للأحلام والأوهام الفلسطينية، وكاد أصحابها ينسونها. ومع الإعلان عن اتفاق أوسلو عادت الروح إليها، وعاد الصراع الفلسطيني حولها للظهور من جديد. فالاتفاق نص، تحت بند هدف المفاوضات، على " أن هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية - المجلس المنتخب - للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ".

وبعد توقيع "أوسلو" في حديقة البيت الأبيض يوم ٩٣/٩/١٣، وتمهيدا للإعلان عن تشكيل السلطة، عقدت القيادة الفلسطينية سلسلة اجتماعات في تونس، قاطعتها حركة حماس وجميع القوى الفلسطينية التي عارضت الاتفاق. وكان مفهوما للداخل والخارج بأن السلطة المنوي تشكيلها ليست بديلة للمنظمة. وأنها بعد تشكيلها ستكون ممثلة لسكان الضفة والقطاع فقط ولفترة زمنية انتقالية حددها الاتفاق بخمس سنوات، وأن مهامها ستكون محصورة في إدارة الوظائف والمجالات التي نص عليها الاتفاق فقط. وواجهت القيادة عددا من الأسئلة المركزية منها : كيف وعلى أية أسس نشكل السلطة الوطنية كجسم قيادي جديد ؟ هل نشكلها من خارج التنفيذية ونحافظ على تنفيذية المنظمة كمرجعية ؟ أم نضيف مهام السلطة للجنة التنفيذية ونبقيها كما هي؟ هل نضيف للتنفيذية عددا من قيادات الداخل، وكيف نضيفهم بدون عقد اجتماع للمجلس الوطني؟ وما هو دور المنظمة بعد قيام السلطة، وكيف نحل التعارض القادم بين الجسمين؟ وهل نحافظ على ثقل رئيس اللجنة التنفيذية المعنوي خارج السلطة، أم نزجه فيها ؟ وأبدى البعض تخوفه بعد تشكيل السلطة على دور المنظمة وعلى وجودها. وأكد الجميع بقاءها سلطة عليا لكل الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد داخل الأرض المحتلة وخارجها. وحول تشكيل السلطة طرحت أفكار متعددة منها: أن تكون من قيادات الداخل فقط، وأن لا يدخلها أعضاء التنفيذية، يتم تشكيلها من التنفيذية أساسا مع إضافات محدودة من الداخل، أن تكون غير سياسية وتشكل من التكنوقراط والكفاءات والأخصائيين. وبرز اتجاه آخر، من الداخل ومن المستقلين، معاكس لاتجاه أغلبية التنفيذية دعا إلى فصل تشكيل ومهام الجسمين بعضهما عن بعض. وشدد أصحابه على ضرورة تقليص عدد أعضاء التنفيذية في السلطة، إذا كان لابد من مشاركتهم فيها. وأن لا يكون رئيس التنفيذية ضمنهم، وأن يحافظ على ثقله السياسي والمعنوي في إطار م.ت.ف. باعتبارها القيادة العليا لكل الشعب. وكان المستقلون من الداخل هم الأكثر جرأة في نقد الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وفي تشخيص الأمراض التي تنخر جسم القيادة الفلسطينية ومؤسساتها. وأكثروا من الحديث عن مضار الفئوية والفصائلية في العمل الفلسطيني، وأظهروا مخاطر سحبها على تشكيلة السلطة الوطنية. وقالوا : التفرد بالقرار يتعارض مع الديمقراطية، والفئوية تتعارض مع الوحدة الوطنية ومع الديمقراطية، ومرحلة الدولة تختلف عن مرحلة الثورة. وخلال النقاش أبدى معظم أعضاء التنفيذية عدم ارتياحهم لهذا الموقف، ودافعوا بقوة عن آرائهم.

يوم ١٠ /١٠/٩٣ بدأ المجلس المركزي دورة أعمال، بحضور٨٣ عضوا من أصل ١١٠ أعضاء، شارك فيها عدد كبير من المراقبين، بلغ عددهم ما يقارب ضعفي عدد أعضاء المجلس، جاءوا من مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إسرائيل.

وبعد مناقشات استغرقت يومين كاملين، صوت أعضاء المجلس على "اتفاق إعلان المبادئ" أمام وسائل الإعلام حيث نال أغلبية الأصوات. ووافق المجلس بأغلبية ٦٨ صوتاً على: " إقامة السلطة الوطنية على كل الأراضي التي ينسحب عنها الاحتلال. ويفوض المجلس المركزي اللجنة التنفيذية وفقا لقرار المجلس الوطني تشكيل هذه السلطة من الداخل والخارج وتكون م.ت.ف. مرجعيتها، ويترأسها رئيس اللجنة التنفيذية ". في تلك الفترة لم يتعجل أبو عمار تشكيل السلطة، ورغب في إعلان تشكيلها على أرض الوطن. وأخّر قراره إلى ما بعد توقيع بروتوكولات القاهرة في أيار ١٩٩٤. ولاحقا أعلن أسماء أعضائها، بعد إصرار إسرائيل على تسلم الأسماء قبل دخول الدفعة الأولى من أفراد الشرطة، وسلمها على دفعات. وتهالك بعض أعضاء التنفيذية على دخولها، وفضل آخرون الانتظار. ورحب الشارع الفلسطيني بالخطوة واعتبرها إنجازاً هاماً. أما قوى المعارضة فكررت مواقفها وشككت في شرعية قرار تشكيل السلطة. نظريا، كان الخلاف في القيادة الفلسطينية الرسمية يدور حول أفضل صيغ وأسس وأشكال بناء السلطة الوطنية، إلا أنه، واقعيا، كان يخفي صراعا في إطار المنظمة حول موقع السلطة الوطنية في النظام السياسي الفلسطيني، وحول المواقع الشخصية والتنظيمية. فالكل كان يدرك أن انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية والنشاط السياسي من الداخل للخارج يعني تراجع دور المنظمة، وأن قيام السلطة الوطنية وترؤس "أبو عمار" لها يعني انتقال ثقل القرار الوطني لهذه الهيئة وتوليها قيادة العمل الفلسطيني، لاسيما وأن العالم سيرمي بثقله لصالح تكريس دور الجسم القيادي الجديد. في حينه بشر البعض بانتهاء دور المنظمة من الناحية العملية، وقالوا: "دعونا نحضّر في غزة وأريحا مراسم التشييع".

إشكالية العلاقة بين السلطة والمنظمة

بتشكيل السلطة الوطنية الأولى في أيار١٩٩٤، وعبورها الوطن، وتوليها عددا محدودا من المجالات في غزة وأريحا، دخلت علاقتها مع المنظمة حيزها الرسمي والعملي الملموس، ولاحقا ترعرعت في ظل أجواء مأزومة داخليا وخارجيا، وعاشت منذ البداية حالة مد وجزر من التوتر، ولم تشهد يوما حالة توافق وانسجام. المفيد التذكير بأن أوضاع م ت ف، المكون الرئيسي للنظام السياسي الفلسطيني، لم تكن على ما يرام منذ ما قبل مدريد وأسلو. فقد كانت مصابة قبل وبعد رحيلها القسري من لبنان عام ١٩٨٢، بأمراض متنوعة بعضها موضوعي غير مصطنع، وبعضها ذاتي، كان مصدّرا من "الخارج". فمنطلقاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية التي بنيت عليها عام ١٩٦٤ هرمت وشاخت. وبقي الميثاق الوطني والنظام الأساسي على حالهما فترة ربع قرن، دون أي تجديد أو تعديل. وكثيرا ما تم الاصطدام بنصوصهما الجامدة وغير الديمقراطية. وفي كثير من

المحطات السياسية الحاسمة تم تجاوز هذه النصوص. وإذا كان لا مجال لإجراء جرد كامل بمواقع وتواريخ الصدامات والتجاوزات فإن قرارات دورة المجلس الوطني عام ١٩٧٤ التي أقرت البرنامج المرحلي، وقرارات الدورة التاسعة عشر التي اعترفت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأعلن فيها عن قيام دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل، شواهد تاريخية على ذلك. ويفترض أن لا يكون هناك خلاف على أن م ت ف، كمؤسسة وفصائل، عانت في تلك المرحلة من تراجع دورها الكفاحي في مواجهة الاحتلال، ومن غياب الديمقراطية وعسكرة علاقتها الداخلية وعلاقاتها مع الناس، ومن انحسار شعبيتها داخل وخارج الوطن المحتل. إضافة إلى سيادة نظام "الكوتا" الفصائلية في تكوين مؤسساتها، وهيمنة التنظيمات على تركيبتها من أعلى هيئة قيادية حتى أصغر مؤسسة أو سفارة. كما أن أطرها القيادية كانت قد ترهلت تماما ومؤسساتها نخرت بالبيروقراطية وتحولت إلى مصدر رزق ومجال حياة ارتزاق لآلاف الكوادر، مارست داخلها بطالة مقنعة فترة زمنية طويلة. ولا تستطيع قيادة النظام السياسي الفلسطيني القديم تحميل عملية السلام والسلطة الوطنية وحدهما المسئولية الكاملة عن زرع كل الأمراض البنيوية المزمنة في جسد المنظمة، وعن الأزمة العريقة التي ما زالت تعانيها حتى الآن. فجميع الفصائل المكونة لمنظمة التحرير والمهيمنة على قيادتها ساهمت في بنائها على أسس غير ديمقراطية، وفي شل عمل مؤسساتها بدءاً من المجلس الوطني مرورا بالمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وانتهاء بأدنى لجنة فرعية من لجان المجلس الوطني. وكانت كلها راضية عن تلك الأوضاع ومتعايشة معها ومستفيدة منها.

وبمعزل عن مواقف أطراف النظام السياسي المؤيدة أو المعارضة للسلطة الوطنية فلا أحد يستطيع إنكار أن تشكيل هذه السلطة شكل امتحانا لفكر وخبرات الفلسطينيين وقدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم، وبناء أول سلطة لهم على أجزاء من أرضهم. وإذا كان مبكرا إطلاق أحكام نهائية على دور السلطة، فإن مراجعة تجربتها القصيرة يظهر أنها لم تستطع تحقيق ما كان يتمناه الفلسطينيون في الضفة والقطاع، وأنها حملت منذ البداية إرث منظمة التحرير بصنفيه السلبي والإيجابي. وكان للإشكاليات الذاتية والميلاد غير الطبيعي دور مركزي في تغذية الإشكاليات الموضوعية. فطغيان الاعتبارات الحزبية والخاصة على أسس تشكيلها ضيق قاعدتها الشعبية، الضيقة أصلا، وجعلها أقرب إلى سلطة حزب واحد، مليئة بالسياسيين ومفتقرة إلى الأخصائيين والخبراء في شتى مجالات العمل اليومي المنوطة بهم. كل هذا جرى ويجري في وقت سئم الشارع الفلسطيني من كل الفصائل والتنظيمات والأحزاب بصيغها وعلاقاتها وممارساتها العسكرتارية السابقة، وبات يتطلع إلى أطر تنظيمية وأحزاب سياسية أكثر ديمقراطية وأقل بيروقراطية ودكتاتورية. فالتعيينات العشوائية والانتقائية، ذات الصبغة الحزبية، زادت من طغيان الفصائلية على

بنيانها التنظيمي، وأظهرت العصبوية التنظيمية في أبشع صورها، ووسعت الصراع على السلطة بين القادمين من الخارج والمقيمين أصلا فوق أرض الوطن، وبين كوادر مختلف التنظيمات وكوادر التنظيم الواحد. وأثقلت التعيينات الواسعة جدا كاهل السلطة الفلسطينية بأعباء مالية ضخمة شوشت وشوهت صورتها في عيون شعبها. وفرض على السلطة الفلسطينية إنفاق معظم الواردات المحلية والمساعدات المالية التي تصلها في مجالات غير منتجة. أما المصادمات العنيفة، وعدم الاحتكام للقانون، وأساليب المعالجة غير الديمقراطية التي ورثتها عن المنظمة وأتبعتها في معالجة قضايا الخلاف مع المعارضة، والأحاديث الكثيرة - الحقيقية أو المبالغ فيها - عن الرشوة والفساد والمحسوبية...الخ فأظهرت السلطة أمام الجميع كسلطة فاشلة ينخرها الفساد، مما أدى إلى انفضاض قطاعات إضافية من الشعب الفلسطيني من حولها، وبخاصة الواقعيين الديمقراطيين والمتطلعين نحو قيام سلطة ديمقراطية.

ورسمت في ذهن المواطن الفلسطيني صورة مطابقة لصورة الأنظمة العربية المتخلفة والدكتاتورية، التي طالما انتقدها ورفضها نموذجا لحكمه وسلطته.

أما تركيز القيادة على المولود الجديد "السلطة"، وعدم وضوح طبيعة العلاقة بين الجسمين وبقائها ملتبسة، فأضعف الوضع المعنوي للمنظمة، وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية حول مستقبلها. ولم يمض وقت طويل حتى سلبت السلطة م.ت.ف. معظم مهامها وشلت حركتها اليومية، وحلت محلها ولم تملأ كل حيزها الجماهيري والخارجي، وأعطت نفسها حق تجاوز اللجنة التنفيذية، مرجعيتها الأساسية. وعانت كل مؤسسات المنظمة الرسمية التشريعية والتنفيذية "مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية" من تآكل داخلي ومن تغييب واقعي لدورها، وصارت شبه محالة على التقاعد. وبغض النظر عن النوايا، فالخلط بين مهام الوزارة والوزراء وبين مهام اللجنة التنفيذية ولجنة المفاوضات كهيئة وكأفراد أبقى العديد من المهام الوطنية الكبرى مهملة، لا تجد من يهتم بها أو يتابعها. أما المنظمات والاتحادات الشعبية: المرأة، العمال، الطلاب، الكتاب والصحفيين، المعلمين، المهندسين، الفلاحين...الخ فقد تعرضت هيئاتها للشلل والتفكيك، ولم تعد تجد من يلملم أوضاعها. فأمناؤها العامّون وأعضاء أماناتها تشتتوا وتبعثروا واستوعبوا في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. وطالت عملية الاستيعاب والتعيين العديد من سفراء م.ت.ف. وكأن وظائفهم ومهامهم في اتحاداتهم ومنظماتهم الجماهيرية وسفاراتهم قد انتهت.

ومن يدقق في الأوضاع القيادية للمنظمة، وفي المهام التي تقوم بها الوزارة والمجلس التشريعي، يخرج باستنتاج رئيسي خلاصته أن القيادة الفلسطينية وقعت في أوهام حول عملية السلام حين تصورت أنها ستسير في خط مستقيم، وحين اعتقدت أنه لم يعد هناك حاجة وطنية لتفعيل مؤسسات المنظمة القيادية والوسيطة ومجيّرة دورها لصالح السلطة.

ويستطيع كل مراقب محايد أن يرى ببساطة أن أدق تشخيص للوضع الوطني الفلسطيني، وأعلى وتائر نقد حالته السائدة، هو الذي يتم بين فترة وأخرى في أوساط القوى المشاركة في السلطة، وبخاصة الوزراء وذوي المناصب العليا فيها. لكنه، للأسف الشديد، نقد يجري خارج الاجتماعات الرسمية، وداخل الأطر الحزبية الضيقة في أحسن الأحوال. والتدقيق في مضامين الحديث والنقاش الموسمي، المعلن وغير المعلن، حول الأزمة وسبل الخروج منها، يبين أن بعضه واقعي وشمولي، يتمحور حول قضايا جوهرية تهم الشأن الوطني العام، ويميز جوانبها الموضوعية عن الذاتية، ويأخذ بعين الاعتبار إرث الاحتلال الثقيل ودوره في تعطيل تطور الأوضاع الفلسطينية، ويراعي موازين القوى والظروف الموضوعية المحيطة بالوضع الفلسطيني. أما بعضه الآخر فهو ارادوي هروبي، يسقط دور العوامل الموضوعية الخارجية وممارسات الاحتلال في خلق الأزمة وتفاقمها يوميا، ويهتم بالشأن الذاتي وبالمصالح الحزبية الضيقة. ويعفي الذات من المسؤولية، ولا يقصر في جلد الغير. وهناك أيضا من أهل السلطة من يحاول أن يطمس الحقائق الثابتة ويخفي الوقائع الملموسة، ويغطي "الشمس بالغربال"، ويتلطى بوجود الاحتلال وممارساته اليومية، وبتخلي العرب عن القضية المقدسة. أما أوساط المعارضة فاسخن حديثها يتركز حول عملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل وحول المسؤولية الفردية والحزبية لأطراف السلطة. وكأن الأزمة الوطنية محصورة في المفاوضات فقط، والمشاركة في عملية السلام هي السبب الوحيد، والخروج منها هو الدواء.

إشكاليات موضوعية خلقها أوسلو

وبجانب هذه الإشكاليات الذاتية واجه الفكر السياسي الفلسطيني بعد أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية، ولا يزال يواجه، عددا من المعضلات الموضوعية المعقدة وأهمها:

١) نشوء تناقض حقيقي بين قانونية إلتزام منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية بالاتفاقات التي توصلت لها مع الحكومة الإسرائيلية، وبين شرعية استمرار المنظمة كمؤسسة وكإطار وطني ملتزم أمام الشعب بقيادة النضال الوطني، وتنظيم أشكال النضال المناسبة ضد الاحتلال. فالاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية تلزم م.ت.ف. والسلطة الوطنية بوقف حملات التعبئة العدائية ضد إسرائيل، وبوقف العنف بكل أنواعه ضد قوات الاحتلال، والحفاظ على أمن إسرائيل والإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنات والمستوطنين المقيمين على الأراضي الفلسطينية، في وقت لم تقدم الاتفاقات حلولا مرضية للشعب الفلسطيني، ولم تعالج قضاياه الأساسية ٢) عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات نهوض السلطة الوطنية بمهمة بناء مؤسساتها المدنية والاقتصادية والأمنية، وبين متطلبات الحفاظ على

وحدة مؤسسات م.ت.ف. ودورها كإطار وطني قيادي لكل الشعب يضم قوى متعددة متعارضة ومتناقضة، يتمنى بعضها الفشل للسلطة ويسعى لتفشيلها حيث استطاع إلى ذلك سبيلا. ٣) صحيح أن مرحلة الكفاح المسلح قد انتهت، إلا أن مسار المفاوضات وتلاعب إسرائيل بالاتفاقات، لم تدفع الشعب في الداخل والخارج إلى اعتماد السلطة الوطنية كبديل أو كوريث كامل للمنظمة قادر على قيادة المرحلة. وهذه المعادلة تنعش القوى والأفكارالمتطرفة، وتبعث الحياة من جديد في الأفكار والدوافع التي وقفت خلف تأسيس م.ت.ف. وتدفع قطاعات واسعة من الفلسطينيين، وبخاصة اللاجئين، إلى إدارة الظهر للمنظمة التي نعرفها. وقد يتوجهون للبحث ولو "بعد زمن "عن صيغة بديلة "حزب لاجئين أو م.ت.ف. جديدة" يعبرون فيها عن أنفسهم وعن تطلعاتهم، ويتحركون من خلالها للدفاع عن مصالحهم واستعادة حقوقهم المغتصبة. ٤) تمشيا مع روح عملية السلام والتزاما بالاتفاقات شطب المجلس الوطني في دورة غزة "ربيع ١٩٩٦" بنود الميثاق المتعارضة مع الاتفاقات، وبقيت المنظمة للآن بدون ميثاق. في حينه لم يحظ الشطب بإجماع فصائل وقوى المنظمة، ولم يستفت الشعب حوله. صحيح أن ميثاق المنظمة هرم وشاخ قبل إلغائه، وكان بحاجة لتطوير منذ زمن طويل، حيث وصفه رئيس اللجنة التنفيذية قبل سنوات "بالكادوك"، إلا أن بقاء المنظمة دون ميثاق يجعلها أشبه بباخرة تبحر في بحر هائج دون بوصلة توجهها تحدد لها تجاه حركتها. علما أنها كانت ولا تزال وطن اللاجئين يعبرون عبرها عن تطلعاتهم وآمالهم الوطنية. وانتفاء مبرر وجود المنظمة رهن بقيام الدولة المستقلة وحل مشكلة اللاجئين، وليس قيام السلطة الوطنية فقط.

سبل حل الإشكالية والخروج من الأزمة

تجمع القوى على أن أزمة النظام السياسي بلغت ذروتها، وعلى أن جميع أطرافه في الداخل والخارج مرتبكون في مواجهة التطورات. واستمرار الأزمة، بشقيها الذاتي والموضوعي، وتمترس السلطة والمعارضة في خنادقهما واعتماد مواقف قدرية في معالجتها يعرض المصير الوطني لأخطار إستراتيجية، ويفتح بابا لصراعات داخلية تناحرية، ويلحق أضرارا متنوعة بالقضية ويزيد حالة الإحباط والارتباك، ويوسع الهوة بين الداخل والخارج. وإذا كان غير مفيد الغوص الآن في تحديد المسؤولية، فإلقائها على كاهل الاحتلال وتحويله لمشجب تعلق عليه القوى الفلسطينية أخطاءها وتقصيراتها، يدفع بالتعارض القائم بين السلطة والمنظمة، وبين المعارضة والسلطة، إلى ذروته، ويؤدي لمزيد من التشرذمات. فالاحتلال لا علاقة له بخلق أزمة الديمقراطية وأزمة العلاقات الوطنية الداخلية المستفحلة في النظام الفلسطيني. ولا شك في أن فكفكة مكونات الأزمة بعضها عن بعض يسهّل الحل، ويساعد على رؤية الموضوعي وتمييزه عن

الذاتي. والأخذ بالحكمة الشعبية القديمة القائلة "إيقاد شمعة مرة خير من شتم الظلام ألف مرة" يفرض على أطراف النظام السياسي الفلسطيني إعادة النظر في بعض المفاهيم، واعتماد الصبر والنفس الطويل في إدارة الصراع. والدخول فورا في حوار وطني شامل غير الحوار الذي عرفته الساحة الفلسطينية حتى الآن، ووضع "خطة إنقاذ وطنية" تقوم على:

أولا / نبذ الأوهام حول عملية السلام الحالية

بيّنت تجربة عامين من المفاوضات في عهد الليكود، أن عملية السلام كما عرفناها في مدريد وأوسلو وطابا وصلت إلى نهايتها. وأعتقد بأن اتفاق واي بلنتيشن الذي تم التوصل أواخر أكتوبر الماضي لا يغير حالتها. وبصرف النظر عن تفاصيل الأزمة فإن وقائع سبع سنوات أكدت أن درجة تطور الفكر السياسي في المجتمع الإسرائيلي لم تصل إلى مستوى تحقيق مصالحة تاريخية حقيقية بين الشعبين. فالقوى الإسرائيلية المتطرفة صعدت للسلطة في انتخابات ديمقراطية، وأغلبية الإسرائيليين يرفضون التقدم باتجاه حل عادل لقضية القدس يقبل به الفلسطينيون، وحق العودة للفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم في عام ٤٧-٤٨ مرفوض بالمطلق، ليس فقط من قوى اليمين بل من كل الأحزاب اليمينية واليسارية الإسرائيلية. ولا أظن أن تبدلا نوعيا سيقع في مواقف وقناعات الشارع الإسرائيلي في غضون السنوات القليلة القادمة. وهذا يعني بقاء فلسطينيي الشتات "نصف الشعب" لسنوات طويلة في أماكن إقامتهم الحالية، وبقاء قضاياهم وكل القضية الفلسطينية معلقة دون حلول. فقضية اللاجئين هي جوهر المسألة الفلسطينية وبدون حلها لا حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أما الأوضاع الدولية السائدة، وموازين القوى المرئية، من الآن ولعقد كامل من الزمن، فلا تتجه لإلزام إسرائيل بقبول حلول عادلة وشاملة لقضايا الحل النهائي الشائكة. والمعارضة الإسرائيلية لم تظهر للآن غيرة حقيقة على عملية السلام، وعلى الاتفاقات التي وقعت معها، ولم تستطع التأثير في مواقف الليكود المعادية للسلام مع العرب.

وإذا كانت المصالح الفلسطينية العليا تفرض عدم تحمل مسئولية تدمير عملية السلام، والعمل على تطوير مواقف الحلفاء، وتوسيع جبهة الأصدقاء، وتقليص جبهة الأعداء، فإن ذات المصالح تفرض نبذ الأوهام حول ما يمكن تحقيقه عبر عملية السلام في عهد الليكود.

ثانيا / دمقرطة الحياة الفلسطينية الداخلية

مراجعة تاريخ النظام السياسي الفلسطيني تبين أن القناعة الجماعية النابعة من الوعي كانت، على امتداد العقود الثلاث الأخيرة، المحرك الرئيسي للنضال الفلسطيني. وهي التي دفعت الشعب للانخراط في الفصائل والأحزاب والالتفاف حول م.ت.ف. وحمايتها كممثل شرعي ووحيد له. وتخطئ القيادة الفلسطينية إن هي اعتقدت أن الوعود أو قوة الإكراه يمكنها توحيد طاقات الشعب حول مواقفها. قد تستطيع ذلك مؤقتا في غزة وبعض مناطق الضفة الغربية ولكن ماذا بشأن نصف الشعب المقيم في الخارج ؟ لقد مرت على م.ت. ف. والساحة الفلسطينية قبل "أوسلو" أحداث جسام هزت أوضاعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، ألحق بعضها خسائر كبيرة بالقضية، ولم تحاول القوى الفلسطينية مراجعة مواقفها بموضوعية. واليوم يتكرر ذات السلوك وذات المشهد من المهزلة. وهذا التكرار يبين أن المركزية الشديدة وغياب الأعراف والتقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية وطغيان دور الفرد على حساب دور المؤسسات هي التي مكنت وتمكن قوى الحركة الوطنية والإسلامية من تمرير مواقفها الخاطئة دون مراجعة أو محاسبة، ومن العمل بشعارات استهلكتها الحياة.

وتجديد بنية النظام السياسي الفلسطيني، ودمقرطة أوضاع قواه، يستوجب الاعتراف بتبدل الوزن الشعبي، وثقل الدور السياسي والكفاحي لقوى وفصائل الحركة الوطنية. فبعضها "فتح وحماس" نما حجمه وثقله الوطني، والآخر "جبهة شعبية، ديمقراطية، فدا، نضال"، تقلص وزنه وتراجع دوره. وانتقلت بعض الفصائل من وضعية الحركات الثورية إلى وضعية الأحزاب الحاكمة. وتشكلت قاعدة اجتماعية لقيام "حزب للسلطة" يضم الأغلبية الساحقة من الموظفين وعائلاتهم وكل المنتفعين من السلطة. ووقعت تطورات نوعية في أسسها وبناها الفكرية والتنظيمية وفي علاقاتها الداخلية شبيهة بالنقلة التي مرت بها الأحزاب العربية التي انتقلت من الشارع إلى السلطة. والحالة الفلسطينية أقرب إلى النموذج الجزائري، مع خصوصياتها الناجمة عن الاحتلال. فحركة فتح تحولت إلى "سلطة" شبيهة بسلطة جبهة التحرير الجزائرية في بداية السبعينات. وشكل آخرون معارضة غير موحدة، جناحها الديني هو الأقوى والأفعل سياسيا وجماهيريا، وعلاقات الطرفين تسير نحو التصادم وليس التفاهم والوئام.

لاشك في أن اعتماد الديمقراطية كأساس في معالجة قضايا الخلاف هو السبيل الوحيد لإعطاء كل ذي حق حقه. وإذا كان خلق نوع من ازدواجية السلطة مرفوض ويتعارض مع أسس الديمقراطية، فإن قمع المعارضة، ومنعها من التعبير عن مواقفها بحرية وبشتى الوسائل، وسيادة نظام الحزب الواحد، يقتل الديمقراطية، ويؤسس لصراعات داخلية

دموية. وتجربة الجزائر وكل الدول التي ابتليت بنظام الحزب الواحد خير دليل على ذلك. والتجربة الفلسطينية بينت أن حشد طاقات الشعب خلف القيادة لا يتم بدون ديمقراطية حقيقية تشرك الجميع في صناعة القرار الوطني. وهذا يعني في الواقع الفلسطيني :

١) الإقرار بالتعددية السياسية والتنظيمية في إطار استقلالية الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلالية قرارها الوطني. ٢) حق الأقلية في التعبير عن وجودها وعن مواقفها بكل الأشكال، عبر منابرها الخاصة ومنابر منظمة التحرير، وإنهاء مظاهر وأشكال الفردية والاستئثار. ٣) أن يبقى الصراع بين مختلف التيارات والاتجاهات يدور في إطاره الفكري والسياسي والتنظيمي وألا يتحول إلى صراع تناحري أو اقتتال داخلي. ٤) أن تبقى المصلحة الوطنية العليا، وبخاصة مواجهة الاحتلال وطرده فوق كل الاعتبارات الفئوية الضيقة، التنظيمية والعقائدية. ٥) أن تعتمد تيارات واتجاهات النظام السياسي قواسم عمل ملزمة، وأن يلتزم الجميع بقرارات الهيئات المشتركة، وأن تعمل على استفتاء الشعب حول قضايا الخلاف الأساسية، حيث أمكن ذلك. ٦) وفي كل الأحوال لا مبرر وطنيا إطلاقا لعدم إجراء الانتخابات البلدية أو داخل الأطر والاتحادات الشعبية الفلسطينية (عمال، طلاب، مرأة، معلمين...الخ) وعدم إعطائها استقلاليتها عن السلطة والأحزاب حتى الآن. وأعتقد بأن المصالح الوطنية العليا، ومستقبل الديمقرايطة، وتعطيل إندفاع "حزب السلطة" وحماس نحو التصادم، على غرار ما هو حاصل في الجزائر، يتطلب تشكيل حركة ديمقراطية جديدة واقعية تتسع لكل الديمقراطيين الفلسطينيين.

ثالثا/ تطوير أوضاع السلطة وإنجاح دورها

التقييم الموضوعي لقيام السلطة الوطنية يفرض اعتباره تطورا إيجابيا يخدم تصحيح وتطوير مسار الحركة الوطنية الفلسطينية. مع ما يستوجبه ذلك تكييف للأوضاع القيادية وتغييرات في مفاهيم العمل وفي الأسس التنظيمية التي كانت سائدة قبل وقوعه. وتمني الفشل للسلطة الفلسطينية، أو العمل على إفشال تجربتها، لا يخدم الهدف الوطني في تأكيد قدرة الشعب الفلسطيني على ان يحكم نفسه بنفسه ويدير حياته بنجاح، وفشل تجربة السلطة فشل لكل الأطراف. ولا بد من القول بوضوح أن الأسس التي اعتمدت في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة لا تتناسب وطبيعة مهام المرحلة، ومن ضمنها تحضير الأوضاع للإعلان عن قيام الدولة، وحشد الجهود الذاتية العربية والدولية لمواجهة مواقف الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين.

ومع التمعن في نوعية الأمراض التي تنخر جسمها، وبخاصة الانعزالية والدكتاتورية، يصبح من الصعب الحديث عن حل سحري كمخرج فوري للمأزق. ومعالجة المشكلات

التي تواجهها السلطة لا يمكن أن يتم بحقن جسمها بالمخدرات التي تضر ولا تفيد بل، يتطلب الإقدام على العديد من الخطوات العاجلة والجريئة، حتى ولو كانت مؤلمة لبعض القوى والقيادات وأهمها: ١) إعادة بناء السلطة على أسس جديدة غير التي اعتمدت عندما أعيد تشكيلها، واختزال عدد الوزارات، وتشكيل وزارة استيعاب وتأهيل العائدين والنازحين واللاجئين، وعدم الجمع بين عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية السلطة في كل الأحوال، بما في ذلك رئاسة الوزارة، وتقليص نسبة الحزبيين لصالح الكفاءات الوطنية المستقلة، ممن يتمتعون بالثقة والمصداقية.

٢) تحديد مهام السلطة الوطنية بدقة، وفصلها عن مهام التنفيذية، وتخفيف الأعباء غير الضرورية عن كاهلها بفك التداخل الحاصل بين مهامها ومهام اللجنة التنفيذية، وحصرها في إدارة الوظائف والمجالات المنوطة بها. ٣) وضع اللوائح والأنظمة التشريعية الكفيلة بتنظيم العلاقة بين السلطة و م.ت.ف. واعتبارها سلطة تنفيذية خاضعة لمحاسبة ومراقبة المؤسسات التشريعية في منظمة التحرير، حسب قرار المجلس المركزي الذي تم بموجبه تشكيلها. ٤) وقف سياسة التعيينات العشوائية المعتمدة في تعبئة المراكز والوظائف الشاغرة في مؤسسات السلطة، وإعادة النظر في فائض التعيينات، وتحويل كل المعينين إلى وزارة الاستيعاب لتأهيلهم وتشغيلهم في مجالات أخرى أكثر جدوى وإنتاجية، وإحالة كبار السن والفائضين عن الحاجة إلى التقاعد. ٥) وقف تضخم ملاكات أجهزة الأمن والوزارات، وخلق توازن بين الواردات والنفقات، والتركيز على إقامة المشاريع الإنتاجية القادرة على امتصاص أقسام من البطالة، وزيادة الدخل القومي، والحرص على عدم إغراق الشعب الفلسطيني في الديون الخارجية. ٦) تحرير السلطة الفلسطينية من الضغط المعنوي والعملي لعملية المفاوضات الطويلة والشاقة، ومن الابتزاز الشديد الذي يمارسه المفاوض الإسرائيلي، وحصر مهمة متابعة المفاوضات بمؤسسات منظمة التحرير. وإنجاز هذه المهمة الرئيسية يتطلب إحياء اللجنة العليا لمتابعة المفاوضات، وإعادة تشكيلها بما يمكنها من متابعة المفاوضات الثنائية والمتعددة. وتشكيل الطواقم المفاوضة، وطواقم المستشارين، على أساس الكفاءة والخبرة والاختصاص.

رابعا/ إحياء م.ت.ف. وتفعيل دورها

التمعن في ما آلت إليه أوضاع م.ت.ف. بعد تشكيل السلطة، يبين أن في القيادة الفلسطينية من هو مقتنع بأن اتفاق أوسلو وقيام السلطة فرضا العد العكسي لوجود المنظمة، وأن السلطة بديلها ووريثها الشرعي. ولا شك في أن انتخاب المجلس التشريعي وإبراز دور السلطة وتطويره يصب في صالح النضال الوطني ويخدم هدف بناء الدولة، ويضع اللبنات

الأساسية لعبور مرحلة التحول من حالة الثورة لحالة الدولة. إلا أن قوى النظام السياسي الفلسطيني ترتكب خطأ كبيرا إذا قفزت بصورة قسرية عن المرحلة الانتقالية التي عبرها النضال الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو. وتجربة ٤ سنوات من عمر السلطة بينت أن إضعاف المنظمة وتعطيل دورها لم يكن مصدر تنشيط للسلطة بمقدار ما كان مصدر إرباك. إذ أنه أضعف موقف الطرفين في نظر الفلسطينيين ولم يقوهما في مواجهة الإسرائيليين. وأي تكن الدوافع والأسباب التي تدفع البعض لاستذكار المنظمة، بين فترة وأخرى، واستذكار لجنتها التنفيذية ومجلسيها المركزي والوطني، والإصرار على إحياء دورهما القيادي، فإن هذا الاستذكار لم يعالج الأزمة. فبعضة يتم كنوع من رفع العتب، وبعضه الآخر يتم لأغراض حزبية داخلية صرفة. والمصلحة الوطنية العليا تفرض على السلطة والمعارضة تصحيحاً سريعاً لخللين أساسيين وقعا بعد أوسلو. الأول، إنهاء الخلط المتعمد الذي جرى بين مهام الوزارة ومهام اللجنة التنفيذية. والثاني، عودة من استقال أو جمد عضويته في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية للعمل فيهما. فالمعارضة وكل المستنكفين عن المشاركة في أعمالهما يتساوون مع الآخرين في المسئولية عن شلل المنظمة ونتائجه الخطيرة. وإذا كان مفهوما أن يكون لهذا الحزب أو ذاك الفصيل موقفا سلبيا من المشاركة في "الوزارة"، فمن غير المقنع وغير المفهوم استمراره في تجميد دوره في هيئات م.ت.ف.، واستمرار الانسحاب من اللجنة التنفيذية. إلا إذا كان البعض مقتنعاً أن دور المنظمة قد انتهى وأنه لا مبرر لوجودها. فالاستنكاف والمقاطعة وإلقاء المسئولية على الآخرين لم يوقف التدهور، ولم يصوب عمل السلطة. وهو يلحق أضرارا فادحة بالمصالح الوطنية. ويخطئ من يعتقد أنه بموقفه السلبي والاستنكافي يعاقب أحدا غير الشعب الفلسطيني.

والشروع في إنقاذ م.ت.ف. يفرض دعوة المجلسين المركزي والوطني للانعقاد بأسرع وقت ممكن. فليس من حكمة على الإطلاق في عدم عقد اجتماعاتهما، فتعطيلهما أضعف المنظمة والوحدة الوطنية، وقلص إمكانية تنظيم التعاون مع المعارضة. والاستمرار في التهرب يعني اعتبار الدورة التي عقدها المجلس الوطني في صيف ١٩٩٦ آخر دورة في حياة أعلى سلطة تشريعية فلسطينية. وبصرف النظر عن التقديرات التي يعطيها هذا المركز أو ذاك الطرف لحجم وثقل هذا الفصيل أو ذاك التنظيم، فإن التباين نسبي ويؤكد أهمية إعادة النظر في النسب التمثيلية للقوى المشكلة، وفي نظام الكوتا الفصائلية، واستبدالها بكوتا لحجوم التجمعات الفلسطينية، وإعطاء الفلسطينيين في الشتات حق اختيار أفضل السبل لتمثيل أنفسهم في المجلس الوطني الفلسطيني، والتوجه نحو تقليص الهيمنة الفصائلية لحساب الفعاليات الوطنية المستقلة. ولعل تشكيل إطار وطني استشاري غير رسمي، يضم ممثلين عن كل التجمعات، بما في ذلك المقيمين في إسرائيل

له ضروراته الوطنية. فالتشاور المتواصل مع "عرب أسرائيل" وممثلي الخارج، في قضايا الحل النهائي ضرورة وطنية للحفاظ على وحدة الشعب، ولبلورة حل نهائي قابل للحياة يحظى بموافقة أغلبية شعبية كبيرة.

لاشك في أن صراعا فكريا وتنظيميا داخليا يجب أن يخاض من أجل تصويب أوضاع الحركة الوطنية وتصويب برامجها، وأن جهدا وطنيا كبيرا يجب أن يبذل من أجل وقف حرق المراحل وإحياء وتجديد بنية م.ت.ف. وتفعيل دورها وإعادة النظر في مهامها ووظائفها. فالسلطة لا يمكنها أن تكون بيتا يتسع لجميع القوى والاتجاهات السياسية والفكرية الفلسطينية، أقله خلال المرحلة الانتقالية. ومن المفيد أن يدرك الجميع بأن بقاء أوضاع النظام السياسي على ما هي عليه الآن يعني سير الجميع نحو كارثة. وبعدها لن يكون مفيدا بحث درجات ومستويات المسؤولية عن وقوعها.

خامسا / وضع المصالح العليا فوق الاعتبارات الأخرى

رغم إجماع أطراف النظام السياسي على أن استمرار الأزمة دون حل يلحق أضرارا فادحة بالقضية الوطنية وبمصالح الشعب في كل مراكز تواجده، إلا التدقيق في رؤاها لأسباب الأزمة يظهرها متعارضة ومتناقضة. كما أن مشاريعها للعلاج متقاطعة ومتداخلة أحيانا، ومتضاربة أحيانا أخرى. فالمعارضة المنضوية تحت لواء م.ت.ف. تحمّل قيادتها المسؤولية الكاملة عن الأزمة، وتدعو لاستكمال الحوار الوطني الشامل باعتباره الوسيلة الأنجع لترتيب البيت الفلسطيني والبلسم الشافي لمعالجة الأمراض التي تنخر الجسد الوطني، وتضع شروطا غير واقعية، وتطالب بتجميد المفاوضات وإلغاء الاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين. أما حركتا حماس والجهاد الإسلامي فموقفهما يتقاطع مع مواقف الآخرين بالإقرار بوجود الأزمة وبخطورتها وبمسؤولية السلطة عنها. آلا أنه يتباين معهم حول سبل الخروج منها، ويتجه نحو مواقف أكثر تطرفا. كما أن موقفها من مفهوم الحوار الوطني وأهدافه لا يزال غير واضح.

أما القوى المشاركة في السلطة فموقفهما غير موحد. فبعضها يبسط الأزمة ويقارن الأوضاع بما كانت عليه قبل عملية السلام. ولا يرى أملا من الحوار الوطني الشامل، ويعتقد أنه، بمفهومه الفصائلي القديم، يضيف للمشكلات القائمة مشكلات جديدة. وهو موقف يتضمن بصيغة أو أخرى رغبة في الاستئثار الكامل بالسلطة. وهناك من يخشى خسارة الامتيازات الحزبية والفردية المكتسبة من المفاوضات، ومن العلاقة مع الإسرائيليين. وهناك أيضا من هو محبط ويعقد الأمور على نفسه وعلى الآخرين. أما الأغلبية الشعبية المكتوية بالأزمة، فهي فاقدة الثقة بقدرة السلطة والقوى الوطنية، يمينها ويسارها، على إخراج الوضع الوطني العام لبر الأمان.

لا شك في أن المحافظة على وحدة الشعب، ومواجهة الأخطار، ومقاومة الاستيطان، والحفاظ على ما تبقى من عروبة القدس، أكبر وأهم من كل المصالح الخاصة. والمسئولية الوطنية تفرض اعتراف الجميع أن تبسيط الأزمة يوسع نتائجها الضارة بالجميع، ويفرض على الأجيال اللاحقة دفع أثمان باهظة عن أخطاء وتقصيرات ارتكبها غيرها. فليس هناك قائد أو مثقف داعم أو مشارك في السلطة، أو معارض لها، يستطيع الإدعاء بأنه بريء من المسؤولية عن الأزمة وتفاقمها. كانت المسؤولية عن الأزمة تطال الجميع بنسب متفاوتة فالتطورات السياسية المتلاحقة تستوجب الاستعداد الجماعي الجدي لمواجهة القادم، وتعطي الحق لكل من تطاله بأن يدلي بدلوه ويرفع صوته النقدي عاليا للمطالبة بوضع المصالح العليا للشعب فوق جميع الاعتبارات الأخرى. ويخطئ من يعتقد أن العالم والعرب سيخلصون الفلسطينيين من أزماتهم إذا هم لم يتحركوا ليخلصوا أنفسهم. فتراجع درجة حرارة الصراع داخل النظام السياسي الفلسطيني لن يبدأ قبل تغليب التناقض الرئيسي مع الاحتلال على ما عداه، وقبل إعادة بناء وتشغيل المؤسسات الوطنية على أسس علمية، وتنظيم العلاقة مع الشعب على أسس ديمقراطية. والتاريخ لن يرحم أحدا.

التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية

سميح شبيب

التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية

تسود العلاقات القائمة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها ، مثل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وهيئة الرئاسة ، حالة من التشويش والفوضى والاضطراب ، نتيجة التشابك والتعددية فيما بينها ، تصل حد تهديد أداء تلك المؤسسات والمجالس.

وإذا حاولنا قراءة هذه العلاقة بتشابكاتها القائمة ، بعيداً عن المواقف المسبقة والنوايا الحسنة ، فانه لابد من العودة قليلاً إلى الوراء ، واعادة التذكير بقرار المجلس المركزي لـ م.ت.ف. عبر دورته المنعقدة في العاصمة التونسية أوائل تشرين أول(أكتوبر) ١٩٩٣ .

وفقاً لهذا القرار تم تكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة بتشكيل السلطة. كما وتقرر أن يكون رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف.، السيد ياسر عرفات، رئيساً لمجلس السلطة الوطنية ، على ان تشكل السلطة أحد أذرع م.ت.ف.، كونها هي المرجعية السياسية والتنظيمية للسلطة الوطنية.

وارتكز المجلس المركزي، آنذاك، في قراره هذا على ما ورد في المادة ١٣ من النظام الأساسي للمنظمة، التي تقضي بأن تكون اللجنة التنفيذية هيئة منتخبة من المجلس الوطني الفلسطيني بما فيها رئيسها، ووفقاً لذلك يكون المجلس الوطني هو مرجعية هذه اللجنة، وبالتالي فهي تخضع لسلطته. وعلى إثر هذا القرار المفصلي والبنيوي في مسار المنظمة التاريخي ومحاولة تأطير علاقتها بالسلطة الوطنية المرتقبة، سرعان ما تبلورت صورة الوضع الفلسطيني وفق مستجدات مختلفة، شكلت في مجموعها قاعدة الاشكالات السياسية عامة، وإطار إشكالية التعددية والتشابك البنيوي خاصة. ولعل أبرز تلك

المستجدات هو بروز م.ت.ف. كطرف مقابل لإسرائيل في التوقيع على الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، ومن ثم إقرارها بمحدودية صلاحيات السلطة ومرحليتها ،الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الساحة الفلسطينية، حمل فصائل أساسية على تجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية.

ومن جهة أخرى، وبعد أن وصل رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف. إلى غزة في ٧/٢/ ١٩٩٤، شرعت طلائع القيادة الفلسطينية وكوادرها بالعودة، وبدأت حركة انتقال واسعة لمؤسسات المنظمة من الخارج إلي الداخل انتقالا تاماً ونهائياً، وعلى نحو تم فيه تصفية تلك المؤسسات من الخارج ، ودونما عودة.

والملفت للنظر هنا، أن حركة الانتقال الواسعة تلك ترتب عليها جملة تغيرات موضوعية، أبرزها:-

- بروز حالات التشابك والتداخل الإداري والوظيفي ما بين المؤسسات المحدثة، لتلبية متطلبات قيام الحكم الذاتي، وبين المؤسسات العائدة. والحفاظ على مؤسسات سابقة، جاء تشكيلها تلبية لمتطلبات سياسية محددة، لم تعد قائمة الآن. وبات بالإمكان تسمية أسماء ثلاث أو أربع مؤسسات، بذات المهام وذات الوظائف، الأمر الذي ساهم في إهدار أموال وطاقات في غير مكانها اللائق.

- بروز وزارات متعددة ، تقوم بمهام مشتركة ومتشابهة.

- فقدان التنسيق ما بين عمل الوزارات والإدارات المختلفة، وفي ظل عدم افتقاد خطط العمل الواضحة لدى تلك الوزارات، برزت ظاهرة تكرار العمل ذاته في عمل الوزارات والإدارات المتشابهة.

- إغلاق مؤسسات هامة في الخارج، دون إنشاء ما يشابهها في الداخل، ومن أبرزها مركز الأبحاث التابع ل م.ت.ف.، والمؤسس سنة ١٩٦٤ وصحيفة فلسطين الثورة، المؤسسة سنة ١٩٧٢، إضافة لسفارات وبعثات دبلوماسية ومكاتب إعلامية دولية مختلفة.

- ضعف نشاط المؤسسات الفلسطينية الرسمية في الخارج بشكل عام، أبرزها: مؤسسات أبناء الشهداء، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدائرة السياسية، الصندوق القومي الفلسطيني.

ووفقاً للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، الموقع بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، فقد تم إجراء انتخابات عامة لرئيس السلطة ومجلسها التشريعي. ونظراً لعدم وضوح التخوم الفاصلة فيما بين السلطة والمنظمة، برزت ازدواجية العضوية بين المؤسسات والدوائر التابعة للجهتين، وغيرها من المهام، وهو ما توضحت أبعاده بشكل بارز في طبيعة العلاقة ما بين الحكومة

والمجلس التشريعي المنتخب من جهة، وبين المجلس التشريعي والمجلس الوطني من جهة أخرى، حيث تولى العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية حقائب وزارية، وشغل أعضاء آخرون في المجلسين المركزي والوطني مناصب ومهام بارزة في دوائر السلطة، الأمر الذي اسهم في تعميق حدة التشابكات وتعددها، وهو أمر مخالف لأنظمة ولوائح المجلس الوطني.

ولعل اللافت للنظر في هذا السياق، هو طبيعة تشكيل اللجنة التنفيذية في المجلس الوطني الأخير المنعقد في غزة نيسان- ١٩٩٦، حيث تقرر تشكيل اللجنة التنفيذية من ممثلي الفصائل والداخل وأعضاء بارزين في المجلس التشريعي، الأمر الذي اسهم في تعميق الازدواجية والتشابك من خلال تداخل السلطات والمهام والمناصب، والإفساح في المجال لإستمرار تحكم الدوائر التنفيذية بكافة أوجه نشاطات السلطة والمنظمة في أن معاً.

وتأسيساً على ما أفرزته وقائع التطبيق العملي للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، بدأت الأصوات الفلسطينية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن تتعالى مطالبة بضرورة الحفاظ على إطار المنظمة في الخارج، ودعم مؤسساتها، خاصة مؤسسات أبناء الشهداء والرعاية الصحية. ولعل ما زاد في قلق الفلسطينيين في الخارج وتشويشهم هو طبيعة الخطاب السياسي المعارض والسائد في سوريا ولبنان، الأمر الذي أسهم بدوره في اهتزاز صورة م.ت.ف.، في وقت لم تبرز صورة السلطة كصورة مشرقة ومشجعة على أية حال. وبالتالي بدأنا نشهد اختلافاً واضحاً في التعامل معها، كان من صورة تجميد عضوية الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين من عضوية اتحاد الكتاب العرب، إضافة إلى سماع أصوات قوية داخل إطار التجمعات الفلسطينية في دول الشتات، وتجمعات المهاجرين في الخارج ، تشكك بدور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وجاء ذلك في ظل قلق اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات، وتنامى شعورهم وكأن الحل الذي تضمنه اتفاق أوسلو، يعني التخلي عن المنظمة ومؤسساتها في الخارج، وفقدان المنظمة كوطن معنوي كبير يتسع للفلسطينيين جميعاً، من خلال تشكيله بوتقة واسعة. ولعل مما زاد في قلق فلسطيني المهجر تلك التصريحات الفلسطينية الرسمية والقائلة بإمكانية عودة ٨٥٠,٠٠٠ ألف فلسطيني إلى أرض الوطن خلال فترة قصيرة ، تالية لبدء تنفيذ الاتفاق ، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق.

إن الوقوف عند هذه الوقائع والمستجدات الناتجة أساسا عن التطبيقات العملية للاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، وأداء أجهزة السلطة عموماً، بات يوجب بدوره القيام بمراجعة نقدية جادة تتناول طبيعة العلاقة القائمة ما بين المنظمة والسلطة ، ودراسة حالة مؤسسات

المنظمة في الخارج، وجدوى بث وبعث الحياة فيها، للقيام مجدداً بأداء دورها التاريخي والحضاري، ورسم الخطوط الفاصلة والمتداخلة ما بين عمل السلطة وعمل المنظمة.

والى ذلك لابد من الإشارة إلى بعض المفاصل الأساسية في هذا السياق، والتي قد تساعد على رأب الصدع، وتصحيح العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، أبرزها:

- إعادة النظر في الاتحادات الشعبية الفلسطينية عامة. ذلك أن الاتحادات العامة، كتاباً ومهنيين وطلبة ومعلمين وفنانين وشبيبة وعمالاً وفلاحين ونساءً، تشكل القواعد الشعبية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، فلا يجوز شلها وتجميد عملها، وإدخالها في صراعات جزئية داخلية. وعليه فإن الإسراع في إعادة تشكيلها وبعث الحياة فيها عبر عقد مؤتمراتها العامة في الخارج، من شأنه أن يشكل البداية الصحيحة لتصحيح العلاقة ما بين جموع الشعب الفلسطيني ومؤسسات م.ت.ف. ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى تجربة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. فبعد انتقال بعض أمانته العامة إلى ارض الوطن توقف نشاطه في الخارج توقفاً تاماً ونهائياً. وبالرغم من توفر مقر له في مدينة غزة ، فقد وجد نفسه واحداً من ثلاث اتحادات، تعمل العمل ذاته ،وهي الاتحاد العام، واتحاد الكتاب، ورابطة الصحافيين. ولم يتمكن لا الاتحاد العام ولا اتحاد الكتاب ولا رابطة الصحفيين من فعل شيء يذكر خلال السنوات الأربع الخوالي.

- العمل على فصل مؤسسات وهيئات السلطة من حيث المهام والأداء، عن دوائر عمل م.ت.ف.، وذلك عبر وضع اللوائح وبرامج العمل التي تحدد صلاحيات تلك المؤسسات والهيئات والدوائر، وذلك على أساس الحفاظ على المنظمة، كمرجعية لعمل السلطة من جهة، وكوطن معنوي قادر على توحيد الطاقات الفلسطينية كافة من جهة أخرى.

- تنشيط عمل المؤسسات القيادية ل م.ت.ف. في الخارج وأبرزها: أمانة سر اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، والعمل على عقد بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية في الخارج.

- عقد مؤتمر شعبي عام لمناقشة ما آلت إليه العملية السلمية من جهة، وكذلك رسم التخوم والفواصل ما بين عمل السلطة وعمل المنظمة من جهة أخرى.

- الالتزام بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في مواعيده وتنشيط مؤسساته ولجانه كافة.

- إعادة عمل الإعلام الخارجي، و كذلك إصدار الصحيفة المركزية للمنظمة في الخارج، بشكل يتيح للأكثرية الفلسطينية الاطلاع على الموقف السياسي للمنظمة.

- تأسيس مركز دراسات للاجئين الفلسطينيين، بحيث يشمل على ممثلين فاعلين عن لجان المخيمات.

● دراسة حالة التشابكات القائمة داخل الوطن، بين المؤسسات ذات المهام الواحدة، ومن ثم فضها لمصلحة تأسيس المؤسسات الفاعلة.

و بعيداً عن حالة التشويش والاضطراب السائدة و القائمة ما بين السلطة و المنظمة على أوجه الحياة الفلسطينية عامة، فانه يمكن القول بأن المنظمة كإطار عام، ووطن معنوي، قد شهدت تراجعاً خطراً منذ أن بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ تحل محلها بعد أن أخذت تلك السلطة الموقع المركزي في البناء المؤسساتي والسياسي الفلسطيني على حد سواء. وبالتالي فلم تعد المنظمة قادرة على أن تشكل المرجعية السياسية للسلطة، ولا ان تكون جسماً تابعاً لها. وتأسيسا عليه، فإن بقاء حالة التشويش والاضطراب، في العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، من شأنه الإسهام في أضعاف ممكنات السلطة ذاتها، وإضاعة الإطار اللازم لحماية الوطن الفلسطيني المعنوي الكبير، في وقت نحن فيه بأمس الحاجة لتعزيز دور السلطة وابراز الدور الإقليمي والدولي لـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

التغيرات البنيوية في التنظيمات الفلسطينية في الأردن

جميل النمري

التغيرات البنيوية في التنظيمات الفلسطينية في الأردن

خلافاً لجميع الساحات الأخرى (باستثناء فلسطين نفسها) فإن التنظيمات الفلسطينية في الأردن لم تكن "ضيفاً" على الساحة، فكوادر هذه التنظيمات وجماهيرها هم مواطنو البلد أنفسهم وليسوا جالية معزولة.

وكما نعرف فهذه الحقيقة تمثل موضوعا أوسع وأكثر تشعباً وتعقيداً سنحاول قدر الإمكان البقاء على ضفافه، أي تجنب الدخول في موضوع العلاقة الأردنية الفلسطينية وتداخلاتها، إلا على أضيق نطاق ممكن، وارتباطاً بمسار التنظيمات الفلسطينية عبر تقلباته والتطورات التي طرأت عليه.

لأول وهلة تبدو فتح كبرى الفصائل الفلسطينية قد حسمت مبكراً شكل حضورها في الساحة الأردنية. فهي، رسمياً، لا تطرح أي برنامج للساحة الأردنية خارج برنامجها الوطني الفلسطيني، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية الأردنية. وعلى العكس من الفصائل الأخرى فقد كانت مؤسسات ومكاتب منظمة التحرير العاملة في الأردن هي إطار شرعي لحضور فتح في الساحة وعلاقتها مع جماهير الشعب الفلسطيني، لكن في إطار احترام السيادة الأردنية وعدم التدخل في الشؤون السياسية الأردنية.

لكن إلى جانب ذلك كان هناك حضور من نوع آخر. فقد كان هناك حضور في النوادي وفي النقابات المهنية وتنسيق مركزي. وقد مرت فترة في السبعينات كان فيها الرئيس اللاحق للمجلس الوطني الفلسطيني الشيخ المرحوم عبد الحميد السائح رئيساً لهيئة التنسيق بين القوى الوطنية.

لكن ينطبق على فتح في الأردن ما كان ينطبق على الساحات الأخرى من حيث ضبابية

الأشكال التنظيمية، وتعدد المرجعيات والارتباطات وإمكانية التنقل بينها. فقد كان هناك أيضاً القطاع الغربي والعمل المسلح والتسلل إلى الداخل، إلى جانب الأشكال الشرعية والمكاتب والحضور في المنظمات الجماهيرية.

لقد ظهر في الساحة، أيضاً، ما يسمى بيسار فتح الذي كان مهتما على وجه الخصوص بالتنسيق مع القوى الوطنية الأردنية، وعلى أساس اهتمامات مشتركة بالشأن المحلي من موقع المعارضة. ومثل غيرهم كان الفتحاويون يتعرضون للمضايقات أو التحقيق أو الاعتقال أو سحب جوازات السفر على خلفية الانتماء السياسي.

ومع نمو التيار الديني فقد أصبح شكل المواجهة الرئيسي في النقابات المهنية (وهي الميدان الوحيد الحر للتنافس الانتخابي على خلفية سياسية) هو بين القوائم الوطنية والإسلامية. وكانت فتح منحازة رسمياً إلى، بل هي جزء من، القوى الوطنية في النقابات. لكن الظاهرة الملفتة أن واقع القاعدة الانتخابية لم يكن كذلك مع نمو التيار الديني. وبعد أن كانت القوى الوطنية تنجح بانتظام في دفع نقباء من الصف الوطني، ومنهم رموز معروفة جداً محسوبة على فتح وتعاقبت لأكثر من دورة على رأس بعض النقابات، وخصوصاً في الأطباء والمهندسين، فقد تغير واقع الحال، وأصبحت فتح كعب اخيل في القوائم الوطنية. إذ كان يتحقق تحالف واقعي بين رموز من فتح والتيار الديني الذي أصبحت قوائمه تحصل على أغلبية المقاعد. وكثيراً ما تم تفسير ذلك بأن القاعدة الانتخابية للطرفين واحدة أو متشابكة. وانتهى هذا المخاض إلى انحسار حضور فتح إلى الصفر تقريبا في النقابات المهنية. وارتبط هذا المخاض بعدة ظواهر؛ فقد ظهرت حماس التي لم تلبث أن دخلت في صراع مع منظمة التحرير. وبعد أوسلو وظهور السلطة الفلسطينية انحسر الحضور والاهتمام الفتحاوي في الساحة، وعادت مئات الكوادر للداخل، فيما كان التيار الإسلامي يتوسع بقوة آكلا المساحة التي كانت تحتلها فتح، وتاركاً التيار القومي واليساري أقلية في جميع النقابات المهنية تقريباً.

إن التطورات منذ بدء عملية السلام، مروراً بقيام السلطة الفلسطينية وحتى الآن، كان لها أثر حاسم في التغييرات الهائلة التي طرأت على واقع فتح والنشاط السياسي الفلسطيني إجمالاً، والذي شهد ازدهارا خاصا حتى أزمة الخليج عام ٩٠، ليبدأ بعد ذلك مسيرة التراجع. وقد تم تصفية الكثير من المؤسسات الرسمية الفلسطينية ومنها الضمان الصحي الفلسطيني. كما أن حضور ومكانة وصلات السفارة الفلسطينية تراجعت كثيراً.

ونقدر أن ما أصاب الساحة الأردنية جزء من ظاهرة عامة بالنسبة لمنظمة التحرير ومكوناتها (دولة الفلسطينيين في المنفى) وانحسارها في الخارج مقابل ظهور الدولة الجنينية في الداخل.

إن الفصائل الأخرى ما عدا اليسار الفلسطيني (الجبهتين الديمقراطية والشعبية) لم تشكل حضورا أساسياً ذا معنى. فقد كانت جميعها موجودة وفق مكانتها المعروفة في الساحة الفلسطينية (فتح، الانتفاضة، القيادة العامة، جبهة التحرير...الخ) لكنها على العكس من القوى الثلاث (فتح، شعبية، ديمقراطية) لم تكن جزءاً من السياسية والتنسيق المركزي للقوى الوطنية. وقد شاركت أحياناً بفعالية في انتخابات موقعية للنوادي، خاصة في بعض المخيمات، وأيضاً في أحد الاتحادات النسائية وهو اتحاد المرأة الأردني، وخلال فترة محدودة بعد التحول الديمقراطي في اتحاد الشباب. وقد تأثرت هذه القوى أيضاً بحالة الانهيار، إذ يتوجب الإشارة إلى تراجع التمويل وصرف رواتب المتفرغين، وهذا يعني نهاية فعلية للتنظيم.

إن هذا الانحسار كان، بالمحصلة، لصالح التيار الديني، لكن ليس التيار الديني بصفته السياسية الوطنية الفلسطينية بل بصفته المجردة، خاصة وأن حماس لا تمارس في الأردن نشاطا جماهيريا أو تعبئة تنظيمية، ويستفيد الإخوان المسلمين انتخابيا من هذا الأمر. لقد رأينا في عام ٨٩ الانحياز الهائل في التصويت لصالح مرشحي الإخوان المسلمين في الانتخابات. وتكررت الظاهرة عام ٩٣، لكن مع محاولة فتح تقديم مرشحين بدل الاستنكاف كما حصل عام ٨٩. ونجح بالفعل كل من صالح سقواطه (مخيم اربد) والمرحوم إبراهيم شحادة (مخيم البقعة)، وتكرر نجاح سقواطه عام ٩٧.

إن الانهيار العام للتنظيمات السياسية خلف فراغاً سياسياً، وأصبح هناك حالة مزدوجة غريبة هي تراجع دور التجمعات الفلسطينية على المستوى الفلسطيني، واستمرار استنكافها على المستوى الأردني بدليل الفروقات الهائلة بين نسب الإقبال على الانتخابات النيابية بين القرى الأردنية والمخيمات الفلسطينية، وسنعود في النهاية لاستقصاء هذا البعد.

وإذا كان الموقف (السياسي والنظري على الأقل) بالنسبة لفتح هو اعتبار الساحة الأردنية مثل غيرها ساحة مضيفة، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجبهتين الشعبية والديمقراطية.

والمدخل بالنسبة للجبهة الشعبية هو أنها نفسها كانت نظريا جزءاً من حركة عربية إحدى ساحاتها الأردن من خلال "حزب العمل الاشتراكي العربي"، وهي الصيغة التي ورثت حرس القوميين العرب.

لكن ما لبث أن ظهر تنظير لفكرة حزب خاص بالساحة الأردنية. وبالفعل تأسس حزب الشعب الثوري الأردني، لكن الواضح أن الفكرة لم تكن ناضجة ومقبولة عند الجميع، واقتصر الحماس لها على بعض الرموز وخاصة الأردنية، إذ لم يلبث كادر الشعبية أن عاد إلى الجبهة الأم وأصبح الحزب منشقا عنها وله زعامته المستقلة.

أما الجبهة الديمقراطية التي لم تكن تنظيما قوميا، فقد كان لها تنظيرها الخاص والذي يرى الساحتين الأردنية والفلسطينية ساحة مشتركة لعمل الجبهة وبرنامجها بفعل عوامل التداخل والتأثير المتبادل، أي أنها كانت تقريباً تنظيماً أردنياً فلسطينياً، رغم الاسم المرتبط حصرا بالساحة الفلسطينية. لكن مع قرارات الرباط عام ٧٤ كان يتوجب تطوير الصيغة فتقرر إعطاء مزيد من التمايز بين الساحتين تنظيميا وبرنامجيا. وأصبح اسم التنظيم في الأردن "منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن" واختصارها "مجد" ولها برنامجها الخاص. وبدأ بذل جهد خاص لبلورة شخصية مستقلة لها كمنظمة سياسية وجزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأردنية كما أرادت. لكن في النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية فإن "مجد" تبقى أحد المنظمات التابعة للجبهة الديمقراطية.

ولم تكن هذه الخطوة لتحظى بارتياح الحزب الشيوعي الأردني الذي يحتل يسار الحركة الوطنية ويرضى بيسار فلسطيني ضيف ومساند لا منافس، ولذلك كان هناك احتكاك ومحاولات عدم إعطاء اعتراف لـ "مجد" كأحد أحزاب الحركة الوطنية، بل منحها اياه كأحد الفصائل الفلسطينية كما هو حال بقية الفصائل.

وقد لجأت الجبهة الديمقراطية إلى الفصل التام بين تنظيم مجد والنشاط الخاص بالداخل وتهريب الأسلحة والتسلل الخ، لتمكين التنظيم السياسي من النمو بعيداً عن أي توريطات أمنية مسلحة ولتكريس الحقيقية السياسية الجديدة لـ "مجد"، على العكس من القوى الأخرى التي طالما ورطت عناصرها، العاملة أيضاً في الحقل السياسي والجماهيري، دون مراعاة الفصل بين المجالين مما كان يؤدي دورياً لحملات اعتقال واسعة وأحكام قاسية.

وينطبق ذلك على الجبهة الشعبية التي تأخرت حتى الثمانينات لتصل إلى الفصل بين امتداد النشاط العسكري للجبهة باتجاه الداخل والتنظيم السياسي في الأردن. وفي النهاية حذت حذو الديمقراطية في إنشاء "منظمة الجبهة الشعبية في الأردن" التي تنشط نقابياً وسياسية في الساحة بصورة مستقلة عن النشاطات الأخرى للشعبية باتجاه الداخل.

لكن فك الارتباط في نهاية عام ٨٨، ثم هبّة نيسان ٨٩ والتحول نحو الديمقراطية، فرض استحقاقات جديدة. وحصل نقاش داخلي في الجبهة وفي "مجد" انتهى إلى حسم القرار بالتخلص من الاسم الذي ما زال يشير إلى مجد كمنظمة للجبهة الديمقراطية واختيار اسم مستقل تماما. وأيضا كان يتوجب حسم طبيعة الاسم: حركة، منظمة، جبهة، حزب. وتم الحسم أيضاً باختيار تسمية "حزب". وفي جلسة مشهودة تم تقرير اسم الحزب "حزب الشعب الديمقراطي الأردني" واختصاره "حشد"، وتقرر عقد مؤتمر تأسيسي

(سري) ليأخذ الأمر مساره الشرعي الكامل، وتم اعتماد وثيقة برنامجية وعقد المؤتمر في تموز ٨٩، وصدر عنه إعلان تأسيس الحزب. وكان كل ذلك قد حصل دون أن يتقرر إجراء أي تغيير على طبيعة العلاقة مع الجبهة الديمقراطية. وبالفعل فقد قرر المؤتمر التأسيسي إبقاء العلاقة مع الجبهة محكومة بنفس البند في النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية الذي كان يحكم العلاقة مع "مجد" أي أنها في النهاية، ورغم التمايز، تبقى إحدى المنظمات التابعة للجبهة الديمقراطية.

وجاء هذا القرار مفاجئاً لبعض الكوادر التي كانت غافلة عن هذا الأمر مما خلف إحباطا داخلياً انتقص من القيمة الحقيقية للخطوة لأنه جعلها شكلية واسمية. وهذه المشكلة ستعزز لاحقا عندما سيتحول الحزب إلى حزب قانوني معترف به وفق القانون الذي ينص على الإقرار الصريح بعدم وجود أي ارتباط تنظيمي أو مالي مع جهة أخرى.

وقد واجهت منظمة الجبهة الشعبية نفس الاستحقاق، وسارت على نفس الخطوات، بعد سنة تقريبا، بإنشاء حزب سياسي أردني. لكن القرار هناك لاقى مقاومة أشد واعتى، بسب عدم التحضير السياسي والأيديولوجي والنفسي للكادر لهذا التوجه بعكس الجبهة الديمقراطية التي ناضلت طوال سنوات لتعزيز القناعة والثقة ببناء "حزب يكون جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأردنية"، وطبعاً مع بقاءه أيضاً (كما سيتأكد لاحقاً) جزءاً من الجبهة الديمقراطية.

ووصل الأمر في منظمة الشعبية إلى رفض بعض الكوادر للقرار، ورفض المشاركة في الحزب الجديد الذي أصبح اسمه "حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني". لكن مع تعزز الحياة الديمقراطية وحصول الانتخابات النيابية ونجاح مرشح للحزب (ذيب مرجي) وتشريع الأحزاب اقتنع الجميع بالانخراط في الحزب.

لقد تمنعت الحكومة عن ترخيص الحزبين (حشد والوحدة)، ثم ما لبثت أن وافقت بعد وساطة وإقرار خطي بالاستقلال السياسي والتنظيمي والمالي. لكن هذا الترخيص نفسه فتح على أزمة داخلية في حشد. فقد شعر البعض أن خداعا سوف يمارس بحق الجماهير حين يتم تقديم النفس كحزب سياسي مستقل من جهة، والإبقاء على تبعية غير معلنة للجبهة الديمقراطية، من جهة ثانية. ولعل السياسية تجاه هكذا المشكلة كانت تتفاوت؛ فالكادر من أصول شرق أردنية كان أكثر إحساساً بها، بينما الكادر الفلسطيني الأكثر انجذابا للشأن الفلسطيني كان أقل إحساساً بالمشكلة. ولكن في الحقيقة لم يكن الانحياز ذا طابع إقليمي، فالحزب كان يحوي أغلبية ساحقة من أصول فلسطينية. والتيار الاستقلالي نفسه كان بأغلبيته الساحقة من أصول فلسطينية أيضاً. فالمستوى العالي من التسييس والأدلجة جعل القناعات السياسية والفكرية بما هو صواب أساساً للانحياز.

وترافق ذلك في الوقت ذاته مع المراجعة الفكرية على ضوء الانهيار السوفيتي وزيادة القناعة بضرورة الانفتاح السياسي والفكري والتنظيمي.

لكن ومبكرا وقبل نضوج الصراع حول الاستقلالية كانت مصداقية استقلال الحزب في عيون الناس تواجه بضربة قاصمة مع انقسام الجبهة الديمقراطية. فقد امتد الانقسام سريعاً إلى حشد رغم رغبة أغلبية حشد بالابتعاد عبر بقاء حشد كله مع الشرعية التي يمثلها حواتمة. لكن القرار بمدّ الأزمة إلى حشد استغرق إياها فقط ليغرق كل الحزب في اللجة التي توجت بانشقاق تيار عبد ربه عن حشد تحت اسم "الحزب الديمقراطي الأردني".

لقد اجل الانشقاق إعادة فتح ملف العلاقة، لكن القضية تفجرت على نحو دراماتيكي في كونغرس الجبهة الذي خصص لمعالجة آثار الانشقاق. وحاز الموضوع على ثلاثة أيام من أيام المؤتمر الستة. وبعد صراع مرير تم التوافق، دون قناعة ومؤقتا، على صيغة ملتبسة للغاية تبدأ بمقدمة نظرية تؤكد على الاستقلالية، وتنتهي بوصفة تنظيمية تكرس ما هو قائم وتقرر بقاء "الصبغة التنظيمية" نفسها سرية وتحت طائلة العقوبات حتى لا يتعزز المركز القانوني للحزب في الأردن.

لكن هذا الحال كان بائسا من وجهة نظر الاستقلاليين. وبينما كان كل تراجع في وضع الحزب وأدائه يعزى من هؤلاء إلى فقدان المصداقية بسبب التبعية المستترة، كان الطرف الآخر ينفي أي دور لهذا الأمر، ويحمل كسل الكادر وعدم تنفيذه للخطط المقررة مسؤولية الفشل والتعثر.

وتزامن مع هذه الأزمة اشتداد الدعوة التوحيدية لليسار في الأردن، وحصلت مفاوضات بين أحزاب الديمقراطي الاشتراكي والوحدة الشعبية وحشد، انتهت إلى لا شيء. وكان واضحاً تقريباً أن واقع الارتباط لحشد والوحدة الشعبية يجعل قضية الوحدة غير ممكنة.

وهكذا حمل التيار الاستقلالي في حشد ثلاث قضايا معا وهي "الديمقراطية والانفتاح الأيديولوجي والتنظيمي" و"الاستقلالية عن الجبهة الديمقراطية" و"وحدة اليسار أو التيار الديمقراطي في الساحة الأردنية" وانتهى الأمر إلى انشقاقه ودخوله في حوار مع ثلاثة أطراف أخرى هي الحزب الديمقراطي الاشتراكي (عيسى مدانات) والحزب العربي الديمقراطي (مازن الساكت) والحزب التقدمي الديمقراطي (علي عامر). ونجح الحوار الذي دام أشهراً في الوصول إلى مؤتمر توحيدي تحت اسم الحزب الديمقراطي الوحدوي الذي عدّل اسمه في مؤتمر عقده هذا الصيف إلى "حزب اليسار الديمقراطي الأردني".

ومع أن نفس ظاهرة الصراع تكررت في حزب الوحدة الشعبية، فقد كانت أقل حدة وبروزا. وبدا التيار الاستقلالي فيه أقل تماسكا وإصرارا وانتهى إلى الانسحاب الفردي، أو على شكل مجموعات أضعفت الحزب كثيراً. وما بين الانسحاب والعودة إلى الداخل

تغير الهيكل القيادي كاملا تقريبا. وقد شارك بعض القياديين السابقين مثل النائب السابق ذيب مرجي والمحامي عزت الراميني في قيادة الحزب الموحد الجديد "اليسار الديمقراطي" إضافة إلى بعض الكوادر من مواقع مختلفة.

من الصعب أن نتخيل مصيرا آخر غير ما انتهى إليه الأمر من انشقاق أو تفسخ، لأنه لا مجال لتوفيق وجهتي نظر تنطلقان من حاجات مشروعة. فمن جهة لا جدال على حق الحزب الأردني في الاستقلال وعدم التبعية، ومن جهة أخرى لا جدال على حق التنظيم الفلسطيني في العمل بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، ومن جهة ثالثة لا جدال على مخاطر انقسام أبناء الشعبين على تنظيمات منفصلة على أساس إقليمي داخل الأردن.

ويبدو أن قيادة الجبهة الديمقراطية حاولت السير خلف هذا التعقيد حتى نهاياته لاشتقاق جهات تنفذ كل تلك المتطلبات في آن معا، وعلى أساس تنظير متماسك، لكن الحياة العملية لم تكن تحتمل ذلك. وحاول التيار الاستقلالي تقديم جواب أكثر تبسيطا بأن يكون هناك حزب أردني مستقل هو في بعض جوانبه امتداد خاص للجبهة الديمقراطية مع مرونة استثنائية ومكفولة في التنقل بين الجانبين وفق الاحتياجات العملية للنضال وهو ما رفضته الجبهة.

أما حزب اليسار الديمقراطي الأردني فقد اعتبر أن قرينه الفلسطيني هي جميع التنظيمات اليسارية الفلسطينية دون تمييز، وقد انتقل بعض قيادي الحزب إلى الداخل وعملوا كمنشقين أو مع أحد فصائل اليسار التي كانوا جزءاً منها فيما سبق. وحصل العكس كذلك، إذا اضطر البعض للعودة إلى الأردن وعادوا للعمل مع الحزب. ولعل هذه الصيغة قريبة من الصيغة التي ربطت الحزب الشيوعي الأردني - الفلسطيني بعد استقلاله.

لقد اعترى التنظيمات الفلسطينية في الأردن ضعف شديد، وفقدت الكوادر أية قوة دافعة للاستمرار في التنظيم، وأصبحت تقتصر على هياكل قيادية متواضعة فيما اختفت بعض الفصائل الصغيرة تماماً.

وقد أشرنا فيما سبق إلى طبيعة حماس التي لا تركز على التحشيد التنظيمي في الخارج. ومع أن التيار الديني يمثل القوة الأبرز في المخيمات، فإن الحضور المنظم للإخوان المسلمين تراجع هو أيضاً.

إن التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة أثرت على تكوين واهتمام الرأي العام للوسط الفلسطيني والمخيمات. فقد تراجع وخبا الأمل بشمول هذه التجمعات بالحل السياسي، لكن الوطنية لا تكف بقرار. ومع استمرار الإحساس بالانتماء والاهتمام بالحدث الفلسطيني والتطورات في الداخل، فقد بدأ ينمو الاهتمام بحقوق المواطنة القائمة

بالفعل بالأردن، أي الاهتمام بالحاضر الموجود. ويعبر عن ذلك التذمر الذي لم يكن مسموعا في السابق من بعض مظاهر التمييز الإقليمي مثل القبولات الاستثنائية في الجامعات لأبناء العشائر تحت عناوين مختلفة، أو عدم التمثيل العادل لمناطق الكثافة الفلسطينية في مجلس النواب، وهو الأمر الذي لم يكن في السابق يثير تحفظا.

إن قصة التداخل والتمايز أو الازدواجية في الانتماء كانت في السابق تتمحور وتختصر في النهاية في تعبيرها التنظيمي، أي المؤسسات الحزبية أو الفصائلية، لكن هذا البعد التنظيمي أصبح هامشياً. فهناك إحساس تدريجي بالابتعاد عن الكيان السياسي الفلسطيني الذي بدأ ينحسر إلى التكوين الحالي للسلطة الفلسطينية، أي ما هو قائم عمليا في الضفة وغزة "والوطن الحلم" يظهر الآن بصيغته الواقعية، صيغة صعوبات وتعثر معيشي في مناطق الحكم الذاتي، مما يعزز الاهتمام بتدبير الأمور وفق ما هو موجود.

وتبدأ بعض الرموز، بعد استشعار هذه الحقيقة، باستثمارها لبناء مجد وزعامة سياسية، إذ تظهر خطابة غير مسبوقة عن الحقوق المهضومة كما يفعل النائب عبد المجيد الأقطش الذي خذل بالوعد الوزاري مرتين. وهناك ظاهرة النائب حمادة فراعنه الذي يقدم نفسه علنا ممثلا للأردنيين من أصل فلسطيني والذين لهم حقوق ومطالب...الخ.

وفي مقابل ذلك تماما يقف النائب أحمد عويدي العبادي الذي يقدم نفسه مدافعا عن الأردنيين في وجه الوطن البديل والغول الفلسطيني الذي يسيطر على كل السلطة الاقتصادية ويريد استكمالها بابتلاع السلطة السياسية والإقليمية. وهذا حديث قديم بعيد وليس موضوعنا إلا بقدر تأثيره فيه من حيث تأثر السلوك العام الشعبي بالتطورات على النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته. إن التنظيمات السياسية الفلسطينية في الأردن تطرح الآن تساؤلات كبرى عن المستقبل والمصير. ولا يبدو أن لدى النظام السياسي الأردني أو الفلسطيني جواباً سوى القناعة الداخلية بأن العودة لن تكون للوراء للأغلبية. لكن استحقاقات ذلك لا أحد يحب بحثها الآن.

نحو خطاب سياسي جديد

ماجد كيالي

نحو خطاب سياسي جديد

على خلفية المتغيرات الدولية والاقليمية ومسارات عملية التسوية، تواجه الساحة الفلسطينية، في هذه المرحلة، مجموعة من التحولات والاستحقاقات التي تختلف في أشكالها ومضامينها عن مجمل ما واجهته هذه الساحة، خلال المراحل الماضية، ان بالنسبة لتطورات الفلسطينيين، أو بالنسبة لعلاقتهم الصراعية باسرائيل وشكل حركتهم الوطنية. بسبب ذلك، ولأسباب بنيوية تاريخية كذلك، تواجه الساحة الفلسطينية أزمة من نوع خاص، على مختلف المستويات، في محاولتها لاستيعاب المتغيرات والمتطلبات الجديدة، وفي سعيها لتمثل التطورات الحاصلة. وتحاول هذه المداخلة المساهمة في النقاش حول أوضاع الساحة الفلسطينية، من مدخل الازمة، انطلاقا من الفرضيات الاساسية التالية:

الفرضية الاولى: تعتبر أن أزمة الساحة الفلسطينية لا تقتصر، فقط، على الجانب المتعلق بالخطاب والشعار السياسي، وانما هي تمتد لتطال مجمل الأشكال السياسية السائدة، فيها، بسبب المتغيرات الهائلة الحاصلة (دوليا وعربيا واسرائيليا وفلسطينيا). ومن الواضح أن هذه الاشكال بطرائق عملها وبناها، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وأساليب نضالها القديمة، فقدت قدرتها على الاستمرار، فقدت القدرة على تلبية متطلبات تجديد العمل الوطني الفلسطيني، في الظروف والمعطيات الجديدة، بعد أن استهلك دورها وتآكلت شرعيتها.

الفرضية الثانية: ان قضية تجديد الحركة الوطنية الفلسطينية تستمد ضرورتها وشرعيتها من التطورات الحاصلة في الساحة الفلسطينية ذاتها، وليس، فقط، من ضرورة مواكبة المتغيرات الدولية والاقليمية، انطلاقا من وعي أهمية العامل الفلسطيني ومكانته في الازمة الراهنة، بافتراض ان معالجة هذه الازمة، في شقها الذاتي، على الاقل، ضرورة ومقدمة للمساهمة في التغلب على البعد الموضوعي لها.

الفرضية الثالثة: تكتسب مناقشة الازمة الفلسطينية، من زاوية الخطاب السياسي، أهمية كبيرة لأن المنطلقات والشعارات السياسية تساهم في تحديد أشكال العمل المناسبة، والاهداف الممكنة، وفي جسر الهوة بين الواقع والطموح، بين العدالة وموازين القوى، بين المرحلي والمستقبلي. والنتيجة أن الحركة الوطنية الفلسطينية هي أحوج ما تكون في هذه المرحلة، وبعد هذه التجربة، وهذا المستوى من النضج الذي حققته، الى اعادة النظر في تفكيرها السياسي لتخليصه من العفوية والسطحية والروح الشعاراتية، التي سادته طوال المرحلة السابقة، واعادة الاعتبار للواقعية والعقلانية في الفكر السياسي الفلسطيني.

ما يعمق الأزمة الذاتية الفلسطينية هو واقع انتماء معظم القوى الموجودة للماضي، وعدم قدرتها (أو رغبتها) على اجراء مراجعة ذاتية للتجربة، لاعادة البناء، واستنباط الاشكال التنظيمية والنضالية المناسبة لاستمرار مسار العملية الوطنية الفلسطينية ببعديها المتلازمين المتكاملين: الصراعي (ضد اسرائيلي وسياساتها) والبنائي (لصوغ المرتكزات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني). هذان البعدان هما من أهم مميزات هذه العملية، بسبب خصوصية القضية الفلسطينية، ومواجهتها لمشروع استيطاني - احتلالي - عنصري. ومن الجهة الاخرى، فان ما يعمق هذه الازمة، انما هو التعقيدات الموضوعية التي يتعرض لها العمل الفلسطيني في مناطق اللجوء، بسبب خضوعه لانظمة اجتماعية، اقتصادية سياسية متباينة، والتزامه اشتراطات واستحقاقات متعددة. ويعزز من ازمة التفكير السياسي، تكلس الأطر السياسية السائدة وجمودها الفكري، وضعف الحراك في داخلها وضعف التقاليد الديمقراطية، بما في ذلك الحق في الاختلاف واحترام التعددية والتنوع. وتضطلع طريقة اتخاذ القرارات وغياب الشفافية ومصادرة دور المؤسسات بدور مهم في الأزمة يضاف الى كل ذلك، ان المرحلة الراهنة، هي بحد ذاتها مرحلة انتقالية. وعلية لا بد من الاقرار، بداية، بأن معالجة القضايا المطروحة، ليست عملية بسيطة، وبالتالي ليس متوقعا وضع أجوبة نهائية وكافية لكل عناصر الازمة القائمة، المليئة بالتعقيدات والالتباسات، بعد كل هذه المتغيرات والتحولات في البيئة: الدولية والعربية والفلسطينية.

عملية التسوية وأزمة الفكر السياسي

لعل أزمة الفكر السياسي الفلسطيني تتمثل بعدم استيعابه لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عنها، وعدم استطاعته تمثل التغيرات في الواقع السياسي: دوليا وعربيا واسرائيليا وفلسطينيا، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني على خلفية هذه المتغيرات، التي تحول دون استمراره بأشكاله السابقة. لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في فراغ سياسي، وفي حال من التخبط السياسي، لغياب خطاب

سياسي جمعي هي بأمس الحاجة اليه، اذ أن وجود مثل هذا الخطاب من شأنه: صيانة الهوية الوطنية وترشيد الحركة السياسية، والاسهام في تعميق وحدة الفلسطينيين المجتمعية، بغض النظر عن الخلافات الفصائلية، التي من المفترض أن تكون خلافات طبيعية تعبر عن حيوية الشعب الفلسطيني، وقضيته المعقدة، وعن تفاوت أوضاعه السياسية والاجتماعية. أما شروط وجود خطاب كهذا فتتمثل بالجوانب التالية:

١. تغليب المصالح العليا الحقيقية للشعب العربي الفلسطيني على المصالح الانانية، والتكتيكات "الفصائلية" الضيقة.

٢. الايمان بالتعددية والاعتراف بالآخر، واحترام رأيه في اطار السعي لتعزيز العلاقات الديمقراطية وتأثيرها في مؤسسات وصيغ محددة، تكفل احترام التنوع وادارة الخلافات بطريقة سليمة تحافظ على المصالح والاولويات الوطنية، بعيدا عن مصطلحات تعسفية مثل: التخوين أو "التكفير"، التي "لا تغني ولا تسمن من جوع".

٣. التركيز في كل المراحل على التناقض الرئيسي، أي توجيه جهود وامكانات حركة النضال الفلسطيني ضد السياسات الاسرائيلية، لان التناقضات الاخرى، لا يمكن حلها الا في هذا الاطار.

موجبات تجديد التفكير السياسي

تكتسب عملية مراجعة وتجديد الخطاب السياسي الفلسطيني ضرورتها ومشروعيتها من المتغيرات والتحولات الهامة التالية:

١. حصول تغير نوعي على صعيد العلاقات الدولية، عبر هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، على ما يسمى "النظام الدولي الجديد"، وهي ضامنة أمن اسرائيل وتفوقها النوعي، وخضوع القوى الكبرى لهذه الهيمنة في حقل العلاقات الدولية، وعلى مختلف الاصعدة في المدى المنظور.

٢. تزايد وزن العوامل الاقتصادية، والتكنولوجية والعلمية في تحديد موازين القوى بين الدول، وتعيين دورها ومكانتها في حقل الصراعات والعلاقات الدولية، على حساب القدرة العسكرية، مع تضاؤل الحاجة للسيطرة العسكرية المباشرة لصالح أشكال من السيطرة غير المباشرة، بسبب تطور امكانات التحكم والاخضاع عن بعد، كما ضاءلت، الى حد ما، أهمية المساحة – الجغرافيا.

٣. الاتجاه الموضوعي نحو (العولمة) والتداخل الاقليمي والدولي في مختلف المجالات: السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية وحتى في المجال الثقافي – القيمي (بتأثير الثورة الاعلامية – المعلوماتية).

٤. التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتحولات القيمية الحاصلة في البنية العربية، الناجمة عن حالة التبعية للغرب، وتعثر المسار الديمقراطي، وانحسار المشروع التحرري – النهضوي.

٥. النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية، التي كان لها دور كبير في تعميق تصدع النظام الرسمي العربي.

٦. الوقائع الجديدة الناجمة عن مسار المفاوضات العربية – الاسرائيلية ، والتي أدت الى فك عدد من البلدان العربية ارتباطها، حتى من الناحية الشكلية، بقضايا الصراع العربي – الاسرائيلي، مع تزايد الميل الرسمي لاقامة علاقات عادية مع اسرائيل، وحتى الاستعداد لاقامة علاقات تعاون ثنائي واقليمي معها في اطار المشروع الشرق أوسطي، هذا مع تدني الالتزام بموجبات الأمن القومي العربي.

٧. قيام كيان فلسطيني وخضوع نحو مليوني فلسطيني لسلطة هذا الكيان، بما يفرضه من استحقاقات: سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة.

٨. تراجع دور التجمعات الفلسطينية في الخارج (في مناطق اللجوء والشتات) ومواجهة هذه التجمعات استحقاقات تتعلق بوضعها القانوني ومستقبلها السياسي ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية

٩. ما يدفع عملية التجديد ، ليس تغير البيئة السياسية، الدولية والعربية التي ترعرع فيها العمل الفلسطيني بأشكاله وممارساته السابقة، فحسب، وانما ايضا، حصول تطورات هامة وجوهرية لدى الشعب الفلسطيني نتيجة استقرار وتبلور اوضاعه: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تطور خبراته وتجاربه السياسية والنضالية، وارتفاع مستوى التعليم في صفوفه، لقد نشأت الأشكال السياسية الفلسطينية السائدة، بعد انقطاع في مسار العمل السياسي الفلسطيني، وفي ظروف انهيار المجتمع الفلسطيني اثر النكبة، وضمن وضع من عدم الاستقرار وضعف الخبرات، وليس من المعقول، بطبيعة الحال، أن تتجمد الحالة السياسية الفلسطينية عند حدود هذه التجربة.

تلك هي، بالاجمال، العوامل والمتغيرات التي تطبع المرحلة الانتقالية الراهنة والمنظورة بطابعها، عليه فان دراستها مسألة ضرورية لتجديد الفكر السياسي الفلسطيني، حتى يستطيع مواكبة التحولات، وحتى يتمكن من احتلال موقع فاعل ومؤثر في تحديد مسارات العمل الفلسطيني وتطويره في الاتجاهات المناسبة.

ان ابراز تعقيدات هذه المرحلة وتحديد سماتها الخاصة والنوعية، وايجاد الوسائل التي تسمح بفتح الآفاق امام استمرار حركة الشعب الفلسطيني في اتجاه واستكمال مرحلة التحرر الوطني التي يمر بها، هي مهمة الفكر السياسي الفلسطيني. فطالما أن جوهر التناقض بين هذا الشعب واسرائيل لم يحل بعد بالشكل العادل والملائم، فان هذه الحركة ستستمر بهذه الطريقة أو تلك، والمهم هو العمل على كشف هذا المسار وتعميقه. في هذا الاطار لا بد للفكر السياسي الفلسطيني من الانطلاق من الواقع، مرورا بتحليله، وصولا الى وضع الصيغ التي تساهم بتطويره وتجاوزه وتغييره. فلا يمكن التصدي لواقع ما دون الاقرار بوجوده لأن رفض الواقع الظالم او تجاهله لا يعنيان انه لم يعد موجودا، تماما مثلما ان الانطلاق من هذا الواقع لا يعني اعطاءه الشرعية. وهكذا فثمة فرق بين فهم الواقع، وبين امكانية تغييره، ثم كيفية العمل لمواجهته، على ان لا يكون هناك تناقض بين هذه العمليات المترابطة. والفرق هنا له علاقة بموازين القوى الراهنة، وبالامكانيات والتعقيدات. الحاصل انه يوجد خلط في الخطاب السياسي السائد لمستويات هذه العملية، وهذا الخلط هو الذي يفسر كثيراً من الخلافات غير المنطقية في الساحة الفلسطينية.

انطلاقا من هذه الحقيقة سأحاول في ما يلي تحديد ما هو مطلوب من الفكر السياسي الفلسطيني، وذلك بابراز القضايا المتعلقة بمحددات الصراع في هذه المرحلة وقضاياها واشكالياتها على ضوء المتغيرات الجديدة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه التحديدات هي مجرد تصورات أولية، بحاجة الى المزيد من الانضاج والتبلور، عبر مزيد من الدراسات والتفاعل ، لا سيما وأن القضايا المطروحة هي قضايا معقدة وملتبسة، لأن المرحلة التي نمر بها هي مرحلة انتقالية مؤقتة، لم تتضح معالمها بعد (دوليا وعربيا وفلسطينيا):

١. الفكر السياسي الفلسطيني معني بدراسة المتغيرات في البيئتين الدولية والعربية ومحددات خوض الصراع في هذه المرحلة. لقد انهار الاتحاد السوفيتي الذي أمن دعما قويا للعرب وللحق الفلسطيني طوال المرحلة السابقة، وباتت الولايات المتحدة تهيمن منفردة على النظام الدولي السائد، (وهي ضامنة أمن اسرائيل وتفوقها النوعي)، التي تتحكم بقواعد اللعبة السياسية في المنطقة الى حد كبير. أما على الصعيد العربي، فبسبب التحولات الدولية، باتت الساحة العربية مهيأة اكثر من أي وقت مضى للتجاوب مع متطلبات السياسة الامريكية لبناء نظام اقليمي جديد، تكون اسرائيل طرفا متميزا فيه. الوضع العربي الجديد يتجاوز حالة التسوية الى الغاء حالة الصراع مع اسرائيل، كما يتجاوز حالة اقامة علاقات عادية بين طرفين الى الانخراط في منظومة من العلاقات الثنائية والاقليمية في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والامنية. وهذا يعني

انكفاء الحالة الصراعية ضد الدولة العبرية، وفتح المجال أمام شكل جديد للعلاقات العربية – الاسرائيلية يحل فيها التنافس والتعاون محل الصراع والعداء على الصعيد الرسمي. وهنا تبرز تعقيدات ومحددات جديدة أمام العمل الوطني الفلسطيني، فلقد بينت التجربة التاريخية صعوبة، ان لم يكن استحالة، تطور العمل الفلسطيني بمعزل عن حالة النهوض الشعبي العربي، وبمعزل عن الشرعية الرسمية العربية، بسبب الظروف الفلسطينية الخاصة، مما يضع الساحة الفلسطينية أمام حالة ملتبسة فلا هي راغبة بالتسليم بالامر الواقع، ولا هي قادرة على مواجهة الظروف والمتغيرات الجديدة، خاصة بسبب عدم التكافؤ البين بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لصالح هذا الاخير، لأن الكيان الصهيوني بني على اساس مواجهة الوضع العربي وعلى قياسه، وهذه احدى المعضلات البنيوية التي يعاني منها العمل الفلسطيني.

أيضا، تتطلب المتغيرات في البيئتين العربية والدولية، معرفة محددات خوض الصراع وأشكاله الممكنة في هذه المرحلة. من الواضح ان الشكل القديم للعمل الفلسطيني أي "الكفاح المسلح" لم يعد ملائما، كما أن الظروف والمعطيات الدولية والعربية لم تعد تسمح به، وبالاخص فإن امكانيات القوى الفلسطينية على تحقيق استمرارية هذا الشكل باتت محدودة، ان لم تكون شبه مستحيلة، كما تبين التجربة المعاشة. وقد كان الكفاح المسلح الفلسطيني وسيلة لإبراز القضية الفلسطينية وتعزيز وجود الشعب الفلسطيني ولم يكن بطبيعة الحال شكلا لتحرير فلسطين، لتعذر ذلك، من الناحية الذاتية والموضوعية. وربما كان الواقع الراهن يفترض وضع استراتيجية دفاعية واقعية يكون همها المحافظة على الذات، والدفاع عن المنجزات الوطنية المتحققة، وأيضا العمل على تطوير المجتمع الفلسطيني ببلورة بنائه ومؤسساته وتنمية انشطته، بما يسمح بمراكمة العناصر والعوامل التي تمهد لتعديل ميزان القوى وتسمح (في حال توافر الظروف) بخلق شروط جديدة أكثر ملاءمة لمصلحة الفلسطينيين. ولعله، في هذا الاطار، يمكنّ (من الناحية النظرية) التمييز بين مستويين من الصراع ضد المشروع الصهيوني/الاسرائيلي: المستوى الاول يرتبط بقضايا الصراع ضد السياسات التوسعية العدوانية لاسرائيل، في سبيل تقويض دورها السياسي – الوظيفي في المنطقة، وتقويض أسسها ومرتكزاتها الصهيونية، وهذا المستوى مرتبط بالصراع ببعده العربي، والمستوى الثاني يتعلق بالنضال ضد السياسات الاحتلالية الاسرائيلية: الاستيطان ومصادرة الأراضي، محاولات تهويد القدس، سياسات القمع والتجويع والتدمير الاقتصادي. بمعنى أن هذا المستوى مرتبط بالبعد الوطني (الفلسطيني) للصراع وهو يستهدف دحر الاحتلال وبناء مرتكزات الفلسطينيين: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذا البعد يجري في اطارات الشرعية الدولية، وبالوسائل الممكنة. ومن الطبيعي ان انحسار المستوى الاول يضعف المستوى الثاني والعكس صحيح. ولكن المستوى الوطني يمكنه في حال انحسار المستوى

العربي من الصراع ان يعبر عن نفسه وان يواصل دوره الخاص لانتزاع ما يمكن تحقيقه، والبناء عليه لتحقيق مزيد من الانجازات.

٢. الفكر السياسي الجديد معني بابراز التحولات الحاصلة في اسرائيل ، وتقديم تعليل للمتغيرات في مواقفها. المهم ازاء هذا الوضع الاجابة عن تساؤلات أساسية هي: هل تغيرت اسرائيل فعلا؟ هل يمكن ان تصبح دولة عادية في المنطقة لا دولة استيطان عنصري وعدواني؟ وهل تخلت عن دورها الوظيفي كحارس للمصالح الغربية؟ هل هي بصدد الاعتراف بالحقوق الناجزة للفلسطينيين؟ أم ان الذي تغير في هذه الدولة هو شكل علاقاتها بالفلسطينيين وبالمنطقة، وتغير وسائلها في السيطرة والهيمنة مع المحافظة على جوهر وظائفها الداخلية والخارجية، لتعزيز وجودها ودورها، باعتبار ان هذه التسوية محطة جديدة لانطلاقة المشروع الصهيوني وتجديده بالتكيف مع كل هذه التحولات.

الفكر السياسي الفلسطيني، اذن، بتقديم تعليل، غير مستند للاوهام، لطبيعة هذه التحولات وحدودها. الواقع أن هناك تغيرات ينبغي عدم الاستهانة بها، وأيضا عدم التعويل عليها، لأنها تجري في نطاق السيطرة وفي نطاق بحث اسرائيل عن أفضل السبل للتكيف مع المتغيرات للحفاظ على أمنها واستقرارها وتطورها في المنطقة. ولكن اسرائيل في اطار تكيفها مع عملية التسوية، وللانخراط في المشروع الاقليمي الشرق أوسطي، كان عليها ان تلبي بعض الاستحقاقات المتعلقة بالتخلي عن فكرة "اسرائيل الكبرى" و الانسحاب من بعض الاراضي الفلسطينية، والاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقه في اقامة كيان سياسي، (هو الآن بمرتبة "حكم ذاتي")، ربما يتطور في ظروف مناسبة الى دولة فلسطينية بحدود سيادية معينة. ومن المعروف ان هذا الوضع يمثل مراجعة لبعض المنطلقات التقليدية بالنسبة للمشروع الصهيوني وخاصة لمقولتي "ارض المعياد" و "أرض بلا شعب". مع ذلك فان اسرائيل تحاول تجميد هذه التسوية عند أدنى حدود لها، فهذه المراجعة الاسرائيلية، المحدودة والاضطرارية، يجري مقايضتها بالميزات الهامة التي تسعى اسرائيل لتحقيقها في مجال أمنها واستقرارها وشرعية وجودها، فضلا عن تطبيع علاقاتها مع البلدان العربية، والانخراط مع موقع متميز في المنظومة الاقليمية الشرق اوسطية المقترحة، كما تطمح ان يتيح لها ذلك تعزيز مكانتها الاستراتيجية في السياسة الامريكية، بما يضمن أمنها وتفوقها النوعي في مختلف المجالات.

مع كل هذه الاعتبارات الهامة ، فإنه قد حصلت تغيرات ينبغي ملاحظتها لدى اسرائيل؛ فهذه الدولة (بغض النظر عن نظرتنا لشرعيتها التاريخية وكيفية قيامها والمظالم التي ارتكبتها) بعد خمسين عاما على قيامها، لم تعد مجرد دولة مهاجرين/مستوطنين، وانما باتت تضم مجتمعا بلغ حدا عاليا من النضج والتبلور: السياسي والاقتصادي والثقافي، وهو مجتمع ٦٠٪ منه من مواليد فلسطين/اسرائيل، ومن الطبيعي أن الفكر السياسي

الفلسطيني معني بايجاد المعادلات السياسية التي تجيب على هذا الواقع الجديد من دون الاخلال بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه. المهم أن فكرة "التحرير" بمفهومها التقليدي المتعارف عليه، لم تعد ملائمة للفكر السياسي الفلسطيني، ليس بسبب موازين القوى غير المواتية فحسب، ولا بسبب الشرعية الدولية التي حظيت بها اسرائيل، فضلا عن ضمانات الدول الكبرى لأمنها واستقرارها وتفوقها، وانما أيضا بسبب التطورات في اسرائيل ذاتها، بمعنى أن فكرة "التحرير" يجب ان تحمل مضامين جديدة تؤدي الى تقويض أسس الصهيونية في فلسطين، آخذة في اعتبارها وجود المجتمع الاسرائيلي، ومستوى استقراره وتبلوره. في هذا الاطار قد تكون صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية حلا مستقبليا ينبغي ان تقود مجمل الحلول المؤقتة اليه، طالما أنه من المتعذر تحقيقها، في هذه المرحلة، بسبب موازين القوى المختلة لصالح اسرائيل، وبسبب عدم نضج المجتمع الاسرائيلي لمثل هذا الحل. وهذا ينطبق أيضا على الحل المتمثل بقيام دولة ثنائية القومية. ويبقى أن الحل الاكثر واقعية وشرعية وعلى ضوء تناسب القوى بين الطرفين ومستوى نضجهما السياسي انما يتمثل بقيام دولتين لشعبين، بحيث تعترف اسرائيل بحق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال دولة ذات سيادة في الضفة والقطاع، في اطار هذه المرحلة الصراعية بين الطرفين، على أمل أن مثل هذا الحل قد يفتح المجال أمام مسارات قد تقود الى حلول اكثر تطورا.

جدير بنا في هذا السياق، الاشارة الى ان الخطاب السياسي الفلسطيني شهد تحولا ما بعد طرح البرنامج المرحلي، ولكن هذا التحول لم يأت تعبيرا عن تطور ونضج في الفكر السياسي الفلسطيني، بقدر ما عبر عن انكفاء هذا الفكر، فضلا عن أنه جسد استعداد القيادة الفلسطينية السائدة للمساومة، وبالتالي للتماثل مع الشرعية العربية والدولية. ايضا، اعتبر هذا البرنامج (العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية) مجرد برنامج مرحلي، ومن دون ارتباط بالتطورات الحاصلة في اسرائيل وفي المنطقة، أو بفلسفة الحل العادل والنهائي بمستوياته : الاسرائيلية والعربية والفلسطينية يضاف الى ذلك الشكل الذي تم به اخراج البرنامج المرحلي وفرضه على الساحة الفلسطينية، حيث تم ذلك بشكل متسرع وتعسفي وفوقي.

خلاصة القول أن الفكر السياسي الفلسطيني معني بالعمل على دراسة واستنباط العبر المناسبة من التطورات الحاصلة في اسرائيل ومن المراجعة، ولو المحدودة والاضطرارية، للفكر التقليدي الصهيوني، والتعاطي معها ليس باعتبارها مجرد تعبير عن أزمة في المجتمع والفكر السياسي الاسرائيليين، وانما على اعتبارها تعبير عن اخفاق بعض المرتكزات الاساسية للمشروع الصهيوني، على أنها ثمرة نضال الفلسطينيين الطويل والعنيد والمرير، ينبغي العمل على رعايتها وتنميتها. أي ان جزءا مما يجري جاء نتيجة

لعملية نضالية، واخفاقا لإسرائيل، والا لاختلف شكل الحل، ولما تضمن أي بعد فلسطيني. ورغم ذلك فان توظيفات هذا الحل من وجهة النظر الاسرائيلية تفترض امتصاص هذا النجاح وافراغه من مضمونه. وهنا تبرز مهمة كل الوطنيين الفلسطينيين في استمرار العملية النضالية من أجل البناء على هذا الوضع وتطويره باتجاه دولة فلسطينية مستقلة، باعتبارها مسألة مشروعة وصراعية، يحب أن يعيها مؤيدو الاتفاق، بدل المراهنة على النوايا الاسرائيلية "الطيبة"، كما يجب أن يعيها معارضو الاتفاق، بدل المراهنة على فشله.

٣. احدثت عملية التسوية، التي جرت على خلفية المتغيرات الدولية والاقليمية، انقلابا في حركة التحرر الفلسطينية، فقد أدت هذه العملية الى انتهاء مرحلة من مراحل العمل الوطني الفلسطيني بكل مالها وما عليها، بتحول قسم هام ورئيسي فيها الى سلطة في كيان سياسي، من دون انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني ، على الاقل في اطارها المرحلي، المتلخصة بأهداف: العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس. المشكلة الاساسية هنا هي أن هذا التحول في اطار الحركة السياسية الفلسطينية والتغير في علاقة طرفي التناقض الفلسطيني - الاسرائيلي، لم يحدث نتيجة تغير موازين القوى لصالح الفلسطينيين والعرب عموما، كما لم يحدث نتيجة تحقيق حركة التحرر الفلسطينية لأهدافها، تخلي العدو عن طبيعته أو احتلاله أو دوره في المنطقة، وانما حدث في اطار عملية تسوية ظهرت بدفع من بعض التغيرات الدولية والإقليمية، بعض الاعتبارات الاسرائيلية، كما أنها نشأت بفعل صمود الفلسطينيين في أرضهم واستمرار نضالهم من أجل تحقيق أهدافهم الوطنية.

ان مراجعة مواقف الاطارات والتيارات السياسية السائدة في الساحة الفلسطينية من مجمل التغيرات والتعقيدات والتطورات الحاصلة في حقل الصراع العربي - الاسرائيلي، وبالاخص ما يتعلق منها بالتحولات الحاصلة في الساحة الفلسطينية ، فيما يتعلق بالموقف من أشكال النضال الممكنة في هذه المرحلة، على ضوء المحددات والقيود الموضوعة على العمل الفلسطيني، والشكل الجديد الذي يمكن أن تتمظهر به الحركة الوطنية الفلسطينية لضمان استمرارها ولاستكمال مهمات التحرر الوطني، والعلاقات المستقبلية: الصراعية أو "السلامية" مع اسرائيل، والعلاقة بين البعدين: العربي والفلسطيني، وكيفية تفسير التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية في اسرائيل ذاتها وتحديد سبل التعاطي معها، ومن اجل ايجاد معادلات تكفل حل التناقضات الناشئة في الساحة الفلسطينية، مثل: التناقض في الأولويات بين مشروع ومهمات البناء الاجتماعي والاستقلال للكيان الفلسطيني الناشئ في الضفة والقطاع، وبين مشروع استمرار مسار التحرر الوطني، التي تهم مجموع الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، خاصة أن

هذا المسار يهم اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم فجأة في مواجهة مستقبل غامض بالنسبة لوضعهم القانوني والسياسي والاجتماعي وبالنسبة لحقوقهم الوطنية، وأيضا التناقض بين وجود مرجعيتين رئيسيتين للشعب الفلسطيني واحدة في الداخل، وواحدة في الخارج، مع ملاحظة التآكل بالنسبة لمكانة مرجعية الخارج وهي م.ت.ف. لصالح الداخل، بما يقوض شرعية ومكانة هذه المنظمة كإطار يعبر عن وحدة الفلسطينيين وهويتهم وحقهم كشعب في تقرير المصير. كما يبرز في هذا الاطار تساؤل مشروع حول مستقبل الكيان الفلسطيني وكيفية التعاطي معه لتفويت الاستهدافات الاسرائيلية من قيامة، ودراسة سبل امكانية فك اعتماديته على اسرائيل، وتطوره الى دولة مستقلة مرتبطة بالاطار العربي. من كل هذه القضايا والاشكاليات يتبين الى أي حد تفتقر القوى السائدة لخطاب سياسي متوازن ومتماسك، والى أي حد تبدو الساحة الفلسطينية بحاجة الى تجديد خطابها.

أما بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية فان التحولات الجارية طرحت سؤالا هاما حول مدى ملاءمة الاشكال السياسية القائمة على للاستمرار بمهامها وفق اشكال العمل النضالية والتنظيمية التي كانت سائدة سابقا، امكانية تجديد هذه الحركة لبناها ووسائل عملها التي تتجاوب مع الحاجات والتغيرات الجديدة، مع الحفاظ على رؤاها واهدافها. من الواضح (كما أسلفنا) صعوبة استمرار الشكل السابق للعمل الفلسطيني، والتبعات المكلفة لاستمرار الكفاح المسلح، وغياب الافق السياسي له. وقد عبرت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عن شكل اكثر ملاءمة للظروف والمعطيات الفلسطينية، واكثر جدوى من الناحية السياسية، ولعل المرحلة المقبلة يمكن ان تشهد شكلا من أشكال الانتفاضة أو المقاومة المدنية، كما يمكن ابداع أشكال نضالية أخرى، هذا فضلا عن ان التركيز على البعد البنائي في العمل الفلسطيني لا يقل أهمية عن البعد الصراعي.

المهم أن هناك اسئلة رئيسية وعشرات الاسئلة الفرعية التي ينبغي على الفكر السياسي الفلسطيني الجديد ان يتصدى لها بمسؤولية وجدية عالية تتناسب وحجم الانعطافة التاريخية الحادة الحاصلة في هذه المرحلة. من الواضح أن التناقضات المذكورة هي تناقضات مفتعلة، في جانب كبير منها، وان كانت واقعية وملموسة، والفكر السياسي الفلسطيني معني ببذل الجهود من اجل حل هذه التناقضات عبر تحقيق الترابط والتكامل بين المصالح والاولويات الفلسطينية: الآنية والمستقبلية، المتحققة والممكنة. وهذا الامر يحتاج الى ممارسة وإدارة سياسية اكثر نضجا ومأسسة وديمقراطية. والمهم أيضا أن هذه التساؤلات في حاجة الى بيئة صحية أكثر تتيح مجال التفاعل وتبادل الآراء وصوغ الخيارات بكل حرية وديمقراطية، بيئة تستطيع انضاج الاجابات الملائمة عن هذا الواقع الصعب والمتغير.

٤. الفكر السياسي الفلسطيني معني بابراز هذه التعقيدات ووعي الامكانيات المتاحة للعمل والتغيير، وخاصة من خلال التركيز على تعميق النهج الديمقراطي في العلاقات والبنى السياسية والمؤسسات الفلسطينية وفي الوعي السياسي الفلسطيني، لا باعتباره ترفا او حالة معرفية أو مجرد "ديكور"، وانما باعتباره أحد مكونات العملية الوطنية الفلسطينية، التي تفترضها خصوصيات الوضع الفلسطيني الناجم عن اختلاف وتباين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بمختلف التجمعات الفلسطينية. فهذا الواقع يخلق تباينا في الهموم والمصالح والاولويات، ويفرض شكلا من أشكال التعددية والتنوع لضمان الحفاظ على الوحدة المجتمعية للفلسطينيين واستيعاب مختلف متطلباتهم، من مطلب الحقوق القومية والمساواة لفلسطيني ٤٨، الى مطلب الحرية والاستقلال في الضفة والقطاع، وصولا الى مطلب حق العودة للاجئين. ومن ناحية ثانية فالفكر السياسي معني بالكشف عن الوسائل والديناميات التي تسمح بمراكمة القوى والنقاط في ساحة الواقع وليس في ساحة الافكار لصالح الاهداف الوطنية، بما يمكن من جسر الهوة بين النظرية والممارسة وبين المصالح الآنية والمستقبلية للشعب الفلسطيني وبين امكاناته الراهنة وطموحاته.

وهكذا فان الاشكال السياسية الفلسطينية الحقيقية والحية معنية باستنباط الوسائل التي تجعلها اكثر فاعلية وتأثيرا في المعادلات السياسية الجارية، وتبرز امامها فرصة تجديد نفسها كحركة تحرر تمتلك مشروعيتها، ليس عبر الشعارات التي ترفعها وانما عبر ممارستها النضالية، ليس من خلال تاريخها، وانما من خلال قدرتها على الفعل في الواقع.

الحاجة الى التغيير

من الواضح ان الساحة الفلسطينية تمر بفترة مخاض أليم وصعب ومعقد، بسبب الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بالعمل السياسي الفلسطيني، ومع ذلك فان هذا المخاض لا بد سيولد حالة سياسية جديدة، هي استمرار للحالة السابقة وبناء عليها وتطويرا لها، بشكل أو بآخر. وهذا الوضع يفترض من مجمل الاشكال السياسية السائدة وعي هذه الضرورة والمساهمة فيها بدل العمل على اعاقتها أو تأخيرها أو تشويهها، لأن هذا المسار يشق مجراه (ببطء ولكن بعمق)، سواء أرادت القوى السائدة أو لم ترد، وسواء شاركت في هذا المسار أم لم تشارك. ومن الافضل أن تتدارك هذه القوى أوضاعها، بدل الاستكانة للكسل والجمود واستمراء الاوضاع السهلة، للمساهمة في عملية التغيير والتطوير السياسي، وتغليب مصلحة الوطن والشعب والقضية على الاطر الضيقة المتكلسة والمستهلكة.

ان انتشال حركة التحرر الفلسطينية من واقعها الراهن واعادة بنائها، هي عملية طويلة وصعبة وتدريجية، وهي ترتبط بمستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني وليست نتاج نزوة أفراد أو مجموعات. وهذه العملية تحتاج الى الوعي والى ارادة التغيير، كما تحتاج الى الحراك في سبيل ذلك، الحراك الذي يحتاج الى الروافع الكبيرة والمحركات الوسيطة، كما يحتاج الى البراغي الصغيرة لانجاز عملية البناء الجديدة.

كل التطورات والمؤشرات تشير الى حقيقة تآكل الاشكال السياسية القائمة في ساحة العمل الفلسطيني، مهما كانت تلاوينها ومهما كان خطابها السياسي المعلن. وهذا التآكل، وبكل أسف، ليس نتاج فعل عوامل موضوعية - خارجية ، فحسب، (كما يحلو لبعض الذين يحاولون تبرير الواقع السائد)، وانما هو نتائج عوامل ذاتية، تعيد انتاج ذاتها يوما بعد يوم. الضرورة تفترض العمل من أجل ايجاد واقع سياسي فلسطيني جديد، من داخل الواقع السائد ومن خارجة، على قاعدة البناء على ما هو قائم على أسس تتجاوب مع حاجات التجديد. كل المؤشرات تؤكد الأهمية الملحة لإعادة بناء الوضع الفلسطيني، للخروج من أزمة العمل الفلسطيني وتناقضاته في هذه المرحلة، برغم من محاولة القوى السائدة اعاقة هذه العملية حفاظا على مصالحها وامتيازاتها الانانية. لذلك فان القديم برغم تكلسه وعجزه ما زال يطبع الحياة السياسية الفلسطينية بطابعه، بقوة عاداته وتقاليده، وبحكم نفوذه، أما الجديد الذي يعشعش في احضان الشعب ونخبه الحية والفاعلة فما زال يصارع في هذا المخاض لولادة حالة سياسية جديدة تتجاوب مع حاجات الوطن والشعب والقضية. وحال الساحة الفلسطينية نموذج لحال الساحة العربية الراكدة، ولكن الحبلى بالتغييرات والمفاجآت.

هل ستتحول فتح الى حزب سياسي؟

طموحات فتح السياسية بالنسبة للمستقبل الفلسطيني

رفيق النتشة

طموحات فتح السياسية
بالنسبة للمستقبل الفلسطيني

أولاً، أشكر مؤسسة **مواطن** على هذه الدعوة الكريمة، وثانياً لا أدري كيف يمكن في مدى ١٥ دقيقة أن أتحدث عن فتح القائدة والرائدة والعمود الفقري والمسؤولة عن المستقبل وعن الحاضر وعن ثورة الماضي. ولم نستطع في يوم من الأيام أن نمتلك القدرة البلاغية التي تسمح لنا بتلخيص هذه الأفكار، فاسمحوا لنا نواقص فكرنا في هذا الوقت آملين أن نستطيع سد الثغرات من خلال الحوار والنقاش.

باختصار شديد، كان مبرر وجود حركة فتح كحركة تحرير وطني أن الدول التي بدأت تعلن عن استقلالها لم تستطع أن تقدم منجزات للقضية الفلسطينية. ونتج عن ذلك وجود الأحزاب على اختلاف اتجاهاتها وعقائدها ومناهجها. وكل حاول وكل وصل إلى ما تعرفون، وتأخر التحرير، فكان هناك من هو في عجلة من أمره يعتقد أن الدبابة أسرع من الإنسان، ركب الدبابة وعمل انقلابات عسكرية، فذلك أسرع للوصول إلى فلسطين، وصفقنا لكلّ الشعارات، وانتظرنا طويلاً فوجدنا أن هذه الدبابات قد تحولت بفوهات مدافعها وجنازيرها إلى الشعب الذي هتف لها. كانت هذه هي البيئة التي سمحت لفتح بأن تطرح فكرة فكر التحرير الوطني الذي يدعو إلى جمع كافة الطاقات والقوى الوطنية في منهج واحد من أجل التحرير. وكانت الثورة الفلسطينية، ففتح منذ وجدت هي عبارة عن توافق وطني، وهي حركة تمثل كافة الأفكار العقائدية والأيديولوجية في الساحة باتجاه فلسطين، ونتج عن هذا نتائج؛ أن كل من كان في حزب من الأحزاب ودخل في حركة فتح أصبح في موضع اتهام من قبل حزبه، منحرف فرضاً، وأن أصحاب الحزب الواحد والرأي الواحد والضابط الواحد والقرار الواحد اعتبروا هذا تمرداً على القالب الوطني الذي كانوا يضعونه، ومن هنا لم يكتفوا بالاتهامات، بل فتحوا السجون. ونحن

لا نريد أن نثير أحقاد قديمة لكنكم تعرفون أن أول شهيد للثورة الفلسطينية قتل من الخلف برصاص عربي. وأن أول شهيد في السجون العربية كان من أبناء هذه الثورة في التعذيب، وأول اتهام بالعمالة والخيانة لتفجير هذه الثورة جاء ممن يكتبون في الصحافة وهو أن من بين صفوفنا، عملاء في حزب السنتو، طبعاً بعدها أصبح قائداً موجه الاتهام عندنا في المنظمة. هذه هي البداية. اعتمد فكر فتح بالدرجة الأولى على الجماهير الشعبية، ثم اعتمد على أن القضية الأساسية أن التناقض الاستراتيجي هي بيننا وبين إسرائيل، وبالتالي لسنا نحن المسؤولين عن الإصلاحات الاجتماعية والسياسية في المجتمع حيث يقيم الفلسطينيون. لم نستنكر وجود أي حزب، ولا أية عقيدة من العقائد، ولا أي تنظيم من التنظيمات. كل واحد حر، ليصلح المجتمع ويصل إلى الحكم بالطريقة التي يريدها. إذن كانت الوحدة الوطنية من حيث المبدأ هي الأساس. وكان التركيز على القضية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية فكر أساسي في هذه المرحلة. ومع ذلك حوربنا على كافة الجبهات. وإنه لمن المؤلم أن نقول إنه حيثما كانت قبضة النظام العربي قوية كانت الثورة الفلسطينية مسحوقة، وحيثما كانت قبضة ضعيفة، لأي سبب من الأسباب، كان هناك ثورة فلسطينية. وحينما سقط الجميع السقوط الذريع التاريخي في حرب ٦٧، استطاعت هذه الثورة أن تتحرك بحرية وسجل، ولأول مرة في تاريخ العرب الحديث أن ورقة صغيرة من أي مسؤول يلف بها كل دول الطوق -بديلاً عن جواز السفر- لأن وراء هذه الورقة مناضلون مقاتلون ثوار. وتطور الأمر إلى أنّ التشكيل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأصبحنا الآن بين نهجين نهج الثورة ونهج الكيان، وهنا نستطيع أن نقف طويلاً لنناقش النتائج التي ترتبت على ذلك. طُرحت في هذه المرحلة طروحات جديدة لأول مرة في الساحة الفلسطينية. في تلك المرحلة كان الذي يقول عن الدولة الفلسطينية أقل كلمة يقال عنه "خائن": ماذا؟ دولة فلسطينية؟ إن لم نحررها كلها مرة واحدة عن ماذا نتحدث؟ فعندما طرحت السياسة المرحلية لم تكن قد لقيت الترحيب الكامل في الساحة الفلسطينية، كان لها من يحاربها ومن يرفضها، ثم تبين أن الاستراتيجية التي كانت حركة فتح تبني عليها سياستها، بالدرجة الأولى، أي أننا نحن نقاتل لكي نورط العرب، فيقاتلون معنا مضطرين فتصبح الثورة كاملة، تبين أنه قد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي. الجيش الإسرائيلي يدخل، يضرب، يأسر، يقاتل، يقتل، ينسف، ولا أحد! إذن كنا نركن على حائط مائل. هناك أسباب كثيرة جداً لا أريد أن أتوسع بها أدت إلى طرح السياسة المرحلية. كنا نجد في الساحة العربية بعض الأصدقاء، ولكن لم نكن نجد حليفاً واحداً. وفي الساحة الدولية كنا نجد بعض الأصدقاء، لكن لم يكن هناك من هو على استعداد أن يقاتل معنا أو يقاتل من أجلنا. بينما لإسرائيل كل الدعم، كل المال، كل

السلاح، بل أنهم كانوا يحرصون عليها، وخاصة أمريكا، أكثر مما يحرصون على ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية. وبشكل سريع أضرب مثلاً، ولاية نيويورك احتاجت إلى قرض من ٢ مليار دولار، رفضت الحكومة الفدرالية أن تعطيها ٢ مليار، طبعاً الكرم العربي قام بالواجب, بينما لم تتأخر عن إسرائيل بإعطائهم ما تقول بعض المراجع ١٨ ملياراً أو ١٢ ملياراً، المعلن أمامنا ٣ مليارات و٢٠٠ مليون. إذن من أعز على أمريكا ولاية نيويورك أم إسرائيل؟ طبعاً التاريخ أثبت لنا مدى أهمية ذلك على المجتمع الدولي.

لا أريد أن أتحدث عن منجزات حركة فتح، فحركة فتح تميزت بأنها كانت تطرح المبادرات الشجاعة، قولوا عنها المتهورة، قولوا عنها المتراجعة، ولكنها كانت تطرح مبادرات سياسية مدروسة مثل السياسة المرحلية التي كان أول الرافضين لها أنا ، لعلمكم ، لكننا لا نزايد على أحد. وقدّمت نموذجاً نتمنى أن يستمر وهو الوحدة الوطنية. كنا نفتخر، حيثما نذهب، بالتعاون والتآلف بين جميع القوى في الساحة. ونحن في حركة فتح، أنا أتكلم عن نفسي ولا أريد أن أتكلم عن غيري، كان لنا أصدقاء من المنظمات الأخرى غير فتح، من هم أقرب إلينا من بعض من هم محسوبين على حركة فتح. ونحن نعلن وأعلنا وسنظل نعلن، أنه يوجد عندنا فساد شأننا شأن الناس. الفساد موجود، ولم ينقطع، ولكن لم نهادن هذا الفساد لحظة واحدة. لم نكن قادرين على التطهير نعم، لكن كنا قادرين على الكلام، وهنا أستذكر قول رسول الله (ص): من رأى منكم منكراً فل يغيره بيده، فإن لم يستطع، فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه. وذلك أضعف الإيمان. والله تمرُ علينا مراحل تكون مراحل أضعف الإيمان ولكنها قليلة. أما الله فأعطانا لساناً نحب أن لا يهدأ لكي لا يصدأ، نتصدى للفساد في تاريخ الحركة، في تاريخ المنظمة. ونحن أتينا هنا بمبادرة المسؤول عنها حركة فتح وكل من أيد ووافق. وهذه المبادرة هي قضية السلام وأوسلو والمبادرات التي أعلن أمامكم، كما أعلنت في التلفزيون الفلسطيني وكما أعلنت في كل مناسبة، أنني ضدها، ضد أوسلو. وأنا ابن فتح وهذا رأيي، ولكن لا يعني ذلك أنني سأحمل السلاح لمن صنعوا أوسلو، لا، أنا أتعامل مع هذا الأمر الواقع للوصول إلى الأحسن. وكنا ومع الأسف الشديد أحياناً ننتظر أن نجد إلى أي مدى نحن مخطئين بهذا الأمر. ونفاجأ أن الذي كان رافضاً لمقولة من المقولات السياسية لمدة ١٠-١٢ سنة يوافق عليها، يسبقنا، نحن نحمل السكة بالعرض في حركة فتح، نرى المعارضين سابقين قبلنا، نبلع ونكتم ونكمل. أننا نفتخر بالديمقراطية الكلامية في الساحة الفلسطينية على صعيد فتح وعلى صعيد المنظمة، لكن لا نتخنها، لحد هنا وفقط. تكلم مثلما تريد، لكن يجب أن نعمل مثلما نريد. وبالتالي نحن أمام تجربة جديدة، هذه التجربة الجديدة يجب أن نحدد موقفنا منها بأحد أسلوبين: إما أن نبقى نلعن "سلسفيل أبوها" صباحاً ومساءً، قبل الأكل ثلاث مرات وبعد الأكل ثلاث مرات، وهذا مباح ومشروع.

"يلعن أبو أوسلو" أحدهم يقول، يلعن أبوه ألف مرة ذاك يقول لا ألفين. وهذا مشروع وهو غير مقتنع هو، وإما أن نحاول أن نبني على الأرض ما يتاح لنا أن نبنيه، وهنا يأتي الخلاف الذي لا يجوز أن نختلف عليه. نختلف كم كسبنا في أوسلو وكم خسرنا في أوسلو. هذا نختلف عليها، لكن أعطوني مبرراً واحداً، لكي لا نبني على ما أخذناه في أوسلو. لماذا لا نبني عليه بناءً نظيفاً؟ لماذا لا نمارس على ما أخذناه ممارسة تقدمية نضالية سليمة صحيحة شريفة؟ ما هو المبرر لإبقاء الفساد في المؤسسات وفي الأجهزة ونحن نعرف أن هناك فساداً؟ وهناك إجماع من ممثلي المجلس التشريعي ومن الحكومة ومن الجميع أن هناك فساداً! ما دمنا قادرين على إصلاحه لماذا نسكت؟ هذه لا أساوم فيها، وأنا متأكد أن كثيراً من الاخوة أيضاً يقفون نفس الموقف، ولا أستطيع أن أبرر لأحد السكوت على هذا الأمر. لذلك أيها الاخوة ما نفهمه في حركة فتح، وباختصار، أن هذه الحركة وجدت ببعدها العربي والدولي والإسلامي، ولم تكن يوماً، ولن تكون ذات بعد فلسطيني إقليمي، فهذا الفكر مرفوض في حركة فتح نهائياً. عندنا في حركة فتح ما يسع فكر الكرة الأرضية، الفكر الأممي والفكر الإسلامي والفكر القومي الذي يدعو إلى الوحدة العربية. قصة العنوان الفلسطيني هي إحياء للقضية وليست فكراً أيديولوجياً لا إقليمياً ولا طائفياً. المشكلة الثانية أن الثورة الوحيدة في العصر الحديث التي قبلت بين صفوفها من جميع شعوب الأرض ليس كمنتسبين إليها بل كمقاتلين هي حركة فتح، ولا زال عندنا كثير من المسؤولين من جنسيات مختلفة. لم تكن هذه الحركة يوم ما ولن نسمح لها أن تكون حركة إقليمية ضيقة.

النقطة الأخيرة هي أن هذه الحركة وجدت لخدمة الشعب الفلسطيني، من أجل إحياء كرامته والحفاظ على أرضه وعودة اللاجئين إلى وطنهم بكرامة. فكل سلطة وكل جهاز وكل قيادة وكل حركة لا تحفظ كرامة الفرد الفلسطيني والشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية لا تمارس ممارسات تنطلق من حركة فتح ولا من أفكارها. وغريب على هذا الشعب كل من يمارس الفساد ضده. وغريب عن هذا الشعب كل من لا يحفظ كرامته. وتضحيات أبنائنا من جميع الفصائل ومن جميع أبناء الشعب من أجل أن يكون لهذا الشعب كرامة، من أجل أن يكون له كيان. ومشروعنا الوطني وكيانا ودولتنا إذا لم تكن لحماية كرامة هذا الشعب وحقوقه وحرياته فليست هي الدولة التي نعمل من أجلها. وكل من يقدم لهذا الشعب خدمة لحماية حقوقه الوطنية والشخصية الأساسية لا يقدمها تبرعاً منه، ولا يحملنا جميلة. هذا حقنا سنناضل من أجل الوصول إليه بكل الوسائل، سواء كان الذي ينحرف عن الطريق من فتح أو من أي منظمة من المنظمات، أو من أي جهاز من الأجهزة. كلنا هنا نقف ضد هذا الانحراف. وبالتالي المرحلة القادمة هل نتحول إلى حزب؟ أنا شخصياً أقول لم يأت الوقت بعد لسبب واحد؛ إنشاء الله ماشية علينا أن

نحتفل بأعياد الاستقلال. والله أنه أكبر دجل في التاريخ أن نحتفل بأعياد الاستقلال. استقلال ماذا؟ من منا يسلم من الحواجز؟ طائرة الرئيس الأخ الرئيس ياسر عرفات حين تنتقل من غزة إلى رام الله ألا يمنعوها؟ ألا يأخذ تصريح؟ أليس عندما نذهب من مكان لآخر نأخذ من الاحتلال تصريحاً؟ عن أي استقلال نتحدث؟ لا هذا مرفوض. لم نصل إلى استقلال بعد. ولذلك نحن نعيش مرحلة التحرر الوطني التي تستوجب الاستنفار على كافة القطاعات وأن لا نلغي أي خيار من خياراتنا. وحينما نصل إلى دولتنا الحرة المستقلة وعاصمتها القدس، ويكون عندنا مجتمع مستقر، عندها سيكون طرح السؤال ملحاً في حركة فتح: هل يمكن أن تكون حزباً؟ أما الآن فأنا أرى أنها مرحلة تحرر وطني ويجب أن نصوغ كل سياساتنا التعبوية على هذا الأساس. أشكركم كثيراً، وأرجو أن لا أكون قد أطلت عدة ثوان عليكم وشكرا لكم والسلام عليكم.

مستقبل فتح
وإمكانية إعادة هيكلية التنظيم

دلال سلامة

مستقبل فتح

وإمكانية إعادة هيكلية التنظيم

ليس النقاش حول مستقبل حركة فتح وليد اللحظة، فقد ابتدأت التساؤلات حوله مبكر جداً منذ توجه الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات في مدريد، وازدادت وتيرته بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ٩٣/٩/١٣. أتى هذا التساؤل في إطار محاولات الربط بين أهداف الحركة والمتمثلة بتحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً "مادة (١٢) من النظام الأساسي" وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني "مادة (١٣)" والمبادئ المنطلقة من أن فلسطين عربية وأرضها لها قدسية خاصة، وأن تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني، وأن الوجود الإسرائيلي فيها هو غزو صهيوني "مادة (٧+٨+٩)" وبين ما تم الارتكاز عليه كمبادئ لعملية السلام ومرجعية معتمدة دولياً صادرة عن هيئة الأمم بحق الشعب الفلسطيني (قرارات ٢٤٢ . ٣٣٨) والاعتراف بدولة إسرائيل.

وفي التطبيق لبنود الاتفاقات الموقعة، على أرض الواقع (مع الأخذ بعين الاعتبار ما اعترى هذا التطبيق من تعطيل من قبل الإسرائيليين) برزت عقبات عديدة نظراً للارتجالية والقرارات المصاغة في إطار مجموعة هنا وأخرى هناك، بالاستناد إلى منهج عمل حكم أداء م.ت.ف لفترة طويلة من الزمن، وحكم مسيرة القوى والجهات الوطنية وحركة فتح، مما أدى إلى تعميق الهوة ما بين التوجهات المختلفة التي واكبت الحركة منذ بداياتها. ولمحت هذه التوجهات ليس فقط إلى التباين في إطار الرأي والموقف السياسي، وإنما إلى التباين في الموقف من البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

فبعد انتخابات ١٩٩٦/١/٢٠ لرئاسة السلطة الوطنية والمجلس التشريعي، وبدء عملية إقرار القوانين والتشريعات، أصبحت هناك حاجة إلى تحديد واضح لمواقف القوى والأطر السياسية تجاه قضايا مجتمعية، تمس المواطنين بشكل مباشر، خاصة في ما يتعلق ببناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على العدالة والمساواة وسيادة القانون. وفي إطار بناء مجتمع ديمقراطي ونظام سياسي فاعل كان مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي دارت حوله مداولات ونقاشات طويلة بهدف الوصول إلى صيغة مشروع قانون الأحزاب في ظل نظام سياسي تعددي. وكانت لحركة فتح وقفة أمام المشروع: فكيف تتحول إلى حزب ولم يتم إنجاز مرحلة التحرر الوطني؟ ما هي حدود العمل المسموح بها؟ هل هي فقط بالتداول السلمي للسلطة؟ كيف يمكن للحزب أن يعمل في كافة أماكن تواجد الفلسطينيين في الشتات؟

من هذا الواقع يصبح السؤال الذي بدأ منذ مفاوضات مدريد سؤالاً في محله، ويأتي في إطار محاولة استشرافية لمستقبل الحركة، مبنية على توقعات ومخاوف أبناء الحركة على هذه الحركة الجماهيرية الطليعية.

إن تحديد مستقبل الحركة يساعد عملياً في تحديد الآليات المطلوبة لإعادة البناء الحركي وهيكلة التنظيم. فالاختلاف في الظروف المحيطة والواقع السياسي الذي ساد في السابق أثناء عقد "مؤتمرات حركية"، يتطلب دراسة الواقع الحالي الذي أخضع الاتجاهات السياسية الفلسطينية، ومنها حركة فتح، لتغيرات بنيوية وبرنامجية مفاجئة جعلتها غير قادرة وغير جاهزة لتقديم برامج تتلاءم والتغيير الحاصل، نظرا لعدم وضوح الرؤيا للمستقبل السياسي، والجنوح إلى التمسك بما تم الاعتياد عليه، وغياب الجرأة على خوض تجربة جديدة، بسبب عدم القناعة بالإمكانيات الفلسطينية على مواجهة التحديات القائمة وتنظيم النفس وفق استراتيجيات عمل جديدة.

كل هذا يستدعي تطوراً حقيقياً في حركة فتح على صعيد كل من الفكرة والنظام. وحيث أننا أمام مفصل تاريخي كبير فقد برزت ثلاث توجهات لأبناء الحركة وتتمثل بـ:

١- من يرفض التغيير ويطالب ببقاء وضع الحركة كما هو وكأن شيئاً لم يحدث على الصعيد السياسي والاجتماعي. ويلجأ هؤلاء إلى حل الإشكاليات التنظيمية والهيكلية وفقاً للنهج التنظيمي.

٢- من ينزع إلى إجراء تغيير كامل وجذري للحركة، سواء على صعيد الفكرة أو النظام، واستحداث أشكال جديدة وكأن شيئاً لم يكن في السابق.

٣- أما التوجه الثالث فيدعو إلى التوازن بين ما يقتضي التغيير وما يتطلب الثبات، أي ثبات الجوهر وتغيير الوسائل.

كل من التوجهين الأول والثاني يمثل وجهة نظر متطرفة لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسية والاجتماعية والظروف الموضوعية التي يمر بها الشارع الفلسطيني. وهي بعيدة عن الواقع الذي يظهر الحاجة إلى إجراء تغييرات. فإنشاء سلطة وطنية، وانتخاب مجلس تشريعي، وبناء مؤسسات مجتمع مدني، وتولي أبناء الحركة مناصب في هذه المواقع، ونخص بذلك مراكز صنع القرار ورسم السياسات التنموية والتربوية والاجتماعية، والموقف من المساواة والعدالة والمشاركة والقانون، جميعها قضايا بحاجة إلى بلورة رؤى واضحة للحركة تجاهها. ولضمان النجاح في ذلك لا بدّ من تعميق مفاهيم الحركة في القاعدة تجاهها. ولن يتأتى ذلك إلا عبر هيكلية تنظيمية إدارية تتحدد فيها آلية اتخاذ القرار ومرجعياته.

هذا ما يدعم التوجه الثالث الداعي إلى إيجاد التوازن بين ما يتطلب الثبات وما يقتضي التغير سياسياً وتنظيمياً، إضافة إلى تطوير الحقول التالية:

أ- التطور في الفكر السياسي.

ب- التطور في الفكر التنظيمي.

ج- التطور في المهام (تحرر + بناء).

يشكل التطور في الفكر التنظيمي الذي يوفر مساحة واسعة للمشاركة والمحاسبة نقطة الارتكاز لأبناء الحركة تجاه مفهوم المشاركة والمحاسبة. فعملية التطور في الفكر التنظيمي، وإعادة الهيكلة التنظيمية هي ضرورة لتمكين الحركة من فهم الواقع السياسي (الذي أفرزته الاتفاقات) ومواجهة تحدياته (وجود عدو قوي يتعامل بمنطق القوة وفرض الحقائق على الأرض) ولتمكينها من القيام بدورها نظراً لما طرأ من مهام جديدة إضافة لمهمة التحرر الوطني، وهي مهمة البناء وإدارة السلطة الوطنية، وضرورة بلورة مفاهيم لنظام الحكم الجديد، وتطوير برامج ملائمة لما حدث من تغيرات.

وتعتمد إعادة هيكلة التنظيم على متطلبات ودواعي التغير اللازم ومدى قوة الحاجة إليها في الحركة لتحقيق الهدف المنشود بالمشاركة الواسعة من أبناء الحركة في عملية صنع القرار الفتحاوي، وصولاً إلى تنظيم تتم فيه المحاسبة.

ومن هذه المتطلبات:

١- النظام الأساسي للحركة: والذي وضع بمواصفات الخارج والشتات. ومع دخولنا مرحلة سياسية جديدة انتقل فيها مركز الثقل السياسي إلى أرض الوطن يصبح تغيير وتطوير النظام الأساسي أمراً لا مفرّ منه، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على الهيكلية

التنظيمية وآليات العمل التنظيمي. فما يجري حتى الآن إنما هو وضع أبناء الحركة ممن كانوا على أرض الوطن على الهيكلية. ويجري تنفيذ ذلك وفق نهج تنظيمي وليس وفق نظام أساسي يرتقي إلى مستوى الطموح. لا وجود لنظام وإنما استخلاصات ونهج أشبه ما يكون بالعرف والعادة ليس إلا، وهذا أمر لن يلبي طموحات الحركة وأبنائها.

٢- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى أبناء الحركة: فكما للعضو حقوق في الحركة، عليه واجبات يؤديها، وعليه مسؤولية تجاه ما يتخذ من قرارات. ولذلك فله مسؤولية مباشرة في انتخاب القيادة بشكل مباشر، الأمر الذي تعرقل لفترة بسبب الشتات والعمل السري.

٣- التحول من مرحلة ما قبل العملية السلمية والعمل السري والكفاح المسلح إلى العمل في إطار عملية سياسية سلمية يغلب عليها طابع العلانية، فالعمل السياسي كان يتمثل بالعمل الفدائي والانتماء السياسي السري.

٤- مأسسة العمل السياسي: فالتحول السياسي في المرحلة الانتقالية على طريق إقامة دولة، يتطلب مأسسة للعمل السياسي للكيان الفلسطيني. فممارسة العمل السياسي لم يعد محصوراً في الأحزاب والتنظيمات وحكراً عليها، فهناك أشكال رسمية تتعاطى مع قضايا الشعب مثل المجلس التشريعي، السلطة التنفيذية، والقضائية وغيرها.

٥- أهمية بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على التعددية السياسية، وضرورة بلورة الحركة لرؤيتها واستراتيجيتها تجاه العديد من القضايا والمفاهيم الاجتماعية والتربوية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وليس السياسة فقط؛ فالقاعدة الجماهيرية يهمها ما تطرحه الأحزاب من مواقف تجاه قضاياها الحياتية.

٦- التوجهات التنظيمية الحالية القائمة على تكريس نهج العائلية والمناطقية والانتماءات العشائرية في سبيل تحقيق مواقع ومكاسب ما، وذلك يتجلى لنا في دعم أسماء وترشيحها لمواقع تنظيمية نظراً لكبر حجم العائلة أو المنطقة الجغرافية التي تتحرك في إطارها. ومثال على ذلك ترشيحات اللجنة المركزية لعدد من الأسماء في الداخل للمجلس الثوري. ويمكن أن يكون لذلك ما يبرره في النظام الأساسي إلا أن هذه النقطة توضح ضرورة وأهمية تغيير النظام حتى يأخذ التدرج التنظيمي دوره.

٧- اعتماد نهج مراكز القوى بدلا من التمحور والالتقاء حول المبادئ والأفكار. وهذا النهج يأتي مكملاً لما سبقه إلا أنه منفصل في جزء آخر. فبسبب غياب العملية الديمقراطية الحقيقية داخل أطر الحركة نجد التمركز والاستمرارية في المواقع لسنوات عدة، وغياب المحاسبة، الأمر الذي يعزز قدرة الأفراد على تشكيل تجمعات وتكتلات مستفيدة، في إطار التوازنات الداخلية الهادفة إلى إحكام السيطرة على القاعدة.

٨- تحول العمل السياسي والجماهيري والمنظم إلى عمل فردي يعتمد على مجموعة عاملة بأجر في إطار فئة تم من خلالها إقصاء الشارع عن صناعة القرار السياسي، وذلك كله في مرحلة حرجة يجب أن تسودها فكرة بناء المؤسسة السياسية الفلسطينية.

وفي أحد الدراسات الإحصائية نجد أن نسبة من يعتقد بأنه يشارك في صنع القرار أو يؤثر فيه لا تتعدى ١٥٪ - ١٩٪ (مضر قسيس).

٩- سنوات الثورة والأفكار الحركية التي فرضت على أبناء الحركة أفكاراً مثل (نفذ ثم ناقش)- ولن يحدث النقاش-. وقدسية السرية التي انحرفت لتكون سرية في المعلومات عن الغير وليس سرية العمل على الأرض ولدت حالة من الاعتماد على الغير وتوكيل القادة بالأمور السياسية.

واستجابة لهذه المتطلبات والواقع فقد ابتدأت الحركة بعقد مؤتمرات حركية مناطقية وصولاً إلى المؤتمرات في الأقاليم، ومن ثم المؤتمر الحركي العام، حتى يأخذ أبناء الحركة دورهم في انتخاب قيادتهم الحركية ويضطلعوا بمسؤولياتهم الحركية التنظيمية، والتي لا بدّ أن يكون من شأنها، إن تحققت، تفعيل الحركة والارتقاء بها إلى مستوى التحديات المفروضة على شعبنا. ففي اللحظة التي يتحرك فيها المجتمع الإسرائيلي بمواقفه الرسمية وغيرها نحو التطرف، نجد أننا نسير بانتهاج أساليب عمل غير مدروسة، ويسود الترهل مؤسساتنا الحركية وكذلك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تحتضر نظرا لغياب فاعلية العمود الفقري لها (حركة فتح). وقد تمكنت الحركة من عقد (٧٥) مؤتمراً مناطقياً ومؤتمر إقليم سلفيت وبلغ عدد من شارك في هذه المؤتمرات ما يقارب (٣٠٠٠٠) لتصبح بذلك أول انتخابات حركية بهذا المستوى في تاريخ الحركة. هذا رغم ما اعترى هذه العملية الديمقراطية من تفسيرات لبنود عدة في النظام الأساسي وعدم ملاءمة العديد من هذه البنود للواقع الحركي الحالي على أرض الوطن.

خلاصة

إن الحركة بتحولها إلى حزب سياسي تتحول باستراتيجيتها من الصراع الرئيسي، والداعي لتحرير الأرض وتكريس مبدأ السيادة، إلى الصراع الحزبي والتنافس مع الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة. إلا أنه من الضروري لها أن تتجدد وتعمل على تعميق الحياة الداخلية في صفوفها وأن يكون لها مؤسساتها الفاعلة (لجنة مركزية، مجلس ثوري، مؤتمر عام).

الوصول إلى مرحلة المأسسة تتطلب توفر إرادة سياسية وقرار للقيادة الفتحاوية بإعادة الهيكلة التنظيمية، بما يوفر إمكانيات تحديد الية اتخاذ القرار، وبمرجعيات شرعية وديمقراطية.

إن دور النخبة الرائدة في هذا المجال كبير، لأن الإرادة السياسية نفسها لن تتوفر في ظل الواقع الحالي بما يتلاءم وضرورة التغيير، الأمر الذي يستدعي رأياً عاماً في القواعد الجماهيرية والتنظيمية تجاه ممارسة الحق الديمقراطي للعضو بالمشاركة والتمثيل والمحاسبة على كافة المستويات، دون استثناء.

الحالة التنظيمية في
حركة فتح وعلاقتها مع السلطة

مروان البرغوثي

الحالة التنظيمية في
حركة فتح وعلاقتها مع السلطة

شكراً لمؤسسة **مواطن** التي عودتنا على مبادراتها لتعزيز الديمقراطية واغناء الحوار في بلادنا. فهذه المبادرة لم تقم بها أي قوة سياسية في البلاد حتى الآن لجمع كافة القوى لأيام دراسة من هذا النوع وبصراحة. فشكراً جزيلاً لمؤسسة مواطن على هذه المبادرة.

أعتقد أن الأخ أبو شاكر، وهو من المؤسسين لحركة فتح، ومن القادة الذين سبق وأن شغلوا أهم المناصب في داخل الحركة وما يزالون أعتقد أنه تحدث عن ماضي حركة فتح وأن الأخت دلال تحدثت عن مستقبل حركة فتح. أنا سأتحدث عن ما هو كائن الآن في حركة فتح. ربما هذا جاء بالمصادفة، ليس هناك أي تنسيق أي أننا لم نر بعضنا إلا على هذه المنصة.

أولاً، أنا أريد أن أقول أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها، بما في ذلك تاريخ حركة فتح، قبل توقيع اتفاق أوسلو هو شيء وبعد توقيع اتفاق أوسلو هو شيء آخر، لأن انقلاباً سياسياً قد وقع لدى الشعب الفلسطيني. وربما صار تاريخنا قبل أوسلو مناسباً وملائماً للدارسين ولمن يريدون إجراء أبحاث، لأنه تحول إلى أرشيف للحركة الوطنية الفلسطينية، وبدأ تاريخ جديد لما بعد أوسلو، أثر على المعارضين وعلى المؤيدين. ويبدو شكلياً أن الهياكل والأطر والقيادات والمناهج التي سادت عبر ثلاثين عاماً ما زالت متواصلة ومستمرة وهذا مما يجعل كثيراً من الناس لا يرون أن تغييراً قد وقع أو قد حدث، لأن نفس التسميات لا زالت سائدة، نفس الناس ونفس العقلية...الخ، أنا أعتقد أن الخلية الأولى لحركة فتح، وكانت حتى تاريخ اتفاق أوسلو تتمتع بنسبة لا بأس بها من المشاركة في صنع القرار، أما بعد اتفاق أوسلو فهذه الخلية الأولى وهي المفترض أن تكون صاحبة القرار فلا شأن لها بالقرار، وإن اجتمعت بشكل منتظم أكثر من أية مرة في

تاريخ حركة فتح، وصادقت على القرارات، إذ أنها لا تصنع القرارات. وكانت النقطة الفاصلة في تاريخ الحركة غياب القادة التاريخيين في داخل اللجنة المركزية الذين لعبوا دوراً رئيسياً، وكانوا يشاركون في القرار ويستطيعون فرض حالة داخل حركة فتح. وبغياب هذه الجبال في حركة فتح، كما الشهيد أبو جهاد على سبيل المثال، وتغيير اللجنة المركزية، حلّ محل القادة التاريخيين في حركة فتح تلال رملية تريد أن تحل محل هذه الجبال، التي لا يمكن تعويضها. وبالتالي أصبح القرار، أكثر من أي وقت مضى، وبالذات بعد اتفاق أوسلو، بيد الأخ الرئيس القائد الرمز أبو عمار. ولعل ذلك يريح جميع المؤسسات. ويا جبل ما يهزك ريح!! طبعاً هذا هو الجبل المقصود. وبطبيعة الحال توجد مؤسسات داخل حركة فتح: لجنة مركزية، ومجلس ثوري، ولجنة حركية عليا، ولجان أقاليم، وهذا هو التسلسل التنظيمي داخل الحركة، ولكن كل هذا ليس شريكاً في قرار الحركة وإن كان مؤيداً. حتى اتفاق أوسلو، وهو نقطة مفصلية في تاريخ حركة فتح، لم يعلم به أمين سر اللجنة المركزية للحركة الأخ فاروق القدومي إلا في الصحافة. وكذلك حال اللجنة المركزية برمتها عدا طبعاً من أخذوا دوراً في هذا الاتفاق، الأخ أبو مازن والأخ أبو علاء. ونستطيع أن نرى أنه بدل الثنائي (وربما لا يكون هذا دقيقاً) أبو جهاد وأبو إياد في حالة حركة فتح سابقاً، صار لدينا بعد أوسلو أبو مازن وأبو علاء. طبعاً أبو عمار في كل الحالات هو الجبل. هذا ما حدث تنظيمياً في حركة فتح.

النقطة الثانية التي يجب أن نراها بوضوح هي أن حركة فتح لم يكن فيها، في داخل أطرها، وحتى هذا التاريخ تمثيل أصيل لتنظيم حركة فتح في الداخل، أي أن قيادات تنظيم حركة فتح التي قادت العمل العسكري والتنظيمي والانتفاضة عبر ثلاثين عاماً في الداخل لم تأخذ مواقعها في داخل حركة فتح. بالكثير حصلوا على مدير عام، بين ألف مدير عام، وبالكثير على وكيل مساعد. بمعنى أنه لم يؤتى بأحد صاحب قرار. وعندما تم أخذ قرار بالإتيان إلى المؤسسات على صعيد منظمة التحرير سواء اللجنة التنفيذية أو لاحقاً مؤسسات مجلس الوزراء. تم في الغالب إحضار شخصيات ليست من صلب الحركة والبناء التنظيمي للحركة. وبطبيعة الحال هذا الموضوع لا زال قائماً باستثناء عدد من الأعضاء من قيادات الداخل تم إضافتهم للمجلس الثوري لحركة فتح. ومع ذلك فهذا المجلس ليس صاحب قرار وإنما صاحب حق بالمصادقة على القرارات فقط. وهذا بوضوح الحالة التي نحن بصددها وفيها.

حالة التنظيمات والفصائل والأطر والمؤسسات صارت مختلفة. قبل أوسلو،مثلاً، كان لقب عضو لجنة مركزية أو عضو مكتب سياسي في أي تنظيم، أو عضو لجنة تنفيذية مهم جداً. الآن يعرف على نفسه يقول: عضو مكتب سياسي للجبهة الشعبية، أو عضو لجنة مركزية لحركة فتح، أو عضو لجنة تنفيذية.. فيسأله المواطن: ماذا تشتغل؟ مديراً عاماً

أم وكيلاً؟ نتحدث بكل صراحة، أنا شاهدت ذلك، لا أتجنى على أحد يا اخوان. هكذا يسأل الناس: الأخ ملازم أول أم عقيد أم مقدم؟ هناك ألقاب جديدة حلّت بعد أوسلو وأصبح لها أهمية، هي ألقاب الدولة (السلطة). الآن أين حركة فتح من هذه الحالة؟ رسمياً اللجنة المركزية صادقت على أوسلو وعلى إقامة السلطة الوطنية. الأخ أبو شاكر مثلاً وهو عضو مجلس ثوري ومن القادة التاريخيين في حركة فتح ضد أوسلو، لكنه يعمل وزيراً، مع كل التقدير والاحترام. بمعنى أن هذا الضد موجود في السلطة وهذه خصوصية غير موجودة، لأنه إذا كان أحد ضد شيء يكون ضد المشاركة في صنع القرار فيه. هذا ليس موجهاً إلى الأخ "أبو شاكر" فهو ليس العنوان المناسب.

على أية حال، ما هي الحالة الآن في داخل حركة فتح؟ بعد أن صادقت كل الهيئات على فكرة أوسلو، كل أطر حركة فتح: المجلس الثوري، اللجنة المركزية، وكل الهيئات. بعد السلطة، أنا برأيي، تراجعت الحالة التنظيمية لكل تنظيمات الشعب الفلسطيني لمصلحة تنظيم جديد هو السلطة الوطنية الفلسطينية. أكبر حزب في البلد هو حزب السلطة الوطنية. هل هذا الحزب هو حزب حركة فتح؟ لا توجد عندي إجابة. أغلبيته الساحقة فتح، ونحن نرغب أن يكون لنا القوة الرئيسية في داخل هذه السلطة، التي يجب أن تنمو نحو حالة الدولة، أي نحن لا نتعفف عن القيام بالدور القيادي والسيطرة على كافة المؤسسات دون استثناء، عندنا رغبة جامحة أن نسيطر عل كل مؤسسة، ولكن بطريقة ديمقراطية.

أولاً، حركة فتح قادت الشعب الفلسطيني بالشرعية الثورية والنضالية، والفصائل تقود بالشرعية الثورية والنضالية، وحركة فتح هي التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي رائدة في الكفاح المسلح، وهي التي فجّرت الثورة الفلسطينية ولها الأغلبية في كل مؤسسات منظمة التحرير. والحديث عن الفساد يتم، بالمناسبة، وكأنه وليد للسلطة. لا هذا امتداد للفساد في منظمة التحرير الفلسطينية. بشكل أرقى وأوسع. يعني في منظمة التحرير ربما الفساد لم يكن به وكالة تجارية لمسؤول، الآن هناك وكالات تجارية.

الآن الحالة الموجودة أن حركة فتح أيضاً تقود الشعب الفلسطيني بإرادته، الشعب الفلسطيني في الداخل، في غزة وفي الضفة وفي القدس، أعطى شرعية انتخابية ديمقراطية لحركة فتح هي تقود الشعب الفلسطيني. أعطاها تفويض، بانتخاب رئيس بطريقة ديمقراطية، بانتخاب برلمان فيه أغلبية فتحاوية. ولذلك حركة فتح تقود بطريقة ديمقراطية، وتتمتع بالأغلبية الديمقراطية في مؤسسات السلطة الفلسطينية. الآن في داخل حركة فتح يوجد صراع، صحيح أن الحركة بكليتها انخرطت في السلطة الوطنية، وتعتبر أن هذا مشروعها الوطني، وهو كذلك، وتريد لهذا المشروع أن ينجح، ولكن هناك وجهات نظر في داخل الحركة. هناك حالة تنظيمية، حالة التنظيم في داخل الحركة، الذي يرى أنه يجب

التجديد على الأولويات الوطنية، استكمال النضال الوطني من أجل إنجاز الحرية والاستقلال، إقامة نظام ديمقراطي .. التعددية .. الخ، بمعنى ينسجم مع الرؤية الديمقراطية في البلد. وهناك حالة تنمو في داخل السلطة الفلسطينية وليس بالضرورة القوة الرئيسية فيها وعمودها الفقري هو حركة فتح، ربما شرائح من داخل الحركة، ربما قيادات من داخل الحركة، ولكن أصبح ينمو هناك تحالف في داخل السلطة، ربما ما بين الأجهزة الأمنية بشكل رئيسي وبين مجموعة لها مصالح داخ السلطة الوطنية الفلسطينية، مصالح اقتصادية، مصالح سياسية...الخ. وهذه الفئات ليست مع تطوير تنظيم حركة فتح، أو مع قوة حركة فتح، وإنما تعمل لإضعاف حركة فتح، ومصلحتها إضعاف حركة فتح. وهناك صراع دائر في داخل الحركة حول هذه التوجهات. من يستطيع أن يحسم في هذا الاتجاه أو ذاك، المشكلة أن الاتجاهين الرئيسيين يريان أن الضمانة في كل شيء هي الأخ أبو عمار. هذا الاتجاه يتحالف مع الأخ أبو عمار وذلك الاتجاه أيضاً، والأخ أبو عمار يمسك بكل الاتجاهات؛ هذه هي النتيجة وهذه هي المحصلة.

الحديث مرة أخرى عن بناء مؤسسات ديمقراطية، بمعنى مؤسسة صنع القرار بطريقة ديمقراطية، الحديث عن قيادة جماعية في ظل ياسر عرفات آمال لا أساس لها في الواقع، لا في حركة فتح ولا في الشعب الفلسطيني ولا في منظمة التحرير ولا في السلطة الفلسطينية. ما دام ياسر عرفات موجوداً فهو البديل للمؤسسة. ياسر عرفات هو المؤسسة، وبوجوده لن يكون مؤسسة، ربما نبني أنوية المؤسسات، نضع مداميك لبناء المؤسسات، مثل مؤسسة المجلس التشريعي وهي مؤسسة ولدت في عصر ياسر عرفات وفي عهد ياسر عرفات، وولدت أيضاً بإرادة وبقرار وبتوجه من ياسر عرفات لأنه مع بناء نظام سياسي ديمقراطي ولكن بمواصفات تبقي لياسر عرفات الحق المطلق في قيادة الشعب الفلسطيني. وحقيقة كل مؤسسات الشعب الفلسطيني راضية بذلك. المجلس التشريعي يطاحن لكن لم ينجح مرة في حجب الثقة عن الحكومة، وهناك أغلبية ومعارضة، لاحقاً نجد أن هذه المعارضة تتبوأ مراكز رئيسية في مجلس الوزراء. في داخل المجلس التشريعي.

"فتح" من الثورة إلى السلطة

فيصل الحوراني

"فتح" من الثورة إلى السلطة

نشأةُ "فتح" وكذلك تطورها اللاحق ميزاها بسمات فعلت فعلها المستمر في رسم المواقف والسلوك. أولى هذه السمات أن "فتح" نشأت على أيدي رواد انخلع معظمهم عن حركات أعمّ، إسلامية أو قومية، وأن عدداً من نشطاء "فتح" الفاعلين انضموا إليها بعد ممارسات طويلة أو قصيرة في مثل هذه الحركات، ومنهم من انخلع عن حركات ماركسية. هذه السمة عكست خيبة أمل فلسطينية بهذه الحركات، دون شك، لكنها عكست أيضاً ضيقاً، بمقدار أو آخر، من نوع أو آخر، بالفكر والبرامج السائدة في هذه الحركات. وجعلت "فتح" ملاذاً لأي رأي، لكن دون أن تنصهر الآراء في سياق فكر جديد.

ثانية السمات أن رواد "فتح" الأوائل وغالبية مناصريها جاءوا من أوساط اللاجئين. وبهذا، عكست "فتح" مزاج اللاجئين في المقام الأول ومكابدتهم متعددة الوجوه، تماماً كما عكست ضيق الفلسطينيين عموماً بأوضاعهم السياسية والمعيشية، وخيبة أملهم بالأنظمة العربية الحاكمة، وشكواهم من قصورها في مواجهة إسرائيل التي تغتصب أرضهم وحقوقهم، وقمع هذه الأنظمة لحركة الفلسطينيين المستقلة عن رقابتها وتوجيهها.

ثالثة السمات أن فتح، وهذا هو حالها، أظهرت استهانة سافرة بالعمل السياسي ومرتكزاته الفكرية لحساب الدعوة إلى الكفاح المسلح. ولعلنا نتذكر كم كان طاغياً ذلك النداء الذي أطلقه أحد قادة "فتح" المؤسسين "اخرس يا قلم ولعلع يا رصاص!" وندرك كم كانت الاستجابة لهذا النداء واسعة.

رابعة السمات، ولعلها أشدها تأثيراً، أن "فتح" على ما أظهرته عند نشأتها من ضيق بمواقف الأنظمة العربية توخت، على الدوام، أن توجد قواعد إسناد لنفسها لدى نظام أو غيره، ثم لم تلبث أن سعت إلى إقامة علاقات مع أنظمة عديدة بإظهار المراعاة لظروف

هذه الأنظمة. هذه السمة ازداد تأثيرها منذ ما بعد ١٩٦٧، حين صار أكثر الأنظمة بحاجة إلى الدور الذي تلعبه "فتح"، دون أن يخشى من تأثيرها الفكري والسياسي، ما دامت مشغولة بدعوتها إلى العمل المسلح وغير مستعدة، بل غير مهيأة، للتأثير الكبير على الشأن الاجتماعي.

بهذه السمات، سلكت "فتح"، بوعي أو بغير وعي، سلوكاً يؤدي إلى اضعاف التيارات السياسية العربية ومنها الفلسطينية، وخصوصاً من خلال استبدال الموقف الفكري بنزعة وطنية عامة تتكيء على الكفاح المسلح. وساعد سلوك "فتح" هذا، مع عوامل أخرى بالطبع، الأنظمة الحاكمة على إخفاء الكثير من نواقصها وعيوبها. بل إن هذا السلوك، وقد اقترن بالمساندة التي قدمتها لفتح الأنظمة الأكثر غنى والأشدّ محافظة، ساعد هذه الأنظمة على تجنب سخط الجمهور في بلادها إزاء قصورها في مجال مواجهة إسرائيل. حتى في الحالات التي اصطدمت "فتح" فيها مع هذا النظام أو ذاك، وحتى مع وجود تأييد شعبي بارز لفتح، لم يسهم الاصطدام في أي مرة في الارتقاء بالحركة الشعبية في بلد النظام، ان لم نقل أنه أسهم في نحو معاكس.

غني عن البيان، وأنا مرغم على الإيجاز، أني أتحدث عن السمات الأعم غير جاهل أن هناك استثناءات.

كل هذا جعل من "فتح" ثورة للكفاح المسلح دون أن ترتقي إلى مصاف الثورات التي تهيء لتبديل طبيعة المجتمع. وكان من الطبيعي أن تتبنى "فتح" منذ نشأتها الشعار المجمع عليه فلسطينياً: تحرير فلسطين وإلغاء وجود إسرائيل، وأن تُبرز الدعوة إلى استعادة الكرامة الفردية والوطنية.

وقد ساد في أوساط "فتح" الاعتقاد بأن تثوير الواقع الفلسطيني يتم من خلال دفع الفلسطينيين إلى ممارسة العمل المسلح وتأييده، وأنه سيفضي إلى تثوير الواقع العربي المحيط، ويحمل قوى الشارع العربي ليس على مساندة الثورة الفلسطينية المسلحة، فحسب، بل على الضغط على الأنظمة لدفعها أكثر فأكثر إلى مجابهة إسرائيل.

وعندما تأسست م.ت.ف فيما كان رواد "فتح" يتشاورون بشأن إطلاق الرصاصة الأولى وتوقيتها، أيدت فتح من بين أهداف المنظمة هدف إبراز الشخصية الفلسطينية والسعي لإنشاء الكيان الفلسطيني الوطني، مستجيبة بهذا إلى مزاج شعبي صاعد في هذا الاتجاه. غير أن "فتح" عارضت ما عدّته رضوخاً من قيادة المنظمة إلى الأنظمة العربية التي لا توافق على ممارسة الفلسطينيين للكفاح المسلح، وانتقدت قصور المنظمة في مجال إعداد الشعب الفلسطيني لممارسته.

بهذا التأييد وبهذه المعارضة، اجتذبت "فتح" كثيرين من المفتونين بالكفاح المسلح وخائبي الأمل بالقوى السياسية والأحزاب العربية، وأسست بهم القاعدة التي مكنتها بعد عدوان ١٩٦٧ من البروز بوصفها الفصيل الفلسطيني الأولى والأوسع انتشاراً، ثم القائد للعمل الوطني و م.ت.ف. فبعد تعرض الجيوش العربية إلى الهزيمة الصارخة في العام ١٩٦٧، لم تحتج "فتح" إلى جهود كبيرة كي تتصدر الساحة بسرعة وتظفر في المنافسة مع الفصائل الأخرى، وخصوصاً منها تلك المنحدرة من أحزاب عربية.

سمات التطور اللاحق هذه، مضافة إلى سمات النشأة، عززت طابع "فتح" بما هي ثورة مسلحة، قوامها جماهير اللاجئين، وخصوصاً في أماكن الشتات، وشعاراتها الموجهة ضد طرف أو ضد رأي أو ضد موقف أكثر من شعاراتها الإيجابية، وكل الشعارات عامة قلّما تم التوقف لإغنائها بالتفاصيل. وذلك فيما بقي الاهتمام بالشأن الاجتماعي والاقتصادي ضئيلاً، فضلاً عن أنه بقي غامضاً.

وقد ظل هذا هو شأن "فتح" حتى بعد أن أغواها شعار الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها العرب واليهود، ثم بعد أن برزت الدعوة إلى السلطة الوطنية، ثم إلى تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي الدعوة المستمرة إلى اليوم. لم تقدّم "فتح" أي تصور لطبيعة السلطة أو الدولة، ولم تعرض على الآخرين أو تعد لنفسها أي برامج.

وبهذه العدّة، التي هي ليست عدّة حين يتعلق الأمر بشؤون الناس الحياتية، دفعت "فتح" م.ت.ف. بالتي هي أحسن، كما بالتي هي أسوأ، إلى الانخراط في محادثات مدريد. وبتأثيرات من الشكوك المتراكمة والتشكيك بفعالية الأنظمة والقوى العربية، ولجت "فتح" عطفة أوسلو إلى أن وجدت نفسها في قيادة السلطة التي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو. وصرنا بهذا أمام "فتح" في قيادة سلطة بعد أن ظلت طويلاً قائدة لثورة مسلحة. وبهذا، أيضاً، توجب على "فتح" أن تواجه عبء تنظيم الشؤون الإدارية والأمنية والحياتية لجمهور كبير، وأن تواجه ألوف التفاصيل التي تنجم من هذه الشؤون.

قد يحلو للبعض أن يوجز أو يبسط فيقول إن "فتح"، بأوسلو، انتقلت من موقع الثورة إلى موقع السلطة. إلا أن واقع الأمر لا يسوغ، عندي، هذا التبسيط. فالثورة التي كانت "فتح" في قيادتها أو عموداً فقرياً لها افتقرت إلى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية. وبواعث الثورة الوطنية التي انشأت "فتح" لم تكفّ عن ممارسة تأثيرها لأن المسألة الوطنية لم تحل. والتراجع عن الهدف الوطني الكبير: تحرير فلسطين إلى الهدف المصغر: إقامة الدولة على أرض الضفة والقطاع، أوقع في صفوف "فتح" بلبلة انضافت إلى البلبلات التي أحدثتها عوامل أخرى. ثم إن هذه البلبلة زادت، وهي تزداد الآن، مع تجزئة الهدف المصغر ذاته واعتماد أسلوب التوجه نحوه خطوة وراء خطوة.

إلى هذا، أدى نبذ "فتح" للكفاح المسلح وتعهدها بالكفّ عن ممارسة العنف إلى إفقادها مسوغ نشأتها وانتشارها الأهم. وهي لم تتوصل حتى الآن إلى مسوّغ بديل.

هنا، تنبثق أسئلة كثيرة وتنداح حولها أسئلة أكبر: ما هو تأثير تجزئة الهدف المصغر بعد تأثير إهمال الهدف الأصلي؟ كيف يمكن بناء سلطة، أي سلطة، مع غياب تصور واضح لطبيعة السلطة، وفي ظل الامتزاج المعقد بين متطلبات التحرير ومتطلبات الحياة اليومية لملايين الناس؟

بل كيف يمكن بناء سلطة، أي سلطة، بوجود شريك في المفاوضات مقتدر ومتفوق ومفعم بروح العدوان ومصر على منع الفلسطينيين من تحقيق هدفهم الوطني بأي مقياس تقبل به أغلبيتهم، مثلما هو مصر على تعكير حياتهم ومنعهم من تطويرها؟

وكيف يمكن الضغط على هذا الشريك حين يتم التنصل من الوسائل الضاغطة؟

كل هذا، قبل أن نسأل كيف يمكن بناء دولة تستحق هذا الاسم في ظل هذه الظروف؟

يقينا أن الوضع الراهن لا يبيح تقديم إجابات شافية. غير أني أجازف بمقاربة إجابات أعرضها للنقاش.

تتسم حياة اللاجئين التي عكست "فتح" حالها بعدم الاستقرار؛ فلا ثبات في الأوضاع، ولا في المواقف، ولا في القيم، ولا غرابة في التبدل حتى حين يتم الانتقال من موقف إلى نقيضه أو التعايش معهما كليهما. هنا، يكمن في رأيي، جذر التفسير الأصوب لحال "فتح"، لعدم استقرار مواقفها وشعاراتها، والانتقال من موقف إلى غيره باستمرار. ينسحب عدم الاستقرار على الموقف العام وعلى المواقف الشخصية لكل فرد. لقد رأينا كيف تماوجت مواقف "فتح" بين حدود متباعدة أو متباينة، دون أن يقر أصحابها بالتناقض أو يكفّوا عن توجيه الاتهام لمن انتقدهم في موقف ولمن انتقدهم في نقيضه. اتهم ناس "فتح" دعاة التسوية السياسية الأوائل بالتفريط والخيانة، ثم اتهم هؤلاء أنفُسهم معارضي أوسلو بشتى الاتهامات.

أصحاب أكثر الأصوات تشددا في الدعوة إلى أرفع القيم الوطنية والسلوكية النظيفة صار منهم أصحاب أعلى الأصوات في تسويغ المسلك الاستسلامي والفساد الفردي كليهما.

وجود التباين حتى داخل الفرد الواحد هو من سمات المجتمعات اللاجئة. وقد عرفنا كثيرين كانوا في الوقت ذاته صادقين وكاذبين، أنوفين ووضعاء، شجعان ومتخاذلين، متشددين ومتهاونين، داعين إلى نظافة اليد ووالغين في الفساد، هادري الأصوات في انتقاد الديكتاتوريات ومؤيدين لشتى أنواع الديكتاتورية...الخ.

فهل يمكن لمن لا يعرف الاستقرار على رأي أو قيمة أو سلوك، لمن يفعل الشيء ونقيضه بالحماسة ذاتها، أن يبني وضعاً مستقراً، ثورة، أو سلطة، أو دولة؟ أطرح السؤال من دون ان أقصد استخدام هذا المنبر لتوجيه الانتقاد؛ أطرحه ساعياً لإبراز حقائق.

وفي هذا السؤال، يكمن مأزق "فتح" المزمن، المأزق الذي تفاقم منذ انضافت مسؤوليات قيادتها للسلطة إلى مسؤوليات قيادتها لحركة التحرير. ومن الجليّ أن المأزق يتفاقم مع امتداد الزمن وتطاوله قبل بلوغ الهدف الوطني.

وفي الإجابة على هذا السؤال، يتحدد مستقبل "فتح"، ثورة بقيت أو سلطة صارت، أو مزيجاً من الاثنين.

قلنا، ولا ضرر لو كررنا القول بغير ملل، إن بواعث الثورة الوطنية لم تصر بعد من الماضي. ونحن نرى رأي العين أن المعيقات لم تَقِلّ، بما فيها المعيقات التي تعرقل حتى بناء إدارة ذاتية ناجحة، وان الهاجس الوطني بالرمزية الصحيحة لموقعه ما يزال هو الأول.

وهناك، في "فتح" من اعتقد بأنه بالإمكان استخلاص مكاسب صغيرة، شبراً من الضفة وآخر من القطاع، حقاً في مجال وآخر في غيره، ومراكمة المكاسب لتأسيس حالة نوعية جديدة تأذن باستمرار التوجه نحو الهدف الوطني. بهذا الاعتقاد، جرى تسويغ عطفة أوسلو؛ وفي هديه، جرى الترويج لأفراح قادمة. الآن، بعد انقضاء خمس سنوات، أمامنا مشهد لا يتطابق مع ما جرى الترويج له: تُبهِّت حكومات إسرائيل المتعاقبة مكاسب أوسلو الصغيرة، وتتضافر مجهودات إسرائيل والسلبيات الفلسطينية الذاتية فتحول دون نشوء الحالة النوعية الجديدة المتوخاة؛ تفيض الآمال، ويهبط سقف المطالب هبوطاً اثر هبوط؛ وحتى حين تفرض الظروف انتعاش أمل يظل بيد حكومات إسرائيل أن تحبطه من جديد. وفي غضون ذلك تتردى الأحوال المعيشية زيادة على ترديها قبل أوسلو، وتتضاءل فرص التطوير وإمكانياته وتستشرى الظواهر السلبية التي تفتك بالمجتمع الفلسطيني وقيمه الإيجابية.

وبهذا كلّه، بصرف النظر عن توزيع المسؤوليات عنه، تتضاءل فرصة "فتح" لاستقطاب ولاء الجمهور وتأييده، أي أن "فتح" تفقد أهم ما مكّنها ومكّن الحركة الوطنية معها من عبور المآزق السابقة. وبهذا، أيضاً، يبهت، حتى داخل "فتح" الاهتمام بالهاجس الوطني لحساب الاستغراق في هواجس المعيشة، ويضعف الالتزام بالقيم النظيفة لحساب الولوغ في الفساد وتسويغه، فتفقد "فتح" أيضاً، المسوغ الأول الذي توجها بصورة طوعية عموداً فقرياً للحركة الوطنية، فتفقد الحركة الوطنية الراهنة عمودها الفقري.

وبغياب العوامل المسعفة لتحقيق التقدم العام، تغيب فرصة التطور الذاتي ل "فتح" لحساب استشراء عوامل التشتت والتراجع، وتغيب معها فرص كثيرة أخرى: فرصة الانتقال الناجح من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي، ومن الحركة التي اعتمدت أسلوب التحميس والتعبئة تحت شعارات عامة إلى الحزب أو المنظمة، أي إلى التعبئة على أساس البرامج والخطط المفهومة والمقبولة، وتغيب فرصة الانتقال الناجح، اذن، من الثورة إلى السلطة، ولا يبقى أمام "فتح" وغيرها من الفصائل التي على شاكلتها إلا التماهي مع سلطة حالها هو الحال الذي نراه دون أن يكون بمقدورها أن تطور هذه السلطة إلى ما هو أفضل.

هل رسمت صورة لا تسرّ؟

بصراحة: لقد وصفت ما أراه.

هل يدعو الأمر إلى التشاؤم؟

بالصراحة ذاتها: نعم، لكن في وجه واحد من وجوهه فقط. فثمة وجوه أخرى لا توجب الجزم بأن الطريق انسد وانتهى الأمر. إن ما انسدّ في رأيي هو عطفة أوسلو. وهذه لم تكن عندي الطريق. وعوامل الصراع الدائر منذ قرن ما تزال ماثلة وستستمر ماثلة طيلة القرن القادم. إلا أن موجه الحركة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بعد نكبة ١٩٤٨ وصارت "فتح" في صلبها، تواجه مأزقاً حاسماً. بعض مكونات هذا المأزق ذاتية رافقت الحركة منذ نشأتها، والكثير منها سبّبه التفوق الكاسح للجبهة المعادية كما سببه عوامل موضوعية أخرى، خصوصاً ما نجم عن هذه العوامل من انتصار النظام الرأسمالي في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا. انه المأزق الذي يذكر بالمأزق الذي أودى بموجة الحركة الوطنية الأولى إثر نكبة ١٩٤٨ وأسلمها إلى التلاشي.

لكن، كما انبثق الجديد بعد ١٩٤٨ من ظروف الكارثة، فإن الجديد الآتي يتشكل.

وأمام "فتح" مثلما هو أمام غيرها من الفصائل، كل حسب حجمه ودرجة مسؤوليته، واحد من خيارين أو لنقل احتمالين: أن تسهل انبثاق الجديد الآتي وترفده بخبراتها، أو أن تعيق الانبثاق. والذي لا أشك فيه أن الإعاقة ستنتهي إلى تلاشي المعيقين.

وفي "فتح" حتى الآن كثيرون من القابضين على الجمر إلى جانب المحبطين والوالغين في الفساد. وليس كثيراً أن يطالب الجمهور هؤلاء القابضين على الجمر بأن يزيدوا فعاليتهم ويعطوا جهدهم ليسهلوا قيام البناء.

ان الجديد آت من وسط المصاعب. وليس مهماً أن يحمل اسم "فتح" أو أي اسم آخر.

الاسلاميون والمستقبل السياسي الفلسطيني

الإسلاميون
والنظام السياسي المستقبلي

زياد أبو عمرو

الإسلاميون
والنظام السياسي المستقبلي

أنا، بالطبع، لن أتحدث هنا باسم المجلس التشريعي أو اللجنة السياسية ولكن بصفتي كباحث. وسأتحدث في الموضوع مباشرة وعنوانه "الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي". وأول إشكالية أواجهها هنا هو أنني أريد، أو يطلب مني، أن أتحدث عن شيء غير معروف وغير محدد الملامح، فما هو النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي؟ من الذي يستطيع أن يحدد لنا طبيعة وسمات وماهيات النظام السياسي المستقبلي؟

أولاً، أريد أن أنبه إلى أن بعض الأطروحات التي سأطرحها قد تكون مثيرة للجدل وهذا هو الهدف من ندوات كهذه. نحن نريد أن نثير الجدل ونتبادل الرأي لكي نتوصل في النهاية إلى خلاصة نتفق عليها.

بالنسبة للإسلاميين الفلسطينيين، وهذا أيضاً موضوع حديثي، فإنهم وغيرهم من الإسلاميين يرون أن الإسلام يوفر نظاماً سياسياً ومدنياً بديلاً للنظم السياسية والمدنية القائمة، والتي لا تستند إلى حكم الشريعة الإسلامية. فبالنسبة للإسلاميين الإسلام هو دين ودنيا، ولذلك فإن لديهم منظورات، أو لنقل وصفات، تجاه مفاهيم محددة كالدولة ونظام الحكم والمجتمع، ومواقف مستخلصة أي أنها ليست منظورات أو مفاهيم أو مواقف معروفة مسبقاً لأن موضوعاتها هي موضوعات عصرية، وبالتالي كان لا بدّ من استخلاص مواقف إسلامية للتعامل مع هذه القضايا أو هذه المفاهيم كالتعددية والديمقراطية والمجتمع المدني والمشاركة السياسية بشكل عام، وقضايا أخرى. ومن الواضح أنه لا يوجد موقف إسلامي واحد داخل الحركة الإسلامية الواحدة أو نموذج إسلامي واحد يحتذى به تجاه هذه القضايا المعاصرة.

هناك موقف إسلامي للإسلاميين وهم خارج السلطة، خارج إطار الحكم، وموقف آخر لهم وهم في سدة الحكم، و ذلك رغم عدم اقرار الاسلاميين دوماً بذلك، وبغض النظر عن الموقف العقائدي المعروف. وسوف نتعرض لهذه الازدواجية في المواقف عند التطرق لهذه القضايا كلاً على حدة. إن وضع رؤية محددة وتفصيلية من قبل الحركة الإسلامية الفلسطينية، وعندما أتحدث عن الحركة الإسلامية الفلسطينية أشير على وجه الخصوص وبالأساس إلى حركة حماس ومن ثم حركة الجهاد الإسلامي، لطبيعة النظام السياسي المستقبلي بأبعاده المختلفة هي في الواقع من القضايا المؤجلة. وأنا أتحدث عن الحركة الإسلامية الفلسطينية وليس عن الحركات الإسلامية القديمة كجماعة الاخوان المسلمين. وتكتفي الحركة، في هذا السياق، بالإشارة إلى الخصائص أو السمات العامة للنظام الإسلامي بشكل عام كسمات عامة للنظام السياسي الفلسطيني المستقبلي. ويمكن، إذا تسنى لأحدكم الاطلاع على ورقة المهندس اسماعيل أبو شنب أن يراها تكراراً للموقف التقليدي للحركات الإسلامية الأم تجاه الحكم والنظام السياسي بشكل عام. وتبرر الحركة الإسلامية الفلسطينية عدم بلورة وطرح موقف تفصيلي من النظام السياسي بعدم وجود مثل هذا النظام بعد، عدم وجود دولة. وعندما يسأل الشيخ ياسين: كيف ترى مستقبل الدولة الفلسطينية؟ يقول دائماً: "عندما تقوم الدولة أقول ما هو موقفنا من النظام فيها"، أي يرفض الإسلاميون، وخاصة المتنفذين منهم، الخوض في موضوع الدولة، لأنهم يعتقدون بأنهم الآن منشغلون بمقتضيات المرحلة، مرحلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين وإقامة المجتمع والنظام الإسلاميين فيها. إذن ما يقدم من منظورات لقادة هذه الحركات الاسلامية الفلسطينية لا يشكل بالضرورة برنامجاً متفقاً عليه تلتزم به هذه الحركات، أي أنني لا أعتقد أن ورقة المهندس اسماعيل أبو شنب متبناة حتى من قبل حركة حماس، أو أن هذا هو برنامج حركة حماس تجاه النظام السياسي. لذلك، وهذا ما حاولت أن أفعله، يتوجب على الباحث أو الدارس للحركة الإسلامية الفلسطينية أن يستنبط مواقفها أو رؤيتها للنظام السياسي الفلسطيني استنباطاً من الحركة أو الحركات الإسلامية الأم التي تصوغ في العادة مواقف محددة تجاه قضايا محددة. ومن الواضح أن الحركة الإسلامية الفلسطينية ليست صاحبة مدرسة نظرية فقهية اجتهادية، واضحة المعالم ويُعتدّ بها، تصوغ مواقف محددة للحركة تجاه مجمل القضايا المطروحة. يجري دوماً الاستعانة بفتاوى واجتهادات وآراء قادة إسلاميين في حركات إسلامية كبرى كالإخوان المسلمين في مصر والأردن وغيرها من الحركات الإسلامية. ويمكن أن يستنبط مفهوم الحركة الإسلامية الفلسطينية للنظام السياسي المستقبلي أيضاً من مواقف الحركة من النظام السياسي القائم، أي ليس فقط من أُطروحات الحركات الإسلامية الأم. فإذا أردنا أن نُشكل أو نبني موقفاً للحركة الإسلامية الفلسطينية من النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي، أو نتنبأ به، علينا أن ندرس موقف الحركة الإسلامية من النظام السياسي القائم، هذا الموقف الذي ينسجم إلى حد كبير مع موقف الحركات

الإسلامية العربية من أنظمة الحكم في دولها. ويمكن استنباط أو بناء موقف أو منظور للحركة الإسلامية من النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي، على افتراض أننا حددنا معالم هذا النظام، من خلال التعرف على مواقف الحركة من المكونات أو الركائز الأساسية للنظام السياسي، كطبيعة النظام السياسي والموقف من موضوع الحكم والمشاركة فيه، والموقف من التعددية والديمقراطية والمجتمع المدني، وما شابه ذلك. في الواقع فإن مداخلتي القصيرة سوف تتركز على هذه المكونات: ما هي المواقف النظرية التي تتبناها، أو يمكن أن تتبناها، الحركات الإسلامية من مكونات أي نظام سياسي حاضر أو مستقبلي؟

موقف الحركات الإسلامية من مكونات النظام السياسي في الوقت الحاضر تأتي، وهذه نقطة مهمة، من قبيل تقديم الردود والإجابات على أسئلة تطرح على الحركة الإسلامية وليس بمبادرة من هذه الحركات لصياغة مواقف محددة لانشغال الحركة بقضايا أخرى كما أشرت. أننا لم نسمع أبداً أنه، بمبادرة ذاتية، تقدمت حركة حماس برؤية حول موضوع الديمقراطية أو التعددية أو المجتمع المدني أو المشاركة السياسية في الوضع القائم. كانت الحركة دوماً ترد على الأسئلة المطروحة، لأن هذه الأسئلة أصبحت أسئلة كونية عالمية (موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والمجتمع المدني). نحن نرى أن الحركات الإسلامية وجدت نفسها مضطرة لتقديم ردود لأنها كانت تتعرض لمساءلة وأسئلة حول موقفها من هذه القضايا. لذلك دعوني، أيضاً،أتعرض باختصار لموضوع الموقف من الحكم. الحكم، أي الحكم السيادي هو الهدف النهائي الذي تسعى الحركات الإسلامية إلى تحقيقه قبل أو بعد "أسلمة المجتمع" على حدّ سواء، أي نحن، وطبقاً للإمام حسن البنا، كنا نفكّر أن هناك مراحل، لكن التجربة أثبتت أن الحركات الإسلامية مستعدة أن تنظر في موضوع استلام السلطة قبل أو بعد "أسلمة المجتمع"، ولم تعد "أسلمة المجتمع" شرطاً مسبقاً لقبول أو لاستلام الحركة الإسلامية للحكم. في السودان أتت الحركة الإسلامية إلى الحكم إثر انقلاب عسكري. أقول أن هدف الحركات الإسلامية، في التحليل النهائي، هو الاستيلاء على السلطة وهذا لا يتناقض مع ما تدعو إليه العقيدة. حتى لو لم تصرّح بذلك. لا حركة إسلامية تقول أن هدفنا هو الاستيلاء على السلطة، لكن ماذا يعني أن تدعو حركة حماس إلى أسلمة المجتمع وقيادته. العمل على أسلمة المجتمع وقيادته إسلامياً تعني عملياً وموضوعياً السعي لاستلام السلطة. طبعاً آخر مستجد على الساحة الفلسطينية كان موقف حزب الخلاص الإسلامي الذي حدد في برنامجه صراحة أن هدفه هو الاستيلاء على السلطة ودون حرج، ونحن نعرف أن هذا الحزب يلقى دعماً ورضاً وتأييداً، على الأقل، من جزء هام من قيادة حركة حماس، فهو سُجّل كحزب إسلامي.

موقف الإسلاميين في بلاد كسوريا ومصر والأردن واضح من قضية السلطة. وفي العديد من الكتابات المتعمقة يدعو فقهاء إسلاميون صراحة للسعي إلى استلام السلطة.

هذا واجب على المسلمين وكذلك على الإسلاميين. واجب عليهم أن يعملوا كي يستولوا على الحكم. إن السعي لتحقيق هذا الهدف، أي الوصول إلى الحكم أو السلطة، يأخذ عدة أشكال، هناك مثلاً التنافس بالأشكال السلمية عبر الانتخابات، وهذا ما جرى مثلاً في الأردن، وفي الجزائر إلى ما قبل تفجر الحرب الأهلية. الإسلاميون فازوا في الجزائر عبر الانتخابات بأغلبية تؤهلهم، أو تسمح لهم، باستلام السلطة. وعندما فشل هذا الأسلوب، ومنعوا من استلام السلطة لجأوا إلى العنف. أي يوجد لدينا أسلوب الانتخابات – الطرق السلمية والديمقراطية – أو البديل لذلك هو العنف، وهذا ما يجري الآن في الجزائر. وما يجري في بلاد أخرى ليس فيها انتخابات أو ليس فيها عنف، تعمل الحركات الإسلامية بشكل تدريجي وتراكمي في إطار الوضع القائم لكي تستلم السلطة. وتحدد الظروف الخاصة بكل حركة إسلامية على انفراد موقفها من الحكم والمشاركة فيه، والأمثلة التي ذكرتها تدل على ذلك. وفيما يخص الحركة الإسلامية الفلسطينية أيضاً فإن تبدل الظروف في فلسطين هو الذي يحدد شكل عمل حركة حماس أو الجهاد الإسلامي من أجل أسلمة المجتمع وقيادته (أي الوصول إلى الحكم). وأنا أقول أن هذا الموضوع أصبح موضوعاً واضحاً لأن الحركات الإسلامية في العالم العربي إجمالاً أصبحت شأناً قطرياً، وبدأت تبرز كمكون داخلي من مكونات النظام السياسي، والوضع الداخلي، الوضع القائم، وليس كجزء من دعوة عالمية، أي تراجعت الدعوة العالمية لدى الحركات الإسلامية لصالح العمل في إطار الدولة القطرية. فالحركات الإسلامية أصبحت تشارك في صياغة الدساتير والمواثيق وتدخل الانتخابات ولها جدول أعمال وطني، وهي تتحول باتجاه أن تصبح ظاهرة وطنية لا ظاهرة عالمية.

بالنسبة للمشاركة السياسية التي نتحدث عنها، يمكن أن تكون تكتيكية أو مرحلية مؤقتة. أتحدث هنا عن مشاركة في إطار نظام قائم غير إسلامي، والنظام القائم الغير إسلامي هو النظام الموجود مثلاً في مصر والأردن وسوريا وفي فلسطين، وهو غير إسلامي بمعنى أنه يحكم بغير مبادئ الشريعة الإسلامية، أي أن الشريعة الإسلامية ليست الأساس الوحيد لنظام الحكم. ومع ذلك نرى أن الحركات الإسلامية العربية الرئيسية حددت مواقف من المشاركة السياسية أصبحت تشكل هادياً أو مؤشراً تهتدي به الحركة الإسلامية في فلسطين، وخاصة حركة حماس. فالحركات الإسلامية في مصر والأردن واليمن ولبنان والسودان تشارك سياسياً بطرق مختلفة في سياق سعيها لاستلام السلطة.

تعتبر مشاركة الإخوان المسلمين في الاردن المشاركة الأهم لحركة إسلامية في نظام حكم غير إسلامي. فالاخوان المسلمون في الأردن شاركوا في صياغة الميثاق واقراره واعتبروه إطاراً مرجعياً، أي أن القرآن ليس الإطار المرجعي للحياة السياسية والمجتمعية في الأردن، كما شاركوا في الانتخابات وفي البرلمان وشاركوا في الحكومة، أي في السلطة التنفيذية. في مصر، الأخوان يسعون إلى تسجيل حزب سياسي، ودخلوا

الانتخابات في إطار حزب آخر مرخص له لأنه لم يكن مسموحاً لهم بتسجيل حزب وخوض الانتخابات بشكل مستقل. وحتى في السودان أنا أذكر أن الترابي عمل وزيراً في حكومة يرأسها جعفر النميري. إن دراسة هذه الحالات مهمة لأنه يمكن من خلالها استنباط موقف الحركة الإسلامية في فلسطين.

ما هو موقف الحركة الإسلامية في فلسطين؟ في جلساتنا ولقاءاتنا مع الإسلاميين هنا، يقولون أنهم يشاركون في عملية البناء ولكن لا يستطيعون المشاركة في النظام القائم على المستويات السياسية العليا بسبب اتفاقيات أوسلو، أي أن أوسلو لو لم تكن موجودة، ربما لشاهدنا في الوزارة اليوم وزراء من الحركات الإسلامية. طبعاً أنتم تعرفون التردد أو الإشكالية التي وقعت فيها الحركة الإسلامية أثناء الانتخابات التشريعية. فقد كان هناك في غزة، على الأقل، مرشحون من حركة حماس لخوض الانتخابات. وهذا أكبر مؤشر على أن حركة حماس معنية بالمشاركة السياسية، وعندما جرى الخلاف داخل قيادة الحركة اضطر هؤلاء للانسحاب. وهناك أشخاص دخلوا الانتخابات وما كان لهم أن ينجحوا فيها لولا دعم الحركة الإسلامية. هناك عدة أسماء، على الأقل، في قطاع غزة ما كان لهم أن ينجحوا في الانتخابات التشريعية بأي حال من الأحوال، لولا مشاركة عناصر الحركات الإسلامية في هذه الانتخابات. وبهذه الطريقة التي تعاملت بها حركة حماس مع الانتخابات تكون الحركة قد أرسلت إشارات إيجابية للسلطة وللوضع القائم. هي قاطعت الانتخابات رسمياً، لكنها سمحت، أو أوعزت، لعناصرها بالتصويت وترجيح كفة مرشحين معينين أو حتى إنجاح مرشحين آخرين. أنا أورد هذا الكلام للتأكيد على أن حماس مستعدة لأن تشارك في الوضع القائم، الوضع القائم الغير إسلامي، شأنها في ذلك شأن بقية الحركات الإسلامية. في ظل نظام سياسي لا يحكم فيه بالإسلام. موقف حماس واضح فيما يتعلق بالانتخابات البلدية والقروية فهي ستشارك في هذه الانتخابات بدون تردد.

وحول الموقف الإسلامي من مكون آخر هام من مكونات النظام السياسي الحاضر أو المستقبلي وهو التعددية والديمقراطية. فهناك أيضاً ازدواجية واضحة في الموقف. الاسلاميون وهم خارج السلطة مع التعددية والديمقراطية، لأن التعددية والديمقراطية تحسن من وضع الحركات الإسلامية، وتتيح لها فرص نشر الدعوة وزيادة نفوذها في المجتمع الفلسطيني. ويتحدث الإسلاميون عن الديمقراطية مثلما يتحدث الديمقراطيون الأصلاء، وكذلك عن حكم القانون، وعن التعددية وحرية الرأي وحرية التعبير وحتى المرأة والصحافة وما شابه ذلك، ولكن المعضلة، وما يجب اخذه في الحسبان عند الحديث عن موقف الإسلاميين من النظام السياسي المستقبلي، أن هذا الخطاب الإسلامي وهذا الموقف الإسلامي المعروف والإسلاميون خارج السلطة سوف يتغيرون تماماً إذا ما استلموا السلطة. وأنا أقول يتغير تماماً ليس لأنهم استبداديين بل لأنهم محكومون

بعقيدة تلزمهم بأن يحكموا بالإسلام، وهذه مشكلة مفكر اسلامي مثل حسن الترابي. كتابات الترابي معروفة وهي تتحدث عن الديمقراطية والتعددية، ووعد الترابي بأشياء كثيرة قبل وصول الإسلاميين في السودان إلى الحكم ولكن بمجرد أن وصلت إلى الحكم لم يعد بمقدورها التنازل عن تعليمات الدين الإسلامي، أي الحكم بالشريعة الإسلامية. يعني ذلك أنه بعد أن يصل الإسلاميون إلى الحكم بالوسائل الديمقراطية سيكون من الصعب عليهم الاستمرار بالحكم ديمقراطياً. وقد تستخدم الأساليب الديمقراطية والتصويت والانتخابات والتشريع لإنهاء كل مقومات النظام السياسي الديمقراطي. وقد يلجأ الاسلاميون للوسائل الديمقراطية بعد الإستيلاء على الحكم إلى الشريعة الإسلامية كأساس لنظام الحكم. وهذا ما سبب الخوف من الحركة الإسلامية في الجزائر وسبب تفجر الصراع والانقلاب الذي حدث، لأنه لم يكن هناك ضمانات لدى العلمانيين في الجزائر بأن الإسلاميين سوف يحترمون قواعد اللعبة الديمقراطية. ولكن هذا لا يعني أنه ليس هناك تفاوت في الرؤية من موضوع الديمقراطية لدى الإسلاميين في الحركة الواحدة. حركة حماس على سبيل المثال فيها اتجاه ضد الديمقراطية. الاتجاه التقليدي يعتبر أن لا علاقة للديمقراطية بالإسلام، وأن الإسلام نظام أعمق وأشمل. وهناك اتجاه يعتقد بأنه يمكن التعامل مع الديمقراطية كتكتيك، كمرحلة انتقالية للوصول إلى الشورى. وهناك فريق ثالث تعرض لتحولات معرفية أو اختلاط معرفي، اثر تعرضه لمؤثرات فكرية مختلفة، ورأى اصحابه مزايا الحكم الديمقراطي. أنا أعتقد أن مثل هؤلاء يتمنون مخلصين لو كان بمقدورهم التوفيق بين المزايا الإيجابية للديمقراطية والإسلام. لكن حقيقة الأمر، وهم يعرفون ذلك، أن هذا أمر غير ممكن معرفياً، وأقصد بمعرفياً نقطة الانطلاق، بمعنى أن الديمقراطية هي من تشريع البشر وتشريع البشر متغير، بينما الإسلام هو من تشريع الله وهو تشريع لا يتغير. فكيف نوفق بين نظامين ومنهجين نقاط الانطلاق والأساس المعرفي لهما مختلف تمام الاختلاف؟ ومن هنا يأتي الأسلوب التوفيقي الذي يحاول أن يوفق أو يقرب بقدر الإمكان بين الإسلام والديمقراطية. وكذلك الأسلوب التلفيقي الإنتقائي الذي يقرر قسراً أو بشكل إنتقائي التوفيق بين الديمقراطية والإسلام.

كلمة أخيرة بالنسبة للمجتمع المدني. في الإسلام ليس هناك مجتمع مدني، هناك مجتمع إسلامي، والإسلاميين يتحدثون عن المجتمع المدني لأنهم مضطرون للتحدث عن المجتمع المدني. هم يريدون خلق مجتمع إسلامي وليس مجتمعاً مدنياً. الإسلاميون حريصون على بناء مؤسساتهم الإسلامية الخاصة بهم، ولكنهم في نفس الوقت يسعون للتنافس والاستفادة من الممارسة الديمقراطية لتوسيع نفوذهم في منظمات المجتمع المدني والتنافس مع القوى الأخرى على قيادة هذه المنظمات. أنا أعتقد أنني مضطر للتوقف عند هذا الحد بسبب عامل الوقت، ولكن آمل أن تتاح لي فرصة أخرى في المستقبل الغير بعيد. وشكراً لكم على حسن استماعكم.

رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني

" ملامح المشروع الإسلامي لفلسطين "

اسماعيل أبو شنب

رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني

" ملامح المشروع الإسلامي لفلسطين "

مقدمة: مكانة فلسطين في العقيدة والفكر الإسلامي.

تتمتع أرض فلسطين بمكانة خاصة في التصور الإسلامي وهي المكانة التي جعلتها محط أنظار ومهوى أفئدة المسلمين في كل بقاع العالم فهي:

١. أرض المسجد الأقصى المبارك أول قبلة للمسلمين وثالث المساجد مكانة ومنزلة في الإسلام بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي، وتشد الرحال إليه لزيارته وتعتبر الصلاة فيه بخمسمائة صلاة عما سواه من المساجد.

٢. أرض فلسطين أرض مباركة بنص القرآن الكريم "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله".

٣. وهي كذلك أرض مقدسة بنص القرآن كذلك.

٤. وهي أرض الأنبياء عاش عليها إبراهيم وإسحق ويعقوب ويوسف ولوط وداوود وسليمان وصالح وزكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام.

٥. المسجد الأقصى هو مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه كان معراجه إلى السماء، وفيه جمع الله لرسوله الأنبياء والرسل من قبله وصلى بهم إماما.

٦. أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة تبسط أجنحتها على أرض فلسطين.

٧. وهي أرض المحشر والمنشر كما أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٨. والمقيم المحتسب فيها كالمجاهد المرابط في سبيل الله. فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أهل الشام وأزواجهم وذرياتهم وعبيدهم

وإماؤهم إلى منتهى الجزيرة مرابطون في سبيل الله". وعن أبي أمامة مرفوعا قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لعدوهم قاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك. قيل يا رسول الله أين هم؟ قال في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس".

٩. تعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، وهي بهذا ملك لكل الأجيال المسلمة لا يحق لأي زعيم أو طرف أن يتنازل عن أي جزء منها لأنه ليس صاحب الحق وحده. هذه المكانة التي تتمتع بها فلسطين تجعلها جزءاً من العقيدة الإسلامية والتاريخ الإسلامي الذي يمتد قروناً من الزمان تبدأ بالفتح العمري لمدينة القدس، واختلاط دماء الصحابة والتابعين بثراها المبارك وسلاسل كتائب المجاهدين الذين حافظوا عليها وذادوا عنها كل غاضب ومحتل. وسطر التاريخ صفحات البطولة والإصرار على تطهيرها من دنس المحتلين على يد البطل "صلاح الدين" ومن بعده على يد "قطز وبيبرس" مما يعمق الانتماء الإسلامي لهذا البلد المبارك والمقدس ويجعله محط أنظار المسلمين ومركزاً للصراع العقائدي والحضاري على مدار عصور التاريخ إلى يومنا هذا، إذ تشكل الصهيونية اليوم حلقة من حلقات هذا الصراع مدعومة بقوى الصليبية الإمبريالية الطامعة والمتعصبة في حلف الشيطان مقابل حلف أولياء الله.

الاستراتيجية العامة للمشروع الإسلامي

القضية الفلسطينية هي القضية المركزية وملتقى الصدام. ثمة إجماع في الساحة العربية والإسلامية على اعتبار قضية فلسطين قضية العرب الأولى وقضية المسلمين الأولى بصفة القدس ومكانتها العربية والإسلامية. ومن هنا فهي القضية المركزية ولا يجوز التعامل معها كقضية قطرية فقط. وإننا نحن الفلسطينيين نتحمل المسئولية خاصة في مواجهة هذه القضية لأنها تمسنا باعتبارنا عربا ومسلمين، كما تمسنا باعتبارنا الذين نكتوي بنار الاحتلال الصهيوني منذ وعد بلفور إلى يومنا الحاضر. إن هذه المكانة التي نضعها لقضية فلسطين فيما بين قضايا الأمة تحمل أبعادا سياسية وعملية بقدر ما تحمل من تمايز في العبارات المستخدمة. فإذا اعتبرت قضية هامة من قضايا الأمة ترتب على ذلك مترتبات، وإذا اعتبرت قضية مركزية، أو وصفت بقضية الأمة الأولى ترتب على ذلك مترتبات. ومن هنا لا يحق أن تتنصل الدول العربية والإسلامية من مسئوليتها تجاه القضية. وبهذا توضع القضية في إطاراتها الثلاث وحلقات الدعم والتبني؛ الفلسطينية أولاً والعربية ثانياً والإسلامية ثالثاً، لأن المشروع الغربي الاستعماري الصهيوني جاء إلى فلسطين مشروعا للهيمنة وتشكل إسرائيل قاعدته الأساسية ومركز انطلاقه. وبهذا فإن المشروع الإسلامي يواجه المشروع الصهيوني – الأمريكي عند نقطة الالتقاء وبؤرة الصراع ألا وهي القدس وفلسطين بشكل عام. ومن هنا فإن جهود المرحلة القادمة يجب

أن تتركز لتأكيد الحق الثابت في فلسطين وأن القضية الفلسطينية لا تزال حية مهما كانت نتائج التسوية، وأنها القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية. وهي ليست مسألة دينية إسلامية ولا مجرد حقوق، وإنما هي قضية استراتيجية كبرى تتكشف فيها المصالح العليا للأمة، إذ تتوقف على إزالة الاغتصاب العدواني الإسرائيلي مسائل كبرى تتعلق بأمن الأمة ووحدتها وهويتها ونهضتها. وفي هذا السياق يجب أن تكون هذه الحقائق في ذاكرة ووجدان أجيالنا الصاعدة فرضاً شرعيا وهدفاً استراتيجياً وحلماً يعيش من أجله. في ظل هذا الوضع تقع القضية الفلسطينية ضحية التآمر الدولي والصهيوني والغياب العربي عن الفعل من جهة، وانخراط القوى الفلسطينية المتنفذة في عملية التسوية الجارية تحت مشروع "أوسلو" بوعي أو لا وعي ... مما يوصلنا إلى حالة التسليم التام لمتطلبات الهيمنة الأمريكية الصهيونية من جهة أخرى، ويخطف من أيدينا مبادراتنا الذاتية، ويسلمنا إلى المجهول في طريق النفق المظلم المسمى "بمشروع أوسلو".

المشروع الإسلامي التحريري النهضوي مقابل مشروع أوسلو الاستسلامي

المشروع الإسلامي في فلسطين هو جزء من المشروع الإسلامي العالمي الذي يقف اليوم وحيداً أمام القطب العالمي الوحيد ليعيد للعالم توازنه المفقود بغياب الاتحاد السوفيتي عن ساحة الفعل الدولية.

وهو أمل الأمة العربية والإسلامية في استعادة مكانتها على الخارطة الدولية وهيبتها ومساهمتها الحضارية على مستوى الأخلاق والروح والمجتمع والإنسان، وتسخير الكون لراحة الإنسان لا لشقائه، كما هو حال الحضارة المادية. ويتشكل هذا المشروع الإسلامي على عدة مرتكزات أهمها:

١. التنوير والتثقيف الروحي والفكري والثقافي على مستوى الأمة وتعريفها بمكانها ودورها في الحياة ورسالتها التي كلفها الله بها.

٢. التجميع التوحيدي لعناصر المشروع الإسلامي الممتدة جغرافياً في كل الأقطار الإسلامية والتجمعات المسلمة في البلدان غير الإسلامية في تواصل متجانس وتكامل وحدوي، يقف في وجه الموجة الاستعمارية، ويتصدى لها في كل الجبهات التي تقتضي المواجهة للحد من سطوتها وخلخلة بنيانها.

٣. العمل البناء على صعيد المواجهة مع النفس وعناصر الفساد في المجتمع، والمواجهة مع الطاغوت وكل أشكاله المحلية والخارجية، وهي مرحلة الجهاد بقهر القوى المعادية والمتسلطة على الأمم، وإفساح المجال للعقل الحضاري الإسلامي وإبداعاته من أجل أن يسود النظام الرباني ويدحر الشيطان ورموزه المختلفة، ولتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذي كفروا السفلى.

الواقع الفلسطيني وسياق التحولات العالمية

ما من شك بأن موازين القوى الدولية التي أفرزت اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م هي التي أدخلت النظام العربي المجزأ اليوم إلى حيز الوجود، وأوجدت بداخله جسماً غريبا هو الكيان الصهيوني. واستمر المخطط التآمري على الأمة العربية والإسلامية في السيطرة والتجزئة والدمج أو التبعية إلى أن اكتملت حلقاته بمشروع أوسلو في ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطب، والذي يمتاز بالنهم والشراهة الاستعمارية أكثر مما سبقه من النظم الاستعمارية ولكن بوجه جديد، تارة بالتستر تحت شعارات الديمقراطية وطوراً بحماية حقوق الإنسان، وذلك لإخفاء الوجه الحقيقي لهذا النظام الأجوف من المبادئ السامية والمتحصن بالمال والقوة العسكرية لقهر إرادة المنافسين له والاستمرار في هيمنته.

ومن هنا فإن ابتلاء القضية الفلسطينية بمشروع أوسلو قد هدم كل المشاريع العربية والفلسطينية التحريرية من أجل إتمام السيطرة الاستعمارية على المنطقة، وترسيخ معالم النظام الدولي الجديد أحادي القطب. ومن هنا فإن محطة أوسلو تشكل مشروعا تجزيئياً مكملا لمشروع سايكس بيكو، الذي قضى على الخلافة الإسلامية، وعلى المشروع العربي النهضوي التحرري وفتح الباب أمام المشروع الصهيوني الشرق أوسطي الجديد، تعبيرا عن الطموحات التوراتية في بناء دولة من النيل إلى الفرات.

وتزداد الصورة وضوحاً بالتحالف الإسرائيلي التركي الجديد الذي يخترق المنطقة العربية ويحاصرها ويخنقها عسكريا واقتصاديا وجغرافيا ويهددها بالجفاف. إذ هو يسيطر على منابع المياه الحيوية لازدهار المنطقة العربية. كما لا يغيب عن بالنا هنا الواقع العربي من داخله، هذا الواقع الذي يعاني ما يعاني من الفرقة والنكاية والتناحر والتشرذم والتشتت الذي يفقده التوازن في الحلبة الدولية، ويجعله مهيأ للأطماع الاستعمارية، وأداة طيعة في يد الاستعمار يلعب بها كيف يشاء في ظل غياب العمود الفقري والعصب القوي للأمة العربية جراء هذه الانهاكات الداخلية، وسوء التعامل مع الوضع الراهن، والانجرار في سياسات النظام الدولي الجديد بغير هوية أو ذات مميزة.

أولويات العمل: التحرير أم التغيير؟

بعد أن طرحت حركة فتح نظريتها المتمثلة بأن "تحرير فلسطين هو طريق الوحدة والتغيير في الأمة" رداً على الاتجاه السائد في الخمسينات والستينات الذي يعتبر طريق التغيير والوحدة هو الطريق إلى تحرير فلسطين، فقد اتخذ الخلاف في البداية شكلاً حاداً بمعنى الخيار الوحيد بين هذه النظرية أو تلك.

ولكن بعد حرب ٦٧ وانطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني، ولا سيما بعد معركة الكرامة تعززت نظرية "التحرير طريق الوحدة"، وجرى نوع من التوافق النظري وراج الحديث عن النظريتين: التحرير والتغيير لا كضدين متقابلين بل كأمرين متكاملين. وبعد أن بدأ الوضع العربي يسترد عافيته وقوته في الستينيات بعد سقوط حلف بغداد وانتصار الثورة الجزائرية، سمح أن يكون الحديث عن نظرية تحرير فلسطين طريقاً للتغيير والوحدة.

ولكن نزول هذه النظرية للتطبيق جعلها تدخل في مأزق فرض العودة إلى الالتفات لمسألة التغيير العربي والإسلامي، لأن ميزان العلاقة كان حساساً جداً بين المواجهة الفلسطينية المسلحة ضد العدو والوضع العربي ومدى قوته وعافيته، وارتباط ذلك بالأمن العربي الذي تهدده إسرائيل، مما فرض شكلا غير مباشر من الربط بين نظرية التحرير والتغيير. على أن مركز الثقل في العلاقة بين هاتين النظريتين يتحرك الآن باتجاه نقلة جديدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بعد حرب الخليج الثانية، وتدهور الوضع العربي الغير قادر على تحمل تبعات الواقع الجديد، مما يدفع إلى مستوى الأولوية العودة إلى التركيز على تقوية الوضع العربي، وإحداث التغيير المناسب فيه. ولذا يصبح في رأس أولويات العمل الإسلامي إعطاء أولوية خاصة للجهاد من أجل وقف التدهور وتقوية الوضع العربي ليستعيد عافيته من جهة، واستمرار إنهاك العدو الصهيوني المحتل بالعمل الجماهيري والعمل المسلح في أشكال مختلفة لتوهن من قوته، وتستنزف طاقته، وتخلخل من تماسكه، وتربك خططه، وتمنع استقراره وتوسعه الاستيطاني من جهة أخرى.

إن المشروع الإسلامي ليركز على محوري العمل في آن واحد، مشروع المواجهة المستمرة مع العدو واستمرار مقاومته، وفي نفس الوقت العمل على الجانب التغييري داخل بناء الأمة وكياناتها الداخلية من أجل تعزيز صمودها وتصليب مواقفها في مواجهة مشروع النظام الدولي الجديد.

أشكال العمل التغييري

لكل عمل تغييري هدف محدد، وقد يكون الهدف شاملاً يصل إلى حد التغيير الجذري للنظام الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، وقد يكون محصورا في مجال بعينه. وتحقيق الهدف يحتاج إلى تحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليه، أي أن يسمى "أشكال التغيير". وأشكال التغيير تحددها طبيعة الهدف وسماته، ولما كان الأمر كذلك فإن أشكال التغيير، أو أشكال الجهاد، تتأثر أيضاً بطبيعة الطرف المضاد وكيفية رد فعله، مما يؤثر على اختيار الأسلوب الأمثل في التغيير.

كما أن موازين القوى تفرض نفسها في تحديد الأسلوب الأمثل للتغيير. وهذا يوصل إلى فهم مفاده أن هناك خيارات عدة من بين وسائل العمل التغييري لتحقيق هدف معين،

سواء كان شموليا أو محدوداً. وكذلك فإن الخيارات في أساليب العمل التغييري تكون متساوية من حيث إمكانياتها، إذا لم تخالف النصوص الشرعية الإسلامية.

كذلك فإن اختيار الأسلوب الأمثل يخضع لحساب دقيق، فما يصلح في مكان قد لا يصلح في مكان آخر أو زمان آخر.

ونخلص من ذلك إلى القول بأن العمل التغييري لا يستطيع أن يحصر نفسه بأسلوب واحد للعمل ويجعله صالحا لكل زمان ومكان.

إن المتغيرات العالمية الراهنة تأخذ شكل عاصفة عاتية تضرب كل من يقف في وجهها، وتسعى إلى إعادة صياغة كل ما حولها، وفقاً للرؤية الأمريكية، الأمر الذي يتطلب معه الثبات على المبادئ والأهداف الأساسية من جهة، واختيار أساليب مناسبة للمواجهة من جهة أخرى.

مرتكزات المشروع الإسلامي

١. المشاركة الجماهيرية

لقد أثبتت تجارب المحاولات النهوضية التي قامت من خلال الدول واعتمدت على الجيش المنظم في مواجهة الخصم مثل تجربة عبد الناصر وتجربة صدام حسين أنه من غير الممكن الانتصار في مواجهة ضد عدو متفوق من خلال الاعتماد على أجهزة الدولة والجيش فقط، ولا سيما عندما يجد القطر الناهض نفسه وحيداً عمليا في المواجهة من غير المشاركة الفعلية للأمة والجماهير. وهنا يمكننا القول أنه إذا لم تتضمن خطة المواجهة، أو البناء والنهضة أو التضامن والوحدة على مستوى الأمة، الاعتماد على إشراك الجماهير بملايينها وإعادة الاعتبار للشارع وإعطائه قدراً كافياً من المكتسبات، فإنه من غير الممكن خلق توازن قوى مع العدو المتفوق علينا.

ويرى المشروع الإسلامي في اعتماد نظرية المشاركة الجماهيرية خطاً استراتيجياً ضرورياً لإحداث التغيير المطلوب.

ومن هنا فإن المسؤولية تقع على عاتق الأجيال الصاعدة من شباب الأمة لإعادة الاعتبار إلى الشارع والجامعة والنقابة والحي، وكل قطاعات المجتمع. إن بقاء جذوة الإسلام والأصالة والتحرر والوحدة متقدة كان بسبب هذا العامل رغم الهزائم والنكبات، وكانت الأجيال الصاعدة بعد كل هزيمة تحمل أعباء النهوض وتحافظ على جذوة الجهاد مشتعلة.

٢. الديمقراطية وحقوق الإنسان

ثمة مجموعة من الشعارات المعاصرة التي أفرزتها الحضارة الغربية مثل الديمقراطية

وحقوق الإنسان تستخدم اليوم في الصراع السياسي ضد الإسلام والحركات الإسلامية. وجرت في نفس الوقت محاولات لتصوير النظام الإسلامي في الحكم نظاماً فردياً أوتوقراطياً "دينياً". ولكن الحقيقة أن الإسلام دين يحترم حقوق الإنسان ويحترم الشورى وحرية الرأي والتعبير، وهي المضامين العملية لممارسة الديمقراطية. ومن هذا الفهم يتحدث المشروع الإسلامي على ضرورة اعتماد مبدأ الشورى (الديمقراطية) مبدأ أساسياً في نظام الحكم وتداول السلطة. كما أن الإسلام ينمي القيم الإنسانية الفاضلة ويرتقي بالإنسان ويحافظ على حقوقه وكرامته.

ويستند المشروع الإسلامي إلى هذا المفهوم كأساس تغييري ومنهج ثابت من بين مرتكزات الفكر والممارسة الإسلامية التي سبقت إليه كل النظم الحديثة.

٣. حماية الجبهة الداخلية ووحدة الشعب

يعتبر المشروع الإسلامي الجبهة الداخلية الحصن الذي تتحصن فيه الأمة، والقوة التي يمكن أن تتحدى المؤامرات الخارجية، والصف القوي الذي يمكنه التصدي للعدوان. وبذلك يرتكز المشروع الإسلامي على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني، والحرص على تنقية هذه الجبهة من الأمراض الاجتماعية وعناصر الإفساد الداخلية في مواجهة كل أشكال التفرقة المبني عليها المشروع الصهيوني الأمريكي الاستعماري.

٤. تكاتف جميع الجهات وتوحدها عربياً وإسلاميا

كما يرتكز المشروع الإسلامي على ضرورة تشكيل جبهة عربية إسلامية لمواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي الاستعماري في وحدة تحقق القوة والاتساع والحماية الكفيلة بمواجهة المخططات الرامية إلى التجزئة، وتوقف التشرذم العربي والإسلامي، الذي هو هدف استعماري من أجل أحكام السيطرة وبسط النفوذ ونهب الثروات.

وما لم تتكاتف الجهود العربية والإسلامية وتتضافر في هذا المجال ضمن برنامج نهضوي يستعيد الهوية والأصالة ويؤدي رسالته الحضارية فإن موازين القوى تبقى مختلة.

خلاصة

تعتبر القضية الفلسطينية محور الصراع في المنطقة والحلول المطروحة للقضية الفلسطينية تكرس الاحتلال، ولا يمكن أن تؤدي إلى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني،

بل هي تدفع باتجاه الالتحاق بالقطب العالمي الجديد للصهيونية والاستعمار الذي سيطر على المنطقة وغرس فيها التجزئة والفرقة والانقسام، وجردها من دورها الحضاري. ولا بدّ من وقفة جادة تعيد الأمة إلى مسؤولياتها الحضارية ودورها المميز من خلال المواجهة مع المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين على الأصعدة الفلسطينية والعربية والإسلامية.

ويشكل المشروع الإسلامي التحريري جبهة نضالية من أجل التحرر من الاحتلال، وإزالة أسباب الضعف والتراجع العربي والإسلامي المتمثلة في غرس الكيان الصهيوني في قلب فلسطين ليكون قاعدة استعمارية ومصدر خطر على المنطقة. وباستمرار الصراع مع العدو الصهيوني في فلسطين يستمر المشروع التحرري ويحفز الأمة على النهوض والتحرر والاستقلال.

الحرية بين الإسلام والإسلاميين

عبدالستار قاسم

الحرية بين الإسلام والإسلاميين

تثور تساؤلات كثيرة في هذه الفترة بالذات حول الإسلام ومدى الحريات التي يسمح بها للفرد والجماعات والأحزاب. إذ تهب على العالم رياح الحضارة الغربية التي تحاول أن تعمم تجربتها ومفاهيمها خاصة في مجال حقوق الإنسان وحريته في مختلف مجالات الحياة. وفي هذه الفترة أيضا تتعزز قوى العديد من الحركات الإسلامية التي تتراوح مواقفها من التجربة الغربية بين الرفض التام وبين الاستعداد للاستفادة منها دون الإخلال بالقيم والفضائل الإسلامية. ومن حيث أن الحركات هذه تطرح الإسلام كنظام يعالج المشاكل الإنسانية ويتفوق على ما عداه من الأنظمة فإن العيون تفتحت على التساؤل حول ما يطرحه الإسلام في مجال حيوي هو موضوع الحرية.

يعرف هذا البحث الحرية في الإسلام، ويوضح انعكاسات التعريف على أرض الواقع خاصة الواقع السياسي وحق الإنسان في التعبير وتكوين الرأي والتنقل والتنظيم، الخ. ثم يقارن بين هذا التعريف وانعكاساته وبين ما يطرحه بعض الإسلاميين على مستويات المفكرين والأحزاب والجماعات. ويعمل البحث على وضع الأساس النظري لمفهوم الحرية في الإسلام وذلك استنادا الى القرآن الكريم، ويتدرج بعد ذلك لمناقشة التطبيقات العملية المتوقعة ولكن ليس في ضوء التجربة التاريخية. فقد تكون التجربة التاريخية متمشية مع الطرح النظري وقد لا تكون، لكنها لا تشكل أساسا قطعيا للحكم على المبدأ.

التعريف

لم ترد كلمة الحرية في القرآن الكريم ولم يرد بالتالي ما يعرفها، لكنه ورد الكثير من الآيات التي يمكن الإستناد عليها في تشكيل تعريف محدد لها. ويبدو لي من قراءة القرآن

أن التعريف يمكن أن يتأتى فقط من خلال بحث شمولي أو نظرة شاملة إلى مجمل الطرح القرآني. أي أن التعريف المستند الى جزئية معينة لا يخدم الغرض ولا يعطي الصورة الإسلامية بدقة وأمانة. فمثلا قد يقول شخص أن الإسلام لا يعطي حرية استنادا الى قول الله: "ان الدين عند الله الإسلام". بينما قد نسمع شخصا آخر يقول أن الإسلام يعطي مجالا واسعا للحريات استنادا الى القول "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر". هذا أخذ بجزء وذاك أخذ بجزء آخر فظهر التناقض بينهما. وهذا تناقض بين الكتاب المسلمين ليس فريدا أو وحيدا. هناك تناقضات في الاجتهادات حول كثير من الأمور لم تجد حلا لها حتى الآن. ربما يعود هذا إلى تركيز المسلمين على القضايا الفقهية دون القضايا الفكرية أو على مسائل الحلال والحرام دون مسائل الحق والباطل.

هذا شبيه بمسألة قتال الكفار حيث يعتقد البعض أن على المسلمين قتال الذين أوتوا الكتاب باستمرار وبلا هوادة حتى يعطوا الجزية استنادا الى الآية: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون." (التوبة، ٢٩) بينما يعتقد آخرون أن المعاملة يجب أن تكون على أساس آخر بناء على الآية: "وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا أولئك لهم أجرهم عند ربهم إن الله سريع الحساب." (آل عمران، ١٩٩).

الحرية في الإسلام هي وحدة الذاتي والموضوعي. إنها وحدة الإنسان مع العالم الخارجي. وهي حرية تحقق الإنسجام الإنساني، إنسجام السلوك الإنساني مع الخلق الإنساني الموضوعي، وتحقق انسجاما إنسانيا مع العالم الموضوعي خارج الذات الإنسانية. وعندما يحقق الإنسان وحدة داخلية ووحدة مع العالم الخارجي فإنه يتحرر من التناقض ويصبح كامل الحرية.

المعنى، أنه إذا كان الله هو خالق هذا الكون وهو الذي صمم نواميسه وأحكم آياته فإن هذا الكون بالضرورة متكامل غير متناقض. وبما أن الإنسان هو جزء من هذا الكون فإنه بالضرورة مخلوق ضمن هذا التكامل الخالي من التناقض. الإنسان ليس جزءا منفصلا وإنما جزء من كل محدود بمحدودية الكون الذي هو جزء منه ويعكس انسجام أجزائه.

بما أن الله هو خالق هذا الكون وهو أيضا خالق الإنسان فإن خلقه يعكس وحدة الوجود المادي والإنساني. أي أن النواميس التي تحكم الوجود البشري تنسجم تماما مع الوجود خارج البشر وأن التشريعات الإنسانية التي سنّها الخالق تنسجم تماما مع الوجود البشري والوجود خارج البشر. الخالق لا يسن قوانين أو نواميس متناقضة، ولا بد أن التشريع جاء منسجما مع الناموس الموضوعي. وإلا كيف يمكن أن يشرع الله شيئا غير متناسب مع المحيط الذي يُمارس فيه هذا التشريع؟

التشريع موضوعي لكن تطبيقه منوط بالإنسان. وهذا هو بالضبط سر الحساب: الثواب منه والعقاب. لقد أعطي الإنسان بالخلق القدرة على التمييز والاختيار وله أن يختار السلوك الذي يراه مناسبا. من خلال التشريع قال الخالق للإنسان بأن هذا هو التشريع الإلهي، أي الذي ينسجم مع النواميس، وله أن يتبعه إن أراد. فإن اتبعه حقق سعادة الدنيا والآخرة وإن لم يفعل فإنه يقترف الآثام بحق نفسه. يتحد الإنسان مع العالم خارج نفسه إذا طبق الشرائع لأن سلوكه يصبح في تلاؤم وانسجام طبيعيين مع الطبيعي أو العالم الموضوعي. الناموس خارج السلوك الإنساني طبيعي والتشريع طبيعي لأنه تشريع الخالق الذي لا يتناقض. أي أن الإنسان يتصرف طبيعيا عند التزامه بالتشريع وهذه هي حريته، ويخرج عن الطبيعة التي فطر عليها إذا خالف التشريع ويكون بذلك قد قيد نفسه ووقف ضد حريته.

القدرة التمييزية والمسؤولية

ترتبط حرية الإنسان مباشرة بالقدرة التمييزية التي يتميز بها. يملك الإنسان العقل وبالتالي ملكة التمييز بين الأشياء والقدرة على الاختيار. ميز الله الإنسان عن بقية المخلوقات بنفخة الروح التي أُمر الملائكة على أثرها بالسجود لآدم. تقول الآية: "وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين". (وهناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تعزز هذا. فمثلا، الإنسان قادر على التعلم: "وعلم آدم الأسماء كلها،" (البقرة، ٣١) وهو قادر على البحث والتدقيق: "فلينظر الإنسان مم خلق"، (الطارق، ٥) "أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت. وإلى السماء كيف رفعت. وإلى الجبال كيف نصبت. وإلى الأرض كيف سطحت". (الغاشية، ١٧-٢٠) والإنسان يعقل الأمور: "كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون". (البقرة، ٢٤٢) وهو يتفكر أيضا: "الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض...." (آل عمران، ١٩١) وهو صاحب ذاكرة يعود فيها إلى الوراء: "يوم يتذكر الإنسان ما سعى"، (النازعات، ٣٥) ويقوّم نفسه من خلالها: "بل الإنسان على نفسه بصيرة". (القيامة، ١٠) إنه قادر على وضع نفسه أمام المساءلة الذاتية على ما قام به من نشاطات. وهو يتدبر الأشياء بما في ذلك القرآن حيث تقول الآية: أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها." (محمد، ٢٤).

هنا تكمن حرية الإنسان. خلق الله الإنسان بقدرة تمييزية ولم يحدد له بصورة مسبقة كيف يقرر أو يسلك أو يختار. بهذه القدرة تم تسليح الإنسان بالأداة التي تجعله يتفحص الأشياء ويتعرف عليها ويستوعبها ويتفهمها ويتفكرها ويتعقلها. إنها قدرة تعمل ضمن

الحيز المعنوي والمادي الذي خُلق ضمنه الإنسان، إنها تعمل من خلاله وعليه. إنها تستطيع أن تحيط به مع تطور الإنسان في النظر والتدبر والعلم. أي أنها تستطيع التقدم تدريجيا بالإنسان نحو مستويات متصاعدة من المعرفة، وهي تعكس العلاقة الجدلية بين المطلق والنسبي.

المحيط عبارة عن حقيقة موضوعية وهو مخلوق حسب نواميس إلهية، وكذلك بالنسبة للقدرة التمييزية. لكن عمل القدرة التمييزية نسبي لأنه جهد إنساني. إنه عبارة عن محاولة مستمرة للرقي في المعرفة والإحاطة بالعالم داخل الذات وخارجها، بمعنى أنه النشاط الذي يقوم به النسبي ليدرك المطلق. وبما أن الله قد أمر العباد بالإستمرار في النظر والتدبر فإن المسلمين ملزمون بالإستمرار في السعي نحو التطور المعرفي وما يترتب عليه من انعكاسات على أرض الواقع. في هذا السعي ما يؤدي في النهاية إلى وحدة الذاتي مع الموضوعي وصنع واقع إنساني خال من التناقض مع الذات ومع العالم خارجها.

ولتعزيز القدرة التمييزية التي يمكن أن تكون مجردة أو أن تعمل ضمن الإطار الذهني تم تسليح الإنسان بأدوات إضافية تجعل منه قادرا على التعامل مع البيئة والمحيط والتفاعل معها بطريقة تغذي القدرة التمييزية بالمستلزمات المادية للنظر والتدبر والتفكر والتعقل. هذه الأدوات هي السمع والأبصار والأفئدة. تقول الآية: "ثم سواه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون." (السجدة، ٩) وتقول أخرى: "هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون." (الملك، ٢٣) ومن الواضح أن هذه الأدوات قد زُود بها الإنسان لكي تتلاءم حياته مع العيش في الحياة الدنيا، حيث تقول الآية: "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون." (النحل، ٧٨).

المعنى أن الله خلق قوى إنسانية لتعمل تجريديا وكذلك ضمن الواقع المادي. نفخ في الإنسان من روحه وبذلك أعطاه قدرة التمييز وجعل له في واقعه الدنيوي ما يؤهله للتعامل والاستنتاج وشق الطريق. وهنا لا بد من التنويه إلى أن الحديث مقتصر على الميزات الإنسانية وليس البشرية، حيث أن الميزات البشرية عبارة عن ميزات قدرية لا يمكن للإنسان من خلالها أن يجتهد أو يتفكر أو أن يربط بين الظواهر والتغيرات، الخ. البشر هو ذلك الجسد العضوي الذي يعمل طبيعيا دون التدخل الإنساني. إنه طبيعي وغير خاضع للتشكيل الإنساني السلوكي.

خلق الله القوى الإنسانية وللإنسان أن يوظفها بالطريقة التي يراها مناسبة. هو حر فيما يختار ويقرر وفي الطّريق التي يسلك، الخ. لكن الله، حسب القرآن الكريم، أعطى

الإنسان وصايا وتعليمات ترشده إلى الطريق القويم دون أن يجبره على اتباعها. قال القرآن للإنسان بأن الله وهبه قوى متعددة ووصف له طريق الخلاص والحياة المطمئنة، وقال له بأنه قادر على الاختيار وله أن يقرر لنفسه بنفسه. الوصايا والتعليمات هذه هي التي تنسجم مع الطبيعي أو مع الخلق والتي تجعل من السلوكي متوافقا مع الطبيعي وتحقق وحدة الذاتي والموضوعي سواء داخل الإنسان أو خارجه. أي أنها هي التي تجعله حرا وتخرجه من دائرة التناقضات والتوترات والعراقيل السلوكية التي تلحق به الأضرار المادية والمعنوية.

والقرآن لا يدعو فقط إلى استخدام هذه القوى التي منحها الله للإنسان، وإنما يعطي وصفا قاسيا للذين لا يستعملونها. تقول الآية: "ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضل، أولئك هم الغافلون". (الأعراف،١٧٩) وهذه الآية لا تشير إلى الوظيفة العضوية للقلوب والأعين والآذان وإنما إلى الوظيفة المعرفية التمييزية بدليل أن فقدان هذه الوظيفة تحول الإنسان إلى ما يشبه الأنعام التي تبصر وتسمع من الناحية العضوية. ولهذا أتبع القرآن واصفا هذا الإنسان الفاقد للوظيفة المعرفية قائلا: "إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون." (الأنفال، ٢٢) أي أن من يتخلى عن هذه القوى إنما يتخلى عن إنسانيته ويخرج بالتالي عن الناموس الطبيعي الذي وهبه إياه الله. إنه، بعبارة أخرى، يتخلى عن حريته.

تولد الحرية الإسلامية المسؤولية. الإنسان الحر مسؤول عما يعمل ويفعل، وهو وحده الذي يتحمل هذه المسؤولية. هذا كلام منطقي لأن غير الحر لا يملك من الأمر شيئا ولا يستطيع أن يتخذ قرارا أو يبادر إلى مهمة مهما كانت صغيرة أو كبيرة. إنه أداة بيد الغير ويعمل حسبما يؤمر ويطلب منه. ولهذا لا يخضع للمساءلة والحساب، ولا يُنظر إليه كعاقل فاعل تتولد عنه المبادرات وتجد طريقها إلى التعبير عن ذاتها. الحر هو الذي يفكر ويحلل ويقرر ويبادر، وهو المسؤول أمام نفسه وأمام الله وأمام الغير عما يقوم به من نشاطات. وهذا ما يصر عليه القرآن من حيث أن الإنسان يخضع للحساب وهو الذي يتحمل مسؤولية نفسه.

الآيات التي تتحدث عن الثواب والعقاب كثيرة جدا. فمثلا تقول الآيتان: "بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون. والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون." (البقرة، ٨١-٨٢) لكن هذه الآيات لا تمنع بعض الناس من القول أن الإنسان لا يملك من الأمر شيئا وأن إرادة الله هي النافذة دائما في كل صغيرة وكبيرة وذلك استنادا، على سبيل المثال، إلى الآية: "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون." (التوبة، ٥١) أو على الآية:

"ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء...." (البقرة، ٢٧٢).

البحث في الآيات التي يفهم منها البعض الجبرية أو القدرية طويل لا مجال له هنا في هذا البحث، لكنه تجدر الإشارة إلى أن عددا من الدارسين للإسلام يخلطون بين الكلمات ويظنون أن القرآن يحتوي على مترادفات مثل المشيئة والإرادة، والفقه والعلم، والتعقل والتفكر. يقود هذا الخلط إلى الاستعجال في التفسير وإطلاق الأحكام ويقلل فسحة التجديد البحثي والإبداع. هذه كلمات تختلف في معانيها، ومن الملاحظ أنها استعملت في القرآن ضمن آيات تختلف في مضامينها. فمثلا لم تستعمل كلمة مشيئة بمعزل عن النشاط الإنساني مما يعني أنها لا تفيد القدرية. لكن تعبير إرادة الله تستعمل دائما للتعبير عن قدرة الله المطلقة مما يفيد القدرية. العمل الإنساني لا ينفذ خارج الطاقات الإنسانية التي أودعها الله في الإنسان، والإنسان يبقى دائما حرا ضمن الدائرة التي أُهل للعمل ضمنها. لكن هذا الإنسان لا يملك حرية ضمن دائرة الإرادة الإلهية. فمثلا يستطيع الإنسان أن يتمرد على وصية إلهية خاصة بالصدقات والصلاة، لكنه لا يستطيع التمرد على وظيفة عضوية كأن يقول أنه يريد قطع شرايينه.

باختصار، قضايا السلوك متعلقة بالمشيئة وهي تعبير عن حرية الإنسان، والقضايا العضوية متعلقة بالإرادة وهي خلقية لا يملك الإنسان إلا أن يتقيد بقوانينها.

الإنسان مسؤول وهو يُحاسب بمفرده على ما قام به من أفعال. تقول الآية: "كل نفس بما كسبت رهينة." (المدثر، ٣٨) وتقول أخرى: "لا تزر وازرة وزر أخرى. وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. وأن سعيه سوف يرى. ثم يجزاه الجزاء الأوفى." (النجم، ٣٨-٤١) وتشدد آيات عدة على مسؤولية الإنسان فتقول واحدة: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت...." (البقرة، ٢٨٦) وتقول أخرى: "ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه وكان الله عليما حكيما." (النساء، ١١١) والإنسان يحاسب نفسه أيضا بسبب حساسية ودقة المسؤولية إذ تقول الآية: "وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا. اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا." (الإسراء، ١٣-١٤).

يعزز الإسلام مفهومه للمسؤولية بتحرير الإنسان من كل أنواع العبودية والتسلط سواء كان من الناحية المادية أو المعنوية. العبودية لله فقط وما عدا ذلك فإنها لن تكون سوى تطويعا ذاتيا لقوى خارجية تحول الإنسان إلى أداة لا تملك من الأمر شيئا، وإلى عبد يستخدمه الآخرون بالطريقة التي يرونها مناسبة لهم. ولذلك فإن الإنسان المسلم مأمور بألا يكون رهينة لشيء أو لأحد أو حبيسا للقمة الخبز أو الوظيفة. الموت بيد الله وعلى الإنسان أن يسعى في مناكب الأرض دون أن يسلم أمره لأحد. تطويع الإنسان لنفسه

تحت ثقل الاستعباد أو النفي الذاتي مخالف لأوامر الله، وقبوله للذل والخضوع عبارة عن نقص في الإيمان وعن عدم قناعة بأن الله مالك كل شيء وأمره فوق أمر البشر. التطويع يعني أن الإنسان يتخلى عن حق له وهو حقه في الحرية وهذا يخالف أوامر الله. أي أن الإنسان الذي لا يملك نفسه متمرد على الشرع الإلهي. وبنفس المنطق، يعتبر الإعتداء على حريات الآخرين انتهاكا للشرع الإسلامي لأنه يعطل المبادرة والإبداع ويعتدي على المسؤولية التي يحملها الإنسان. وهذا يعني أن الإسلام يحارب الاغتراب ويعتبره إثما وعدوانا سواء من قبل الذي يقبل به أو من قبل الذي يفرضه على الآخرين. فمثلا، عدم مقاومة الاحتلال عبارة عن إثم، وكذلك القبول بأوضاع اجتماعية وسياسية بهدف المحافظة على وظيفة أو الحصول على وظيفة، وكذلك استغلال حاجة الآخرين للتعبير عن أنفسهم أو تعليم أبنائهم أو ما شابه ذلك.

التطبيقات العملية

أولا: حرية التعبير: لا يوجد في القرآن الكريم ما يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى ما يمكن أن يقيد حرية التعبير سواء شفاهة أو كتابة أو إيماء. على العكس، هناك آيات وإشارات كثيرة تطلب من الإنسان أن يعبر عن رأيه ويجادل ويناقش حول أي موضوع يريد. لا توجد في القرآن مقيدات أو شروط أو عوائق حول الإفصاح عن الرأي وطرحه للتداول وأمام المداولين. لا ينطبق هذا على الإنسان فقط، بل أن المسألة تمتد لتشمل إبليس. فمثلا أنظر الآيات التالية: "قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي إستكبرت أم كنت من العالين. قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين. قال فاخرج منها فإنك رجيم. وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين. قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون. قال فإنك من المنظرين. إلى يوم الوقت المعلوم. قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين. إلا عبادك منهم المخلصين." (ص، ٧٥-٨٣) وانظر الحوار في الآيات: "قال أنظرني إلى يوم يبعثون. قال إنك من المنظرين. قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم. ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين." (الأعراف، ١٤-١٧).

إذا كان الله قد أنظر إبليس وأعطاه الوقت ما دامت الحياة الدنيا قائمة ليفعل ما يرى مناسبا بما في ذلك إغواء الناس الذين من المفروض أن يطيعوا الله ويتبعوا وصاياه فهل من الممكن أن تكون هناك تقييدات على حرية الإنسان في التعبير؟ المجال أمام الإنسان مفتوح تماما بما في ذلك محاولة الإتيان بآيات أو سورة من لدنه في تحد للقرآن. تنص الآية: "وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من

دون الله إن كنتم صادقين." (البقرة، ٢٣) وتؤكد آية أخرى: "أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين." (يونس، ٣٨) أي إن الإنسان يملك حرية، بل هو مدعو أن يحاول تأليف سورة وأن يحشد من يستطيع ويرى مناسبا لإنجاز هذا التأليف. المجال مفتوح تماما للتعبير دون أدنى نوع من الكبت أو القهر. والمسألة لا تقف عند هذا الحد وإنما لدى الإنسان الفرصة للدفاع عن آلهة يؤمن بها ويحاجج لإقناع الآخرين بها.

لم يطلب الله من المسلمين أن يكبتوا غير المسلمين أو أن يحولوا بينهم وبين التعبير عن أفكارهم وآرائهم، لكنه طلب منهم أن يحاجوا غير المسلمين وأن يقدموا البراهين والأدلة على صحة ما يقولون. أي أن المسؤولية تقع على المسلمين في إقناع غير المسلمين بالبرهان والحجة، ولا يجوز للمسلمين أن يستبدلوا الوصية هذه بكبت الآخرين وصدهم عن التعبير عنها. قال تعالى: "يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا." (النساء، ١٧٤) وقال أيضا: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين." (النحل، ١٢٥) وقال: "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون." (آل عمران، ٦٤).

حسب هذه الآيات أرى أن كبت رأي الآخرين عبارة عن إثم لا يجوز للمسلم أن يمارسه. إنه كذلك لأن الكبت يعطل القوى والطاقات الإنسانية التي أودعها الله في عباده والتي تبرر تحمل مسؤولية الإنسان على ما يقول ويفعل. فإذا تم كبت الناس فإنه يتم حرمانهم من الاستماع لمختلف الحجج ووجهات النظر ويحرمون من فرصة اختبار قوة آرائهم ومدى قربها أو بعدها عن الحقيقة. وإذا فقد الإنسان فرصة التعبير فإنه يلجأ إلى العمل سرا وتحت الأرض لصنع جو يستطيع معه أن يمارس طاقاته الإنسانية مما يعرض المسلمين وغير المسلمين إلى حالة عدم استقرار ونزاعات قد تكون دموية.

ثانيا: حرية الاعتقاد: لا يوجد دليل واحد في القرآن الكريم يجبر الناس على اتباع دين معين أو يرغمهم على تطبيق شريعة بعينها. من الناحية المنطقية، لو كان الاعتقاد جبريا لانتفى الحساب والعقاب ولما كان هناك مؤمنون وغير مؤمنين بالاختيار. لكن الله لم يرد جعل الناس كلهم أمة واحدة وترك كل شخص يقرر من أمة يكون وذلك حسب قوله: "وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم

جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون." المائدة، ٤٨) وحسب قوله: "ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظا." (الأنعام، ١٠٧) وحسب القول: "فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا إن عليك إلا البلاغ...." (الشورى، ٤٨).

هذه الآيات وغيرها تؤكد حرية الإنسان في اختيار العقيدة التي تروق له دون ملاحقة أو مضايقة أو اضطهاد. على المسلمين، أسوة بالأمر الموجه إلى الرسول الكريم، أن يبلغوا الدعوة ويشرحوا معتقدهم دون ذيول قمعية.

ثالثا: حرية تكوين الرأي: لا يتمتع الإنسان في الإسلام بحرية التعبير عن الرأي فقط وإنما بحقه في تكوين الرأي من خلال إمكانية الوصول إلى مختلف المعلومات من مختلف المصادر. للإنسان الحق في الإطلاع والتعرف عل مختلف الآراء ووجهات النظر ومختلف الحقائق التي يمكن أن تتوفر حول مختلف القضايا. فحول ما ورد في القرآن الكريم يقول سبحانه وتعالى: "إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم." (البقرة، ١٧٤) ويقول: "إن الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون." (البقرة، ١٥٩).

بناء على هذا فإنه يمكن الاستنتاج بأنه لا يجوز حجب الحقيقة عن الناس وأن الحقائق يجب أن تكون في متناول الجميع. فالمسلم مثلا لا يستطيع أن يكوّن رأيا صائبا إذا لم تتوفر لديه مختلف المعلومات، ويبقى الرأي المستند على حقائق معينة دون أخرى أو على معلومات غير وافية رأيا ضعيفا من السهل أن ينهار أو أن يقود صاحبه إلى الفشل. بمعنى أن على المجتمع المسلم أن يعمل أولا على إظهار القرآن تماما دون تحايل ودون التركيز على آيات دون أخرى وثانيا على توفير الفرص للاطلاع على الحقائق من مختلف الجهات والآراء. لا يملك أحد من المسلمين حق إخفاء آية لصالح آية أخرى، ولا يملك أحد حقا في إخفاء حقيقة لصالح أخرى.

ماذا يعني هذا على مستوى النشر والصحافة؟ إنه يعني أنه لا يجوز أن تعكس دار النشر أو الصحيفة أو المجلة وجهة نظر واحدة فقط، بل يجب أن تفتح صفحاتها ونشاطاتها أمام الجميع. من الممكن أن تكون هناك صحافة حزبية أو دار نشر حزبية لكنه ليس من الإسلامي أن تمنع نشر الآراء المخالفة أو المغايرة. إنها لحزب معين من ناحية الملكية لكنها لا تملك الحق في حجب المعلومات عن الناس. وهذا المبدأ ينطبق على بائع الجرائد والمجلات وعلى مروج الكتب إذ يجب عليه أن يحمل أو يعرض كل مصادر المعرفة الصادرة أمام الجمهور الذي له الحق في الاختيار. وبما أن الأمر كذلك فإنه من المحتمل أن تختفي الصحافة الحزبية في ظل نظام إسلامي لأنها لا معنى لها من الناحية

العملية. بما أنه من المحظور على الصحيفة مهما كان لونها أن تحجب الحقيقة أو أن تمنع الآراء الأخرى من الظهور على صفحاتها فإن القيمة العملية للصحافة الحزبية المتحيزة والمروجة لفكرة دون أخرى تتقلص إلى درجة دنيا.

من هنا يمكن الاستنتاج أيضا بأن الإرهاب الفكري حرام في الإسلام. لا يجوز أن يُمنع إنسان من التعبير عن رأيه أو أن يكوّن رأيا خاصا به أو أن يحرم من الوصول إلى مصادر المعلومات والاطلاع على ما يتوفر وما يمكن أن يتم توفيره من مصادر. ولهذا لا يجوز أن يتعرض صاحب الرأي المخالف للقمع سواء من ناحية التشويه الاجتماعي أو الإيذاء الجسدي أو الطرد من الوظيفة أو أي أسلوب آخر. جاء الإسلام لتحرير الناس وليس لاستعبادهم، ولتبيان الحق في مواجهة الباطل وليس لإهدار فرص المواجهة بين الحق والباطل. كما أنه لا وصاية في الإسلام ولا يوجد تفويض إلهي يمنح أحدا الحق بإرهاب الناس واستعمال أدوات القمع ضدهم.

رابعا: حرية التنظيم: ينقسم التنظيم إلى قسمين رئيسين فيما يتعلق بالأعمال العامة التي تهم الجمهور أو أي قطاع منه: تنظيم يهدف إلى تحقيق أهداف أو مصالح محدودة دون السيطرة على الأمة وإدارة شؤونها وهذا ما يسمى بمجموعة الضغط أو مجموعة المصالح المحددة، وتنظيم يسعى إلى إدارة الشؤون السياسية والعامة أو إلى إدارة الأمة.

ما يحكم مسألة التنظيم هو غاية المسلم ألا وهي إقامة الأمة الإسلامية التي يستطيع من خلالها تطبيق أمور دينه والارتقاء إيمانيا وماديا. من خلال الأمة تتحقق فرص العمل الجماعي الذي يقود إلى التقدم والعطاء والبناء وإلى تقديم النموذج الاجتماعي والإنساني للعالم غير المسلم. إسلام المسلم لا يكتمل بدون الأمة الإسلامية لأنها تحمي المعتقد والممارسة من خلال النموذج التنظيمي الذي تقيمه. ولهذا فإن الحفاظ على الأمة يقع على رأس أولويات المسلم. وهذا الحفاظ يتأتى بأسباب داخلية وأخرى خارجية. من الناحية الداخلية، على المسلمين أن يبتعدوا عن الفساد الإداري وقمع الآراء والاحتكار الاقتصادي واضطهاد غير المسلمين وعن كل الأمور التي يمكن أن تقوض دعائم التماسك الداخلي. ومن الناحية الخارجية، على المسلم أن يدافع ضد كل القوى التي تسعى إلى هدم الأمة الإسلامية واستبدالها بأمة أخرى.

الدفاع عن الأمة أو النظام السياسي ليس سمة إسلامية فحسب، وإنما هذا هو حال كل الأنظمة. لا يوجد نظام لا يضع آلية للدفاع عن نفسه بما في ذلك النظام الديمقراطي. لا يقبل النظام الديمقراطي عملية الإلغاء أو الإزاحة حتى لو كان ذلك من خلال الانتخابات. وهناك أمثلة عدة حول اعتداء الديمقرطيين على نتائج الانتخابات الديمقراطية لأنهم خشوا إلغاء النظام الذي يؤمنون به.

وعليه فإنه من المسموح به أن تقوم تنظيمات لا تسعى إلى تقويض الأمة وذلك لتحقيق مصالح محددة للأمة، أو لأي فئة تعيش ضمن الأمة، سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة شريطة ألا يكون هدفها متناقضا مع أخلاقيات الأمة. فمثلا من حق المسيحيين أن ينظموا شؤونهم الدينية لكنه ليس من حق شركات أن تنظم أوضاعها بهدف احتكار سلعة أو خدمة معينة. لكنه ليس من المسوح أن تنشأ أحزاب يكون هدفها هدم الأمة الإسلامية واستبدالها بأمة أخرى. في هذه الأحزاب ما يلغي غاية المسلم ويعمل على هدم الحياة الإسلامية التي من المفروض أن يقيمها. بمعنى أن السماح لأحزاب معادية للأمة بالعمل بهدف إلغاء النظام عبارة عن عمل غير إسلامي.

أما التنظيمات التي تحترم النظام الإسلامي وتلتزم به فلا قيود عليها.

وهنا يجدر التمييز بين التنظيم داخل أمة تعمل بنظام الإسلام وأمة تقودها حكومة إسلامية لكنها لا تعمل بنظام الإسلام. إذ من الممكن أن يُفرز النظام الديمقراطي حكومة إسلامية من خلال صندوق الانتخابات. في هذه الحالة، على المسلمين أن يحترموا النظام الذي أوصلتهم آلياته إلى الحكم ذلك لأنهم حكومة إسلامية ضمن أمة ديمقراطية. فعندما قرر المسلمون خوض الانتخابات فعلوا ذلك بناء على معرفة مسبقة بأن النظام الذي ينشطون من خلاله ليس نظاما إسلاميا، وأنهم فعلوا ذلك بناء على اتفاق ضمني أو صريح مع الأحزاب الأخرى ومع الناس داخل النظام على أن قواعد النظام يجب أن تحترم. أي أن قبول المسلمين لمنطلقات النظام الديمقراطي عبارة عن عهد يجب أن يتقيدوا به، ليس فقط من قبيل الاحترام المتبادل بين مختلف الأطراف ولكن لأن الإسلام يصر على احترام العهود والمواثيق. فمثلا يقول سبحانه وتعالى: "إن الذين آمنوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير." (الأنفال، ٧٢) وتنص آية: "ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا." (الإسراء، ٣٤) وهناك آيات كثيرة تؤكد على احترام العهود والمواثيق.

آراء مسلمين

لا يوجد اتفاق بين المسلمين حول مسألة الحرية وتتعدد الآراء بتعدد التوجهات والمدارس، وأيضا حسب المفكرين. إنه من الصعب الإحاطة في هذا البحث بكل الآراء والطروحات الفكرية، لكنه يُكتفى بطرح بعض النماذج التي توضح الصورة.

أبدأ أولا برأي حزب التحرير الإسلامي ذلك لأن قارىء أدبياته يخرج بانطباع مفاده أن الحزب يطرح مفاهيمه بطريقة وكأنه هو الوحيد الذي يملك ناصية الحقيقة. فما هي الحقيقة بالنسبة للحرية؟ أكتفي هنا بالاعتماد على كراس أصدره الحزب بعنوان **نقض مشروع دستور جمهورية السودان سنة ١٩٩٨م** والذي تضمن تعليقا حزبيا على بعض البنود. ففي تعليق على مادة في الدستور السوداني التي تمنح حرية الرأي والفكر وتكفل حرية التعبير وتلقي المعلومات والنشر والصحافة، ينص الكراس على أن "هذا لا يحتاج إلى دليل لإثبات أنه مناقض للحكم الشرعي، وأنه من المحرمات لأنه معلوم من الدين بالضرورة." (ص، ١٧) وحول حرية العقيدة يقول أن الإسلام يمنع غير المسلمين من نشر عقيدتهم أو التبشير بها بين المسلمين أو غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ويورد آيات قرآنية يقول أنها أدلة على صحة هذا الرأي. فمثلا يورد آية اعتمدها كاتب هذا البحث كدليل على حرية المعتقد وهي: "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون."

هناك عدد لا بأس به من المسلمين يتحدثون عن اتساع الحرية في الإسلام وعن باب الاجتهاد الواسع الذي يميز الإسلام. فمثلا يقول عدد من أساتذة الشريعة الإسلامية أن الإسلام يفسح المجال أمام الاجتهاد وأن الاجتهاد عبارة عن روح الأمة. لكنهم يعرّفون الاجتهاد بالتالي: "إنه عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الشريعة. ومعنى ذلك أن للشريعة حكما في كل حادث ممكن وفيها أدلة كافية لتهدي الباحث المجتهد إلى ذلك الحكم الشرعي." (ابراهيم الكيلاني، همام سعيد، صالح الهندي، **دراسات في الفكر العربي الإسلامي**، ص ١٤٩) من الواضح أن هذا التعريف يعني أنه لا اجتهاد في الإسلام.

هناك كتاب مسلمون لا يناقشون مسألة الحرية على اعتبار أنها موضوع غربي وأنها من تسويق وترويج الدارسين في الغرب الذين أُخذوا ببريق الحضارة. ولهذا فإنهم مرتاحون جدا في عالمهم الذي يظنونه أنه يمتاز بالوقوف على الحقائق التي تشق طريقها نحو حتمية تاريخية. من هؤلاء الكتاب من يرى في نفسه القدرة على تقرير الصحيح من الخطأ والحلال والحرام. فمثلا يقول الكاتب سميح الزين أن "الإسلام منع الأخبار الكاذبة والآراء المضللة، وسمح للآراء الصائبة البناءة المقومة لاعوجاج الدولة والرعية." (**الإسلام وأيديولوجية الإنسان، ص ١٢**) هذا رأي ينطبق على كل الأنظمة لكن المسألة تبقى قائمة حول أسس تصنيف المضلل من غير المضلل والكاذب من غير الكاذب والصائب من الخاطىء. ويكمل الكاتب لينفي حرية العقيدة في الإسلام. (ص ١٣).

في المقابل هناك كتاب مسلمون يقرون بحرية يعطيها الإسلام. تقول عائشة عبدالرحمن، على سبيل المثال، أن المرء لا يرغم على عقيدة معينة لأن الإيمان ينبع من القلب والضمير وليس مجرد كلام منطوق. (عائشة عبدالرحمن، **الإسلام وقضايا الإنسان**، ص ٩٦) أما زينب رضوان فترى أن الحرية عبارة عن المبدأ الأول الذي يقيمه الإسلام ويدافع عنه. (زينب رضوان، **النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي**، ص ١١٤) وتضيف بأن حرية الرأي والتعبير في الإسلام مكفولة وأنه لا يجوز منع أي أحد من التعبير عن آرائه. أما عباسي مدني فيقول أن الإنسان مستخلف على الأرض وليس المسلم فقط، مما يبرر حرية الناس. لكنه لا يخوض في التفاصيل (عباسي مدني، **أزمة الفكر الحديث**، صص ٤٢-٤٣). لكن الغنوشي يتحدث عن ضرورة أن يحسم المسلمون أمرهم من قضايا التعددية السياسية وأن يتخلصوا من المعايير المزدوجة. (الغنوشي، الإسلاميون والخيار الديمقراطي، قراءات سياسية ع ٣-٤) وما يعنيه هنا هو أن على المسلمين أن يسلموا بمسألة تداول السلطة إن هم أرادوا خوض التجربة الديمقراطية.

يورد الكاتب فهمي هويدي في كتابه **الإسلام والديمقراطية** فتوى لابن عابدين حول الحرية "خلاصتها أنه إذا تنازع اثنان طفلا، وكان أحدهما مسلما والآخر ذميا. وادعى المسلم أن الطفل ملكا له (عبد أو رقيق) ، بينما ادعى الذمي أنه ابن له، فإنه يحكم لصالح الذمي، لأن تنشئة الطفل على الحرية وإن كان على غير دين الإسلام، أفضل من تنشئته على دين العبودية وإن كان على الإسلام! إذ أن حرية المرء وكرامته يرتبطان بإنسانيته، فيسبقان دينه ويتقدمان عليه. "(ص ٢٨).

على الرغم من اختلاف المسلمين في مسألة الحرية إلا أن المنادين بحرية الإنسان لم يتوصلوا حتى الآن إلى تعريف للحرية. إنهم يقرون بالحرية ويعطون بعض ملامحها لكنه لا توجد محاولات بحث نظرية لطرح شيء صلب أمام جمهور القراء سواء كانوا من المسلمين أو غير المسلمين. حاول كاتب هذه الورقة أن يبحث في هذا المجال وأصدر كتابا بعنوان **حرية الفرد والجماعة في الإسلام**، لكن الكتاب ما زال ينتظر التعليقات والردود.

حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب

جميل حمامي

حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

استوقفني اصطلاح استعمله الدكتور زياد وهو "الديمقراطيون الأصلاء" أريد أن أسأله من هم؟ هذا اصطلاح جديد.

ومن باب الديمقراطية سأستهل حديثي بكلام للدكتور إياد البرغوثي. يقول في كتابه الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية: أما الإسلام فلم يكن شاذاً عن ذلك، فبعد أن اعتقد كثيرون وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني الشهير "هيغل" أن الإسلام غاب منذ زمن بعيد عن الحلبة التاريخية العالمية وعاد من جديد إلى السبات الشرقي والجمود، نجد أن الإسلام قد أعاد نشاطه في السنوات الأخيرة، وحاولت كثير من الأنظمة في المنطقة اعتماده منهجاً لها، بغض النظر عن أهدافها من وراء ذلك، وأسست حركات إسلامية عديدة اتخذته منهجاً لها وقفز الفكر الإسلامي في كثير من البلدان العربية والإسلامية إلى مقدمة الأفكار السائدة في المجتمع. وظاهرة الحركة الإسلامية ليست ظاهرة جديدة وإنما هي ظاهرة أصيلة بأصالة هذه الأمة. وموضوع كلمتي حول "حماس والديمقراطية"، ليس بالضرورة أن يكون هذا موقف حماس ولا أزعم أنه موقف حركة حماس، إنما هو موقف استنتجته أنا من خلال دراساتي لأدبيات حماس وكتاباتها وما نشرته الحركة من بيانات وبحكم علاقتي الصادقة ومعرفتي بمنهج الحركة.

أولاً، ترجع حركة حماس في فهمها لمسألة الديمقراطية أو مسألة الشورى أو التعددية إلى أصل عقدي وتشريعي، وهو الأصل الذي يمكن القول بأنه الممارسة السياسية والخطاب الإعلامي للحركة على مستوى ميادين العمل والمجاهدة اليومية. وأود الحديث عن الإسلام والتعددية. ما موقف الإسلام من التعددية؟ وهنا لا بدّ من التنويه إلى أنه ليس

هناك من أحد يستطيع أن يزعم أن موقفه هو موقف الإسلام البات لما هو كلمات ونصوص، كل إنسان يجتهد من خلال فهمه للنصوص، والإسلام حجة على الجميع وليس هناك أحد حجة على الإسلام. ليست التعددية بجوهرها موضوعاً محدثاً في الفكر الإسلامي بشكل عام، بل هو واقع اعتنى به القرآن الكريم من خلال قوله تعالى "لا إكراه في الدين" وكذلك "جعلناكم أمّة وسطا" و"جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا". هذه نصوص كلها تتحدث في إطار التعددية، والتعددية واقع اعتنت به الممارسة النبوية الشريفة على مستويين؛ الأول، اعتراف بالآخر الديني خارج الدائرة العقائدية. من خلال صياغة دستور المدينة عقب الهجرة النبوية، الذي نظم العلاقة مع اليهود والمكونات القبلية الاجتماعية داخل المدينة المنورة، على أساس مبدأ المواطنة. وهذا ما يشير إليه الأستاذ الكبير راشد الغنوشي في مفهومه "أمن وحقوق المواطنة في الإسلام". وشكل دستور المدينة تاريخياً عقداً اجتماعاً كان سابقة في تنظيم علاقة الدولة بمجتمعها المتعدد. والمستوى الثاني كان الاعتراف بالآخر السياسي داخل الدائرة العقائدية أو داخل دائرة الإيمان، وفي هذا المجال راعت السنة النبوية الرأي واعترفت بتنوع الأفعال. واكبر دليل على ذلك ما كان يحصل من خلافات بين الصحابة، فمثلاً كان عمر له رأي وأبو بكر له رأي ولكن كله ذلك في الآخر يحتكمون إلى الرأي الإسلامي أو النابع من القرآن والسنة النبوية.

حركة حماس تهتدي من خلال ما تكتب ومن خلال ما تطرح في نظرتها التعددية بهذه المفاهيم، بمعنى أنها محكومة بنصوص شرعية، هي إما القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة.

قضية أخرى، أنه كان أمام الحركة تاريخ كبير وحافل وغني بالنظرية والتطبيق، مما وفّر لها إمكانية الاختيار والانتقاء وأن تستلهم الأصول في صورتها الأولى النقية من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. على ذلك، فالحركة هي وليدة تيار رئيسي في القرن العشرين، تتمثل في أدبياتها وميثاقها ونظرتها إلى الأمور من خلال هذا الموقف من الآخر خارج دائرة العقيدة. أنها تلتزم سماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى. وهي تستلهم النموذج التاريخي الإنساني الذي قدمه الإسلام في التعايش الاجتماعي. بالتالي أنا أختلف مع د. زياد أنه لا يوجد في الإسلام نظام مجتمع مدني. هذا كلام سمعته منه أو سمعت أطرافاً منه على شاشة التلفزيون في ندوة نقطة تقاطع. لكن الإسلام حقيقة يعترف بالمجتمع المدني وهو أرسى قواعد المجتمع المدني من حيث حرية المرأة وحرية الرأي الآخر وحرية التعددية وحرية التعبير وحرية الاعتقاد. حرية الاعتقاد مكفولة في الإسلام لكل من رضي أن يكون مواطناً في الدولة المسلمة، ودليل ذلك قول الله تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي". ودليل ذلك عملي أيضا، إذ أنه في ظل الدولة المسلمة عاش اليهود والنصارى والمجوس ولهم حرية

الاعتقاد وحرية الاختيار وحرية التعبير، وحرية كل ما يعتقدون فيه من ممارسات حياتهم العملية. هذا لا نستطيع أن ننكره وكتب السنة والتفسير وكتب السلف مليئة بهذا الأمر.

بحسب ما تؤكد أدبيات حماس وتشير ممارساتها فقد استطاعت أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون. أنا أريد أن أركز على قضية أن العمل الحزبي حتى لو كان عملاً إسلامياً- وأنا أتمنى أن نخلص من هذه العقدة في الشعب الفلسطيني- فكل واحد يريد أن يدير النار على قرصه، وبالتالي نخرج من دائرة الموضوعية في الحكم على الأشياء. الآن تأتي ممارسات خاطئة سواء من الإسلاميين أو غير الإسلاميين ثم نقول: هذه الممارسات نتيجة موقف للحركة أو موقف للتنظيم الفلاني، وبالتالي أنا أعتقد أن أي عمل حزبي يقتل الفكرة التي من أجلها يسعى الناس الذين قاموا من أجلها. وحسب ما تؤكد أدبيات حركة حماس فقد استطاعت أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون، وأن تبني على ما تمّ إنجازه من فكر وممارسة وتجربة سواء في مجال الاجتهاد الإسلامي أو على صعيد العمل الوطني. فإسلامياً تبنت أوسع اجتهادات التعددية، وأكثرها رحابة فيما يتعلق بالاعتراف بالآخر الديني، أو بالآخر السياسي، ووطنياً قدمت طرحها ورؤيتها. وأعتقد أن البعض يستطيع أن يعود إلى ميثاق حركة حماس ويبين موقفها من الفصائل، موقفها من منظمة التحرير، موقفها من أصحاب الديانات الأخرى، موقفها من المسيحيين في فلسطين، وكيف أنها تعتبرهم جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني وجزءاً كبيراً له دوره وله تاريخه في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي ففي مستوى التعددية الدينية ومستوى التعددية السياسية كان موقف حماس واضحاً.

حماس والآخر الديني

نقطة الابتداء في صوغ الموقف إزاء الآخر الديني، بحسب أدبيات الحركة، لا تنطلق من النظر إلى فكره أو عقيدته بل تنطلق من موقفه إزاء الظلم التاريخي. وبالتالي فموقف حركة حماس من دولة إسرائيل ليس نابعاً من موقفها من اليهود، إنما من نظرتها إلى أنها تعتبر دولة إسرائيل دولة ظالمة ودولة محتلة، وبمعنى أن موقفها من الديانة اليهودية واضح تحت قاعدة قوله تعالى "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي". وبالتالي يمكن الرجوع إلى ما ذكره بعض قادة حماس في قوله: لا تتخذ الحركة أي مواقف عملية معادية استناداً إلى فكره وعقيدته، وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية في حق أمتنا ووطنا. أنا أريد أن أذكر بعض مواقف للحركة من الاخوة المسيحيين في فلسطين، فمثلاً، كما ينص الميثاق، يعتبر مسيحيو فلسطين جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية، لهم من الحقوق المدنية ما لبقية أبناء الشعب الفلسطيني وعليهم من الواجبات ما عليهم.

والإشارة إلى أعيادهم ومناسباتهم الدينية في بيانات وفعاليات الانتفاضة وذلك كله مدون في أدبيات الحركة وبياناتها، وكذلك دعوتهم لعدم الهجرة بسبب ضغط الإرهابي الصهيوني ووحشيته وممارساته العدوانية ضد أبناء شعبنا، التأكيد على أهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني في فترة الاحتلال وبعد التحرير والعمل على استقطابهم للعمل في المؤسسات الوطنية. وجميع هذا الكلام مدون في أدبيات الحركة ولا أعتقد أنه موقف تكتيكي كما يعتقد البعض.

وهنا يمكن رصد أمرين مرتبطين بواقع الممارسة الأول وهو أن الإطار الفلسطيني منذ نشوء حركة حماس ظل بعيداً عن نشوب أي توترات طائفية، بمعنى أننا لم نشهد في تاريخ فلسطيني أن الحركة الإسلامية، حماس أو حركة الجهاد الإسلامي أو حزب التحرير، وما إلى ذلك، كانوا سبباً في نشوء حرب طائفية. وهذا من نعم الله على أهالي الشعب الفلسطيني. صحيح أنه كان هناك اضطرابات وعنف سياسي بين الفصائل الفلسطينية، ليس مرده الموقف الديني وإنما مواقف سياسية ولكن هذه الاضطرابات نشأت بين الفصائل غير الإسلامية حتى في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الشعب الفلسطيني لم يشهد موقفاً طائفياً، كما لم يشهد ذلك تاريخ الحركة الإسلامية.

حماس والآخر السياسي

في نظرتها لمفهوم الآخر السياسي حفلت أدبيات حركة حماس بتوكيدات على تبني التعددية السياسية منهجاً معترفاً به وضرورة ليحكم العلاقة داخل البيت الفلسطيني. حركة حماس تتغنى بالديمقراطية، حركة فتح تتغنى بالديمقراطية، الجبهة الشعبية والديمقراطية وفدا والفصائل التي ستأتي والتي ستنشأ كل واحد فيها يقوم يتغنى بالديمقراطية والتعددية السياسية، لكن على أرض الواقع الكل يحاول أن يطبق منهجه، هنا الخطورة، أنه تغليب الموقف الحزبي وبالتالي أنا أختلف مع الأخ مروان الذي حذّر الشعب الفلسطيني من قدوم الحركة الإسلامية. امنحوها فرصة أن تطبّق، الجزائر أعطوها نجحت ولكن بطشوا فيها منذ اليوم الأول، لم يسمحوا لها. لا أبرر ما حدث في الجزائر لأني أعتبره خارجاً عن دائرة الإسلامي ولا ينطبق على أي واقع إسلامي. وما يحدث في أفغانستان وما إلى ذلك، هذا كله أمر مستهجن، ولكن نحن ننظر إلى الصورة من الخلف ولا ننظر إلى الصورة بوضعها الحقيقي. الآن الإسلاميون نجحوا في الجزائر، فرض على النظام السياسي القائم في الجزائر أن يُمنع الإسلاميين من الوصول إلى سدّة الحكم. أنا لا أستطيع أن أتهم الآن وأقول للجبهة الشعبية أنت حركة قمعية، وبالتالي لا يجوز أن تستلمي الحكم وأحكم عليها قبل أن تستلم الحكم. أنا أعتقد أن هذا جزء من الظلم الواقع على الحركة الإسلامية ليس في فلسطين وحدها وإنما في المنطقة

كلها. هذه قضية مهمة جداً، حتى إذا أردنا أن نكون ديمقراطيين أصلاء ينبغي أن نمنح الفرصة لمن يريد أن يصل الحكم يحكم، ونحكم بعد ذلك على ممارساته وعلى واقعه بشكل صحيح وبشكل سليم. وقد جاءت ممارسة الحركة في سني عمرها التسع لتؤكد على العمل من خلال القناعة الفكرية، من خلال دخول انتخابات ديمقراطية في المواقع المختلفة في الضفة والقطاع واحترام نتائجها. وهذا الكلام لا أعتبره موقفاً تكتيكياً من قادة الحركة حقيقة أقولها ولست مدافعاً، ولكن هي قناعة موجودة يثبتها ما نقل على لسان الشيخ أحمد ياسين أو ما نقل على لسان الكثير من قادة الحركة أو ما سطّرته الحركة في أدبياتها بأن الحركة ستحترم خيار الشعب الفلسطيني، ولن تلجأ إلى القمع، ولن تلجأ إلى العنف لفرض رأيها أو موقفها على الشارع أو الشعب الفلسطيني. هي مثلاً تقول في ميثاقها منظمة التحرير من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، وطننا واحد ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد وعدونا مشترك، وبالتالي نحن نقبل اختيار وخيار الشعب الفلسطيني. الشيخ أحمد ياسين لا يتلكأ في الإعلان عن أن حماس تقبل برأي الشارع عبر الانتخابات الديمقراطية في أي قضية كانت، ويقول في مقابلة مع صحيفة النهار المقدسية سابقاً بتاريخ ٨٩/٤/٣٠: "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب والسلطة لمن يفوز في الانتخابات" ورداً على سؤال: لو فاز الحزب الشيوعي فماذا سيكون موقفك؟ يجيب: "حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني"، هذا كلامه، حُجة عليه، وهو قائد ومسؤول في الحركة ومنظر الحركة ومؤسسها، ونحن نقول له لو استلم الحكم: هذا كلامك يا فضيلة الشيخ تفضل نحتكم إليه. إذن، أنا أحكم الآن على أقوال وعلى ممارسات. الممارسات هي الأمر الفصل. لكن أقول للأسف أن آفتنا هي العقلية الحزبية المعششة عند كل الأحزاب الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارج منظمة التحرير الفلسطينية، عقلية حزبية أفقية ضيقة قبلية. أنا أتفق مع الدكتور عبد الستار. طبعاً برغم الكلام الواضح للشيخ أحمد حول الاعتراف والقبول المطلق بنتائج الانتخابات والاحتكام إلى رغبة الشعب الفلسطيني، إلا أن بعض الأطراف لا تزال تعتبر موقف الحركة موقفاً تكتيكياً. هذه وجهة نظر أنا أحترمها، ولكن متى أحكم؟ عند التطبيق العملي، وبالتالي أصدر حكمي عندما أرى واقعاً عملياً في المجتمع.

بعد توقيع اتفاق أوسلو ودخول السلطة الفلسطينية إلى منطقة قطاع غزة والضفة الغربية بحسب نصوص اتفاقية القاهرة التي تبعتها، ورغم الرفض الجازم أو الحاسم من قبل حركة حماس وقطاع كبير من شعبنا الفلسطيني لهذه الاتفاقات التي اعتبرت تفريط بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني، إلا أن الحركة لم تستخدم العنف واعتبرت الدم الفلسطيني دماً مقدساً وخطوطاً حمراء. أنا لا أستطيع أن أظن أن هناك بعض

العناصر في داخل الحركة تريد أن تقول وتعمل ما تريد. ولكن أحكم على الإطار العام والموقف المعلن والممارسة العملية. نحن لم نشهد بفضل الله لا في حركة حماس ولا خارج حركة حماس من الأطر الفلسطينية الأخرى الوطنية والإسلامية من يسمح إراقة الدم الفلسطيني. وهذا موقف تاريخي حضاري نسجله لأبناء شعبنا الفلسطيني. وفي بيان خاص أصدرته الحركة بعنوان "موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به" أكدت الحركة على تبني الحوار الوطني كأسلوب ديمقراطي حضاري للتعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني. وعلى صعيد الانتخابات الميدانية داخل الأراضي المحتلة، لم ترفض الحركة التعددية السياسية بشكل ينسجم مع قناعاتها واعترافاتها بالآخر، وفي أحيان كثيرة تتمسك بهذه القناعة على حساب المكاسب التكتيكية، ولا مجال للتفصيل في هذا الأمر.

وأقولها بكل صراحة أنه إلى الآن لم يصدر عن الحركة "حركة حماس" مواقف مكتوبة حول قضايا كثيرة بعضها أشار إليها الدكتور زياد. لكن أنا أعتقد أنه قد ألتمس لها العذر في هذه القضية، فنحن الآن هي مرحلة تحرر، ولكن بحكم أن الحركة محكومة بمنهج القرآن الكريم والسنة النبوية فليس من الصعب أن تكون البرامج جاهزة والاستراتيجيات واضحة، أي يمكن أن توضح موقفها في هذا الأمر، ولا أريد أن آخذ أكثر من وقتكم، بارك الله بكم وشكراً لإصغائكم.

هل سيتمكن اليسار الفلسطيني من الخروج من أزمته؟

اليسار الفلسطيني
التغيرات البنيوية وآفاق التجديد

عبد الرحيم ملوح

اليسار الفلسطيني

التغيرات البنيوية وآفاق التجديد

لقد تمزقت الوحدة الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨، وتشريده من أرضه فلسطين، وتطورت تجمعاته في إطار نظم سياسية واقتصادية مختلفة، الأمر الذي حرمه من التطور الذاتي المتكامل. ومن الطبيعي أن يعكس تفاوت هذه الظروف نفسه على الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ويؤثر فيها. وقد ترك عامل التشوه القسري هذا آثاره البارزة على مختلف القوى السياسية وعلاقتها بالطبقات والفئات التي تمثلها، بما فيها قوى اليسار.

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، والهيمنة المتزايدة للاقتصاد الإسرائيلي على اقتصاديات المناطق المحتلة، انتقلت أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين للعمل في أفرع الاقتصاد الإسرائيلي، داخل الخط الأخضر. هذا الوضع خلق قوة عمل كبيرة، مهاجرة، ساهمت في خلق التراكم للاقتصاد الإسرائيلي على حساب الاقتصاد الوطني الفلسطيني. ليس هذا فحسب، بل أنه أثر كثيراً على الفعالية السياسية وعلى مستوى انخراط هؤلاء العمال في النضال الوطني والديمقراطي، خاصة أنهم أقرب موضوعياً وطبقياً لليسار والقوى الديمقراطية.

وترافق مع هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي، تنوع الخلفيات الفكرية والسياسية التي تكون منها اليسار الفلسطيني. فهناك ما اصطلح على تسميته بالقوى الديمقراطية الثورية، التي جاءت نتيجة للتحولات الفكرية والتنظيمية لأحزاب وحركات قومية، في الستينات والسبعينات؛ الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

وهناك في ذات الوقت التغييرات الهامة التي حدثت في الحزب الشيوعي الأردني وتجاوزت تغير الاسم لتطال الهوية السياسية ، حيث تحول من حزب شيوعي أردني ينظم الفلسطينيين، الى حزب فلسطيني باسم حزب الشعب الفلسطيني.

جاءت هذه التحولات في الهوية الفكرية والسياسية لقوى اليسار الفلسطيني في إطار الصراع الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، وفي ظل صعود حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وتكريس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، حيث هيمن الطابع التحرري الوطني والتناقض مع العدو المحتل على سياسات هذه القوى. وقد ترك هذا بصماته الواضحة على بناها الداخلية، التي تمثلت في طغيان أشكال التنظيم العسكري ومتطلبات خدمته على ما سواه في حياتها الداخلية، خارج الوطن. في حين خضعت البنى التنظيمية في داخل الوطن لمتطلبات العمل السري وشروط الحماية من مطاردة الاحتلال للتشكيلات الحزبية.

ان الانشداد العالي للصراع المسلح مع العدو المحتل، ولتأمين متطلباته على مختلف المستويات، أثر سلبياً على مستوى الاهتمام بالديمقراطية الداخلية، وبديمقراطية المجتمع، وبدور مؤسسات المجتمع المدني. ليس هذا فحسب، بل أنه عند التنبه للحاجة لهذه المؤسسات طغت على وظيفتها الاجتماعية الوظيفة السياسية، بالمعنى الضيق والواسع للكلمة.

وفتحت الانتفاضة أفقاً جديداً أمام تصاعد ونمو الدور الشعبي، نظراً لحجم ومستوى الانخراط الجماهيري فيها. وكان من الممكن مواكبة التطور السياسي-الكفاحي الذي أحدثته الانتفاضة بتطوير جدي في البنى المؤسسية، وفي بناء مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الاجتماعية والسياسية، وبترسيخ وجودها ودورها، لكن لأسباب داخلية وخارجية عديدة، بما في ذلك أخطاء سياسية وفئوية ذاتية، لم يتم ذلك.

وقام البناء الداخلي لقوى اليسار على قاعدة المركزية الديمقراطية. وفي ظل الظروف التي مرت بها وعاشتها قوى اليسار، أي غلبة التشكيل العسكري في الخارج (قوات عسكرية + مليشيا)، والعمل السري ومتطلباته المركزية في الداخل، وتوزع الشعب الفلسطيني الى تجمعات متباعدة، ووجود قيادات كارزميه على رأس هذه القوى إجمالا، تعززت المركزية على حساب الديمقراطية بمعناها الحقيقي في علاقات وممارسات قوى اليسار. وأثر هذا بالتالي سلبياً على قدرتها على تطوير الديمقراطية داخلها وفي علاقاتها مع الجماهير، كما ساهم في خلق حالات الانقسام الداخلي في صفوفها، وفي هجرة الكثير من الكوادر النشطة والفعالة للعمل المنظم، وتوجهها للعمل في المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في الوطن المحتل، الأمر الذي ترتب عليه تأثيرات سلبية على دور اليسار بعامة.

اليسار ظاهـرة موضـوعيـة

ان ثنائية اليســـار واليمين حالة موضوعية ، لم تنتف بسبب التغيرات الدولية العاصفة في العقد الماضي، وستظل قائمة ما دامت هناك طبقات وفئات وقوى لديها مصلحة في التغير نحو الحرية والتقدم والعدالة، ومحاربة مختلف أشكال التمييز والظلم. وانطلاقاً من هذا فإن دور اليسار ما زال مطلوباً على الصعيد العالمي، في مجابهة الاستغلال والهيمنة بأشكالهما الجديدة، وعلى الصعيد القومي والوطني في مجابهة الاحتلال ودفاعاً عن حقوق الشعب في الحرية والاستقلال الوطني الناجز.

ان التغيرات الكبيرة في العقد الماضي: انهيار تجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، ثورة المعلومات والاتصالات، تزايد تأثير الإعلام المسموع والمرئي، وتراجع اهتمام المواطن بالعمل السياسي المنظم وبالمطبوعات الحزبية، والتبدلات العميقة على مواقع الطبقات وبخاصة الطبقة العاملة نتيجة تقدم العلوم والتقنيات الحديثة، طرحت بقوة، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة التجديد الفكري لليسار، كي يستجيب لهذه التغيرات العاصفة. والتجديد الفكري المنشود لا يعني فقدان أية مرجعية فكرية. وفي حالتنا فإن من الطبيعي والبديهي أن يتم التجديد في اليسار الاشتراكي وفي إطاره، لأن الحزب الذي يتخلى عن سعيه من أجـل تحقيق الاشتراكية، يفقد مبرر وجوده. كما أنه سوف يضعف ويتراجع دوره ويفقد تأثيره، إن لم ينجح في تجديد ذاته. ومن البديهي ان تحافظ عملية التجديد على الهوية الفكرية والسياسية للحزب اليساري بخاصة، ولقوى اليسار بعامة، وأن تأتي مستنداً للواقع وللأهداف المراد تحقيقها.

لقد أثبتت تجارب الحياة ووقائعها أن الاشتراكية قوة فكرية وحركة سياسية اجتماعية للتحرر الإنساني، تقوم على قيم الحرية والمساواة والعدل. ولا يغير من هذه الحقيقة كثيراً إخفاق بعض التجارب الاشتراكية المحققة، واستغلال مراكز الإمبريالية، وبخاصة الأمريكية، لهذا الإخفاق لتصفية الحساب مع الفكرة وما تحمله من قيم مناقضة جوهرياً لقيم الإمبريالية القائمة على السلب والنهب والاستعباد. وقد قدمت الماركسية أهم مساهمة فكرية ومعرفية في كشف آليات استغلال واستلاب للإنسان، إضافة الى ما وفرت لنا معارف لا غنى عنها. وبالإستناد لهذه المعارف وللمنهج المادي الجدلي التاريخي، وبالانفتاح على الثقافة والقيم التقدميـة والتحررية في واقعنا العربي والفلسطيني، قيم التحرر والعلمنة والتسامح والديمقراطية والوحدة، نستطيع إعادة صياغة مرتكزات أحزابنا وقوانا اليسارية الفكرية، ووضع مقدمات الإشتراكية التي نصبو إليها في وطننا. لقد علمتنا دروس التاريخ وتجارب الشعوب، بما في ذلك تجارب الاشتراكية السابقة، أن حركة التاريخ لا تحدد مسارها وصفات جاهزة، أو نظريات رسمية، وأن اشتراكية المستقبل ستحدد ملامحها سيرورة تراكم تجارب التجارب الديمقراطية الاشتراكية، وانها ستكون

وريثاً لكل المشاريع والتجارب والثقافات التقدمية والإنسانية التي سارت على هذا الطريق، شرط أن يكون الإنسان والديمقراطية الحقيقية في مركز هذه التجارب والتحولات.

المتغيرات السياسية وقيام السلطة الفلسطينية

إن هزيمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانتصار الليبرالية الغربية بصبغتها الأمريكية الفظة، تركت تأثيراً كبيراً بالمعني السلبي على قوى اليسار عالمياً ومحلياً على أكثر من مستوى وصعيد، وبخاصة على معنويات الجماهير الملتفة حول المشروع اليساري الديمقراطي والاشتراكي.

وترافق مع هذا نمو وتصاعد دور التيار السياسي الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والمحلي، حيث استقطب هذا التيار فئات واسعة من المعدمين والهامشيين لصفوفه، وجندهم لخدمة مواقفه وتحت شعاراته لأنه استطاع أن يقدم نفسه على أنه يملك خشبة الخلاص في الدنيا والآخرة. وساعده في هذا ظروف الهزيمة وتراجع دور ونفوذ اليسار الوطني والديمقراطي.

وإضافة للتأثير العام الذي تركته المتغيرات العالمية على مختلف المستويات، فقد أحدثت اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية تحولاً هاماً في الوضع الفلسطيني، خالقة حالة فريدة ومركبة في آن. فقد بقي الاحتلال جاثماً بكل مظاهره الأساسية على الأرض والشعب، الأمر الذي أبقى على طابع المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني، وعلى التناقض الأساس باعتباره تناقضاً بين العدو المحتل ومجموع الشعب وقواه الوطنية. وبذات الوقت قامت سلطة فلسطينية لديها سيطرة على جزء صغير من الأرض، وعلى الجزء الأكبر من الشعب في الأراضي المحتلة، ولديها سلطات قانونية وإدارية وأمنية واسعة عليه تنفيذها شرط ارتباطها بالإنفاقيات الملزمة مع الاحتلال.

ونجم عن هذا بروز وضع جديد يتمثل في:

اولاً: حالة من الميوعة السياسية نتيجة طابع المرحلة الانتقالية واستمرارها لفترة طويلة ، وتداخل المهام الوطنية التحررية مع المهام الديمقراطية الاجتماعية، وموقع السلطة الفلسطينية الملتبس في ذهن الجماهير.

ثانياً: بداية تبلور "تحالف" طبقي جديد من كبار التجار والسماسرة والوكلاء وبيروقراطية السلطة الإدارية والأمنية. ويتعزز موقع ونفوذ هذا التحالف أكثر فأكثر، من خلال علاقاته بسلطات الاحتلال، والتزامه بالاتفاقات المعقودة، وما تؤمنه هذه العلاقة من تسهيلات تضاعف دور ونفوذ هذا التحالف.

ثالثاً: التداخل المتزايد في الزمان والمكان والمهام لمرحلتي التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديمقراطي، بحيث بات التقدم على أي منهما مرهوناً بتقدم الأخرى.

رابعاً: استمرار ارتباك وتخبط قوى التيار اليساري، وعجزها منفردة أو/ومجتمعة عن تقديم نفسها كقوة جادة تطرح برنامجاً بديلاً، سياسياً وعملياً، يستقطب الشارع الفلسطيني، وبخاصة التيارات اليسارية والديمقراطية والعلمانية فيه، وعن تقديم ذاتها كمشروع قيادة بديلة فاعلة ومؤثرة، تستقطب حولها وحول برنامجها المزيد من الجماهير والقوى.

ان التحدي الذي يواجه اليسار الفلسطيني، إضافة للتصدي لمهام التحرر الوطني (التي ما زالت قائمة برغم قيام السلطة الفلسطينية) ومشاريع ما بعد أوسلو، هو بلورة برنامج مجتمعي يأخذ باعتباره خصوصيات وظروف الواقع الفلسطيني، والحاجة الماسة للإصلاح والديمقراطية ولتطوير وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير المقدمات الضرورية لإخراج المواطن من حالة الاستلاب الذي يعيشها. وهذا يؤسس لعملية اشتباك طويلة مع الاحتلال ومشروعه على أكثر من مستوى وصعيد، ولإعادة ترتيب الأولويات وتنظيم الذات، والمساهمة في بناء المجتمع على أساس المواطنة والانتماء للوطن، وتفعيل عناصر القوة الذاتية. ويأتي في أولويات هذه العملية النضال من أجل سيادة الديمقراطية وتكريسها نهجاً وممارسة في حياة المجتمع، وفي العلاقة بينه وبين السلطة وبين الأحزاب والقوى السياسية . فالديمقراطية، باتت تتجاوز في واقعنا الفلسطيني كونها منهجاً للحكم والممارسة السياسية والفكرية والاجتماعية لتصبح مكوناً من مكونات القضية الوطنية ذاتها، لأنها تعني حق ممارسة النضال ضد الاحتلال، وبناء عوامل القوة الذاتية في مجابهته. وفي إطار هذا المفهوم السياسي الشامل للديمقراطية، يمكن أن تلتقي طبقات وفئات اجتماعية، وان تتشكل قاعدة سياسية هامة لائتلاف تيارات وقوى سياسية عديدة.

اليسار ومتطلبات التجديد

من البديهي أن التجديد الممكن، ومن ثم المنشود، لليسار يرتكز على القوى القائمة بكل مكوناتها، وعلى نتائج التجربة الخاصة، وما حققته هذه القوى من إنجازات، وما عانته من اخفاقات. فالجديد يخرج من رحم ما هو قائم، وبهدف تجاوزه وتجاوز أزمته. وحتى تأخذ عملية تجديد اليسار واستعادة دوره طريقها للنجاح، يجب أن لا تقتصر على التجديد الفكري على أهميته، بل أن يتم عكس هذا التجديد علمياً وعملياً في الواقع الفلسطيني، وواقع المحيط العربي، وأن يتطور دور وممارسة قوى اليسار استناداً له.

فالتجديد يتجلى في تحديد منظور سياسي واجتماعي لليسار كبديل قيادي في برامجه وممارساته العملية، مع الأخذ بالاعتبار أننا نتوجه بالحديث لجميع المحسوبين على اليسار. قوى وفعاليات وشخصيات، لأن الأزمة تطال الجميع بهذا القدر أو ذاك ولا تقتصر على تنظيم أو فرد بعينه. ويأتي في مقدمة القضايا- الموضوعات التي على اليسار التصدي لها من أجل استرداد دوره، ووضع أقدامه على طريق الخروج من المأزق، ما يلي:

أولاً: القضية الوطنية؛ فلا زال شعبنا يمر في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال، ولم يغير قيام السلطة الفلسطينية من جوهر التناقض الأساسي مع الاحتلال. وما طرحه قيام السلطة، انما هو تزايد وزن المهام الديمقراطية وتداخلها مع قضية التحرر الوطني، وتشابك مصالح فئات فلسطينية مع الاحتلال من خلال الاتفاقات المعقودة. لقد لعب اليسار الفلسطيني دوراً بارزاً، في العقود الماضية، في النضال من أجل التحرر والاستقلال الوطني، لكن دوره وتأثيره تراجعا في الآونة الأخيرة لصالح مشروع السلطة الفلسطينية القائم على اتفاقات أوسلو، من جهة، ومشروع الإسلام السياسي، من جهة ثانية. فالمشروع الأول فشل في إيصال شعبنا لأهدافه؛ إذ نحن الآن على أبواب انتهاء العمر الزمني لأوسلو في ١٩٩٩/٥/٤، ولم يتحقق ما تحدث به أصحابه، بعد أن أورثنا اشكالات وانقسامات وتركات لا حصر لها. ونحن نحتاج لجهود مضاعفة للتخلص من نتائجها السلبية. والمشروع السياسي الثاني هو للتيار الإسلامي، الذي شكل حالة كفاحية وجماهيرية في مجابهة الاحتلال، ولكنه لا يحمل برنامجاً سياسياً واقعياً للتسوية السياسية، بل يحمل برنامجاً مدمراً على الصعيدين الاجتماعي والديمقراطي، نشهد له أمثلة في أكثر من مكان في العالم العربي الإسلامي. في ظل هذا الوضع، فإن الدور الموضوعي لليسار بقواه وتياراته المتعددة لا زال ضرورياً، والمطلوب أن يرتقي هذا اليسار بأدائه، ويعيد بناء قواه الذاتية، وأن يتقدم برؤيته البرنامجية على الصعيدين الوطني والديمقراطي. والقاعدة الناظمة؛ التمسك بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واحترام خصوصيات التجمعات الفلسطينية، في ظل الشتات والتوزع المفروض على شعبنا، وتكامل دور هذه الخصوصيات في إطار وحدة الشعب والحقوق والهدف الناظم والبناء الديمقراطي من خلال بناء مؤسسات القانون والمجتمع المدني.

ثانياً: القضايا الديمقراطية والاجتماعية وبناء المجتمع المدني؛ والعلاقة الجدلية بينها وبين متطلبات التحرر الوطني في ظل وجود السلطة الفلسطينية ككيان سياسي له أدواته الأمنية والإدارية والقانونية، وميل السلطة المتزايد لعسكرة المجتمع، الأمر الذي يقتضي، إيلاء اهتمام خاص للقضايا الديمقراطية والاجتماعية، ولحرية الرأي

والتعبير والتنظيم والحريات العامة، ومحاربة مظاهر البيروقراطية والتعدي على المال العام، وصون مؤسسات المجتمع المدني وتطوير دورها. ان التداخل المتزايد والتأثير المتبادل بين مهام التحرر الوطني والمهام الديمقراطية والاجتماعية يفترض الحرص على التوازن بينهما في الممارسة السياسية والعملية، في ضوء خبرة التجربة الماضية التي طغى فيها السياسي على حساب القضايا الاجتماعية والديمقراطية، وفي ضوء مؤشرات المرحلة الحالية، والتي تميل باتجاه تزايد الدعوات والممارسات لتغليب المهام الديمقراطية والاجتماعية، على حساب المهام الوطنية التحررية. علماً أنه لا توجد مصلحة في خلق التناقض بين المهمتين، فهما متكاملتان موضوعياً؛ إذ ثمة استحالة للبناء الديمقراطي والاجتماعي، وبناء المجتمع المدني ومؤسساته، وضمان حرية ممارساتها الكاملة في ظل الاحتلال. فحق تقرير المصير الذي يمثل الأساس والقاعدة للحقوق الديمقراطية والاجتماعية الأخرى غير محقق وهو صلب المهمة الوطنية. وبذات الوقت فإن عدم تحققه لا يعني حجب الديمقراطية تحت حجة أننا تحت الاحتلال وأن الأولوية لمواجهته. فوجود الاحتلال لا يبرر القمع الداخلي مهما كانت أشكاله المباشرة وغير المباشرة.

ان ما ينطبق على الوضع الفلسطيني ومؤسساته الوطنية والعلاقات بين قواه وبين الجماهير بشكل عام، ينطبق بهذا القدر أو ذاك على قوى اليسار ، فهي معنية ببناء ذاتها ديمقراطياً، وبصياغة علاقاتها بالمجتمع وبمختلف قواه على أسس ديمقراطية ثابتة. وهذا يشكل مدخلاً أساسياً لاستعادة دورها.

ثالثاً: اليسار الفلسطيني، واليسار العربي، والبعد القومي لليسار الفلسطيني؛
ان حقائق التاريخ واللغة والحضارة والانتماء والجغرافيا تؤكد حتمية ارتباط الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ببعدها القومي العربي، وقد جاءت نتائج التجارب السياسية الهادفة الى تحقيق الاستقلال والتقدم الاجتماعي من خلال الابتعاد عن العمق العربي، لتؤكد ليس فشل هذا الطريق فحسب، بل مخاطره على القضية الوطنية برمتها. وما ينطبق على الارتباط المصيري بين القضايا الوطنية والقومية، بشكل عام، ينطبق على العلاقة بين اليسار الفلسطيني واليسار العربي. فنهوض اليسار الفلسطيني بدوره وتجديد ذاته يرتبط بدرجة كبيرة بنهوض اليسار العربي واستعادته لدوره، وبقدرة اليسار العربي، ومن ضمنه اليسار الفلسطيني، على تجديد ذاته وبرامجه والتصدي للقضايا القومية والوطنية، ولمهام التحرر والتقدم والديمقراطية وبناء المجتمع، وعلى الاتفاق على آليات عمل تكاملية ناجحة تحترم الخصوصيات، وتؤمن الجهد المطلوب لما هو مشترك. لقد كان من أسباب تراجع دور اليسار الفلسطيني والعربي انهيار الاتحاد السوفيتي والانقسامات في المنطقة على أثر حرب الخليج الثانية، وعجز هذا اليسار عن إعادة صياغة برنامجه ومواقفه، بما يستجيب لهذه المتغيرات العميقة، في ظل الاختلال الكبير

في ميزان القوى الدولي والإقليمي. وكما أن عملية نهوض اليسار الفلسطيني مسؤولية مشتركة لعموم قواه وفئاته، فإنها مرتبطة، الى حد ما، بنهوض اليسار العربي. فمسؤولية النهوض هذه تقع على جميع عاتق قوى اليسار في الوطن العربي. فإطار فعل اليسار العربي، ومن ضمنه اليسار الفلسطيني، تبرز في التصدي لهموم الإنسان العربي ولقضاياه المصيرية الوطنية والاجتماعية والقومية.

رابعاً: الدور القيادي والممارسة وآليات العمل؛ ان الخروج من المأزق يفرض التصدي لما يطرحه من إشكاليات، وما يتطلبه من مقاربات، بعقلية متحررة، تتمسك بالمبادئ ونستطيع استيعاب الواقع ومتطلبات التجديد والتطور في ظله، وتملك الاستعداد والقدرة على تجديد آليات العمل، بما يستجيب للمهمات في ظل الظروف المتغيرة. فالدور القيادي والعقلية القيادية المتجددة التي تمثل أحد شروط النهوض والتجديد الديمقراطي، وتلعب دوراً هاماً في التغلب على موروثات الماضي السلبية، بما في ذلك الفئوية الضارة، والعصبوية الحزبية، وتساهم في فتح الطريق أمام تقدم اليسار لاستعادة ثقة الجماهير به، وبالعمل السياسي والحزبي وبقدرته على التصدي لأعباء المرحلة. عبر هذا ينهض اليسار بنفسه ودوره، ويساهم في انهاض الشعب من حالة الإحباط والركود التي يعيشها.

يعيش اليسار اشكالات عميقة وكبيرة، ولكنه يختزن القدرات والإمكانات للخروج من مأزقه، مستنداً للضرورة الموضوعية، وللإمكانات الذاتية الكامنة. والمدخل لهذا الانخراط يمكن في التجديد الفكري والسياسي والتنظيمي والقيادي وفي أساليب العمل، على مستوى كل تنظيم وحزب وبشكل مشترك وجماعي، وبما يستجيب للتحديات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، ولمتطلبات التجديد. ونقطة الانطلاق هي في أن تعيد قوى اليسار بناء ذاتها وأدواتها وفي أن تصوغ برنامجها باعتبارها بديلاً سياسياً لما هو قائم.

اليسار الفلسطيني
متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)

اليسار الفلسطيني

متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد

شكل إبرام اتفاقيات أوسلو وبدء تطبيقها انعطافة حادة في المسار التاريخي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، تفوق في حدتها منعطف منتصف الستينات الذي شهد نشوء م. ت. ف. وانطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وهما الحدثان اللذان أرسيا الأساس لتشكل معالم النظام السياسي الفلسطيني كما عرفناه خلال ربع القرن الماضي (١٩٦٨ – ١٩٩٣). بتوقيع اتفاق أوسلو يندفع – للمرة الأولى – طرف فلسطيني، يحتل الموقع الرئيسي في قيادة الحركة الوطنية، للانخراط في تسوية سياسية مع إسرائيل، بما انطوى عليه ذلك من صدمة ضاعف من وقعها أن هذه التسوية جاءت على درجة من الإجحاف بحيث تتجاهل الحد الأدنى من مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية ، وتعجز، بالتالي، عن تأمين حلول للقضايا والتناقضات الملتهبة التي يتمحور حولها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

قامت هذه التسوية على تأجيل البت بالقضايا الجوهرية التي ينطوي عليها الصراع (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، السيادة، المياه الخ ..) إلى مفاوضات كان يفترض أن تبدأ بعد سنتين من بدء تطبيق الاتفاق على ترتيبات المرحلة المسماة انتقالية، المفترض أن يتحدد مداها الزمني بخمس سنوات، تقام خلالها سلطة حكم ذاتي تمتد تدريجيا من غزة وأريحا إلى سائر الضفة عدا القدس ومناطق المستوطنات والحدود والمواقع العسكرية التي تراها إسرائيل ضرورية لأمنها. وبينما تحتفظ إسرائيل بمفاتيح السيطرة على الأرض والمياه، وعلى الشأن الأمني والاقتصادي، وسائر شؤون السيادة، وبالقدرة على فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الأرض، يتعهد الجانب الفلسطيني بنبذ "الإرهاب، وقمع المقاومة، وإنهاء الانتفاضة، والتنسيق والتعاون مع إسرائيل في

مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية، والالتزام بحل كافة الخلافات معها بالوسائل التفاوضية. ومن السهولة بمكان أن يرى المرء أن الشروط المجحفة التي انطوت عليها هذه التسوية تضع بيد إسرائيل زمام التحكم بمسار العملية كلها، دون أن تكون قد حددت مسبقا الهدف النهائي الذي ستصل إليه. وكان واضحا، وهو ما تؤكده الوقائع اليوم، أن هذه المعادلة المختلة تنطوي على خطر تحويل ترتيبات الحكم الذاتي، المسماة انتقالية، إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

الانخراط في هذه التسوية المجحفة ترتب عليه انهيار القاعدة السياسية للائتلاف الوطني الذي كان قائما في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والذي منه كانت تستمد المنظمة شرعيتها الشعبية ومكانتها التمثيلية. هذه القاعدة السياسية تمثلت في ما كان يعرف باسم "البرنامج المرحلي" الذي اعتمد برنامجا للإجماع الوطني عام ١٩٧٩، واتخذ صيغته الأكثر وضوحا وتبلورا في "مبادرة السلام الفلسطينية " التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨. وجوهر هذا البرنامج: أن أية تسوية سياسية مع إسرائيل يجب أن تضمن، في الحد الأدنى، حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة في الضفة الغربية – بما فيها القدس – وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧. اتفاق أوسلو أخل بهذا الجوهر وأطاح بالتالي بالركيزة السياسية للإجماع الوطني. وترتب على ذلك انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم الذي كان قائما على مبدأ الإجماع والتوافق كأساس لا غنى عنه للائتلاف في إطار م. ت. ف. بما أدى إليه ذلك من انقسام في صفوف الشعب وتمزق وشلل في البنى المؤسسية للحركة الوطنية الفلسطينية.

هذا المنعطف جاء في ذروة الأزمة التي كانت تعاني منها الانتفاضة الشعبية في الوطن، بفعل تفاقم جملة من المعضلات التي استفحلت بعد خمس سنوات من الصدام المتواصل مع الاحتلال، لتقود إلى التفكك التدريجي للإجماع الوطني على خيار استمرار الانتفاضة، ليس فقط على صعيد القوى السياسية، بل أيضا بفعل ميل قوى اجتماعية هامة إلى الانفضاض عن مسيرة الانتفاضة والانسحاب من معسكرها. هذا الانحسار في القاعدة الاجتماعية للانتفاضة ترافق مع الإنهاك الشديد الذي أصاب ركائزها الجماهيرية بعد سنوات مريرة من الشظف والتضحيات. وجاء اتفاق أوسلو ليضع حدا لمسيرة الانتفاضة، ويرسم إنهاءها قبل أن تحقق هدفها المعلن في الاستقلال.

في الشتات الفلسطيني تفشي الشعور بالخذلان إزاء تجاهل الاتفاقيات الموقعة لحقوق اللاجئين، والمنحى الخطير الذي اتخذته معالجة قضيته في لجان المفاوضات المتعددة بعيدا عن مرجعية القرار ١٩٤. ومع انقسام م. ت. ف. والشلل الذي أصاب مؤسساتها غاب دورها إزاء قضايا فلسطينيي الشتات، الذي بات يفتقر إلى مرجعية وطنية موحدة ، بينما تفاقم القهر الذي يتعرض له بالحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية.

وتعمق في صفوفه القلق والخوف على المصير من جهة ، والشعور المتزايد بتهميش دوره وتراجع قدرته على التأثير في صوغ المصير الوطني من جهة أخرى.

خلقت هذه العوامل حالة من التفكك والانحلال للبنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، وهي مسألة موضوعية تعكس عملية الفرز والحراك الاجتماعي وإعادة الاصطفاف في خارطة القوى والمصالح، في ضوء الوضع الجديد الذي بدأ يتشكل مع المباشرة في تطبيق اتفاقيات أوسلو، وبخاصة أنه جاء على خلفية التحولات الدرامية التي شهدها الوضع الدولي والإقليمي في مطلع التسعينات، أولا، بفعل انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما في حقبة الحرب الباردة وانتهاء هذه الحرب بانتصار الولايات المتحدة وحليفاتها وتفكك المنظومة الاشتراكية العالمية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وثانيا، بفعل النتائج المأساوية لحرب الخليج الثانية، واندفاع واشنطن نحو استثمارها للإسراع في إقامة نظام إقليمي جديد يكرس هيمنتها في المنطقة كركيزة من ركائز النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد الذي تسعى لإرسائه في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أبرز معالم هذا الواقع الجديد، على الصعيد الفلسطيني، نشوء سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي في الضفة وغزة، وهي سلطة لا تملك ولاية كاملة على الأرض، وسلطاتها مقيدة في الشأن الأمني والاقتصادي وسائر شؤون السيادة، ولكنها تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. بنى هذه السلطة تشكلت، في البداية، بمفاصلها الرئيسية، من المؤسسات الإدارية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي ترافق بدء تطبيق الاتفاق مع انتقال معظمها من الخارج إلى الداخل واندماجها في أجهزة السلطة الناشئة لتشكل نواتها، ولتطبعها بطابعها الخاص، البيروقراطي، والطفيلي، والفوضوي في آن. وأدى هذا إلى مزيد من التراجع في دور الشتات الفلسطيني، ومزيد من الاغتراب لمؤسسات م. ت . ف. عن تمثل هموم وقضايا الشتات، وبخاصة بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة والتحولات الواسعة في تكوين المجلس التي أدت إلى الإخلال الجوهري بتوازنه التمثيلي على حساب تجمعات الشتات وصوتها داخل المجلس.

هذه التطورات أنتجت تغييرا عميقا في الشروط الموضوعية التي تحكم صيغ ومسارات العمل السياسي الفلسطيني. فقد انتهت مرحلة، وبدأت مرحلة جديدة ذات طابع مختلف نوعيا. ولكن، أين يكمن الاختلاف في طبيعة المرحلة ؟ البعض كان يعتقد أن المرحلة التي انتهت هي مرحلة التحرر الوطني، لتبدأ مرحلة "البناء". هذه المعادلة الأيديولوجية كانت تعبر عن الآمال الوهمية التي جرى تعليقها بسذاجة، أو جرى نسجها بخبث وتعمد، على إمكانية أن تقود آليات تطبيق الاتفاق إلى زوال تدريجي للاحتلال وصولا إلى قيام دولة فلسطينية. ولكن التطورات اللاحقة سرعان ما بددت هذه الأوهام بقسوة. ولم يعد

يجادل أحد في أن سطوة الاحتلال وهيمنته لم تنحسر، بل ما تزال تلقي بظلها الثقيل على مختلف مناحي حياتنا، فضلا عن وجوده المباشر على الأغلبية الساحقة من الأرض. وبحكم هذه الحقيقة يبدو بديهيا القول أن المرحلة ما تزال، في سمتها الرئيسية، مرحلة نضال من اجل التحرر الوطني.

ولكن انتقال طرف رئيسي في حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى مواقع القبول بحكم ذاتي مقيد الصلاحيات في ظل استمرار هيمنة الاحتلال، هو الذي أدى إلى التغيير النوعي في سمات هذه المرحلة وفي اصطفاف القوى الاجتماعية في سياق مسيرة التحرر الوطني. من جهة، أبرز هذا التغيير أولوية النضال من اجل إعادة بناء الإجماع الوطني، وهو في الجوهر نضال جماهيري ضاغط على السلطة من اجل تغيير مسارها، كشرط من شروط استئناف المواجهة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال. ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، أدى هذا التغيير إلى إضفاء وزن أكبر على محاور الصراع الاجتماعي المتعلقة أولا بدمقرطة المجتمع والحياة الداخلية الفلسطينية بمختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية، وثانيا بالدفاع عن المصالح الحياتية الملحة لقطاعات الشعب وقواه الاجتماعية الوطنية، وإيجاد حلول للمعضلات التي تعاني منها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها. هذا المحور الثاني لا يطرح نفسه فقط داخل الوطن، بل هو أيضا يبرز بإلحاح في مواقع الشتات حيث يدفع مسار التسوية الجارية نحو التصفية التدريجية لقضية اللاجئين، بما يعنيه ذلك من تقليص للالتزام الدولي إزاءهم وما يعكسه على دور وخدمات الانروا من جهة، وبما يقود إليه من جهة أخرى من تصعيد للإجراءات الهادفة إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية. وكل ذلك ينعكس بقسوة على المصالح الحياتية المباشرة لفلسطينيي الشتات فضلا عن تهديده مصيرهم الوطني.

المرحلة الجديدة، اذن، لا تنتفي سمتها كمرحلة تحرر وطني. ولكنها مرحلة تحرر وطني ذات خصائص وشروط متميزة أبرزها التداخل المتزايد بين "الوطني" وبين "الديمقراطي" و "الاجتماعي": بين النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وبين النضال من اجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة، ومن اجل دمقرطة المجتمع وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة. علاقة التداخل هذه هي علاقة تأثر وتأثير جدلية متبادلة. إن وجود الاحتلال، والشروط المجحفة لاتفاقيات الحكم الذاتي، ليس فقط في الشأن الأمني، بل أيضا في المجال الاقتصادي، تحد، على نحو جوهري، من إمكانية إرساء ديمقراطية حقيقية أو إيجاد حلول ناجعة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة. لذلك فان التحرر الديمقراطي والاجتماعي الحقيقي يشترط زوال الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. ولكن – من جهة أخرى – فان تأمين متطلبات النجاح في معركة التحرير الوطني بات، أكثر من أي وقت مضى، يتطلب تعميقا للديمقراطية الداخلية وحلولا أكثر عدالة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأغلبية المسحوقة من المجتمع.

هذا المنعطف كان، وما يزال، يتطلب تجديدا جوهريا في برامج القوى السياسية القائمة، كما يتطلب تجديدا في بناها وهياكلها ووسائل عملها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة ويرقى إلى تحدياتها. التخلف عن إدراك هذه الحاجة إلى التجديد، أو عن تلبية متطلباتها، قاد إلى أزمة مستفحلة عجلت عملية التفكك والانحلال لبنى الحركة الوطنية، وباتت تطرح تساؤلات جادة حول مصير الصيغ التي كان يتشكل منها النظام السياسي الفلسطيني، أي تحديدا: منظمة التحرير ومؤسساتها وفصائلها وسائر بناها (من اتحادات شعبية ..الخ).

هذه الأزمة تنطوي، بلا شك، على إضعاف المنظمة وتراجع دورها والنيل من مكانتها التمثيلية، بفعل تصدع وحدتها والشلل والخلل التكويني الذي أصاب هياكلها القيادية والتشريعية والميل إلى الدمج المتزايد بين مؤسساتها وأجهزة السلطة. ولكن هذه الأزمة لا تعني نهاية منظمة التحرير ولا انقضاء مرحلتها. إن الغيبوبة التي أصيبت بها المنظمة لا تعني بعد الموت السريري، ناهيك عن الموت الكامل. ومحاولة صوغ "نظام سياسي جديد" تقوم ركائزه على أجهزة سلطة الحكم الذاتي، بديلا عن المنظمة كإطار تمثيلي شامل للشعب الفلسطيني، هي محاولة باءت بالفشل وانتهت إلى مأزق يزداد استعصاء يوما بعد يوم. واليوم يجاهر الكثيرون بأن شرعية مؤسسات السلطة، بما فيها المجلس التشريعي، تنتهي تلقائيا بنهاية الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية في أيار ٩٩. ولا يجد البعض مخرجا من الفراغ السياسي - القانوني الذي يقود إليه هذا المأزق، سوى بالعودة إلى شرعية المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للسلطة. والحال أن استحضار مرجعية المنظمة لإيجاد مخارج، ولو مؤقتة، من الأزمات الداخلية التي تعاني منها مؤسسات السلطة، بات يتكرر أكثر من مرة (كما حصل خلال الأزمة الوزارية الأخيرة). ولا بد أن نعيد إلى الأذهان أن اتفاق أوسلو نفسه هو رسميا اتفاق بين إسرائيل وبين المنظمة، أقيمت بموجبه السلطة الفلسطينية، وليس اتفاقا بين إسرائيل والسلطة. وحتى وفقا لنصوص الاتفاق، فان المفاوضات حول الوضع الدائم سوف تجري بين إسرائيل والمنظمة لا بينها وبين السلطة. ولا يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك. فالقضايا التي تدور حولها هذه المفاوضات تشكل العناصر الجوهرية للقضية الوطنية الفلسطينية، ولا يمكن البت فيها الا من قبل هيئة تفي بشمولية التمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج.

إن الحاجة الموضوعية تبقى قائمة لاستمرار المنظمة بصفتها تجسيدا لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله، والكيان المعبر عن هويته وشخصيته الوطنية. وما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الأرض، السيادة الضرورية من اجل أن تكون حقا "دولة للفلسطينيين أينما كانوا" كما ينص إعلان الاستقلال، فان الدور الذي تلعبه المنظمة على هذا الصعيد لا يمكنْ لاية صيغة أخرى أن تعوض عنه. فالسلطة الفلسطينية، بما هي

– بالتعريف كما بالممارسة – سلطة لفلسطينيي الضفة والقطاع، لا يمكن أن تشكل بديلا للمنظمة يلبي هذه الحاجة الموضوعية. ولذلك نشهد الآن، مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية وبروز استحقاقات التفاوض (أو الصراع) حول قضايا الوضع الدائم، أن الأصوات ترتفع بالدعوة إلى إخراج المنظمة من غيبوبتها واحياء وتفعيل مؤسساتها.

لا بد أن نشدد هنا على أن هذه المسألة (إحياء المنظمة) لا يمكن حلها بإجراءات شكلية ذات طبيعة إدارية من نمط الفصل بين اجتماعات اللجنة التنفيذية واجتماعات المجلس الوزاري للسلطة. إن هذه المسألة هي، في الجوهر، مسألة سياسية تتطلب حلولا سياسية من شقين مترابطين: الأول إعادة بناء القاعدة السياسية للإجماع الوطني، والثاني دمقرطة البنية المؤسسية للمنظمة. إن الصيغة القديمة للائتلاف والإجماع الوطني ماتت إلى غير رجعة. والرهان على إمكانية إحيائها رهان عقيم. وعملية إعادة بناء الإجماع والائتلاف الوطني، التي هي شرط من شروط إحياء المنظمة وتفعيل مؤسساتها، بقدر ما تتطلب بلورة برنامج سياسي متفق عليه يتجاوز الشروط المجحفة لاتفاقيات أوسلو، التي كانت سبب الانقسام والتشرذم والشلل، فإنها باتت تشترط تجديد بنية هذه المؤسسات وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية ترسي الائتلاف على قاعدة أكثر تمثيلا لإرادة الشعب، في أماكن تواجده المختلفة.

المدخل إلى ذلك بات الآن ممكنا، وهو إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني على قاعدة التمثيل النسبي التي تكفل تعبيرا اكثر دقة عن الخيارات السياسية والبرنامجية لمختلف قطاعات الشعب. إذا توفرت الإرادة السياسية، يمكن بشيء من الإبداع الخلاق تطوير الآليات التي تمكن من إجراء هذه الانتخابات في الوطن، بالرغم من ظروف الاحتلال. وكذلك هي الحال في العديد من مواقع الشتات. أما بلدان اللجوء التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات، فان الجزء المنتخب من المجلس نفسه يمكن أن يحدد أسس وكيفية تمثيلها بما يراعي معايير الديمقراطية والتعددية والتمثيل الشعبي الحر.

إذا كانت الحاجة الموضوعية لدور المنظمة ما تزال قائمة، فان دور ما يسمى "الفصائل" هو أيضا لم ينته بعد. "الفصائل" هي في الواقع صيغ للعمل السياسي اتخذتها التيارات التاريخية الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني (القومية – الوطنية، واليسارية، والإسلامية) وتكيفت من خلالها مع متطلبات المرحلة المنصرمة من مسيرة التحرر الوطني. وإذا كانت المرحلة ما تزال تتسم بالطابع الوطني التحرري، فان الحاجة الموضوعية لهذه الصيغ تبقى أيضا قائمة. ولكن الشروط الجديدة التي باتت تحكم هذه المرحلة، صارت تتطلب عملية "تكيّف" جديدة تطور هذه الصيغ وتمكنها من مواجهة التحديات التي تبرزها المرحلة الجديدة. وبصرف النظر عن قدرة هذا الفصيل أو ذاك على الاستجابة لمتطلبات هذه العملية، التي قد تؤدي إلى اختفاء فصائل أو ولادة فصائل جديدة، كما حصل أكثر

من مرة عبر مسيرة العقود الأربعة الماضية، فإن الحاجة الموضوعية سوف تفرض، في النهاية، على الأرجح، تجديد هذه الصيغة لا إنهاءها. وهكذا فإن عملية تفكك وانحلال البنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية ليست طريقا ذات اتجاه واحد، بل هي مقدمة لإعادة تشكلها على أسس جديدة توائم مستجدات المرحلة.

ولكن هذه العملية لا تجري بسلاسة ويسر. أنها تجري عبر أزمة طاحنة. وهي أزمة تعاني منها بالفعل كل القوى السياسية، بأشكال ودرجات مختلفة. غير أن هذه الأزمة هي أعمق واكثر حدة لدى قوى اليسار الفلسطيني. ولذلك أسباب عديدة موضوعية وذاتية. البعض يميل إلى ترجيح تأثير العوامل الموضوعية، وبخاصة تلك الناجمة عن التحول الدرامي في ميزان القوى الدولي اثر انتصار الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. ويجري التشديد أحيانا على الأثر "الأيديولوجي" لهذا التحول على فصائل اليسار، باعتبار أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان انهيارا للمرجعية الفكرية للتيار اليساري. ورغم أنني أعتقد أن هذا الحكم ينطوي على كثير من التبسيط (بل أنا ارى، بالعكس، أن ظاهرة انهيار الاتحاد السوفيتي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى المنهج الماركسي ليس كأيديولوجيا بل كأداة معرفية لا غنى عنها لتشكيل رؤية علمية متجددة لعالمنا المعاصر)، إلا أن من المؤكد أن هذا الانهيار أوقع درجة عالية من البلبلة الفكرية والارتباك السياسي في صفوف اليسار، زادت من عمق الأزمة وان لم تكن سببها الرئيسي. فالواقع أن هذا الارتباك الأيديولوجي هو ذاته كان انعكاسا للتغيير الموضوعي في ميزان القوى الناجم عن انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما في حقبة الحرب الباردة. في ظل عالم التوازن بين القطبين، كانت قطاعات اجتماعية واسعة (من الفئات الوسطى) في بلدان العالم الثالث، تجد مصلحتها في الانضواء تحت راية اليسار أو التحالف معه لمواجهة أو لجم الاستغلال الإمبريالي. إن الارتباك الأيديولوجي هو انعكاس للفزع والخذلان الذي بات يعصف بهذه القطاعات اثر انهيار التوازن الدولي وسعيها إلى التكيف مع الواقع الدولي الجديد عبر الفرار الجماعي من معسكر اليسار. وهكذا فان التحول الدرامي في الوضع الدولي كان عاملا من عوامل تغذية الأزمة الداخلية لليسار الفلسطيني.

وهو ساهم، من جهة أخرى بلا شك، في حرمانها من العمق الإقليمي والدولي الذي كان يؤمن دعما معنويا وسياسيا، وأحيانا ماديا، لا يمكن التقليل من أثره – لو استمر – في التخفيف من مفاعيل الأزمة. (ومن الواضح أن التيارات الرئيسية الأخرى في الحركة الفلسطينية لا تعاني بنفس الحدة من هذا العامل لأسباب جلية للعيان).

ولكن على أهمية هذا العامل الموضوعي الذي يتجلى تأثيره في تعميق الازمة، فان العوامل الذاتية هي السبب الرئيسي في نشوء الأزمة وتفاقمها. إن الأزمة، أية أزمة، هي

احتدام التناقض بين الحاجة إلى الجديد الذي يوائم مستجدات التطور الموضوعي، وبين استمرارية القديم الذي شاخ وبات عقيما. وهكذا فان التغير في الظروف الموضوعية هو معطى من معطيات الأزمة وليس سببها. إن سبب الأزمة هو التخلف عن وعي الحاجة إلى التجديد، والتخلف عن تلبية استحقاقاتها والاستجابة لمتطلباتها.

إن ظروف المرحلة الجديدة تملي، بالأساس، تجديدا برنامجيا يأخذ بعين الاعتبار التداخل المتزايد بين "الوطني" وبين "الديمقراطي" و "الاجتماعي". ولكن عملية التجديد البرنامجي لا تقتصر على بذل جهد فكري وحواري لبلورة وصوغ برنامج جديد. إن وضع برنامج على الورق هو خطوة لا ينبغي الاستهانة بأهميتها، ولكنها ليست سوى مدخل للتجديد وليست التجديد بحد ذاته. ذلك أن التحدي الأبرز هو الانتقال بهذا البرنامج من حيز القول إلى حيز العمل، من حيز الدعاية والتبشير إلى حيز الممارسة والتطبيق. وذلك يتطلب تجديدا في البنى والأدوات التنظيمية التي تحمل هذا البرنامج، وفي نمط العلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية التي يفترض بهذا البرنامج أن يعبر عن مصالحها وطموحاتها. البنى التي طورت لحمل برنامج تطغى عليه مهمات النضال الوطني ضد الاحتلال، بات مطلوبا تكييفها لتتمكن من حمل برنامج يوازن بين الوطني وبين الديمقراطي والاجتماعي. وإذا كان الرئيسي في إحداث هذا التوازن هو إبلاء اهتمام أكبر للدفاع عن الحقوق والمصالح الحيوية المباشرة لجماهير الشعب، فان التشخيص السليم لهذه الحقوق والمصالح، ولأولوياتها، ولسبل الدفاع عنها، يتطلب، أولا، تعميق الديمقراطية الداخلية في الحزب (أو الفصيل / التنظيم) بما يعني بالدرجة الأولى تفعيل مشاركة القاعدة الحزبية ، الأكثر انغراساً في صفوف الشعب والأكثر تمثلا لهمومه واهتماماته، في صوغ البرامج والسياسات. وهو يتطلب، ثانيا، بناء علاقة ديمقراطية منظمة بين الحزب وبين القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها وحمل مطالبها .

لا بد هنا من عدد من الملاحظات حول هاتين النقطتين. فيما يتعلق بالنقطة الأولى أشدد على أن جوهر الديمقراطية الداخلية في الحزب يتمثل في تفعيل دور القاعدة الحزبية في صوغ البرامج والسياسات، وتصويبها، فضلا عن حقها في الانتخاب الحر للقيادات على مختلف المستويات. إن حرية الرأي، وتعددية الآراء والاجتهادات، وحرية النقاش داخل صفوف الحزب هي القاعدة الأولى من قواعد الديمقراطية. ولكنها وحدها لا تكفي. فيجب الإقرار بأن النقاش الحر لا بد أن يفضي إلى قرار تتخذه الأغلبية. والديمقراطية هي، أيضا، أن يكون هذا القرار ملزما للحزب كله بما يضمن مبدأ "وحدة العمل". إن الحقوق الديمقراطية للعضو الفرد يجب أن تكون مكفولة. ولكن ليس من بينها حق الفرد في أن يتمرد على قرار المجموع. فهذا ليس من الديمقراطية في شيء، بل هو نقيضها. أما فيما يخص النقطة الثانية فيجب التشديد على أن السمة الطليعية للحزب لا تعني إقامة

علاقة أبوية، أو نخبوية فوقية، مع جماهير القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها. إن العلاقة بين الحزب والجماهير يجب أن تكون علاقة ديمقراطية بمعنى أن على الحزب أن يتعلم من الجماهير، أن يصغي بتواضع لآرائها وتجاربها، أن يلتقط بدقة همومها ومطالبها، وان يوجد الأطر والقنوات المنظمة التي تمكن الجماهير اللاحزبية من أن تشارك بشكل ديمقراطي في إغناء برامج الحزب وتصويب سياساته.

على أساس هاتين النقطتين يتضح مدى عمق الترابط بين استحقاقات التجديد البرنامجي وبين استحقاق تعميق الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الحزب وفي علاقته مع الجماهير .

ولكن استحقاق التجديد البرنامجي لدى قوى اليسار، بكل ما ينطوي عليه من صعوبات ومخاض داخلي عسير، يقترن هنا بالحاجة إلى بناء قوة جماهيرية، ومادية، تتجاوز الاستقطاب الجاري في حياتنا السياسية بين قطبين: من جهة السلطة وقاعدتها الرئيسية حركة فتح، ومن جهة أخرى الحركة الإسلامية وجناحها الرئيسي حماس. إن مصادر القوة لدى كل من القطبين لا تنبثق من سلامة أو ملموسية الحلول التي يقترحها برنامج كل منهما للمعضلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع (إذا كان لأي منهما برنامج أصلا)، بل من كون كل منهما يبدو بديلا ذا مصداقية للآخر ، بديلا ذا وزن يمكنه من التأثير الفاعل في مجرى الصراع الراهن. وليس هذا ، للأسف، هو حال قوى اليسار. إن قدرة أي من قوى اليسار على بلورة برنامج متجدد يستجيب بدقة لاحتياجات الواقع والمجتمع يمكن أن يشكل مدخلا لمراكمة قوى جماهيرية ومادية قادرة في النهاية على أن تبرز بديلا ثالثاً ديمقراطيا. ولكن هذه عملية شاقة ومعقدة تؤتي ثمارها فقط في الأمد البعيد. أما في المدى المباشر فان افضل البرامج لا تكتسب مصداقية وجدية في أعين الرأي العام ما لم تستند إلى قوى جماهيرية ومادية تحملها وتجعل منها عاملا فاعلا في مجرى الصراع الراهن. إن التشرذم والتمزق في معسكر اليسار يعطل إمكانية إيجاد حل مباشر لهذه المعضلة. لذلك فان بناء قوة جماهيرية تبرز بديلا ديمقراطيا ذا مصداقية في المدى المباشر يطرح بإلحاح ضرورة وحدة قوى اليسار، على أسس تمكن من إعادة تعبئة وتفعيل التيار الجماهيري الديمقراطي العلماني الواسع، الذي هو الآن محيد عن الفعل السياسي بسبب غياب البديل الملموس الذي يمكن أن يلتف حوله.

ولكن دون هذه الوحدة صعوبات ومعيقات جمة، يبدو لأول وهلة أن أبرزها التباين في رؤية الواقع الجديد وما يشتق منه من استخلاصات برنامجية، وبخاصة الاختلاف في الموقف من اتفاقيات أوسلو واشتقاقاته التكتيكية فيما يخص العلاقة بالسلطة وبالمؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير . ولكن ، دون التقليل من أهمية الخلاف البرنامجي ، ففي رأيي أن العقبة الحقيقية التي تعرقل إيجاد صيغة تتيح حل هذا الخلاف، أو تجاوزه، هو قوة الاستمرارية

التي تكتسبها، بخاصة على الصعيدين القيادي والكادري، البنى القديمة المتكلسة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، وأحيانا مصلحية. إن التطورات الجارية، بعد أن دخلت مسيرة أوسلو في مأزق مستفحل واتضحت انعكاساتها السلبية على قضية الشعب ومصالحه، تدفع باتجاه تقليص مساحة الخلاف البرنامجي والتكتيكي وترسي أساسا موضوعيا لتجاوزه. ولكن هذا لن يكون كافيا لدفع عملية الوحدة بين قوى اليسار. فإذا قلصنا الدائرة قليلا ونظرنا إلى مشروع الوحدة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية لوجدنا أن التباين البرنامجي، وبخاصة في الموقف من أوسلو واشتقاقاته التكتيكية، هو أضيق مساحة وكان تم ، فعلا، التوصل إلى حلول له وصوغ وثيقة برنامجية مشتركة في صيف ١٩٩٤ عرفت آنذاك باسم "برنامج الخلاص الوطني". ولكن ذلك لم يسهل تجاوز العقبات البنيوية التي أعاقت مسيرة الوحدة.

لذلك نستطيع أن نرى أن دفع مسيرة الوحدة لقوى اليسار هو واحد من ابرز استحقاقات التجديد التي تواجهها هذه القوى، وان العقبات الحقيقية التي تقف دون التصدي لهذا الاستحقاق هي نفسها التي تعرقل عملية التجديد لكل من هذه القوى على انفراد في سائر المجالات البرنامجية والبنيوية.

هل يمكن التفكير بصيغ تتيح تجاوز هذه العقبات؟ من الزاوية النظرية، نعم، بلا شك، وبخاصة أننا لا نتحدث عن وحدة اندماجية كاملة في إطار حزب واحد. إن إمكانية اندماج قوى اليسار في حزب ديمقراطي موحد هي، في المدى المرئي، إمكانية غير واقعية لما تتطلبه من حل مسبق لمساحات أوسع من التباينات الفكرية والبرنامجية التي لا يجوز الاستخفاف بأهميتها عندما يتعلق الأمر باندماج حزبين أو أكثر، وبخاصة أن بعض هذه التباينات يتعلق بأسس البناء الحزبي والمبادئ التي تحكم العلاقات داخل صفوف الحزب. ولكن دون مستوى الاندماج ثمة صيغ عديدة للوحدة تحترم التنوع والتعددية ولا تلغيهما بصورة ارادوية أو قسرية. ابرز هذه الصيغ، على سبيل المثال، إقامة كيان (أو إطار) سياسي جبهوي، يتمتع بشخصية سياسية وتنظيمية قائمة بذاتها بمعزل عن أي من مكوناته وعناصره ، تنخرط فيه الأحزاب والفصائل اليسارية القائمة مع احتفاظ كل منها باستقلاله الفكري والتنظيمي وحقه في التعبير المستقل عن موقفه في قضايا الخلاف، ويكون مفتوحا لانتماء أية مجموعات أخرى أو أفراد يوافقون على برنامجه، وتتشكل هيئاته القيادية، على جميع المستويات، على أساس يجمع بين تمثيل الحد الأدنى للقوى المكونة وبين الانتخاب الديمقراطي الحر من القاعدة إلى القمة والذي تتاح المشاركة فيه لجميع الأعضاء، حزبيين ولا حزبيين، وفق قاعدة التمثيل النسبي.

ليس سرا أن حوارا يدور، منذ فترة، بين عدد من القوى لبلورة أرضية سياسية وتنظيمية مشتركة تصلح أساسا لإنشاء مثل هذا الإطار الذي يمكن أن يتخذ شكل تحالف، أو

تجمع، أو "قطب" ديمقراطي . ولكن هذا الحوار ما يزال يقف عند عتبة التباين البرنامجي – السياسي حول وظيفة هذا الإطار، مفهومه، وموقعه في ساحة الصراع الدائر ، فضلا عن الاختلاف في الموقف من اتفاق أوسلو، ومن السلطة والمؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير. في هذا السياق، لا مناص من التشديد على النقاط التالية:

أولا: أن الإطار المنشود لا ينبغي أن يكون تجمعا يقتصر على فصائل اليسار القائمة. انه، في تلك الحال، سيفقد جزءاً حيويا من وظيفته ومغزاه . إن قوى اليسار المنظمة يمكن أن تشكل نواة هذا الإطار، وبفعل وجودها الجماهيري المنظم يمكن أن تكون ركائز تنظيمية لاطلاقه وانطلاقته. ولكن هذا الإطار يكتسب مغزاه، ويلبي وظيفته، فقط إذا اتخذ صيغة تجمع ديمقراطي منفتح يتسع لكل مكونات وعناصر التيار الوطني الديمقراطي العلماني الواسع في مجتمعنا والذي – رغم اتساعه – لا يجد الآن قناة أو سبيلا للفعل السياسي.

ثانيا: إذا أريد لهذا الإطار أن يشق طريقا ثالثا يتجاوز الاستقطاب القائم في ساحتنا السياسية، فان عليه أن يقف في موقع التمايز والاستقلال عن كلا القطبين الآخرين. وهذا يعني، بخاصة، أن الموقع الطبيعي للقطب الديمقراطي هو في المعارضة، وليس في المشاركة في السلطة، ولكن: المعارضة التي تقدم بديلا ملموسا لنهج السلطة القائمة سواء في الشأن الوطني (بما في ذلك التفاوضي) أو في الشأن الديمقراطي والاجتماعي. إن هذا الموقع هو ، في حقيقة الأمر، وحده القادر على التعبير عن مصالح وطموحات القوى الاجتماعية التي تشكل المضمون الجماهيري لهذا "القطب"، وعن مصالح وطموحات التيار الوطني الديمقراطي الواسع الذي يسعى لتأطيره، التيار الذي يئن من، وتسحق مصالحه بفعل، سياسات الاستسلام والتفريط على الصعيد الوطني، وممارسات الاستبداد والتجاوزات البوليسية على الصعيد السياسي الداخلي، ونهج التبعية والفساد والمحاباة لرأس المال الطفيلي والكومبرادوري على الصعيد الاقتصادي، وممارسات الرجعية والتخلف والتمييز (بما في ذلك التمييز ضد المرأة) على الصعيد الاجتماعي والتربوي والحضاري. ولكي يعبر "القطب" الديمقراطي المنشود عن مصالح هذا التيار، في مواجهة هذه الممارسات، فان عليه أن يكون بديلا ديمقراطيا للسلطة القائمة، لا شريكا لها أو غطاء لممارساتها.

يبرز هنا، منطقيا، التساؤل التالي: إذا كنت تطرح نفسك بديلا ديمقراطيا للسلطة القائمة، ألا يعني ذلك انك تسعى لتولي السلطة بدلا منها ؟ للوهلة الأولى يبدو هذا التساؤل منطقيا. ولكنه، في حقيقة الأمر، يتجاهل عنصرا رئيسيا من العناصر المشكلة للواقع الراهن وهو إننا ما نزال في مرحلة النضال من اجل التحرر الوطني. ففي دولة مستقلة ذات سيادة لا جدال في أن على أية قوة ديمقراطية جادة أن تسعى لتولي السلطة كأداة

رئيسية لتنفيذ برنامجها. ولكن في واقعنا الراهن، في ظل استمرار تحكم الاحتلال، وفي ظل القيود والاملاءات المجحفة التي تفرضها الاتفاقات على سلطة الحكم الذاتي، وهي قيود تكبل تلك السلطة بأغلال التبعية، وتحد، على نحو جوهري، من قدرتها (أيا يكن الحزب الذي يتولاها) على خدمة مصالح شعبها أو إيجاد الحلول الشافية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع. في ظل هذا الوضع فان تولي السلطة من قبل قوة ديمقراطية جذرية، ووطنية حازمة، هو أولا خيار غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، ولا تسمح به المعادلة القائمة في ظل استمرار الاحتلال والاتفاقيات المجحفة، وهو، ثانيا، لا يشكل سبيلا لخدمة مصالح الجماهير وتلبية طموحاتها (وهي الهدف من وراء السعي إلى السلطة)، ما لم يكن في سياق عملية التحرر من قيود الاتفاقات المجحفة والخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال والسيادة الوطنية. إن قوة ديمقراطية جادة تشوه نفسها وتسيء إلى مصداقيتها إذا سعت إلى تولي السلطة في إطار احترام قواعد اللعبة التي ترسمها اتفاقيات الحكم الذاتي بما تفرضه عليها من قيود والتزامات مجحفة في مختلف المجالات الأمنية والتفاوضية والاقتصادية. ولكن هذا الخيار يصبح ممكنا في سياق استراتيجية نضالية تستهدف تحطيم قواعد اللعبة والتحرر من قيود هذه الاتفاقيات، ونبذ الالتزامات المذلة التي تفرضها، وتمهيد الطريق لاستعادة السيادة الوطنية الكاملة.

ثالثا: إنه لكي يحتل الإطار الديمقراطي المنشود، موقعه كتيار رئيسي في الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، يجب أن يعبر – في برنامجه كما في بنيته التنظيمية – عن وحدة الشعب الفلسطيني بكافة تجمعاته في الوطن كما في الشتات. إن التيار الوطني الديمقراطي يجب أن يكون إطارا موحدا في الداخل والخارج، وان يشمل نشاطه تجمعات الشتات إلى جانب الوطن، مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الظروف وشروط العمل، بما يمليه ذلك من تمايز في البرامج الملموسة في كل موقع ومن مرونة في أشكال التنظيم.

رابعا: إن البنية التنظيمية ونمط العلاقات الداخلية للإطار المنشود يجب أن تكون ديمقراطية تماما: الانتخاب الدوري (السنوي) لجميع الهيئات من أدنى إلى أعلى، وعلى قاعدة التمثيل النسبي، استفتاء جميع الأعضاء على أية تعديلات جوهرية في البرامج أو في السياسات المتبعة، المواقف الملزمة للإطار تتقرر – بأغلبية معينة – من قبل هيئاته المنتخبة مع حق أي من القوى أو الشخصيات المنخرطة فيه في التعبير المعلن عن رأيها في قضايا الخلاف.

نحن على قناعة أن توجه قوى اليسار الديمقراطي نحو الوحدة على هذه الأسس التي تتيح حشد وتفعيل التيار الجماهيري الوطني الديمقراطي العلماني العريض والواسع في مجتمعنا، سيكون أحد ابرز عوامل تجاوز الأزمة. البعض قد يرى في هذا هروبا إلى الأمام، أو تصديرا للأزمة التي يعانيها كل فصيل على حدة نحو الإطار الموحد الأوسع

الذي يعتقد البعض انه سيكون هكذا تجميعا للأزمات بدلا من مدخل لتجاوزها. ولكن هذا الاعتقاد يفترض أن "الأزمة" هي مرض معد يجدر بكل جسم من أجسام اليسار أن يشفي نفسه منه قبل الانتقال إلى الإطار الأوسع. والحال أن هذا الافتراض ليس علميا. فالأزمة ليست مرضا معديا بل هي تناقض: تناقض بين القديم والجديد أحد ابرز عناصره التناقض بين الحاجات والقدرات.

الحاجة إلى أداء دور فاعل في المجتمع ومؤثر في مجرى الصراع الراهن، بما يكسب البرنامج المتجدد مصداقية ووزنا وقدرة على جذب الجماهير، هذه الحاجة تتناقض مع محدودية القدرات الذاتية لكل فصيل من فصائل اليسار. واحد أنجع الوسائل لحل هذا التناقض هو تنمية الطاقات الذاتية عبر الوحدة، الوحدة التي يمكن أن تشكل رافعة هامة تساعد في تجاوز الأزمة.

ولكن ما العمل في غياب الإمكانية المباشرة لذلك؟ من السهل أن يتم إصدار أحكام بالإعدام أو بالعقم على كل ما هو قائم والحديث عن ضرورة ولادة شيء جديد. ولكن هذا هو في الواقع موقف انتظاري (هروبي) قوامه الانسحاب من ميدان العمل السياسي المنظم بانتظار ولادة الجديد الذي لا احد يقول لنا كيف ومتى سيأتي. وثمة سؤال ملموس يطرح نفسه بهذا الشأن: لماذا لم ينجح هذا العدد الواسع (نسبيا) من المحتجين على احزابهم والداعين إلى بديل جديد حتى الآن في ترجمة هذه الدعوة وبناء إطار قادر على شق طريق يتجاوز الأزمة؟

ثمة في الوقائع الماثلة أمامنا ما يشير إلى افتقاد مقومات نشوء أحزاب جديدة ذات تأثير جدي. المسألة المطروحة، اذن، هي تجديد الأحزاب القائمة، إلى جانب مواصلة العمل والحوار من اجل بلورة الصيغ التي تسمح بتوحيد قوى اليسار. ذلك هو الخيار الملموس المتاح لكل من يريد الانتقال من حيز الكلام المكرر عن ضرورة ولادة الجديد، إلى حيز العمل الجدي من اجل بناء الجديد، حجرا على حجر ومدماكا فوق مدماك.

المعيقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة

استحالة تجديد التاريخ

مازن سعادة

المعيقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة

استحالة تجديد التاريخ

كشفت البيروسترويكا هشاشة البنى الحزبية للأحزاب الاشتراكية، ليس فقط في الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الأشتراكي (سابقا) وإنما أيضا في جميع بلدان العالم بما في ذلك بلدان العالم الثالث. وكذلك كشفت عمق الأزمة التي كانت تعيشها الأحزاب اليسارية في العالم بما في ذلك فصائل اليسار الفلسطيني وفشل تلك الأحزاب والفصائل وعجزها عن حل التناقضات الجوهرية في المجتمع وتلبية متطلبات الحياة العصرية.

لقد أثارت البيروسترويكا وانهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية صراعا عنيفا داخل أحزاب اليسار عموما، وبالأخص تلك الأحزاب التي أخذت النموذج السوفيتي في بنائها ونهجها وسياستها عموما. ولم يكن اليسار الفلسطيني بعيدا عن ذلك النموذج.

وأمام تداعيات الانهيار وذلك الصراع اهتزت أركان اليسار الفلسطيني وثارت في صفوفه حركة واسعة من الجدل بين اتجاهين :

اتجاه دعا ودافع عن الماضي بشراسة أيدولوجية وهو الآن يتذرع بالنكسات والثغرات التي نجمت عن انهيار تجربة البيروسترويكا، وباستعادة الشيوعيين لدورهم في عدد من البلدان الاشتراكية بما في ذلك روسيا الاتحادية الآن، ولسان حالهم يقول: ألم نقل لكم .

واتجاه آخر اندفع بشكل مرتبك ومتردد ورفع شعارات التجديد والديموقراطية، ولكن دون امتلاك طروحات فكرية وسياسية وتنظيمية ذات مضامين تجديد ثورية حقيقية، الأمر الذي جعله يعيد إنتاج نفس البنى ونفس الأساليب القديمة.

وتمثلت آثار البيروسترويكا الأكثر وضوحا على الصعيد الفلسطيني في الصراع الذي شهدته صفوف الجبهة الديموقراطية الذي انتهى بالانشقاق عام ١٩٩٠.

وفي هذا الإطار شكل انهيار التجربة الحزبية لليسار الفلسطيني بكل مسمياته وفصائله صدمة لقطاع عريض ليس فقط من قواعد اليسار وانما أيضا لقطاع واسع من كادره وقيادته. في هذه الورقة، اقف عند تجربة الجبهة الديمقراطية كنموذج للأزمة العامة والمستعصية التي تعيشها كافة فصائل اليسار الفلسطيني.

وابدأ من البدايات الأولى -أي الانشقاق الأول عام ١٩٦٩.

أزمة البداية الأولى ... الانشقاق

بعد نحو تسع وعشرين سنة، قرأت رواية أخرى للانشقاق الذي وقع في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٩. واتساءل اليوم لماذا احتجت إلى تسع وعشرين سنة كي اقرأ رواية أخرى عن الانشقاق ؟.

لقد أذهلتني التفاصيل الدقيقة التي أوردها الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مصطفى أبو علي في سياق رده "دفاعا عن الحقيقة" الذي نشر في جريدة الأيام في شهر حزيران ١٩٩٨، واشتمل على توضيحات بشأن بعض ما ورد في كتاب "حواتمة يتحدث"، والذي كان نشر على حلقات في جريدة القدس في بدايات العام الجاري.

كغيري من مئات كوادر الجبهة الديمقراطية لم اعاصر تجربة الانشقاق ولكني عشت آثارها. واكتشف اليوم، انه لم يكن متاحا لنا بفعل ميكانيزم التجييش الحزبي وكذلك الأصطفافات التنظيمية الحادة بين فصائل الثورة الفلسطينية والعمل السري في عدد من البلدان (الاردن وفلسطين)، الإطلاع على الروايات الأخرى ليس فقط لتاريخ الانطلاقة وتفاصيلها، وانما ايضا لميكانيزمات العمل التنظيمي الداخلي.

بعد مرور نحو ثلاثين سنة على انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شباط ١٩٦٩، وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها الجبهة الديمقراطية حتى الآن. وعلى ضوء التقارب اللاحق بين الجبهتين، تطرح نفسها الأسئلة التالية:

- هل كان الانشقاق ضرورة تاريخية في حياة اليسار الفلسطيني ؟؟
- وهل اسهم في اغناء حركة اليسار الفلسطيني أم أضعفها ؟؟
- هل افرز حركة سياسية ديمقراطية في الساحة الفلسطينية؟؟
- وهل هو تعبير تنظيمي ديمقراطي ؟؟

من حقنا على ضوء النتائج الملموسة التي تمخضت عنها حركة اليسار بكل فصائله وبالأخص، الجبهتين الشعبية والديمقراطية، أن نطرح الفرضية التالية:- ألم يكن من

الأفضل لو أن الاتجاه التقدمي (كما جاء في بيانات الاتجاه الماركسي في مؤتمر آب ١٩٦٨) بقي في صفوف الجبهة الشعبية ولم يتخذ قراراً بالانشقاق؟ أما كان لذلك أن يسهم في تسريع عملية تبني الجبهة الشعبية لمفاهيم ومبادئ الاشتراكية التي أعلنت التزامها بها عام ١٩٧٩.

ألا يؤكد لنا التقارب والتماثل الراهن بين الجبهتين على الصعد المختلفة الأيدلوجية والسياسية والتنظيمية، الخطأ التاريخي الذي ارتكبه "الاتجاه التقدمي" بانشقاقه عن الجبهة الشعبية؟

وبماذا تفسر الجبهة الديموقراطية تقاربها مع الجبهة الشعبية منذ الخروج من بيروت؟

وبماذا يفسر قادة الجبهتين عدم وحدتهما في الوقت الراهن بالرغم من التماثل التام، بما في ذلك التماثل في مظاهر الأزمة؟

ألا تبرز السنوات الخمس عشرة الماضية أن العقبات الحقيقية والجدية التي تقف حتى الآن عائقاً أمام استعادة الوحدة بين الجبهتين، ليست إلا نزعات شخصية ومالية بحتة.

وما أثاره كتاب نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، الذي نشر في جريدة **القدس** أوائل عام ١٩٩٨، تحت عنوان "حواتمة يتحدث"، من ردود فعل – إلا مؤشر على المعيقات الحقيقية.

نستطيع أن نقرأ بين السطور التي كتبها مصطفى أبو علي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية رداً على نايف حواتمة، وجود تلك النزعات، ونلمس الرعب الذي يسكن رموز وقادة الجبهتين من الوحدة. فليس صدفة أن يسارع أبو علي مصطفى بالرد لا واحد آخر من قادة الجبهة الشعبية. فموضوع الزعامة والاستحواذ على منصب الأمين العام محصور عملياً، بسبب الآليات القائمة فعلاً داخل الجبهتين وبسبب الوضع الصحي لجورج حبش، بين نايف حواتمة وأبو علي مصطفى.

والخلاف الذي أبرزه السيد مصطفى أبو علي في رده "دفاعا عن الحقيقة، توضيحات بشان بعض ما ورد في كتاب حواتمة يتحدث"، لم يقف عند القضايا والعناوين التي يثيرها الكتاب والتي تشمل الفكر والسياسة والممارسة، بل إرتأى عدم الدخول في حوار شامل فكري وسياسي وتنظيمي، واكتفى بالوقوف أمام الوقائع والأحداث والممارسات.

ويرى مصطفى أبو علي، وهو محق في ذلك، أن الهدف الأهم حتى تكون للقراءة والمراجعة قيمة فعالة "يكمن في استخلاص العبر والدروس وتصويب الأخطاء الفكرية والسياسية والعملية".

ويتساءل في سياق رده: هل يمكن تحقيق هذا الهدف بدون امتلاك روح ومنهجية نقدية صريحة وعلمية تبدأ أولا من الذات لإنقاذها من خطر تحليل التاريخ والأحداث بعقلية تعمل على محو الآخرين انطلاقا من إعلاء شأن الذات؟

وأشير هنا إلى أنني اتفق مع وجهة نظر الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية التي تؤكد أن مرور ثلاثة عقود على نشوء فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة اكثر من كافية لكي "نهدأ و نعيد قراءة تاريخنا" ويقول: "ثلاثة عقود راكم خلالها كل واحد منا، بما في ذلك الرفيق حواتمة، من الوعي والنضوج ما يكفي لحماية القراءة والتحليل وعملية النقد من خطر الانغلاق على دائرة الذات باعتبارها مركز الكون وحركته".

ويصيب مصطفى أبو علي بقوله: " اعتقد أن من يستمر في قراءة التاريخ خطأ سيقرأ الواقع أيضا خطأ. ومن يصر على تجاهل الحقائق التي برهنتها الحياة يضع علامة استفهام كبيرة على ممارسته وخطابه الراهن مهما بدا مغرياً وجذاباً".

ونكاد نقرأ انعدام إمكانية تحقق الوحدة بين الجبهتين في قول الأمين العام المساعد، "أما طرح المسائل على أساس أنني على صواب مطلق تماماً، والآخرين على خطأ مطلق، فهذا يعني فكرياً وسياسياً وعملياً الادعاء المستمر بامتلاك الحقيقة واحتكارها. وبالتالي ينفجر السؤال حول مدى جدية الحديث عن وحدة اليسار وشروط العمل المشترك".

جوهر الأزمة

نحن على وشك دخول القرن الحادي والعشرين بوقائع عاصفة من التغيرات الجذرية الناجمة عن تطور الرأسمالية والظاهرات الجديدة داخلها التي ترافقت مع الثورة العلمية التكنولوجية، وكذلك الظواهر التي أطلقتها التبدلات السياسية والاقتصادية والفكرية التي جرت في الاتحاد السوفييتي، وما رافقها من انهيارات في بلدان أوروبا الشرقية، وما نجم عنها من وقائع جديدة في خريطة الوضع العالمي وطبيعة العلاقات الدولية. وعلى رأس قائمة التغيرات ما وقع في مسألتين جوهريتين، الأيديولوجيا والديمقراطية.

الأيديولوجيا

إن المنهج المادي الجدلي التاريخي في دراسة الواقع الاجتماعي وتغييره يشكلان أساس الفكر الماركسي العلمي. وبسبب من طابعه العلمي بالذات، فانه لا يمكن اعتبار الماركسية بناء مكتملا وناجزا بشكل نهائي، بل هي فكر تاريخي ونسبي ينطبق عليه ما كشفته الماركسية نفسها من قوانين تحكم الفكر وتطوره. وهي بالضرورة تخضع للتطور الحي الذي يدفعها إلى تجاوز ما يشيخ منها أو يفقد طابعه العلمي.

إن نسبية الماركسية وتاريخيتها تؤكدان بطلان التعسف في اعتبارها بديلا عن العلوم، وهي لا تستطيع القيام بدورها كأداة معرفية علمية بدون توسط هذه العلوم، وهي لا يغتني طابعها العلمي إلا بمقدار تمثلها للحقائق التي تكشفها النظريات الاجتماعية الأخرى.

ونجاحها كنظرية للتغيير الاجتماعي الثوري يتوقف على مقدرتها على تقديم نفسها باعتبارها فكرا منتميا إلى البيئة المحلية المعنية. وهذا يستدعي تحول الفكر الهادف إلى التغيير الاجتماعي والمستند إلى الماركسية، إلى فكر نابع من خصائص مجتمعنا وأشكال التناقضات الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الملموسة وإعادة إنتاجها وتقديمها في ضوء هذه الخصائص.

وبهذا فهي ليست منحصرة بشخص ماركس وإنجلز ولينين، ولا بما أنتجوه من فكر خلاق ثوري، ولا بحرفية النصوص التي خلفوها، بل هي أداة معرفة ملموسة للتغيير والتجديد في ظروف كل بلد أو مجموعة بلدان بأخذ خصائص مجتمعاتها ودرجات تطورها وموروثها التاريخي والفكري والروحي.

ولم تعمل أحزاب اليسار الفلسطيني، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية، وفق قناعة بأن التغيير الثوري في مجتمعنا يتم في مجرى الصراع الوطني والطبقي الذي يتتابع ويتسع ويتعمق بأشكال جديدة كان عليها دائما الكشف عنها وتحديدها.

وبدلا من ذلك دخلت أحزاب وفصائل اليسار صراعا ضيق الأفق على من منها هو حزب الطبقة العاملة الفلسطيني الطليعي، وتحديدا في النصف الثاني من السبعينات. ولم تأخذ تلك الفصائل بأن الماركسية، بحكم طابعها العلمي، لا يجب أن تكون نظرية تحتكرها فئة أو طبقة أو حزب، بل هي ملك البشرية كلها، وكل تفسير فئوي ضيق يعتبر الماركسية فكرا للطبقة العاملة دون غيرها مناف للجوهر العلمي الإنساني للماركسية نفسها، التي لم تعتبر الطبقة العاملة الأكثر ثورية إلا لأن مشروعها بالتحرر هو مشروع تحرير الإنسانية بأكملها.

وبسبب ضيق الأفق ذلك، دخلت أحزابنا صراعا تافها على موقع المرجعية النظرية الوحيدة لتفسير النظرية وفرض هذا التفسير على الأفراد والجماعات، وعلى الفكر عموما، وعلى موقع الحظوة لدى موسكو. فالصيغة السوفيتية للماركسية سادت في الفكر الماركسي كنموذج في بناء الدولة والمجتمع، وتحولت إلى نوع من أيديولوجيا تبريريه لهذه النماذج ولممارساتها ففقدت الكثير من علميتها وقابليتها الملموسة للتطور. وقد طبعت هذه الصيغة النشاط النظري لأحزابنا التي عانت على هذا الصعيد من الجمود العقائدي المتأتي من تقليد النموذج وتحريم الاجتهاد خارج النص. وأقصيت بتهمة التحريفية كل محاولة للتجديد النظري عموما خارج الأطر الرسمية للأحزاب.

وللأسف فقد تبلور اليسار الفلسطيني كتيار سياسي في مجتمعنا في أوج المرحلة التي أصاب فيها الفكر الماركسي الجمود والصيغة الرسمية التي اتخذتها الاشتراكية في التطبيق، مما جعل هذا التطبيق مختلفا في نتائجه عن المبادئ المعلنة التي قام على أساسها.

ورغم النجاحات الهامة التي حققها اليسار الفلسطيني في البداية، ورغم التأثير التاريخي لليسار في مسار الثورة الوطنية الفلسطينية، الا أن الصيغة المحققة من اليسار الفلسطيني خسرت السباق أمام القوى الوطنية الأخرى، وكشفت عن خلل كبير في الآونة الأخيرة جعلها غير قابلة للاستمرار.

لقد كشفت الأزمة في السنوات الأخيرة عن هذا الواقع المرير والمؤلم، وأكدت عمق الأزمة التي تعانيها تلك الأحزاب وتلك الفصائل في جميع المجالات، مما جعلها أزمة عامة وشاملة وجذرية، وأدى تفاقمها إلى انهيارها تقريبا ولكن دون اعلان حتى الآن. ومن الواضح أن مظاهر الأزمة لم تكن مفتعلة، ولا يمكن تحميل المرحلة السياسية الجديدة مسئولية الخلل السابق الحاصل في تلك الأحزاب. إن فضل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق أنه كشف عن هذه الأزمة بعمقها وشموليتها وحدتها. وهو أمر جعل بنية أحزاب اليسار قوة طاردة لآلاف الكوادر والقيادات، عدا عن انفكاك القواعد العريضة لليسار في الشارع السياسي الفلسطيني بسبب عدم وجود بديل جاهز.

إن اليسار الفلسطيني لم يفقد فقط مصداقيته الشعبية، بل هو يفقد كل يوم ليس فقط من دوره الطليعي المدعى، وإنما من دوره الفعلي في المجتمع، الأمر الذي وضعه في تشكيلاته القائمة أمام طريق مغلق، طريق التفتت والتآكل على طريق التلاشي والاضمحلال، بالضبط كمفهوم اضمحلال الدولة في الماركسية. ففي هذه المرحلة يموت القديم ولكن الجديد لم يولد بعد.

نحن بحاجة إلى حركة تهدف إلى هدم صيغة بناء قديمة ثبت فشلها وعجزها عن حل تناقضات ومتطلبات نضالنا الوطني والديمقراطي وتلبية متطلبات الحياة العصرية. حركة تدعو إلى قيام صيغة بناء جديدة على أساس علمي وواقعي، تتلازم فيها الاشتراكية مع مقتضيات التطور المعاصر للإنتاج وتطور العلوم والتكنولوجيا ومع الديمقراطية والسمة الإنسانية لعصرنا ومجتمع القانون.

الديمقراطية

تحتل قضية الديمقراطية مكانا محوريا في مجمل التغيرات الكبرى التي تحصل في عصرنا. فالديمقراطية، كما هي في الحقيقة وكما ينبغي أن تكون في الواقع وفي مفهومنا

المعاصر لها، هي نمط حياة، وسلوك شخصي، وعلاقات اجتماعية، وعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وروحية.

لقد اعتادت أحزاب اليسار عندنا على مهاجمة الفهم البرجوازي للديمقراطية الذي يعطي الأولوية لأشكال من الديمقراطية السياسية تقوم في جوهرها على المساواة الحقوقية للمواطنين، وعلى مبدأ الانتخابات الحرة وضمان التعددية وحرية التعبير والمعارضة ومفهوم حقوق الإنسان الفرد في المجتمع.

واعتادت أحزابنا على القول: بأن المفهوم البرجوازي للديمقراطية يفصل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية لصالح التركيز على الأولى.

واعتادت أيضا على القول بأن هذا المفهوم يضفي على الديمقراطية البرجوازية طابعا طبقيا فئويا، وأن حدود الديمقراطية ومضمون مبادئ المساواة وممارساتها في المجتمع الرأسمالي تقررها وتحددها في الأصل مصالح الرأسمالية. وهذا الواقع هو أساس اللامساواة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الرأسمالي، الأمر الذي يفرغ الديمقراطية من محتواها الفعلي.

وتسوق أحزابنا، في معرض نقض المفهوم البرجوازي، القول بإن هيمنة الاحتكارات الكبرى على وسائل الإعلام ووسائل التأثير على الرأي العام، والكلفة الكبيرة للحملات الانتخابية وغيرها من الوسائل، تكاد تلغي بالكامل حرية الفرد في خياراته السياسية وتحول الديمقراطية السياسية حتى في أكثر البلدان ديمقراطية إلى ديمقراطية شكلية أو وهمية.

وفي سياق ذلك النقض، اندفعت أحزابنا الى تكريس مفهوم أحادي للديمقراطية يفصل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وأقامت تعارضا مصطنعا بينهما لصالح فهم أحادي للديمقراطية يقوم على تقديس الديمقراطية الاجتماعية.

إن هذين الوجهين للديمقراطية متلازمان حكما. وهذه الديمقراطية ذات المضمون الاجتماعي، الضامنة لحقوق الإنسان الاجتماعية والفردية هي قضية لم يكن لها الأولوية في جدول أعمال وحياة أحزابنا، فالنموذج السوفيتي كرس نماذج بائسة في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وبالتالي في حياة فصائل اليسار وسلوكها، وتمثلت في ما يعرف بالمركزية الديمقراطية.

وبسبب هذا التعارض والدفاع عن المفهوم الخاطئ الذي كان سائدا في فكر وممارسة تجربة البناء الاشتراكي، لم يكتسب نضال أحزابنا مضامين ديمقراطية حقيقية، وأعطى نماذج بائسة جعلت من بنية تلك الأحزاب، قوى طاردة لآلاف الكوادر بسبب ظواهر القمع

والتفرد، وهيمنة الدكتاتور- الأمين العام أو الأب الروحي- الأمر الذي وضع أحزاب اليسار في هذا المقام على قدم المساواة مع الأحزاب الدينية ذات الاتجاه المحافظ التي تقوم على الإيمان، والإيمان المطلق، بالنص وبشيخ الطريقة.

في ضوء هذا الفهم، فإن قضية حقوق الإنسان والمواطن كانت وستبقى أساسية في مسألة الديمقراطية، وتتجلى هذه الحقوق في إطلاق الحرية للإنسان والطاقات الإبداعية ولكل الفرص أمامه لتحقيق شخصيته وللتمتع بما تقدمه له الحياة.

وتتجسد هذه الحقوق أيضا في توفير كافة الشروط أمام الفرد لكي يفكر بحرية، ولكي يعبر عن هذا الفكر دون أي إكراه، وأن يمارس قناعاته الفكرية بحرية في الإنتماء إلى التيار أو التنظيم أو الحزب الذي يلتقي مع هذه القناعات، وفي توفير الفرص المتساوية أمامه ليشتغل حسب كفاءاته ونشاطه وعلاقاته والموقع الذي يستحقه في مؤسسات الحزب أولاً وقبل مؤسسات السلطة السياسية التمثيلية والتنفيذية، وفي وفي مؤسسات المجتمع الثقافية والتربوية والعلمية. كما من حقه أن تتاح له الفرص المتساوية لاستخدام وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، والتمتع بكافة الضمانات الإجتماعية التي ينبغي أن تفرز اكثر مايمكن من العدالة للأنسان وأن تحافظ على كرامته.

لقد كانت هذه الحقوق دائماً المسألة الأساسية التي أكدت عليها جميع المواثيق والشرائع الدولية، كما أكدت عليها القيم الإنسانية التي حملتها الفلسفات والديانات، وهي المسألة التي جرىَ تثبيتها في شرعة حقوق الإنسان. فالديمقراطية، بكل هذه المعاني وبكل هذه الحقوق، تصبح اليوم، في ظل المشكلات الكبرى التي تواجهها البشرية التي يتطلب حلها إسهام جميع الناس الأحرار بعملهم وفكرهم ونشاطهم ومبادراتهم وشتى مجالات إبداعاتهم، مهمة ذات طابع استثنائي في مجتمعنا الذي يواجه مشكلات ومعضلات من نوع خاص وفريد.

إن الديمقراطية في ضوء هذا الفهم المتعدد، لا تتحقق في الحياة إلا عندما تصبح الأدوات التنظيمية للعلاقة بين الحزب والجماهير بكافة أشكالها، سواء المرتبطة بالأحزاب والمنظمات أو بالسلطة ومؤسساتها أدوات ديمقراطية حقيقية.

فالحزب السياسي، وبالأخص الحزب الذي يضع أمامه مهمة التغيير، لا يمكن أن يكون أداة للتغيير إن لم يكن هو حزباً ديمقراطيا بالفعل في حياته الداخلية، وكذلك في علاقته بالجماهير. وليس بمقدور هذا الحزب أن يكون كذلك إلا إذا تجسدت في حياته الداخلية، بشكل واضح وعميق، الديمقراطية في النقاش والمشاركة في القرار وفي إحترام الرأي الآخر وفي حق التعبير والدفاع عنه بشتى الطرق والوسائل. وكما يقول الناس عندنا: فاقد الشيْ لا يعطيه.

وهنا يحق لنا التساؤل: كيف طبقت أحزابنا الديمقراطية في صفوفها ؟!.

لقد قدمت التجربة الاشتراكية نموذجا فاشلا وبائساً عن الديمقراطية تحت ذريعة أولوية الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية. فهي قللت من أهمية الحريات الفردية والعامة، ومن أهمية الحريات السياسية، ومن دور الانتظام العام في المجتمع لقوانين وتشريعات تنطلق من المساواة التامة في الحقوق والواجبات . وكان اضطهاد الحريات الفردية والعامة سمة مميزة لتلك الأنظمة، ولم يقتصر الأمر على القوى المعارضة بل تعداه إلى الرأي داخل الحزب وداخل المنظمات الجماهيرية والاجتماعية، التي تحولت كلها إلى منظمات رسمية مهمتها الدفاع عن الموقف السياسي للحزب.

على أساس هذا النموذج، أخذت أحزابنا بذات التوجه، واندفعت في قمع الرأي المخالف، وفرض الرأي الرسمي ليس فقط على المنظمات النقابية الجماهيرية وجمهور العضوية الحزبية، بل أيضا على الباحثين والمثقفين والفنانين مما أدى إلى انفصام بين قيادة هذه الأحزاب ومنظماتها، التي سرعان ما انفكت من أسر العلاقات غير الديمقراطية وتلاشت عند أول أزمة، مما أظهر هشاشة تلك الأحزاب وبنيتها وكذلك منظماتها وأطرها الديمقراطية، "الواجهات".

كيف حدث ذلك ؟؟

كرست أحزابنا نفسها، رغم التنظير الدائم بعكس ذلك، بديلا عن الجماهير ودورها في الحياة والمجتمع، وهو الفهم نفسه الذي تجلى لاحقاً في صورة استبدال قواعد وكوادر الحزب بدور القيادة، ثم داخل القيادة نفسها بنسف العمل الجماعي لصالح دور الأفراد.

وبسبب سيادة هذا الفهم، تعطلت الديمقراطية داخل أحزابنا ووضعت آليات عمل تكفلت بشطب الديمقراطية في صفوفها ونسفت الطابع التمثيلي المخصص للهيئات الحزبية .

وهنا، ليس صدفة وبعد نحو ثلاثين عاما، أن نجد جميع أحزابنا وفصائلنا، لم تعقد في أفضل الحالات سوى ثلاث أو أربع مؤتمرات، في حين تنص الأنظمة الداخلية لجميع هذه الأحزاب على عقد مؤتمر كل أربع سنوات.

واعتادت تلك الأحزاب أن تتذرع بالأسباب الأمنية تارة، وعدم نضوج الوضع الداخلي للفصيل أو الجبهة أو الحزب تارة أخرى، للتهرب من عقد المؤتمر في حينه، وبالتالي التهرب من استحقاق انتخابات هيئات الحزب القيادية.

وفي سياق ذلك، وعبر تلك المرحلة الطويلة، عملت تلك الأحزاب على وضع آليات عمل تنظيمية تكفلت باعادة إنتاج الهيئات القيادية ذاتها والزعيم نفسه على شاكلة القيادة، قيادة طيعة في يد الزعيم (الأمين العام)، وكادر طيع في يد القيادة ومطيع لها، وبالتالي

أعضاء طيّعين للكادر. ولم تنكسر حلقة الطاعة إلا عند مستوى الأعضاء وعلاقتهم بالبشر العاديين جدا والذين لا يضعون وزنا للأيدولوجيا أو الشعارات الطنانة.

و أهمية الأزمة، أنها كشفت هشاشة تلك البنى وعدم صلاحيتها في بناء أحزاب ومنظمات عصرية قادرة على جذب قواعد اجتماعية واسعة. وهذا يفسر إنفكاك آلاف بل عشرات آلاف المناضلين من اسر وقيود الطاعة التي يريدها الزعيم.

وتم ذلك في فصائل اليسار وفق ميكانيزمات شيطانية محكمة، لافكاك منها، وتحت يافطة مبدأ المركزية والديمقراطية، ناظم العلاقات الداخلية في تلك الأحزاب، وكذلك، بميكانيزم تفريغ آلاف الأعضاء والكوادر، الأمر الذي أنتج موظفين طيعين وبائسين، لا مناضلين. وأنتج بعد أواسط السبعينيات بيروقراطية حزبية يسارية لا تختلف عن بيروقراطية أية مؤسسة برجوازية حكومية .

فعن ماذا يدافع الموظفون؟؟! وعلى ماذا يحتجون؟؟.

وتحضرني هنا، مبادرة نحو مئة كادر ممن عملوا في صفوف الجبهة الديمقراطية في لبنان وسوريا والأردن، تأسيس جمعية في أوائل التسعينيات أطلقوا عليها اسم "جمعية متضرري الجبهة الديمقراطية"، بعد أن تخلت عنهم الجبهة الديمقراطية إثر سنوات طويلة من التفرغ والنضال، وبأساليب أكثر بشاعة من عمليات التسريح الكيفي التي تمارسها عادة أكثر المؤسسات البرجوازية والرأسمالية تخلفا.

وهنا أسأل :

من يمسح من ذاكرة هذا الجيل تلك البشاعة ؟؟.

ومن يمسح من ذاكرة المثقفين الفلسطينيين كلمة "بنالوز غيره" التي كانت تقال في الهيئات القيادية لفصائلنا عند مناقشتها تمرد أو حرد أو استقالة كادر أمضى أكثر من عشر سنوات في صفوف الحزب أو الجبهة.

لقد حولت أحزابنا العتيدة كادرها إلى مجرد برغي أو صمونة في آلة محكمة الترتيب والتركيب ومفصلة تماما على حجم القيادة والزعيم.

ومع البيروسترويكا والغلاسنوست، تفجرت الأزمة في صفوفنا وذلك بغض النظر عن تأييدنا أو اختلافنا مع البيروسترويكا والغلاسنوست التي نزعت، برأيي، الغطاء الهش الذي غلفت به أحزاب ومنظمات اليسار الفلسطيني نفسها.

وأنا اجزم هنا أن قيادة أحزابنا لم تناقش ظاهرة تسرب الكوادر والقاعدة من صفوفها على أسس علمية وأنها لم تقرأ حتى الآن الأسباب الحقيقية وراء تلك الظاهرة، ولا تنظر بعين الاحترام إلي الأسباب التي يعلنها الأعضاء أنفسهم.

وبدلاً من ذلك اعتادت قيادة تلك الفصائل إلصاق التهم بهم، وهي دائماً تهم جاهزة منذ ثلاثين سنة، تبدأ بالتعب، والإفلاس، وتمر بالانحراف والانتهازية لتنتهي بآخر قائمة المصطلحات بما في ذلك الخيانة الطبقية والسياسية. كل ذلك فقط لتأكيد وإعادة إنتاج ترويج الحزب والحكمة المطلقة للقيادة.

وهنا يسرني أن أقدم على سبيل المثال فقط، ما أورده عدد من كوادر فصائل اليسار الذين غادروا تلك الأحزاب وتلك الفصائل، ووردت شهاداتهم في مقال نشر في صفحة أمين على شبكة الأنترنت بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٨ تحت عنوان "الخارجون من الأحزاب، غياب الديمقراطية الداخلية والجمود الفكري وغياب البرامج من بين أسباب أخرى تسهم في النزف الحزبي". والمقال يتحدث عن تجربة الأحزاب اليسارية الأردنية التي أعتقد أنها تتشابه إلى حد بعيد مع تجربة الأحزاب والفصائل اليسارية الفلسطينية فهي هي نفسها أو امتداد لها في أسوأ الحالات.

قتيبة: (رفض الكشف عن اسمه الحقيقي، كهل تجاوز السبعين من عمره. قضى حياته في الأحزاب اليسارية، وتعرض للاعتقال عدة مرات) يتحدث عن تجربته بكثير من الألم ويقول" دخلت الحزب (...) حين كنت شابا وغادرته وأنا عجوز أمشي على عكاز، فأنا من المؤسسين الأوائل للحزب، حيث قضيت فيه عمري كله، واعتقلت وتشردت في البراري وعشت في الكهوف وخارج الوطن لسنوات عدة، وحين غادرت الحزب لم تسألني القيادة التي تعبت على تربيتها حزبيا حتى أصبحت قادرة على قيادة الحزب، لم تسألني لم غادرت الحزب؟ مع أننا في السابق كنا نسأل أي شخص مهما كانت مرتبته الحزبية عن سبب استقالته، ونعمل كل جهدنا لإعادته إلى صفوف الحزب حتى لا نخسره، رغم أن الإقبال الجماهيري على الانخراط في صفوف الأحزاب كان كبيرا في عقد الخمسينات إبان المد القومي وخوض المعارك مع المستعمر".

وعن أسباب تركه للحزب يقول: " لقد تركت الحزب بعد أن تحول من حزب جماهيري يناضل من أجل أهداف معينة يسعى لتحقيقها إلى حزب تتحكم فيه البيروقراطية، وتقوده قيادة بعيدة عن القاعدة الشعبية". ويضيف، لقد كانت الأحزاب في السابق تتواصل مع الجماهير تواصلا مباشرا، ولا تكتفي بإصدار البيانات ليقرأها الأعضاء فقط، مشيرا إلى أنه حينما كان الحزب -أي حزب- يصدر بيانا يستنفر جميع أعضائه من أعلى مرتبة حزبية إلى أدناها ليقوموا بتوزيع البيان على مختلف قطاعات الجماهير الشعبية، أما اليوم فقد تغير الحال وأصبح الحزب يصدر البيان ولا يقرأه أحد.

ويعتقد قتيبة أن الأحزاب أصبحت خانعة بسبب قانون الأحزاب وجملة القوانين الأخرى التي صدرت في السنوات الخمس الأخيرة، والتي قيدت الحريات العامة بشكل أكثر من

فترة الأحكام العرفية، ويضرب مثلا بعدم قدرة الأحزاب الأردنية على تنظيم ندوة في مجمع النقابات لإحياء ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، بينما في إسرائيل التي احتفلت بمرور ٥٠ عاما على قيامها، أقيمت تظاهرات وإضرابات شعبية كبيرة لإحياء هذه الذكرى.

ويقر قتيبة بأن الأحزاب الأردنية تمر بأزمة شاملة موضوعيا وذاتيا، مؤكدا أن أزمتها الذاتية أهم بكثير من أزمتها الموضوعية، وأن السبب في الأزمة الداخلية وانسحاب الأعضاء من صفوف الأحزاب يعود لغياب الديمقراطية من داخلها، وعدم التزامها بالأنظمة الداخلية التي وضعتها بنفسها.

وأضاف سببا آخر لأزمة الأحزاب الداخلية، مشيرا هنا إلى الذاتيات و التكتلات الطائفية والإقليمية والعشائرية التي تشهدها هذه الأحزاب، مبينا أن معظم الانشقاقات التي شهدتها وتشهدها تلك الأحزاب بين فترة وأخرى يعود للأسباب التي ذكرها إضافة إلى سبب آخر رئيس وهو عدم التزام القيادة أو القاعدة بقواعد وأصول اللعبة الديمقراطية، لأنهم جميعا لم يتربوا على احترام الديمقراطية والأخذ بالرأي الآخر، والاعتقاد السائد لدى كل واحد بأنه وحده يملك الحقيقة الكاملة.

ويعترف قتيبة بأن بعض أعضاء الأحزاب يتعرضون للقمع الفكري من قياداتهم ويمنعون من الإدلاء بآرائهم وتوجهاتهم، موضحا أنه بمجرد التفكير بأن يختلف العضو مع قيادته يصبح منبوذا، ويجري استبعاده من المواقع القيادية التي يحتلها أو الوصول لأي موقع قيادي متقدم.

ويرى قتيبة أن من اكبر الأخطاء التي ترتكبها القيادات الحزبية أنها تضع الأنظمة الداخلية على الرف ولا تحترم النصوص التي وضعتها، مشيرا إلى أن التعامل مع هذا العضو الحزبي أو ذاك يتم على أساس الولاء الشخصي لهذا القيادي أو ذاك. ويقول أن من واجب القيادات الحزبية أن تحترم رأي الأعضاء، وان تسمح لهم بالتعبير عن رأيهم ليس في غرف مغلقة وإنما على صدر الصحف والنشرات الداخلية التي تصدرها، وان يقول الحزبي رأيه بصراحة دون خوف من عقاب قد يتعرض له إن هو خالف رأي قيادة الحزب.

ويعتقد قتيبة جازما أن الكثير من الإنشقاقات التي تتعرض لها معظم الأحزاب لاتعود لأسباب أيدلوجية أو خلافات سياسية وإنما لعدم وجود تربية حزبية تعلم الأعضاء احترام قواعد وأصول الديمقراطية داخل صفوفها، مشيرا هنا إلى أن معظم الذين ينشقون عن أحزابهم ويشكلون أحزابا أخرى، إما انهم لم يلتزموا بالقواعد الديمقراطية، أو أن قيادة الحزب لم تلتزم بالديمقراطية، مؤكدا أن كلا الحالتين خاطئتان.

عبد الله حسين: عرف العمل الحزبي قبل نحو ٢٥ عاما وتركه منذ خمس سنوات فقط.

عن الأسباب التي دعته الى التخلي عن العمل الحزبي رغم الفترة الطويلة التي قضاها فيه يقول: كنت شابا مؤمنا بأن العمل الحزبي هو من أنظف الاعمال التي يقوم بها الأنسان، وان الأنسان غير المنتمي لأي حزب كان مهما كانت أيدلوجيته ومنطلقاته الفكرية هو إنسان عدمي وأن وجوده في المجتمع وجود رقمي ليس إلا.

ويضيف حسين كنت أعتقد أن جميع أعضاء الحزب هم اخوة لي لم تلدهم أمي وأنهم سيقفون إلى جانبي في أي محنة قد أتعرض لها، إلا انه تبين لي، بعد أن أصبحنا نعمل بشكل علني، وبدأت اتعرف إلى أعضاء الحزب بشكل افضل على الذين لم اعرفهم من قبل بحكم نشاطنا السري بسبب الأحكام العرفية التي كانت سائدة طوال العقود الماضية، أن ما كنت اعتقده هو وهم كبير وان الحقيقة مغايرة تماما لكل ما كنت أتوهمه. ولكن ليس هذا هو المهم، لأن الذي اكتشفته وعرفته كان أهم من كل هذا. فقد اكتشفت أننا ونحن نناضل من اجل الديمقراطية في الأردن، كنا بحاجة إلى النضال داخل الحزب حتى نحصل على ما كنا نطالب به البلد ككل.

ويوضح حسين انه حين عمل محررا ومندوبا في جريدة الحزب اكتشف انه لا يستطيع التعايش مع قيادة الحزب لأنها حرمته من حرية التعبير في جريدة الحزب التي هي جريدته بحجة أن ما يكتبه يتعارض قليلا مع موقف الحزب من القضايا التي كان يتطرق إليها، وان بعض القضايا التي يكتب فيها أو عنها ليس من الضروري التطرق لها الآن.

ويقول حسين انه كان سيقبل هذا الآمر لو أن قيادة الحزب تعاملت على قدم المساواة معه ومع بعض الذين كانوا يكتبون بالصحيفة، فحسب قوله فقد كان ممنوعا عليه في التحرير أن يجري أي تعديل مهما كان على أي موضوع يكتبه أي من قادة الحزب حتى لو كان هذا التعديل أو التصحيح يتعلق بنقطة أو فاصلة.

ويضيف "رغم كل ذلك فقد استمررت بالعمل في الصحيفة بدون أي مقابل مادي ومع ذلك لم ترع قيادة الحزب أني أعيل أسرة واسكن بالإيجار وأعيل أسرة والدي المكونة منه ومن والدتي وشقيقاتي واخوتي الصغار، ولم تقم بصرف فلس واحد لي مع أنها -أي القيادة -كانت تصرف لغيري مئات الدنانير. أما لماذا لم تصرف لي راتبا كغيري فهذا عائد لكوني لم اكن محسوبا على أي تيار داخل الحزب، حيث كنت ارفض رفضا باتا أن أكون محسوبا على هذا القيادي أو ذاك، ولهذا السبب لم أجد من يسندني داخل الحزب فاضطررت إلى ترك الحزب والبدء بحياة جديدة".

ويقول حسين انه لم يعد يفكر بالانتماء لأي حزب مهما طرح من شعارات وأفكار، لأنه حسب قوله لن يجد شعارات افضل من شعارات الحزب الذي كان منتميا إليه ومع ذلك خرج منه.

فراس عبد الرحمن: يبدو مخالفا لكل ما قيل عن غياب الديمقراطية داخل الحزب الأردنية. يقول فراس أن من حق أي عضو في الحزب أن يقول رأيه بحرية تامة داخل إطاره التنظيمي، وان ينتقد من يشاء من قيادة الحزب شريطة أن يلتزم بما تقره الأغلبية في الحزب.

وأوضح فراس أن خروجه من الحزب لم يكن بسبب غياب الديمقراطية داخل الحزب الذي كان منتميا له، وانما لخلاف سياسي حول الموقف من اتفاق أوسلو تحديدا، حيث لم ير فيه كما رأت فيه القيادة مؤامرة على الشعب الفلسطيني، وانه مهد الطريق أمام بعض الدول العربية لعقد اتفاقيات ثنائية بعيدا عن الإجماع العربي.

واعترف فراس بان قيادة حزبه لم تسمح له بالتعبير عن وجهة نظره هذه، عبر وسيلة الأعلام التي يملكها الحزب بحجة انه ملزم تنظيميا بالالتزام بموقف الحزب المعلن، وان واجبه الحزبي يحتم عليه الدفاع عن موقف الحزب وتوضيحه للجمهور، حتى لا يظهر الحزب وكأنه متناقض في موقفه.

مقابل تلك الشهادات ماذا تقول الجبهة الديمقراطية في إطار مراجعتها النقدية التي أجرتها خلال السنوات الست الماضية والتي تجلت فيها الأزمة بأكثر أشكالها وضوحا؟

من استخلاصات المراجعة التنظيمية واتجاهات العمل للجبهة الديمقراطية والتي أصدرتها في تموز ١٩٩٦، أقتطف عددا من الفقرات التي أوردتها الوثيقة تحت عنوان "إستخلاصات المراجعة التنظيمية واتجاهات العمل".

وللحق فإن الوثيقة تؤكد أن الاستحقاق الفعلي المطلوب هو إعادة بناء وتجديد خطة الحزب البرنامجية وبنيته ونمط علاقاته الداخلية ونمط علاقاته مع الجماهير، على نحو يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة ويمكنه من مواجهة تحدياتها.

ولكن هل حقا استطاعت قيادة الجبهة الديمقراطية إنجاز تلك المهمة؟ هاكم ما يؤكد أن تلك المراجعة، وإن أكدت وجود الأزمة إلا أنها جانبت الحلول الحقيقية واكتفت بإعادة إنتاج نفس الأدوات السابقة.

فالوثيقة تؤكد، "في المرحلة الجديدة تصبح برامج وبنى وأساليب عمل المرحلة السابقة عقيمة وتفقد جدواها وفاعليتها، واستمرار التمسك بها من قبل كادر الحزب ومنظماته، إما بفعل العادة أو المصلحة أو الضعف الفكري السياسي، يقود إلى أزمة. وتغذي عوامل الأزمة حالة البقرطة التي تغزو قطاعا من الكادر (لاحظوا البقرطة تغزو الكادر) وتجعله يتأثر بمناخات وأوساط الفئات الوسطى الهامشية المتأرجحة بين نزعتي التكيف والتطرف، الأمر الذي يتجلى بتعبيرات شتى من التذبذب والإحباط وضعف القناعة بالخط البرنامجي المعتمد والإحجام عن نقله إلى حيز الممارسة العملية، التخلف عن إنجاز

التجديد الذي تمليه المرحلة، البيروقراطية في صفوف الكادر إلى جانب الخلل في أسلوب العمل القيادي الذي يعرقل اجتراح الحلول السريعة للمعضلات ويقود الى تفاقمها وتراكمها هي العوامل الكامنة وراء ما يسمى بالأزمة التنظيمية (لاحظوا تعبير ما يسمى) التي تلقي الحزب في خضم دوامة تجعله أسير الدوران في حلقة مفرغة. إن تقصي تجليات هذه العوامل في مختلف مجالات حياة الحزب يساعد في استخلاص الحلول والتوجهات للخروج من الأزمة".

وهنا تقترح القيادة الحلول السحرية للخروج من الأزمة وهي:

● "إن المدخل لمعالجة حالة الانقطاع والنفور من الانتظام هو التصدي لعواملها الجوهرية، أي انقشال الحياة الحزبية الداخلية من الرتابة والروتين واللاجدوى واستعادة حيويتها عبر التصاقها الوثيق بقضايا المجتمع وباهتمامات ومصالح الجماهير".

● "توحيد منظمات الحزب على أساس خطه البرنامجي المعتمد وتحويله إلى مرشد وموجد لنشاطها اليومي".

● "إعادة بناء المنظمات الديمقراطية وتفعيلها كأدوات لممارسة هذا الخط". وقبل أن أورد العوامل المكملة التي تراها قيادة الجبهة الديمقراطية وراء الأزمة التنظيمية العميقة، أود أن ألفت الانتباه إلى الكلمات التالية والتي وردت في الحلول السحرية المقترحة:- (التصدي لعواملها الجوهرية، انتشال، توحيد، تحويله إلى مرشد وموجه، أدوات لممارسة). ألا تكشف تلك المصطلحات عن عقلية جامدة، فوقية وديكتاتورية، وشكلية تماما !!

وتشير الوثيقة إلى عوامل مكملة أخرى تقف وراء الإنفلاش التنظيمي داخل الجبهة:

● الإجتماعات الطويلة المملة.

● سيادة نمط من المركزية المشددة في العلاقة بين الهيئات.

● غياب خطط العمل السنوية والفصلية والشهرية.

● ضعف التكوين الفكري والسياسي للكادر وللقاعدة الحزبية عموما.

أمام هذه العوامل، ماذا تقرر الوثيقة؟

١. تعميق وعي الحزب للخط البرنامجي المقرر وإغناؤه ونقله إلى حيز الممارسة الفعلية.

٢. استكمال عملية إعادة بناء المنظمات الديمقراطية.

٣. تجديد حيوية الحياة الداخلية للمنظمة الحزبية وتطوير آلياتها. وذلك من خلال:

● معالجة الضعف في التكوين الفكري والسياسي للمنظمة وفي الخبرة القيادية التنظيمية للكادر.

- إشاعة المزيد من الديمقراطية في العلاقات الحزبية الداخلية وتقليص المركزية في عملية اتخاذ القرار.
- إعادة النظر في الهيكلية التنظيمية القيادية.
- إعادة النظر في آليات العمل التنظيمي ووتائر الانتظام.

وتقترح الوثيقة لانجاز ذلك:

- عقد اجتماع تقييم شهري في يوم محدد في مطلع كل شهر.
- عقد لقاءات عمل قصيرة في الفترة بين الاجتماعين الشهريين.
- اجتماعات التثقيف والحوار الداخلي يفضل أن تتخذ شكل مجالس أو ندوات.
- انتظام العمل بالخطط الشهرية والفصلية.
- تكثيف نشاط الحزب الدعائي والإعلامي وتجديد وتحسين وسائله.

هذه هي الحلول التي تجترحها قيادة الجبهة الديمقراطية لتجاوز الأزمة العميقة التي عانتها وتعانيها كافة منظمات الجبهة الديمقراطية ليس فقط في فلسطين، وإنما أيضا في سوريا ولبنان والأردن. هل تكفل تلك الحلول تجاوز تلك الأزمة؟

من واقع خبرتي وتجربتي على مدار عقدين من الزمن في صفوف الجبهة، فإن هذه الحلول، هي نفسها التي وضعناها في كافة وثائق وبرامج عمل الجبهة الديمقراطية منذ أواسط السبعينات. وأستطيع القول، بأن هذه الوثيقة، إن كانت تؤكد حقيقة ما، فإنها حقيقة استحالة قدرة هكذا قيادة على:

أولا، إيجاد الحلول للأزمة المتفاقمة.

وثانيا، على تجاوز تلك الأزمة. فهي وإن شخصت بدقة مظاهر الأزمة إلا أنها قطعا لم تلامس من قريب أو بعيد الحلول التي تكفل تجاوز أزمتها.

وأذكر هنا، التطرف والحدة التي واجهت فيها قيادة الجبهة الديمقراطية الحكيمة المحاولات، التي تنطح لها بطيبة مبالغ فيها، عدد من كادر وقادة الجبهة الديمقراطية، لإجتراح حلول حقيقية للأزمة والتي أدت إلى خروجهم جميعا من صفوف الجبهة في٢ آب ١٩٩٤، إما عن طريق الاستقالة الجماعية، أو بقرارات الفصل التعسفي، التي جاءت لقطع دابر الانحراف وحماية نقاء الجبهة الديمقراطية من أمراض الانتهازية اليمينية.

ولست هنا في وارد وضع الحلول والاقتراحات التي من شأنها بناء حزب يساري ديمقراطي عصري، ولكن أعتقد بأن أول ما يتطلبه ذلك هو، الاعلان عن موت الأطر القديمة لافساح المجال وتسريع ولادة الاطار الجديد ومغادرة أشكال العمل القديمة ونسف الأسس التنظيمية التي قامت عليها فصائل اليسار، وإجتراح حقيقي ومبدع لقوانين وأنظمة داخلية ديمقراطية تكفل تغيير الأشخاص وتحديدا الأمين العام وأعضاء الهيئات القيادية الأولى بشكل دوري، بما يكفل تعزيز وتجديد قيادة الحزب بطاقات وكوادر ودماء جديدة دائما.

وهنا استميحكم عذرا بالقول:

اكرام الميت العزيز دفنه أيها الأصدقاء وليس تحنيطه وتقديسه .

المعيقات الذاتية والداخلية لنشوء أحزاب جديدة أو تجديد الأحزاب القديمة

مروان الكفارنة

المعيقات الذاتية والداخلية لنشوء أحزاب جديدة أو تجديد الأحزاب القديمة

إن الديمقراطية كطموح، وكنمط حياة، وكحقوق أساسية للإنسان، تستحوذ على اهتمام متزايد داخل مجتمعنا. ولا بد من التنويه أن الديمقراطية ليست فقط مطالبة الآخرين، والدولة تحديدا، بتطبيقها، بل هي كذلك تحديد عناصرها في الظروف الملموسة لبلدنا ومعرفة ممارستها بشكل صحيح.

مقدمـــة

إن الواقع الجديد الذي خلقته مجمل التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية، بدأ ببروز الحاجة إلى شكل جديد من الممارسة السياسية لم تكن معهودة في الواقع السياسي الفلسطيني، فقد أنشأ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على أجزاء من الأراضي الفلسطينية، واقعاً جديداً لا بد وأن تمارس الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية حياتها في ظله، إذ هناك سلطات ثلاث تتأسس وهي، بأي حال من الأحوال، مقدمات لقيام دولة فلسطينية قد نختلف حول شكلها وحدودها لكننا نتفق على أنها ستقوم وأن ما يحدث اليوم سيكون جزءاً منها.

وعليه أرى أن هناك حاجة ماسة لأداء جديد يتعامل مع هذه المتغيرات التي قد نختلف في توصيفها، ولكننا نتفق على أنها تحدث وأنها قائمة. وأتفق مع ما قاله الدكتور برهان غليون في مقالة له بعنوان نحو طرح جديد لإشكالية النهضة العربية "إن تاريخ كل مجتمع، وبالتالي وضعيته العامة في الخريطة الدولية ومستقبله ومصيره، متعلق بإنتاجه أو بالأحرى قدرته على انتاج تجديدات تقنية وتنظيمية وأخلاقية و/ أو متعلق بنمط تعامله مع الطفرات

التي تعيد تشكيل معايير الفاعلية والإنتاجية، وبقدراته على استيعاب التجديدات التاريخية التي تنطلق هنا وهناك لظروف خاصة، قد تكون داخلية، وقد تكون خارجية، وقد تكون مادية أو اجتماعية، ولكنها هي نفسها بعد انبثاقها وترسخها كنمط مجدد أو جديد، عامل محدد لحياة المجتمعات وموقعها وقدرتها على حد سواء".

القديم وواقعه

لا يختلف اثنان على أن تأسيس الأحزاب والحركات وتحالفها في إطار الثورة الفلسطينية بشكل عام كان ضرورة تاريخية. والإنجازات التي حققتها هذه الثورة من خلال تنظيماتها وأحزابها المختلفة متعددة وملموسة.

لكن ما يمكن أن يكون مجالا للنقاش هو: هل قامت هذه التنظيمات وهذه الأحزاب بدورها بالشكل الصحيح في مراحل نضال الشعب الفلسطيني المختلفة؟ وهل كان يمكن أن يكون واقعنا اليوم أفضل لو عملت هذه التنظيمات بشكل مختلف؟ وهل تمارس التنظيمات القائمة اليوم قيادة الشعب الفلسطيني وتعمل على استنهاض طاقاته وقدراته وإبداعاته واستخدامها بالشكل الأمثل في معركة البناء؟.

كل هذه الأسئلة مطروحة، ويمكن من خلال نقاشها أن يصل المرء إلى إجابات قد تساعد في:

أولا: تطوير آليات عمل هذه التنظيمات، إذا ثبت أن التنظيمات بحاجة لتطوير آليات عملها، ووجدت عندها الرغبة والقدرة على استيعاب وتقبل التجديد والتطوير.

ثانيا: تشجيع التفكير في البحث عن بدائل موضوعية يمكن أن تسد الفراغ، الذي يمكن أن يكون نشأ في ظل التغيير والتطور في مجرى أشكال النضال الفلسطيني، إذا أثبتت الوقائع أن ما هو قائم، أو بعض منه، لم يستوعب التغيير والتطور الجاري على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.

وأخيرا، قد تساعد الإجابة في تقييم مسار حركة الشعب الفلسطيني الوطنية، والوقوف على الأخطاء والاخفاقات والنجاحات للاستفادة منها في التأثير الإيجابي على مجريات تطور هذه الحركة.

لن أستطيع أن أغطي كل الأسئلة المطروحة في ورقتي هذه، وسأكتفي بنقاش المعيقات الذاتية لنشوء أحزاب جديدة فاعلة بالرغم من الحاجة لها، وحسب وجهة نظري، والتي تتلخص في قناعتي التامة بأن الشكل القائم من الأحزاب والتنظيمات ببنيتها واليات اتخاذ القرار فيها، وأشكال تعاملها، سواء مع الجماهير الفلسطينية أو الواقع الفلسطيني

والعربي والدولي القائم، هو عبارة عن عقبة من عقبات بناء مجتمع عصري ديمقراطي قادر على التعامل مع المتغيرات المحلية والعربية والدولية، بشكل يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وآماله وطموحاته. وقناعتي هذه قائمة على أساس تجربتي الشخصية في أحد التنظيمات الفلسطينية من جانب، وإطلالي على آليات عمل التنظيمات الفلسطينية الأخرى، من خلال العمل المشترك الذي جمعني معهم، ومن خلال متابعتي للحياة السياسية المنظمة والنظر إليها من موقع أعتبره موضوعيا، من جانب آخر.

سلبيات القديم

أعتقد أن الأحزاب القائمة لا تصلح لقيادة المرحلة الحالية، وإن استطاعت أن تساهم في قيادة المرحلة السابقة بكل سلبياتها وإيجابياتها، وذلك للأسباب التالية:

- بنية هذه الأحزاب واعتمادها المركزية في كافة مناحي عملها، بالرغم أن المركزية المطلقة يمكن أن تكون مناسبة فقط للعمل الكفاحي السري. فقد أدت هذه البنى إلى تشجيع القيادة الفردية، و تغييب دور القيادة الجماعية، وساهمت في تشجيع الولاءات الفردية داخل هذه الأحزاب والتنظيمات، بحيث أصبحت الأطر القيادية في هذه التنظيمات محافل لا حول لها ولا قوة، وتشكل بقرار فردي من بعض القادة، مما كوّن مجموعات عاجزة عن المساهمة في آلية القيادة، وفاقدة لثقة الأعضاء والقيادات الوسطية في التنظيمات والأحزاب، وعاملةً للحفاظ على مواقعها أكثر من عملها على معالجة المسائل السياسية أو التنظيمية.

- تغييب التربية الديمقراطية في الأحزاب والفصائل خلق جيلا يعيش ازدواجية في ممارساته وأفكاره، حيث أنه يطالب بالديمقراطية في مكان ما ويصادرها ويمارس عكسها في الحزب الذي ينتمي إليه. كذلك أصبحت لعبة الالتفاف على الديمقراطية فنا وتكتيكا تجيده بعض قيادات الأحزاب والفصائل وتبذل فيه جهودا هائلة يمكن لها أن تساهم في تجذر وتطور الحزب أو الفصيل إذا وضعت في المكان المناسب، بدلا من بذلها في سلوكيات مزيفة لإخفاء حقيقتها والظهور بمظهر المتمسك والداعي للديمقراطية، وذلك أصبح مسرحية مكشوفة لأعضاء الأحزاب والجماهير على السواء. ونتائج مؤتمرات هذه الأحزاب واجتماعاتها وانتخاباتها واختيار ممثليها أمثلة حية على ذلك.

- لم تكن عملية اتخاذ القرار في هذه التنظيمات في يوم من الأيام مستندة الى آليات واضحة قائمة على أسس موضوعية مبنية على دراسات وتوصيات من جهات العلاقة التي تعيش وتدرس وتقيم الواقع القائم بشكل موضوعي. بالعكس، فآليات اتخاذ القرار في التنظيمات قائمة على دوافع قاصرة تتراوح بين ردات الفعل على مواقف عربية ودولية وردات فعل على مواقف فلسطينية ذات مشارب تنظيمية مختلفة، أو على أساس مراكز

قوى فكرية داخل التنظيمات والأحزاب السياسة المختلفة.

- إدارة العلاقة بين المواقع الجغرافية المختلفة للشعب الفلسطيني مليئة بالإشكاليات. فإدارة الداخل والخارج والضفة وغزة والأردن ولبنان شهدت حالات من مد وجزر في المراحل المختلفة للنضال الفلسطيني، وساهمت في إضافة عقبة جديدة أمام قدرة التنظيمات والأحزاب الفلسطينية على الوصول إلى الواقع بشكل موضوعي، سواء على صعيد اتخاذ القرارات أو التعامل مع الجماهير على المستويات المختلفة في عملية النضال.

- غياب التربية الوطنية في الأحزاب والتنظيمات، واستبدالها بتربية فئوية ساهمت بخلق ظاهرة العشائرية السياسية، وما رافقها من تعقيدات أدت إلى فشل أي عمل وطني مشترك، أو في أحسن الأحوال عدم تحقيق أهداف أي عمل مشترك.

- عجزها الواضح عن قيادة الجماهير الفلسطينية حتى أصبحت مقولة سبق الجماهير للقيادة في ابتكار أشكال النضال حقيقة في كثير من الوقائع، ولا يستطيع أحد إنكارها.

- عدم مواجهة الواقع الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني بصورة موضوعية، حيث غابت برامجها الاجتماعية عن أرض الواقع على سبيل المثال، واستبدلت بشعارات جوفاء لم تجد السبيل للتنفيذ.

- استشراء ظاهرة شراء وبيع المواقف السياسية مقابل مواقع تنظيمية وسياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، والاعتماد على ظاهرة "الكوتة" الأمر الذي أدى إلى تسليم مهام حيوية لأيدٍ لم تستطع مواجهة استحقاقات ومسؤوليات المواقع التي تسلمتها.

- عدم التعاطي الموضوعي والجاد مع مبادرات السلام وتحديدا بعد مدريد، حيث كان الرفض أو التأييد المطلق هما السمتان، ولم تكن هناك استراتيجيات عمل تعكس مسئولية وطنية، خاصة أن العملية تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني.

- شكل تعاطي الأحزاب والتنظيمات مع حركات السلام الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي واليهودي، سواء في إسرائيل أو في الخارج.

- شكل التعامل مع الرأي العام الدولي بشكل عام، حيث كان، ولا زال، يشوبه التخبط وغياب الخطط والبرامج.

- عدم قدرة هذه الأحزاب والفصائل على تشكيل تحالفات حقيقية تحافظ على ديمومتها على أساس برامج سياسية واضحة. فعودة للوراء تبين أن كافة الجبهات والتحالفات

التي قامت لم تنجز سوى ترسيخ ظاهرة فقدان الثقة بأي شكل وحدوي من شأنه التأثير على المجريات العامة للحركة الوطنية بشكل إيجابي.

- طبيعة علاقة الأحزاب والفصائل بالجماهير والأنظمة العربية والتي تخلو من آفاق استراتيجية. وهناك علامات استفهام كثيرة على علاقات بعض الفصائل ببعض الأنظمة العربية في المراحل المختلفة من تاريخنا، كما أن علاقة هذه التنظيمات بالجماهير العربية تفتقد لرؤية واضحة قائمة على أساس المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني.

هل هناك إمكانية لتجديد وتطوير القديم؟

أود هنا أن أركز على وجهة نظري التي طرحتها والقائلة بأنه ليس هناك إمكانية لتطوير القديم، فهذا القديم هو عقبة في وجه التطور والتجديد، حيث أن هذه الفصائل والأحزاب أصبحت أسيرة لآليات عفى عليها الزمن. فهي لم تحاول مواكبة التطور في الماضي، مما ولد واقعا متصلبا متحجرا مغلقا ربط نفسه بقيم بالية وبأعراف لا تواكب ولا تستوعب أي تطوير أو تجديد. كل ذلك للحفاظ على مصالح خاصة غالبا ما تكون شخصية ضيقة لفرد أو شلة متجانسة المصالح، أو مركز قوى فكري معين، وذلك بحجج مختلفة منها منع الاختراق والأمن. والفئوية والانتماء الفكري الفئوي أديا، من بين ما أديا اليه، إلى هجرة الكادرات والمثقفين والأكاديميين، جعلهم يلجأون، في أحسن الأحوال، للعمل الوطني المستقل خارج هذه الفصائل والأحزاب.

الحاجة للجديد

لكل هذه الأسباب وغيرها أرى أن الأحزاب والتنظيمات القائمة غير قادرة على الاستمرار في قيادة الشعب الفلسطيني، وأرى أن هناك ضرورة لتأسيس أحزاب جديدة تستطيع تجاوز هذه السلبيات وتعالجها بشكل موضوعي لتكون قادرة على قيادة الشعب نحو تحقيق أهدافه، على أن تكون هذه الأحزاب وليدة مخاض لا ردة فعل سلبية لما هو قائم، كما سبق وأن حدث في بعض الانشقاقات التي حصلت في بعض الأحزاب والفصائل، والتي يحلو لها أن تطلق على نفسها أحزاب.

عقبات تواجه الجديد

بالرغم من الحاجة إلى الجديد الذي يمكن أن يشكل أداة للنهوض والانطلاق بالمجتمع نحو التصحيح، الذي يُمكن أن يضعه على عتبة طريق البناء الحقيقي لمستقبل الشعب

الفلسطيني وآفاق تطوره ليأخذ مكانه الطبيعي في المحيطين العربي والدولي، إلا أنني لست متفائلا بإمكانية قيام ما هو جديد بالمعنى الإيجابي في مرحلة قريبة. واعتقد أن ذلك له استحقاقات من الواضح بأننا لا بد أن ندفع ثمنها كي نخرج من هذه المرحلة. كما اعتقد أن هزة كبيرة شاملة لابد أن تحدث كي تقضي على آثار التراكمات التي ساهمت وتساهم في منع حدوث التطور والتجديد على الصعيد الذي نحن بصدده . وأعتقد أن سلبيات الواقع، التي سبق وأن ذكرتها مع غيرها من ظروف استجدت خلال المرحلة السياسية الحالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، تشكل عقبات جدية أمام تأسيس أحزاب جديدة فاعلة. وذلك كما يلي:

- إن انعكاس السلبيات التي واجهت وتواجه فئة المناضلين الوطنيين خلال المرحلة المنصرمة أدت إلى فقدان الثقة في الأحزاب والحركات القائمة، ودفعت الكثير منهم لترك ساحة العمل السياسي المنظم باحثا عن مجالات أخرى ليجد نفسه فيها مثل المنظمات غير الحكومية أو الأعمال الحرة أو الوظائف المستقرة، أو جعلت من بقي يعمل في هذه التنظيمات فاقدا لروح المثابرة والإبداع التي كان يتحلى بها، مما أدى إلى عكس صورة سلبية للأجيال الشابة حول جدوى انضمامها للأحزاب، وشكل مثلا سيئا في أوساط المجتمع المحيط، وساهم في فقدان خبرة يمكن أن تشكل نواة للتغيير.

- عدم قدرة هؤلاء المناضلين التاركين، والذين شكلوا ظاهرة، على تجاوز انتماءاتهم السياسة والتنظيمية والعمل على إيجاد بدائل جديدة لأسباب اجتماعية ونفسية تتعلق بولاءاتهم الفكرية والاجتماعية، بالرغم من أنهم يجاهرون بقناعاتهم بأن تنظيماتهم وأحزابهم لا تشكل الأداة الحقيقة لقيادة الشعب الفلسطيني. وفي اعتقادي أن ذلك يعود، جزئيا، للفئوية والعشائرية السياسية التي سادت وتسود الواقع السياسي التنظيمي، والتي تفاعلت مع العشائرية الاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث أنتج كلاهما هذه الظاهرة التي ستستمر لمرحلة تاريخية معينة.

- فقدان الثقة في قدرة التنظيمات والأحزاب بشكل عام على الدفاع عن، والمحافظة على، حقوق نشيطيها وأعضائها ومعتقليها وأسرهم وأسر شهدائها، حيث أن هذا الموضوع أثر بشكل واضح على شريحة واسعة من الناس، بغض النظر عن التعقيدات والحساسيات التي يتسم بها.

- عدم قدرة المثقفين والأكاديميين والسياسيين الفلسطينيين، حتى الآن، على إيجاد الأطر الاجتماعية والسياسية التي يمكن من خلالها التفاعل والتحاور للبحث عن الحلول أو الاقتراحات والرؤى التي يمكن أن تشكل نقاط ارتكاز لحالة اجتماعية سياسية، تعكس التغيير، وتساهم في تعميم رؤية موضوعية للواقع وما نحتاجه من أجل النهوض والإنطلاق

نحو حالة يقبلها ويؤيدها ويعمل على تحقيقها الشارع الفلسطيني بقواه وشرائحه المختلفة.

– اتسام المرحلة السياسة الحالية بعدم الاستقرار، حيث أدى عدم الوضوح في الاتجاه الذي تسير فيه العملية السياسية بكل تفاعلاتها، وكذلك عدم نجاح المؤسسات الفلسطينية في كسب ثقة الشارع الفلسطيني، إلى حالة من عدم الثقة الموجودة في الشارع فيما هو منظم، وساهم في ازدياد الابتعاد عن العمل الجماعي والنزوع للفردية المطلقة في معالجة القضايا الخاصة والعامة.

– عدم وجود إجماع وطني حول كثير من القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني بشكل عام، إضافة إلى التناقضات في التوجهات السياسية للأحزاب والفصائل، الأمر الذي خلق حالة من الضياع الفكري لكثير من الشباب، حيث تجلى ذلك في عدم القدرة على اتخاذ مواقف مما يحدث من حولهم، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي أو الخارجي، وبالتحديد في العلاقة مع الإسرائيليين والغرب.

– عدم استطاعة القطاع الأهلي الفلسطيني، حتى الآن، على تشكيل حالة مميزة بجوانب نشاطه المختلفة لكي يشكل نموذج عمل جديداً يمكن أن يحتذى به لخلق حالة أفضل نسبيا. فغياب الديمقراطية والمحسوبيات والعشائرية، سواء السياسية أو الاجتماعية، وعدم الجدية في تنفيذ المشاريع في منظمات هذا القطاع، والتأثر بأولويات المانحين وليس أولويات الشعب، كل هذه سلبيات تتداول في أوساط الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تكون أدوات للتجديد.

– عدم قدرة المعارضة "الوطنية الديمقراطية" على أن تكون فاعلة في تبني قضايا الجماهير العامة، أو على أن تشكل محورا يمكن أن تلتف الجماهير حوله للمطالبة بتحسين أوضاعها، أو طرح توجهاتها ومواقفها تجاه القضايا العامة التي تهم الشعب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال يعتبر الخطاب السياسي للمعارضة بالنسبة لكثير من الناس غير واضح أو غير واقعي ونظري في كثير من جوانبه، بل يذهب البعض الى أبعد من ذلك ويتهمها بالتناقض في كثير من الأحيان.

– عدم نجاح محاولة حركة البناء الديمقراطي في تشكيل حالة جديدة، وعدم نجاح مرشحيها في الانتخابات، مما أثر سلبيا على كثير ممن توقعوا التغيير، وزاد من حالة عدم الثقة السائدة.

– اكتشاف الكثير من المناضلين وأعضاء الفصائل والأحزاب لكثير من الممارسات الخاطئة في قيادات التنظيمات والأحزاب، بعد تأسيس السلطة الوطنية بشكل أثر على استعدادات البعض، خاصة أن بعض هذه القيادات كانت مثلا أعلى للكثير من الناس

والمناضلين. وليس سرا أن ذلك صعق الكثيرين حيث ولد لديهم الإحساس بأنهم خدعوا بشكل غير عادي. والبعض من الناس لا يخفى فرحته بأنه اكتشف ذلك حتى ولو متأخرا.

- سيادة قيم السوق المفتوحة، والنزوع المفرط نحو الذات، واختلال موازنة الفرد والجماعة لصالح الأولى نتيجة مجمل التفصيلات التي سبق ذكرها.

- سوء أداء كثير من أعضاء المجلس التشريعي، وعدم قدرة المجلس على كسب ثقة الجمهور لإعادة الثقة في العمل المنظم.

- السلبيات التي رافقت تأسيس السلطة الوطنية من سوء أداء وعدم قدرة على مواجهة متطلبات الناس المتزايدة.

- قضية المرأة وشكل تعاطي الفصائل والأحزاب معها، سواء في سياق العملية النضالية، أو في برامجها وسياساتها وممارستها العملية.

ما العمل؟

في ظل هذه المعطيات أرى أن الواقع مظلم، ولكن قوانين التاريخ ستفعل فعلها. فنحن بانتظار نتيجتين إحداهما إيجابية والأخرى سلبية، فالأولى، هي نهوض القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع وتجاوز ذاتها والانطلاق نحو بناء حركة سياسية فاعلة تحافظ على آمال وطموح الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة، والثانية، هي فشل المشروع الوطني الفلسطيني، في هذه المرحلة على الأقل، والعودة إلى حالة التشرذم التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية.

إذا أردنا، بالفعل، الحفاظ على المشروع الوطني يتوجب على كافة القوى السياسية، بكافة مشاربها الفكرية، تجاوز أزمتها والانطلاق نحو الواقع لدراسته وتمحيصه بشكل علمي للخروج بآليات تتلاءم مع المرحلة التاريخية ومتغيراتها وصياغة برامجها من روح هذا الواقع الحي.

وبهذا الصدد أود أن أقتبس هذه الدعوة لأحد الكتاب العرب لليسار العربي والفلسطيني من أجل تجاوز حالته الراهنة والعودة لممارسة دوره الفاعل في المجتمع بأن يتخلص من آفة التفكير والتنظير اليساري، والتي تتجلى في الميل لاحتقار الوقائع والتفكير بعقل مستعار، مما أدى إلى أجوبة معلبة على أسئلة طازجة يطرحها الواقع اليومي، وأنتج حالة عدم إصغاء للملاحظات والتفسيرات المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية سببت فقره النظري وجموده الفكري، اللذين أثرا سلبيا على العلمية التي ينبغي أن يتمتع بها النهج اليساري كنهج تحليلي لفهم الواقع وكدليل للعمل السياسي.

على اليسار مراجعة مقولة الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين الفقراء والمهمشين باعتبارها القادرة على إقامة عالم جديد تحل فيه المساواة الحقة والحرية غير المشروطة. كذلك عليه مراجعة دور الدين والتراث في تشكيل الوعي وحدود استقلاليته عن الواقع المادي، ودراسة ازدياد نسبة التدين والسلوك الاجتماعي المحافظ لدى الطبقة العاملة وحلفائها الكلاسيكيين.

كل هذه القضايا تحتاج لإجابة. وعلى اليسار الشروع في دراسات ميدانية تحليلية للواقع والابتعاد عن الببغاوية والتخلص من الشعور بالتفوق والاستعلاء بحجة امتلاك ناصية المنهج العلمي في الرؤية والتحليل.

وعليه فلا بد لليسار الفلسطيني أن يتخلص من هذا الواقع الذي سجن نفسه فيه، وينطلق نحو ملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني والعالم، حيث أن واقع المجتمعات في نمو وتطور وتغيير دائم، وما هو صحيح اليوم قد يكون خطأ غدا.

إن ما نحتاجه اليوم هو حركة سياسية تستطيع لملمة أشلاء الحركة السياسية الفلسطينية وتمتلك رؤية واقعية، بحيث تكون قادرة على تجاوز المعيقات التي تقف أما تطور الحركة السياسية وتساهم بشكل فاعل في معركة البناء الوطني الديمقراطي، التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، ويناضل من أجلها شعبنا.

آفاق تطور العمل الحزبي والجماهيري

إمكانية نشوء أحزاب جديدة

مصطفى البرغوثي

إمكانية نشوء أحزاب جديدة

بسبب ضيق الوقت سأحاول أن أركز على عناوين بعض المسائل دون الخوض في تفاصيلها لأنه جرى على ما يبدو ما يكفي من جلد الذات ومن جلد للآخرين، حسب ما سمعت من ملاحظات الجمهور. ولذلك سأحاول أن أركز على مسألة كيف نتطلع إلى المستقبل دون أن نغفل النظرة إلى الماضي، بالطبع. ولا أجد أنه من الممكن الاختلاف على موضوعتين أساسيّتين طرحتا بالأمس؛ الموضوعة الأولى، أن جزءاً هاماً من بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وإن كان ليس جميعها، قد تمحور حول الكفاح المسلح وبالتالي فقد ارتدى صفة الفصائلية وليس الحزبية، وهناك فرق جوهري بين الفصيل المسلح والحزب السياسي، الثانية، أن البنية الاجتماعية الفلسطينية، و٧٠٪ من سكان فلسطين هم من أبناء الأرياف والمخيمات، تتميز بضعف المراكز المدينية (المدن). وقد انعكست بعض التطورات مع نشوء وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في ضعف ما أسميناه البنية التقليدية العائلية. ولكن، إذا تمعنا في الموضوع، سنجد أن ما ضعف إنما هو البنية التقليدية العائلية في المدن، وليس البنية العشائرية بصورة عامة في المجتمع الفلسطيني. ولذلك فإن الفصائل وجدت بسرعة أن أسهل الطرق للتنظيم هو تورث العصبوية العشائرية واستبدال العشيرة بالفصيل. وأصبح التعصب الفئوي سمة مميزة للتنظيم السياسي. والآن تجري عملية تحلل معاكسة، وهذا ما تقوم به على الأقل السلطة في الأساس في محاولة استبدال الفصيل بالعشيرة مرة أخرى.

السمة الأخرى أن حركة المقاومة الفلسطينية تأثرت بصورة كبيرة بالبعد العربي، أو بالمحيط العربي. وأدى انطفاء العمق الشعبي الواسع لحركة المقاومة بعد أيلول في عام ٧٠، وهبّة النفط في العالم العربي، إلى تكون التمويل كأساس جوهري أو أساسي في عمليات التنظيم السياسي. وعندما ضعف الكفاح المسلح حلّ التمويل أو المال كأداة

للتنظيم مكانه. وهذا أدى إلى ظاهرة خطيرة جداً في الأحزاب السياسية والقوى السياسية حيث أن المساءلة بدأت تختفي. والمساءلة تعتمد على العضوية. فإذا كانت العضوية طوعية في الأحزاب والفصائل فإن قادة هذه الأحزاب والفصائل سيكونون معرضين للمساءلة من قبل الجمهور الأعضاء. أما إذا كانت آلية التنظيم هي التمويل فإنهم في هذه الحالة لا يشعرون بأنهم بحاجة لأن يكونوا مساءلين. ولذلك كان هناك فروق جوهرية بين التنظيمات التي سادت في الأراضي المحتلة في السبعينات وبين فصائلية الثمانينات والتسعينات. وهناك فرق جوهري مثلاً بين اتحاد نقابات العمال الذي كان قائماً على الانتخاب والاتحاد الحالي، المعين في الواقع، والذي لا يجري انتخابات في أي حال من الأحوال. فالتغير الجوهري الذي حدث بعد نشوء السلطة هو أن البعض، أو جزء هام من السلطة، لم يعد بحاجة إلى التنظيم السياسي، وبالتالي لم يعد حتى بحاجة للتنظيم الفتحاوي، لأن البعض اعتقد أنه يستطيع أن يستعيض عن التنظيم بالأجهزة الأمنية. ولكن جزءاً هاماً من قاعدة فتح ومن جمهور فتح يشعر أنه مازال بحاجة للتنظيم السياسي للتعبير عن مصالحه. فالفرق يعتمد على النظرة للتنظيم السياسي؛ هل هو وسيلة للسيطرة على السلطة أم أنه الآن، في هذه الظروف، وسيلة لاستئناف ومواصلة الكفاح الوطني؟ وبرأيي أن النظرتين موجودتان، وكل منهما تعتمد على مصالح واهتمامات صاحب كل نظرة أو كل طرف.

الموضوعة الثانية الرئيسية التي أود أن أشير إليها تتعلق بالفرق بين الدولة والسلطة لأننا نخلط بينهما خلطاً كبيراً.

السلطة هي هيئات للسيطرة على الناس، والتحكم في توزيع الثروات فيما بينهم. وهذا ما أدركه الإسرائيليون بصورة عميقة عندما انعطفوا باتجاه أوسلو، لأن المغزى الرئيسي لأوسلو كان محاولة استبدال هدف قيام الدولة الفلسطينية على الأرض بهدف قيام سلطة على السكان. وكما ذكرت الزميلة عميرة هاس في إحدى المحادثات فإن من لديه برنامج اجتماعي فإن السلطة بالنسبة له هي وسيلة لتحقيق هدف، أما من ليس له برنامج اجتماعي فإن السلطة هي الهدف. وبالتالي يجب أن نميز بين سلطة للدولة وبين سلطة لحكم الناس. وما يحاول الإسرائيليون صنعه الآن، وما يحاولون أن يصنعوه الآن في واي بلانتيشن إنما هو أيضاً حل مشكلة صراعهم مع الفلسطينيين، وحل المعضلة الديمغرافية لإسرائيل من خلال تحويل المنطقة إلى نظام "بانتوستونات" ومحاولة تحويل السلطة إلى وكيل أمني وليس قيام دولة مستقلة.

فهناك إذن سمتان أساسيتان برأيي، تحكمان المحيط السياسي الفلسطيني ومسألة الحاجة إلى أحزاب سياسية. السمة الأولى، أن القضية الوطنية الفلسطينية لم تُحل، وبالتالي فإن مهمة الكفاح الوطني مازالت قائمة وستبقى موجودة خلال العشرين سنة

القادمة على الأقل، السمة الثانية، أنه بنشوء السلطة الفلسطينية، على جزء من الأرض الفلسطينية، وعلى الحياة اليومية الاجتماعية للسكان حدث تداخل عميق بين المهمات الوطنية والمهمات الاجتماعية، قد يصح القول أنه لا يوجد برنامج اجتماعي لدى البعض، ولكن لا توجد قوى ولا أفراد ولا سلطة ولا فصائل بدون مصالح اجتماعية.

هناك أزمة نشعر بها الآن في النظام السياسية الفلسطيني. ودون الخوض في تفاصيل الجوانب الذاتية لهذه الأزمة، فإن الأمر الأساسي هو أن هناك حاجة للتغيير نابعة من عدم انسجام البنية القديمة مع الظروف السياسية الجديدة القائمة. فالأشكال القديمة لم تعد قادرة على التصدي للمهمات الوطنية والاجتماعية الجديدة، وإن كان البعض يحاول أن يختبئ خلف مقولة أن استمرار المهمات الوطنية يعني أن نؤجل كل تغيير حتى ننجز هذه المهمة الوطنية. وهناك الآن على الساحة الفلسطينية قطبان رئيسيان، القطب الأول هو قطب السلطة (حزب السلطة)، ولا أقول قطب "فتح" لأن هناك تمايز حتمي يجري داخل حركة فتح بين من هم في هذه السلطة ومن هم خارجها، وقطب آخر هو قطب حماس أو التيار الإسلامي. وهناك حاجة ملحة يشعر بها الجميع لتيار وطني ثالث ديمقراطي يشكل بديلاً لهذين القطبين. الأزمة القائمة لها جانب آخر مهم وهو أن منظمة التحرير بكل هياكلها وفصائلها بحاجة إلى تجديد وتبديل، لماذا؟ لأن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الذي تقوم عليه ليست مستمدة أساساً لا من الانتخاب ولا من الانتداب، بل هي مستمدة من تمثيلها للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن تمثيلها للمشروع الوطني الفلسطيني الذي هو مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني. والأزمة التي تنشأ الآن تنشأ بحكم مسألة بسيطة هو أن ما يجري في واي بلانتيشن اليوم لا ينسجم مع مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني. فالقاعدة التي يقف عليها المفاوضون تهتز وما حدث من اتفاقيات حتى الآن، وما سيوقع الليلة الساعة السادسة مساء بالمناسبة، سيسهم في مواصلة تمزيق الوحدة التي قام عليها المشروع الوطني الفلسطيني وتحقق على أساسها الإجماع الوطني الفلسطيني. لذلك، شئنا أم أبينا، ودون الإساءة إلى أي هياكل قائمة، ونحن نريد أن نحافظ على أقصى قدر ممكن منها، لا بدّ من بناء إجماع وطني جديد، ولا بدّ من إحياء المشروع الوطني الفلسطيني. ولا سبيل لذلك سوى الديمقراطية. لا توجد وسائل أخرى بحوزة الشعب الفلسطيني لتجديد مشروعه الوطني إلا الديمقراطية. ومن يفكر بطريقة أخرى فهو برأيي هو مجانب للصواب. أعطيكم مثلاً على ذلك، المجلس الوطني الفلسطيني. فمن المُحزن أن هذا المجلس اليوم لا ينعقد إلا بطلب من الحكومة الإسرائيلية ولا ينعقد إلا لتنفيذ المطالب الإسرائيلية والأمريكية. ألم يكن المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة المرجعية للشعب الفلسطيني التي تنعقد سنوياً لمراجعة المشروع الوطني الفلسطيني ومراجعة وضع القضية الوطنية الفلسطينية،

ووضع الخطط والبرامج لتطوير نضالنا الوطني؟ أين ذهب المجلس الوطني الفلسطيني؟ ولماذا ينعقد؟ الآن، أحد الشروط التي سيوقعون عليها الساعة السادسة هو انه يجب على المجلس المركزي أن يلغي الميثاق ثم بعدها، خلال شهرين، ينعقد المجلس الوطني. والسؤال كيف سيجتمع المجلس الوطني لمراجعة الخط الوطني الفلسطيني إن كانت تركيبته تحكمها الأغراض السياسية، وإذا كان معظم أعضاءه يعينون تعييناً وبالتالي يكون هناك أعضاء واقفون على باب القاعة يُضافون، حسب التصويت، إذا لزم الأمر. فبدون انتخابات لأعضاء المجلس الوطني، على الأقل في المناطق التي يمكن إجراء الانتخابات فيها، وأول منطقة يمكن إجراء الانتخابات فيها هي الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن شرعية المجلس الوطني ستتآكل أيضاً بحكم رضوخه للشروط الإسرائيلية. لماذا هناك حاجة للأحزاب ولأحزاب جديدة ولتيار ثالث؟ اسمحوا لي أن أكون صريحاً؛ أن السلطة في وضعها الحالي تثير القلق، وهناك تخوفات كثيرة لدى الجمهور من واقع تكون تحالف جديد داخل هذه السلطة بين الأجهزة الأمنية، أو قسم هام منها حتى لا أظلم البعض، وبين بيروقراطية منظمة التحرير، وهي بكل أسف تشمل قيادات معظم الفصائل وحتى جزءاً من قيادات الفصائل المعارضة، والاحتكارات الاقتصادية. هذا التحالف بين هذه الأجسام الثلاثة ، الأجهزة الأمنية والبيروقراطية والاحتكارات الاقتصادية، وما جاء مع أوسلو وما تبعه من تغليب لمصلحة بيروقراطية المنظمة في المكان والمكانة والمال على مصلحة الشعب الفلسطيني، هذا الائتلاف سيؤدي إن استمر إلى وضع يكون لا مصلحة له في استمرار الصدام مع إسرائيل. وتتكرس خطورة هذا الأمر بتعمق الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل. اليوم، لعلمكم، فإن دخل السلطة الجاري من الضرائب وغيرها ٧٠ مليون دولار سنوياً، ٤٠ مليوناً منها يأتي عن طريق إسرائيل، أي أن إسرائيل هي التي تجمعها. هذا يخلق نوعاً من الاعتماد الخطير. هناك أبناء للأجهزة البيروقراطية صاروا معتمدين على الوكالات التي يأخذونها من إسرائيل، وهناك موازنة مالية رسمية يعرفها المجلس التشريعي، وموازنة مالية غير رسمية لا يعرفها أحد، تشمل التبغ والبترول والاسمنت وغيره. وعندنا أزمة مالية في وزارة الصحة حيث لا يوجد دواء للأطفال ولا يوجد دواء لمن يعانون من السكري ولا يوجد تطعيمات، وهناك نقود يتم استثمارها في كازينو أريحا. هذه أنا ذكرتها جميعها كأمثلة، وليس للانتقاد، ولكن للإشارة إلى أن هناك قضايا حياتية في حياتكم يومياً، في الحياة الاجتماعية لكل مواطن فلسطيني يجب أن تتصدوا لها، ولن تتصدوا لها بالكلام، ولن تتصدوا لها فقط عبر المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ليست بديلاً للأحزاب. وإنما تستطيعون أن تتصدوا لها إن كنتم تهتمون بحياتكم وحياة أبناءكم ومستقبلهم فقط من خلال العمل السياسي ومن خلال الأحزاب السياسية. فإذن هناك حاجة لأحزاب وهناك حاجة لتيار ديمقراطي بديل لثلاثة اعتبارات؛ الاعتبار الأول الوطني، الحاجة لإعادة بناء المشروع الوطني وأقولها

بصراحة، بسبب فشل القيادة الحالية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفشلها في إدارة العلاقات الفلسطينية العربية، وفشلها في إدارة العلاقات مع العالم. الاعتبار الثاني، هناك حاجة اجتماعية بحكم حاجة الفئات الاجتماعية المتضررة من النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي المتكون وحاجة هذه الفئات للدفاع عن مصالحها الاجتماعية. والاعتبار الثالث، هناك حاجة سياسية لنشوء هذه القوى بحكم حاجتنا لبناء نظام دولة، نظام مؤسسات ديمقراطي، وبسبب الفشل المتصاعد في الإدارة الداخلية. لكن ذلك يقتضي ليس فصائل، بل أحزاباً من نوع جديد، أو تجمعات سياسية، أحزاب، بالمعنى العصري. وبكلمة محددة أحزاب لها عضوية ولها مساءلة وانتخابات وبرامج أحزاب تسمح بالتعددية في الاجتهاد داخلها. إذا لم تكن أحزاب ديمقراطية لا تصدقوا أنها تستطيع أن تدافع عن الديمقراطية. هذا كلام فارغ. يجب أن يكون أيضاً لهذه الأحزاب والقوى قدرة على المعارضة، والمعارضة ليست المعارضة المجاملة وليست المعارضة القائمة على العلاقات الشخصية، بل المعارضة القائمة على المواقف. ودعوني أوضح ماذا أقصد بذلك، اقصد تحديداً خمسة أشياء؛ أولاً، أن تكون هذه المعارضة ذات برامج بمعنى أن لها مواقف مبدئية وليست معارضة من أجل الإغراء طمعاً في الحصول على مناصب، وذلك يتطلب وجود جمهور للمعارض وللمعارضين، لأن المعارض الشخص بدون جمهور يسير حسب أهواءه ومصالحه، أما مع جمهور فعليه أن يخضع لاحتياجات هذا الجمهور ويلتزم التزاماً مبدئياً بأهدافها الاستراتيجية. ثانياً، يجب أن تكون هذه المعارضة غير قابلة للاحتواء، وخاصة الاحتواء بالمال أو المناصب كما جرى للأسف في الماضي. ثالثاً، يجب أن تربط هذه المعارضة القول والفعل، تمزج بين القول والفعل، ولا تحتمل الموقف وضده، كما ذكر زميلنا فيصل الحوراني في مداخلته بالأمس، أي يجب أن تتسم باستقرار نسبي في مواقفها بفعل الاستقرار النسبي لمصالحها ولمصالح الفئات التي تمثلها. رابعاً، يجب أن تتوفر داخلها اليات ديمقراطية للتجديد، ولاختيار القادة، ولاختيار الخط السياسي والبرامج، ولاتخاذ المواقف وللمكاشفة والعلنية أمام الجمهور، وأخيراً يجب أن تعتمد العضوية أساساً لعملها ولا سبيل غير ذلك لتحقيق الاستقلال المالي عن السلطة، الأمر الذي لا زال غير متوفر حتى هذه اللحظة لجميع الفصائل بما فيها فصائل المعارضة.

ربما أنا مضطر أن أشير إلى تجربة حزب الشعب في هذه المداخلة، وهذا ليس دعاية لحزب الشعب، وإنما أريد أن اقول أن التجربة الأخيرة التي جرت في الانتخابات وفي عقد المؤتمر عكست في رأيي أربع مسائل مهمة يجب التمعن بها من قبل الجميع؛ أولاً، أنها أجرت انتخابات ديمقراطية كاملة من القاعدة للقمة. ثانياً، أنها أعلنت التخلي عن عقلية العصبوية التنظيمية، وأمل أن يطبق ذلك فعلاً. ثالثاً، أعلنت التوجه للمساهمة في بناء تيار وطني ديمقراطي يشكل البديل للقطبين القائمين، ولم تطرح نفسها كبديل. رابعاً، أنها صفّت مؤسسة الأمين العام، المؤسسة الفردية، التي حالت لفترة طويلة بين الجميع

من العمل الجماعي والتعددية. هذه على كل حال تجربة آمل أن تكون مفيدة وأن تصل إلى ما تريد أن تصل إليه. ولكن دعوني أقول: لن تكتمل هذه التجربة إلا بتكون التيار الثالث الوطني الديمقراطي كبديل لنهج التفريط بالحقوق الوطنية ولنهج التطرف والأصولية، ولخطر الشمولية والسلطوية في المجتمع الفلسطيني. إن مثل هذا التيار يجب أن يضم أحزاباً وشخصيات وقوى اجتماعية وعناصر المجتمع المدني ونقابات ومؤسسات، ويجب أن يستند إلى أشكال جديدة. ولا يجب أن يُنظر للتيار الثالث كائتلاف بين أطراف أو فصائل. وإذا نشأ كائتلاف بين أطراف وفصائل فإنه سيحكم على نفسه بالوفاة قبل بدء عمله. يجب أن ينشأ ليمثل قوى اجتماعية وتيارات مختلفة، وأن تسمح أشكاله التنظيمية بهذا التنوع والتعدد. وهذا التجمع الذي أدعو له بوضوح، يجب، أولاً، أن يكون وطنياً بمعنى أن يكون متمسكاً بالمشروع الوطني وبقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وثانياً، أن يكون ديمقراطياً أي ديمقراطياً في القضايا الاجتماعية وديمقراطياً في ممارسته للديمقراطية، وثالثاً، أن يكون بديلاً بمعنى أنه معارضة، ومرة أخرى ليس معارضة المنتقد الخجول، بل المعارض الذي يسعى لترسيخ مبدأ تبادل السلطة. والمعارضة في هذه الحالة لا تعني فقط معارضة الوزراء، ولا تعني فقط التهجم على المجلس التشريعي عندما لا يقوم بدوره، وأنا آمل أن يكون جزء هام من أعضاء المجلس التشريعي في مثل هذا التيار، إنما المعارضة أيضاً تعني أن ننتقد حتى مؤسسة الرئاسة عندما تخطئ مؤسسة الرئاسة وتكون مسؤولة عن الأخطاء الموجودة في المجتمع الفلسطيني. وكان من الممكن للرئيس عرفات أن يبقى خارج هذا الإطار لمرحلة تاريخية لو قبل أن يبقى رئيساً لمنظمة التحرير، وليس رئيساً للحكومة الفلسطينية، ولكن بحكم كونه رئيساً للحكومة الفلسطينية، ورئيساً للمفاوضات، ووزيراً لأربع وزارات، فإنه يضع نفسه حكماً في موقع المساءلة مثله مثل باقي المسؤولين في السلطة الفلسطينية. التيار الثالث، يعني برنامجاً سياسياً وطنياً اجتماعياً اقتصادياً بديلاً، والجمهور يتعطش إلى ذلك. وأنتم، أنا أعرف، تتعطشون إلى ذلك. والمستقبل هو إلى جانب نشوء مثل هذا التيار – وهذا بالمناسبة لمصلحة السلطة الفلسطينية أيضاً – لأنه بدون نشوء مثل هذا التيار فطريقنا مضمون إلى نموذج الجزائر مع فرق واحد بسيط هو أن التحول سيكون أسرع. ولكي أكون محدداً فلا يمكن بلورة مثل هذا التيار ومثل هذا النظام السياسي الجديد إلا بتكريس اليات ملحة، منها مثلاً العمل فوراً من اجل إجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية المعطلة منذ ثلاث سنوات، والعمل من أجل انتخاب أعضاء المجلس الوطني انتخاباً ديمقراطياً مباشراً، والعمل من أجل ضمان أن تجري انتخابات أعضاء المجلس التشريعي في موعدها. وأخيراً أنا أدعو إلى عقد مؤتمرات وانتخابات دورية لكل الأحزاب والفصائل وإقرار قانون ديمقراطي للأحزاب يضمن تمويلها بمعزل عن إرادة السلطة الحاكمة. وهذا دور المجلس التشريعي. آسف للإطالة، وأختتم بالقول نحن بحاجة إلى قوة سياسية جديدة واقعية بعملها من خلال الواقع لا مجرد نقده من خارجه، قوة لا تكون مستسلمة للواقع بحجة الواقعية، بل تعمل من خلاله من أجل تغييره. وشكراً.

قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني ما بين نضج الظرف الموضوعي وقصور العامل الذاتي

أحمد مجدلاني

قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني ما بين نضج الظرف الموضوعي وقصور العامل الذاتي

مقدمة

مما لا شك فيه ان مبادرة مواطن بالدعوة لعقد هذا المؤتمر، وتحت هذا العنوان بالذات، تعكس إلى أي مدى وصلت إليه أزمة العمل الوطني الفلسطيني، والضرورة التاريخية الملحة التي تفرض نفسها على كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية والمفكرين والأكاديميين الفلسطينيين لتدارس الوضع بروح من المسؤولية الوطنية العالية، ليس بهدف تشخيص الحالة فقط، رغم أهمية ذلك، وإنما وصولا لوضع افضل الأساليب للخروج من المأزق الراهن، واشتقاق البرامج والخطط التي من شانها ليس فقط معاينة الوضع الراهن، لحل مهماته المطروحة، ولكن، بنفس القدر، محاولة التوصل لصياغة رؤية استراتيجية لحل المسألة الوطنية الفلسطينية حلا عادلا وتاريخيا.

وفي معرض تشخيصنا للحالة الراهنة، وللمأزق الذي تمر به الحركة الوطنية الفلسطينية نستطيع أن نسجل عدة مستويات:

١) مستويات الأزمة

أ- المستوى السياسي

لقد ادت التطورات العاصفة على المستوى العالمي، منذ مطلع هذا العقد، والتي تمثلت بانهيار المعسكر الاشتراكي، والتراجع الكبير في حركة التقدم والسلام العالمية، وانحسار وتراجع دور حركة التحرر العالمية في بلدان العالم الثالث، إلى اختلال صيغة التوازن

الدولي الذي قام عقب الحرب العالمية الثانية وارتكز على معسكرين، وقطبين دوليين. لقد شكل هذا الانهيار والتراجع الآنف الذكر حافزاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، ولدى المعسكر الإمبريالي الرأسمالي عموماً، لاستكمال الهجوم لضرب كافة الإنجازات التي حققتها الشعوب في المرحلة الماضية.

ولقد بدا ذلك واضحا في سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة وقيادة ما سمي بالنظام العالمي الجديد، وذلك تكريساً لهيمنة القطب الواحد بديلاً عن الثنائية القطبية. وقد ساهمت حرب الخليج الثانية، والنتائج التي تمخضت عنها، إلى بروز تغييرات عميقة وجذرية في بنية النظام الإقليمي العربي، وأحداث اصطفافات وتحالفات جديدة على المستوى الإقليمي والعربي، مهدت الطريق لمحاولات إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي، تشكل إسرائيل القوة الإقليمية المهيمنة فيه، كأحد ركائن النظام العالمي الجديد.

وقد انجذبت أوساط واسعة من الشرائح البرجوازية والبيروقراطية المهيمنة على القرار السياسي في البلدان العربية للانخراط فيه، بما فيها بعض الفئات من البرجوازية الفلسطينية الطفيلية، والكمبرادورية، المتحالفة مع الشرائح البيروقراطية في قيادة م.ت.ف. وصولاً إلى توقيع اتفاقيات أوسلو المجحفة. وقد تم التعاطي مع هذه الاتفاقيات في الساحة الفلسطينية بأشكال وتعبيرات مختلفة، فالبعض الذي رأى فيها خياراً وحيداً لا رجعة عنه ويندرج في إطار الترتيبات السابقة الذكر، والبعض الآخر رأى فيه ممراً إجباريا فرضته موازيين القوى الجديدة، وفرصة لانتزاع ما يمكن انتزاعه والتأسيس عليه للمرحلة اللاحقة. وهناك البعض الآخر الذي رفضه جمله وتفصيلاً، انطلاقاً من رفضه أو تحفظه على مسيرة السلام منذ انطلاقتها في مدريد. ولكن أيا كانت الاجتهادات التي تعاطت مع عملية السلام واتفاقيات أوسلو والنتائج التي أسفرت عنها، وما تكرس منها على ارض الواقع، فإن المسألة الرئيسية الآن هي ليست مع أوسلو، وهو كخيار لم يكن الأصح والأفضل في تلك المرحلة ، لأنه لم يلبّ الحد الأدنى من الحقوق الوطنية. فالسؤال المركزي الآن، والذي يجب أن نجيب عليه هو: هل غيرت أوسلو من طبيعة المرحلة النضالية التي يمر بها شعبنا وهل ما زالت سمتها الرئيسية دحر الاحتلال، والعودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس؟.

طبيعة المرحلة الراهنة

انطلاقا من تشخيصنا للوضع الراهن، وتلمس الأثر الذي أحدثته اتفاقات أوسلو بترجماتها العملية وتطبيقاتها على الأرض بعد مرور أربع سنوات على التوقيع عليها، فإن سمة المرحلة الأساسية، ورغم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، وإحداثها تحولا نوعيا في مجرى النضال الوطني الفلسطيني، وربطها بشكل

غير مسبوق قضايا استكمال النضال التحري مع قضايا النضال الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال المسؤوليات المباشرة التي تتحملها السلطة الفلسطينية تجاه الشعب داخل الوطن، إن كل هذا لم يلغ طابع المرحلة النضالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني باعتبارها مرحلة تحرير وطني، تتداخل فيها وتتكامل المهمات الوطنية مع المهمات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية.

ولم يلغ أيضا السمة الرئيسية من حيث تحديد التناقض الرئيسي الذي مازال بين الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته وفئاته الاجتماعية وبين الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً لتحقيق أهدافه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن ما تتميز به المرحلة الراهنة من التداخل الجدلي العميق بين المهمات الوطنية والمهمات الديمقراطية والاجتماعية بات يتطلب تحديدا دقيقا للمهام على الصعيد الوطني العام، التي يستند تحقيقها على الشعب داخل الوطن وخارجه، بكافة طبقاته وفئاته الاجتماعية وفصائله وأحزابه وقواه السياسية والاجتماعية، كما يتطلب أيضا تحديدا دقيقا للمهمات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب طبيعة السلطة الفلسطينية والاتفاقيات والالتزامات التي تقع عليها والسياسات والتي تتخذها جراء ذلك. فقد صار واضحا أنه لا بد لأي تصادم مع سلطات الاحتلال أن يمر عبر فلتر السلطة الفلسطينية، ويخضع لتكتيكاتها وسياساتها. ومن هنا أصبحت قضية الديمقراطية شرطاً ضرورياً وملحاً اكثر من أي وقت مضى لإنجاز المهام الوطنية أيضاً.

إن تحقيق المهام الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، يجب أن يستند إلى قوى ديمقراطية حقيقية، وعلى أساس برنامج واضح ومحدد المعالم والأهداف والمهام.

مازق المفاوضات واستحقاق نهاية المرحلة الانتقالية

إن المتتبع لسلسلة الأزمات التي مرت بها عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) في واشنطن، لا بد وأن يلحظ أن الحلقة المركزية في أسباب نشوء العقبات التي تواجه تنفيذ الاتفاقيات، وبالتالي تحولها إلى مأزق، يكمن في الفلسفة التي قام عليها الاتفاق.

فالاتفاق قام على أساس القضايا الإجرائية المباشرة وليس على أساس قضايا مبدئية، حيث ان القضايا المبدئية والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية جرى تأجيلها لمفاوضات الحل الدائم، وتم الاتفاق على القضايا الإجرائية لبدء التطبيق فيها. ولما كانت كافة القضايا الإجرائية ستقود، حتما وبالضرورة ، إلى التأسيس والوصول للقضايا المبدئية (أي قضايا الحل النهائي) التي ستؤدي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، فإن الاصطدام

بها قد حصل منذ اللحظات الأولى للتطبيق. وواجهت العملية التفاوضية أزمات جدية وخطيرة منذ عهد حزب العمل (رابين–وبيرز) وإن كان يبدو لدى البعض أن تطبيق قضايا الحل الانتقالي مع حزب العمل سيكون اكثر سلاسة ويسراً منها مع حكومة نتنياهو. إلا أن واقع الحال أثبت أن هناك اتفاقا، إن لم نقل إجماعا (قومياً) إسرائيلياً، وخصوصا لدى الحزبين الكبيرين في إسرائيل، على الخطوط الحمراء لقضايا الحل النهائي. وهذا الإجماع عبرت عنه وثيقة (بيلين– ايتان).

وبصرف النظر عن الطريقة التي كان يتم بها حل الأزمات التي مرت بها عملية تطبيق الاتفاقيات في السابق، وان كان هذا الأمر يحتاج لدراسة وبحث وتدقيق لاستخلاص الدروس والعبر منها، وعلى وجه الخصوص للتعرف على التكتيك التفاوضي الإسرائيلي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن سياسة تدوير الزوايا، ودحر القضايا الخلافية وتأجيلها كانت هي القاعدة والأساس، بينما الاستثناء كان البحث عن حلول للقضايا الإجرائية، مما يؤدي بالضرورة إلى إعادة فتح الاتفاقيات الموقعة والتفاوض عليها، بهدف استدراج المزيد من التنازلات عند التطبيق، تحت ذرائع ضمان الأمن الإسرائيلي وعدم قيام السلطة الفلسطينية بواجباتها حيال ذلك، وطبعا كل ذلك من اجل خلق الأرضية الملائمة والوقائع المادية المطلوبة، عند الدخول في مفاوضات الحل الدائم على ما تم التأسيس عليه.

– إن المأزق الراهن الذي تواجهه عملية تطبيق الاتفاقيات يكتسب أبعادا ومضامين خطيرة، تميزه عن بقية الأزمات السابقة، وذلك للأسباب التالية:

١) أنه يحدث مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية، وبدء العد العكسي لاستحقاق المرحلة النهائية.

٢) أنه يحدث في ظل حكومة تمثل ائتلافاً دينياً وقومياً متطرفاً لا يعترف، من حيث المبدأ، بالفلسطينيين ولا بحقوقهم، وعمل جاهدا منذ مجيئه على ضرب وإنهاء كافة الاتفاقيات السابقة.

٣) أنه، وفي ظل هكذا تحالف يحكم إسرائيل ولديه هذه التوجهات، يظهر انقسام عميق داخل هذا الائتلاف على خلفية تنفيذ الحد الأدنى الذي قبلت به القيادة الفلسطينية في قضايا المرحلة الانتقالية، لكن لديه إجماع على رفض تقديم أي شئ في القضايا الكبرى وقضايا الحل النهائي.

٤) أن هذا المأزق لا يأتي فقط في ظل استفراد الولايات المتحدة بقيادة عملية السلام ورعايتها في المنطقة، ولكن في ظل اصعب وأدق الأوقات التي تواجهها الإدارة الحالية، وعدم قدرتها على ممارسة أي ضغط على إسرائيل لحملها على قبول مبادرتها، بسبب ضعفها والفضائح التي تعصف بها والتهديد الجدي من قبل الكونغرس باتخاذ إجراءات العزل لرئيسها.

عناصر المأزق الراهن لعملية السلام

١) الموقف الإسرائيلي

– في تشخيصنا للموقف الإسرائيلي فإنه يستند، ومن حيث المبدأ، على فهمه لمضمون الاتفاق وأسسه القائم على تنفيذ القضايا الإجرائية وعلاقة ذلك بقضايا الحل النهائي.

– لذلك من الخطأ الجسيم تصوير نتنياهو وكأنه يراوغ ويتهرب ويماطل ويسوف في تنفيذ الاتفاقيات. فالمسألة بل تتصل بالدرجة الأولى بقناعة نتنياهو بأن تطبيق قضايا المرحلة الانتقالية سوف يضعف موقفه في مفاوضات الحل الدائم. وما يسعى إليه هو دفع السلطة للقبول بالدخول في مفاوضات الحل الدائم، قافزاً عن استحقاقات قضايا الحل الانتقالي وهذا ما دعا له اكثر من مرة.

– إن نتنياهو برفضه تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية ينطلق من اعتبارها ورقة رابحة بيده، يسعى لمقايضة السلطة الفلسطينية عليها واستدراج تنازلات جدية منها، تتصل بقضايا الحل النهائي، مما يعني تحقيق مأربه الأساسي ألا وهو برنامجه الذي جاء على أساسه للسلطة، وهو إنهاء اتفاق أوسلو وإعادة بناء العملية التفاوضية على أسس جديدة تتفق وأيديولوجية اليمين القومي والديني الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية.

– إن الموقف الإسرائيلي في الممارسة يستند على ما وفرته له اتفاقية أوسلو من استبعاد لدور الأطراف الدولية وللشرعية الدولية، بمعنى الاستفراد بالموقف الفلسطيني، وإملاء شروطه عليه، انطلاقا من موازيين القوى الراهنة، وقد بدا ذلك ملموسا في طريقة تعاطي حكومات العمل السابقة، وحكومة نتنياهو الحالية مع الرعاية الدولية، وخصوصا الأمريكية، بكثير من الازدراء والانتقائية. فعندما يكون ذلك التدخل لمصلحتها فإنها تسمح به في سبيل تكييف وتليين الموقف الفلسطيني وتوجيه الضغط عليه للقبول بالإملاءات والشروط الإسرائيلية.

٢) الانحياز الأمريكي

لا يحتاج الأمر إلى جهد كبير لإبراز مظاهر الانحياز الأمريكي لإسرائيل تاريخيا وراهنا ومستقبلاً والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، بصرف النظر عن إدارتها، في توفير الدعم والغطاء السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل. لكن إذا ما كانت عملية السلام، منذ انطلاقها في مدريد، قد شكلت مصلحة استراتيجية أمريكية فرضتها ظروف ومعطيات إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي جديد كركيزة أساسية من ركائز النظام الدولي الجديد المزمع إنشاؤه حينئذ، فإن أطماع إسرائيل لم تعد تنحصر في لعب دور صغير وتنفيذي في هذه الاستراتيجية، وإنما بدأت تتطلع لكي تصبح شريكا استراتيجيا بدلا من لعب دور المنفذ والتابع.

إن فهمنا لهذه الحقائق التي تعني انتقال العلاقة الإسرائيلية الأمريكية لمستوى جديد بعد انتهاء الحرب الباردة يوضح، بشكل لا لبس فيه، حقيقة وأبعاد الدور الأمريكي في رعايته لعملية السلام في المنطقة عموماً وعلى المسار الفلسطيني خصوصاً . وبالتالي، فإن التعميمات الخاصة بالموقف الأمريكي التي تنطلق من اعتبارات أخلاقية، وتصفه دائما بالراعي غير النزيه والأمين، والمنحاز لطرف دون أخر، لا يغير من الأمر شيئا. كما وأن محاولة استعاره تكتيك قديم لعبه الرئيس السادات بكسب الموقف الأمريكي، وخلق شرخ وتناقض بينه وبين الموقف الإسرائيلي، أثبت التاريخ عقمها وبؤس التفكير القائم عليها.

ان ما يحرك الموقف الأمريكي هو مصالحه. وإن عدم شعور الولايات المتحدة بوجود تهديد لمصالحها يدفعها لتعديل مواقفها، يجعلها بمنأى عن اتخاذ خطوة، ولو كانت صغيره، باتجاه تعديل موقفها المنحاز لإسرائيل، لأنها تعتبر أن لها فيه مصلحة داخلية، أولاً، ومصلحة استراتيجية تتصل بالأمن القومي الأمريكي، ثانياً.

٣) تخلف قوى السلام الإسرائيلية عن القيام بدورها

لقد كانت لهزيمة حزب العمل وائتلافه في الانتخابات الأخيرة أثر كبير ليس على مستوى خسارة هذا التحالف للسلطة، وإنما على أوضاعه الداخلية. فقد اهتزت صورته أمام نفسه، وجمهوره، وبرزت العديد من الأزمات التنظيمية، وإن لم يعبر عنها لغاية الآن بانشقاقات واضحة وخروج رموز وقيادات منه وتشكيل كتل وأحزاب جديده، وإن كان هذا الخيار ممكنا في إطار البحث لدى البعض منه. إلا أن الشيء المهم والأساس أن تلك الأزمات انعكست على دور هذه القوى، وعلى وجه الخصوص حزب العمل، باعتباره الشريك الأول والأساسي في صنع عملية السلام مع القيادة الفلسطينية. إن عدم فاعلية هذا الدور في حماية عملية السلام، ووصولها في بعض الأوقات إلى حد الانهيار، يعنى ضربا للخيار التاريخي الذي اتخذته هذه القوى في إقامة السلام مع الشعب الفلسطيني. وبالتالي فإن تخلف قوى السلام الإسرائيلية (باستثناء القوى والأحزاب العربية وراكاح) عن القيام بدور فاعل وجدي في التصدي لسياسات حكومة نتنياهو الهادفة إلى ضرب أسس عملية السلام ورفض تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، والركون إلى إمكانية تفكك وانهيار التحالف الحاكم من جراء نفسه بفعل التناقضات الواسعة فيما بين أطرافه، ورهان أجنحة فاعلة وقوية من حزب العمل على إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية مع الليكود لاستكمال مسيرة السلام، إن سياسة التردد والانتظار هذه قد أعطت الفرصة لنتنياهو للمضي قدما في سياساته ليس على مستوى مواصلته لعملية السلام في المنطقة ككل، ومع الفلسطينيين على وجه الخصوص، وإنما على مستوى السير في سياسة اجتماعية ألحقت افدح الأضرار بالقاعدة الاجتماعية التي تستند عليها هذه القوى.

إن قراءة الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل تشير إلى تزايد ميول التطرف والتعصب القومي والديني لدى الشارع في إسرائيل، وتقلص نفوذ قوى السلام وتراجعها، بحكم عدم امتلاكها لقيادة موثوقة تحظى بالاحترام والمصداقية والجرأة في بلورة برنامج ومواقف واضحة اتجاه العديد من القضايا المفصلية.

وإذا ما كانت الميول المتزايدة للتطرف والتعصب في إسرائيل قد تزايدت، فلأنها لم تجد في قوى المعارضة سوى صدى باهت للعديد من المواقف التي أتخذها نتنياهو، سواء باتجاه الاستيطان والقدس والدولة المستقلة. ذلك أنها والحال هكذا تفضل الأصل وليس الصدى، وبالتالي فإن التعويل على أن تلعب هذه القوى في المدى المنظور دورا مركزيا في التصدي لسياسات حكومة نتنياهو، أمر لا يتصف بالحكمة وبعد النظر، ما لم تعد هذه القوى بناء رؤيتها وبرنامجها على قاعدة أن السلام هو مصلحة حقيقية للإسرائيليين، ولا يمكن أن يقام ألا على أساس احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤- الأداء التفاوضي الفلسطيني

إن التعرض للأداء التفاوضي الفلسطيني، وكشف اوجه الخلل والقصور فيه كعنصر هام وأساسي من عناصر الأزمة التفاوضية الراهنة، لا يعني بأي حال من الأحوال تجريد هذا العنصر من مكوناته الأخرى المتصلة بأداء السلطة الفلسطينية بشكل عام، وعلى اعتبار أن هذه المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي التي تمد المفاوض الفلسطيني بعناصر القوة على طاولة المفاوضات. فأننا سوف نركز في عرضنا الحالي على مستوى الأداء التفاوضي نفسه والذي يمكن تلخصيه بالتالي:

أسس العملية التفاوضية

لقد قامت العملية التفاوضية على مبنى تفاوضي تحددت فلسفته في إطار اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو). وتقوم هذه الفلسفة على الدخول في القضايا الإجرائية، عبر سلسلة من الاتفاقيات سميت باتفاقيات المرحلة الانتقالية، على أن تكون الاتفاقيات نفسها هي الإطار المرجعي لتطبيقها وليس قرارات الشرعية الدولية، بينما جرى تأجيل القضايا المبدئية إلى ما سمي بمفاوضات الحل النهائي، والتي سيكون هدفها تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢-٣٣٨. ولما كانت مفاوضات الحل النهائي ستبنى على ما يتم إنجازه في المرحلة الانتقالية، ووفق البنود المرجعية السابقة، لاعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، فان موازين القوى التي ساهمت في صنع هذه الاتفاقيات ستلعب نفس الدور عند تنفيذها، أو عند فتحها وإعادة النظر فيها، وفقا لمصلحة الطرف الأقوى. وقد دللت على حقيقة ذلك مسيرة الصراع بين السلطة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حول تنفيذ قضايا الحل الانتقالي، حيث كانت السلطة الفلسطينية تضطر، في نهاية الأمر، للرضوخ لمعادلة القوة.

ضيق الخيارات والتعويل فقط على الخيار التفاوضي

ولا يقصد بضيق الخيارات أن هنالك عوامل موضوعية قاهره تفرض خيارا محدداً ووحيدا، رغم إدراكنا المسبق أن الخيارات أمام القيادة الفلسطينية باتت محدودة وقليلة. لكن حصر الخيارات فقط بخيار التفاوض، وحصر التكتيك والتحرك السياسي لخدمة هذا الخيار من خلال الرهان على الوساطة الأمريكية، أو دفع الاتحاد الأوروبي للعب دور اكثر فاعلية ومحاولة استنهاض الدور الروسي، والاستقواء ما أمكن بالموقف العربي والإسلامي.

هذا التكتيك، رغم صحته من الناحية الإجرائية والنظرية، حدوده معروفة وآفاقه مكشوفة سواء لدى الطرف الإسرائيلي، الذي يملك من القدرات والإمكانيات للمواجهة على الساحة الدولية وكسب الرأي العام، أو على مستوى الموقف الأمريكي الذي لم يسمح لأية قوى دولية بالدخول للمنطقة للمشاركة في صنع القرار فيها، وهو الذي سعى طوال فترة التسعينات للاستفراد بالمنطقة وأبعاد أية قوى منافسه له، وجل ما سمح به للدور الأوروبي، وبعد ضغوط شتى، هو القيام بدور الممول الاقتصادي لعملية السلام في المنطقة دون المشاركة الحقيقية في القرار السياسي.

إن الرهان على الموقف الأمريكي أدى إلى سياسة انتظارية غير مجديه لأكثر من عشره اشهر على أمل أن يأتي تحرك أمريكي يحمل إسرائيل على تطبيق اتفاق الخليل، وعدة اشهر أخرى لبلوره ما سمي بالمبادرة الأمريكية، وعدة اشهر عقبتها لتعلن الإدارة الأمريكية من لا يقبل بمبادرتها، حتى أصبحت المبادرة الأمريكية مطلبا سياسيا ووطنيا نطالب الولايات المتحدة بالإعلان عنها والتمسك بها، ونطالب إسرائيل بالاعتراف بها، ونحث المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للقبول بها. لقد وفر هذا الوضع مناخا مريحا لحكومة نتنياهو، وزاد في اندفاعها في فرض شروط ومطالب جديدة، في الوقت الذي تفرض فيها وقائع مادية على الأرض، من خلال الاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وتهويد القدس.

ان إدراك حكومة نتنياهو لمحدودية الخيارات الفلسطينية واستبعادها لخيارات التصعيد والمواجهة، زاد في اندفاعه نتنياهو وتعنته، مقابل تراجعات فلسطينية تحت شعار الحفاظ على الوضع القائم وعدم المغامرة أو المقامرة فيه، هذا الشعار الذي لا يعني سوى الحفاظ على مصالح الفئات البيروقراطية والطفيلية المستفيدة من الوضع القائم.

إن تغييب خيار التأزيم السياسي والمواجهة الشعبية والتسخين الميداني لفرض وقائع جديده والخروج من مأزق مسلسل التنازلات المفروض لا يتطلب رؤية سياسية فقط، بل يتطلب استعدادا لخوض غمار المجابهة الأمر الذي لم يعد متوفرا لدى النخبة السياسية الحالية.

غياب الاستراتيجية والتكتيك التفاوضي

هنالك غياب لاستراتيجية وتكتيك تفاوضي يرسم الحدود والفواصل بين أشكال وأساليب التفاوض في الإطار التكتيكي على قضايا محددة ومرسومة سلفا وبين استراتيجية محددة المعالم والآفاق، ويضع خطوطا حمراء لا يمكن التراجع عنها. إن التخبط والإرباك الواضح في تصريحات المفاوضين الفلسطينيين والإعلان كل يوم عن خطوط حمراء جديدة، ثم التراجع عنها، والخضوع لمنهج الاستدراج الإسرائيلي للدخول في التفاوض على قضايا إجرائية وبعيدة عن المضمون، أو التفاوض مجددا على قضايا جرى التفاوض والاتفاق عليها، ولا يحتاج تنفيذها سوى لقرار سياسي، أن الوقوع في أخطاء كهذه لا يرجع فقط إلى مبنى العملية التفاوضية وضعف المفاوض الفلسطيني، وإنما بالدرجة الأساسية لغياب استراتيجية وتكتيك تفاوضي حيال موضوعات التفاوض الجزئية وارتباطها فيما بينها وبين موضوعات التفاوض الكلية، التي تتطلب نظرة اكثر شمولية وموقفا اكثر حزماً.

غياب مرجعية عليا للمفاوضات

ان غياب مرجعية عليا للمفاوضات تخطط وتبرمج وترسم الاستراتيجية والتكتيك التفاوضي، ولديها سلطة القرار فيما يتعلق بمجموع العملية التفاوضية، وعلى كافة المستويات، والتي من المفترض أن تتمثل باللجنة التنفيذية ل. م.ت.ف. باعتبارها صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم تعدد قنوات الاتصال والتفاوض، لم يكن من شأنه إرباك القنوات التفاوضية الرسمية فحسب، بل والثقة فيها وبإمكانية الوصول معها إلى أية حلول، والتعويل على القنوات الخلفية لدى الطرف الآخر للوصول إلي اتفاقيات وتفاهمات معها، باعتبارها تحمل صلاحيات وتفويضا اكبر مما يحمله المفاوض الرسمي.

لقد كان من شأن هذا الأداء لتفاوضي أن الحق افدح الأضرار بالعملية التفاوضية نفسها، وخلق مناخا من التنافس غير الشريف ما بين القنوات التفاوضية مع الجانب الأخر. وأخيرا، وهو الأهم، ان غياب القرار الوطني الجماعي بالمشاركة في تتبع وتصويب العملية التفاوضية من أساسها كان من نتائجه تضييق دائرة مخططي وصانعي القرار، واستبعاد، أو استنكاف، أطراف سياسية وهيئات قيادية معنية بالمشاركة وتحمل المسؤولية في الوقت الذي اصبح المطلوب منها تحمل مسؤولية وتبعات سياسات وقرارات لم تستثر بها أو تشارك بصنعها.

ب- المستوى الاجتماعي

إن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس تحالف سياسي من قوى وفعاليات وشخصيات وطنية، لم يعكس فعليا التركيبة الطبقية الحقيقية القديمة لمكونات هذا التحالف. إذ أضيف إلى التحالف الطبقي القديم الذي كان قائما بين الفئات البيروقراطية المتنفذة في إطار م.ت.ف. والبرجوازية الكمبرادورية فئات جديدة من السماسرة، والوسطاء، والرأسماليين الطفيليين، الذين فرضوا هيمنتهم وتحكموا في الأجهزة والمؤسسات الجديدة التي أنشأتها السلطة الفلسطينية. هذه الشرائح سعت إلى توسيع قاعدتها الاجتماعية باستخدام مساعدات الدول المانحة وحولتها لتمويل الجهاز البيروقراطي والأمني المتضخم، ولشراء الولاءات والتأييد عبر خلق الوظائف والمناصب من خلال تضخيم أجهزة السلطة المدنية والعسكرية بدلا من توظيفها في مشاريع تنموية حقيقية.

تشكل شرائح طبقية جديدة

ان تراجع وانكماش الائتلاف السياسي الذي عبرت عنه السلطة الفلسطينية عند قيامها يعكس حقيقة تنامي قوة واندفاع الائتلاف الطبقي الجديد، ويعكس ميله المتزايد نحو الهيمنة والتفرد، ليس فقط على المقدرات الاقتصادية والتجارية والمالية، وإنما على القرار السياسي كضمانة أكيدة لمصالحة. بيد أن هذا التقلص والانكماش في إطار التحالف الطبقي والسياسي الجديد، لا ينفي عنه أنه (مؤقتا) يرتكز على قاعدة اجتماعية عريضة نسبيا، انطلاقا من جملة من العوامل والأسباب والتي يمكن أن نلخص أبرزها بالتالي:

١- قدرة هذا التحالف، وخاصة الجناح البيروقراطي منه، على توظيف مكانته ودوره الوطني في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص في قيادة حركة فتح، باعتبارها التنظيم الأكثر اتساعا وجماهيرية، وللدور الكفاحي الذي لعبته في قيادة الحركة الوطنية في الداخل والخارج.

٢- استثمار حالة الإنهاك الشديدة التي أصابت بعض قطاعات الحركة الجماهيرية بعد سنوات طويلة من النضال الشاق والمتواصل ضد الاحتلال، منها سبع سنوات من الانتفاضة الباسلة، وتعزز القناعة لدى أوساط متزايدة في هذه القطاعات، وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها عملية السلام وقيام السلطة ومؤسساتها، بأن هناك فرصة يمكن اغتنامها للحصول على بعض المكاسب المادية والمعنوية، وللتغلب على مصاعب الحياة اليومية، وإيجاد حلول فردية لها.

٣- امتلاكها لناصية القرار المالي والإداري الذي بفضله تستطيع شراء الولاء والتأييد

لبعض الفئات الوسطى والمهمشة والعاطلين عن العمل، وذلك عبر التوسع في سياسات التوظيف في القطاعات المدنية والعسكرية، وذلك على حساب التنمية والتطوير في البنية التحتية المدمرة والاستثمارات الرأسمالية طويلة الأمد، التي يمكن أن تخلق أرضية للفكاك من إسار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

لقد أثبتت التجربة الحية والملموسة منذ قيام السلطة الفلسطينية، وخاصة خلال الأشهر القليلة الماضية ونتيجة لتعثر عملية السلام بسبب تعنت حكومة نتنياهو ورفضها تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ان الخيارات التي أبقتها السلطة لنفسها لم تدع لها مجالا سوى التراجع أمام الاشتراطات الإسرائيلية، وتقديم المزيد من التنازلات أمامها، مما انعكس سلبا على صورتها أمام الجماهير، خاصة وأنها لم تعد تمتلك نفس القدرات السابقة على شراء التأييد والولاء إضافة إلى عدم قدرة أبواقها الإعلامية على تبرير خطواتها.

أداء السلطة وأثره في تعميق حدة التمايز الاجتماعي

ومن الأمور التي تفاقم وتعمق الهوة بين هذا التحالف الطبقي الجديد وبين قطاعات واسعة من الجماهير، وتقلص من قاعدته الاجتماعية، عدم قدرة السلطة وعدم رغبتها في مواجهة ومحاربة الفساد، والرشوة، وسوء الإدارة، وتفشي المحسوبية، وسوء الأداء على كافة المستويات. وقد عزز القناعة لدى كافة أبناء الشعب التشكيلة الوزارية الأخيرة، التي أبقت على رموز الفساد في السلطة وأخرجت منها رموزا نظيفة لم يطلها أو يؤشر عليها أي من تقريري هيئة الرقابة العامة والمجلس التشريعي.

إن تلازم سوء الأداء، وتعمق حدة التمايز الاجتماعي، وظهور فئات اجتماعية جديدة نمت واتسعت شبكة علاقاتها ومصالحها مع الجانب الإسرائيلي من خلال احتلالها لمواقع نافذة ومهمة في السلطة، أدى إلى تفاقم التناقض بين مصالح هذه الفئات وبين مصالح قطاعات شعبية عريضة متضررة من الاحتلال وسياساته.

إن هذا النمو المتسارع لهذه الشرائح الطبقية، من حيث اتساع شبكة مصالحها وهيمنتها على القرار السياسي والاقتصادي والمالي، قد ابرز خصوصيتها وسمتها الرئيسية. فهي من جهة ذات طبيعة بيروقراطية من خلال مواقعها ونفوذها في المؤسسات المدنية والعسكرية، وهي من جهة أخرى تحمل خصائص كمبرادورية طفيلية من خلال ارتباط مصالحها مع الشركات الأجنبية والإسرائيلية.

هذه الفئة تشكل خطراً كبيراً على مستقبل السلطة الفلسطينية، كونها أصبحت تشكل، بحكم موقعها ودورها، القاعدة الاجتماعية التي عجز الاحتلال عن خلقها طيلة فترة احتلاله بهدف استبدال المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني بمصالح هذه الفئات والشرائح الاجتماعية المتعطشة للسلطة ولجمع الثروة على حساب الشعب وحقوقه الوطنية العادلة.

ج- المستوى المطلبي والديمقراطي

تفاقم الأزمة المعيشية

أدت الممارسات الإسرائيلية، واتباعها لسياسة الإغلاق والحصار على المناطق الفلسطينية، وكذلك التنصل من تنفيذ اتفاق باريس الاقتصادي، رغم جوانب النقص والسوء فيه، إلى آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني المشوه، والملحق أصلا بالاقتصاد الإسرائيلي، أضعفت من قدرته الإنتاجية وبالتالي قدرته على توليد فرص عمل جديدة، ناهيك عن عدم قدرته على امتصاص البطالة الموجودة في سوق العمل، والتي تتزايد نسبتها وتصل إلى أرقام عالية تتجاوز ٥٠٪ من قوة العمل، في حالات الإغلاق الشامل على الضفة والقطاع.

لقد أدت الممارسات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تنامي قوة ونفوذ بعض الشركات والمؤسسات الاحتكارية، باسم القطاع العام أحياناً، وكذلك بعض شركات القطاع الخاص العائدة لذوي النفوذ والمسؤولين، أو أبنائهم وأقربائهم، إلى احتكار تجارة العديد من المواد والسلع الأساسية والتلاعب بأسعارها مما عمق من حدة الأزمة المعيشية لأوسع فئات الشعب الفلسطيني. وبدأت تتضح أكثر فأكثر الفجوات ليس فقط في الدخول ومستوى المعيشة بين الضفة والقطاع، والتي كانت علامة فارقة في فترات سابقة، بل إن الحراك الاجتماعي السريع والعميق الذي حدث خلال الثلاث سنوات الماضية قد عمق من حدة الفجوات الاجتماعية والتوصيف الطبقي في كل من هاتين المنطقتين.

وبدأت مواقع البرجوازية الوسطى والصغرى تنهار وتنحدر إلى مواقع الفقر، وتتسع دائرة الفقر والفئات المهمشة، وفي نفس الوقت تظهر على السطح الفئات العليا من البرجوازية الطفيلية والكمبرادورية ببذخها وقدراتها الاستهلاكية العالية.

وتوفر البيانات التالية بعض المؤشرات على تدهور الأوضاع المعيشة لأوسع فئات الشعب الفلسطيني (١).

- فقد ازداد متوسط أيام العمل الشهرية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزه في العام ١٩٩٧ ٢,١٪ مقارنة بالعام ١٩٩٦، بينما انخفض متوسط الأجر اليومي المعدل على أساس التضخم بنسبة ٧,٥٪ وصلت لحوالي ١٠,٩٣٪ في قطاع غزه وحوالي ٩,٦٪ في الضفة الغربية، وحوالي ٤,٤٪ للعاملين في إسرائيل.

- من حيث مستوى المعيشة، ومعدل أنفاق الأسرة، فقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري الحقيقي للأسر المؤلفة من ٧ أفراد في الضفة الغربية وقطاع غزه حوالي ٧٥٠ دولاراً أمريكيا مقارنة بحوالي ٨٢٧ دولاراً أمريكيا في العام ١٩٩٦. وعند المقارنة بين العامين

يتضح أن انخفاضا بنسبة ٧٪ قد طرأ على المصروفات الأساسية، (السكن، والطعام، والألبسة، والرعاية الطبية، والنقل، والتعليم، والضرائب). ويقابل هذا الانخفاض انخفاض آخر بنسبة ١٥٪ من المصروفات الثانوية (أنشطة ألا سره، والرعاية الشخصية، والترفيه، والمصروفات النقدية الأخرى).

– كما تصل معدلات تضخم أسعار المستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي ٦,١٪ في العام ١٩٩٧. وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ٤,٨٪ في الضفة الغربية، و٦,٩٪ في قطاع غزه، وحوالي ٧٪ في القدس الشرقية والملفت للانتباه أن أسعار الأغذية ارتفعت في قطاع غزه ٣,٣٪ بوتيرة اكبر منها في الضفة الغربية ١,٤٪ الأمر الذي يدفع عائلات قطاع غزه كونها اكثر فقراً بالمعدل العام، إلى إنفاق جزء كبير من الدخل على الأغذية.

تعطل المؤسسات الدستورية والتشريعية والقانونية

إن التعطيل غير المفهوم وغير المبرر لتطبيق القانون الأساسي باعتباره الدستور المؤقت للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ، من قبل السلطة التنفيذية، رغم إقراره من المجلس التشريعي بالقراءة الأولى والثانية واعتباره نافذا من الناحية القانونية، يعكس إلى أي مدى وصل الاستهتار بالمؤسسات الدستورية والتشريعية، من قبل السلطة التنفيذية، خاصة وان تطبيق القانون من شانه أن ينظم العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني، ويحدد التخوم والفواصل ما بين السلطات الثلاث، ويحد من التداخلات القائمة التي تشير بمجملها إلى مصادرة السلطة التنفيذية لصلاحيات ودور السلطات الأخرى، مما الحق افدح الضرر بالمجتمع وأعاق بناء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وفسح المجال واسعاً أمام الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات العامة، ووجه ضربة كبيرة لمصداقية السلطة الفلسطينية وادعائها بأنها سلطة القانون. إن عدم احترام السلطة التنفيذية للسلطة القضائية، وتدخلها في عملها، أدى إلى استقالة اثنين من النواب العاملين وإبقاء منصبيهما شاغرين لغاية الآن.

كما وان تعطيل إقرار قانون خاص للقضاء، يكفل إقامة مجلس أعلى للقضاء، وينظم عمل السلطة القضائية، ويضمن استقلاليتها أمام ضغوط السلطة التنفيذية، وبما يؤدي كذلك إلى إلغاء المحاكم العرفية والعسكرية، والاحتكام للقضاء والقانون لحل النزاعات بدلا من التوجه لحل هذه النزاعات وفق الأصول العشائرية، أو بالاعتماد على تدخل الأجهزة الأمنية، هذا التعطيل خلق مناخا من عدم الثقة في اللجوء للقضاء كمرجع وحيد يلجأ له المواطنون. إن مسألة استقلالية المجلس التشريعي عن السلطة التنفيذية، وخضوع السلطة التنفيذية لرقابته ومساءلته ومناقشته، وإقرار سياسة الحكومة وإعطائها الثقة أو

حجبها عنها في ضوء أدائها وفعاليتها، وتفعيل دوره في الحياة السياسية العامة، من خلال إقراره للقوانين والتشريعات المنظمة للحياة العامة، يعطي الثقة والمصداقية للمجلس ولدوره كهيئة تشريعية منتخبة تؤدي مهمتها التي من اجلها وجدت. بيد أن واقع الحال وتجربة المجلس التشريعي لم تدل على قيامه بدوره المطلوب، رغم المحاولات التي بذلها بعض أعضائه لغرض احترام ودور المجلس في الحياة السياسية العامة. غير أن التشكيل الوزاري الأخير وارتفاع نسبة مشاركة أعضائه في السلطة التنفيذية لم يؤد فقط إلى إفراغ دوره وتهميشه كهيئة رقابية على السلطة التنفيذية، بل أنهى مسألة الفصل بين السلطات، وبالتالي أنهى دوره بيده.

١- لمزيد من التفاصيل: مراجعة تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزه - ربيع ١٩٩٨.

تزايد الانتهاكات للحريات الأساسية والعامة

رغم التحسن الذي سجلته العديد من منظمات حقوق الإنسان في تقاريرها الصادرة للعام الحالي عن أوضاع الحريات العامة والأساسية نسبة للعام السابق، فإن هذا لا ينفي الظاهرة. كما أن هذا التحسن الطفيف قد اتخذ اتجاها مختلفاً منذ مطلع العام الحالي، وتزايدت مؤشرات الانتهاكات ووصلت إلى حد الاعتداء بالضرب على أعضاء من المجلس التشريعي في اكثر من مناسبة وموقع، وبدا وكأن الأمر عبارة عن سياسية منهجية تقودها بعض الاتجاهات في الأجهزة الأمنية للتحريض ليس على المجلس كأفراد وإنما على ما يمثله من مضمون وإطار، مما يعني أن مسألة صيانة الديمقراطية وحقوق الإنسان كأفراد لم تعد مسالة مطروحة لوحدها، بل أصبحت مسألة المجتمع المدني ومؤسساته المطلوب الدفاع عنها في مواجهة الميل المتزايد للعسكرة في المجتمع الفلسطيني.

إن القمع والاضطهاد الذي يعاني منه المواطن الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بات مركبا بفعل تزايد الانتهاكات لحقوقه من قبل أجهزة أمن السلطة، مما ولد ردود أفعال انعكست على السلوك اليومي والاجتماعي والعلاقات اليومية بين الناس، ووسع الهوة ما بين السلطة والجماهير.

٢) قيام التجمع الديمقراطي ضرورة موضوعية

لقد انطلقنا في محاولتنا لتشخيص الوضع الفلسطيني الراهن من استعراض مستويات الأزمة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والديمقراطية، بغرض التدليل على أن الظروف

الموضوعية من النضج والتبلور بحيث بات المطلوب من الحركة السياسية والفكرية الارتقاء إلى مستوى نضج الظرف الموضوعي، واشتقاق الأشكال والأساليب النضالية، بما يقدم إجابات ملموسة لمهمات المرحلة ويطرح حلولاً لها، ويدفع لابتكار الصيغ التنظيمية التي تتلاءم وروح العصر ومتطلبات المرحلة الراهنة والسياق الذي يمكن أن تتطور فيه صيرورتها.

إن غياب التيار الديمقراطي الفلسطيني عن ساحة الفعل والتأثير، في ظل الاستقطاب الحاصل في المجتمع والحياة السياسية بين قطب السلطة وما يمثله من تحالف طبقي وسياسي، وبين التيار الأصولي بتلاوينه المختلفة، قد غيب الغالبية العظمى من فئات الشعب التي تنتمي حكماً وتاريخياً إلى التيار العريض العلماني الديمقراطي، الذي ولد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

إن هذا الاستقطاب في الحياة السياسية والمجتمعية الفلسطينية في الوقت الذي لا يعبر فيه عن واقع حال التوازن الطبقي، فإنما يدلل، بوضوح شديد، قصور دور القوى الديمقراطية، وتراجع فعاليتها. وإن منبت الخطر في هذا السياق ينبثق من غياب قوى قادرة على إحداث التوازن السياسي والاجتماعي ووقف حالة الاندفاع والتصادم التي مازال خطرها ماثلاً بين قوى السلطة والتيار الأصولي. إن تعثر عملية السلام وعدم إحراز أي تقدم ملموس، وكذلك احتدام التمايز الطبقي والاجتماعي، وتزايد الفقر والفئات المهمشة، يولد المناخ المناسب لنمو القوى الأصولية، وينمى بالتالي لديها، مع تزايد قوتها، الميول نحو العنف لحسم الصراع في المجتمع لمصلحتها.

لذلك فان قوى اليسار الديمقراطي، بما تتملكه في أدوات فكريه ومعرفية، وما تمثله من قوى اجتماعيه ينبغي عليها أن تكون المؤهل للتصدي للازمه الراهنة بكافة مستوياتها. وكما شكلت في العقود الماضية رافعه تاريخية في مسيره الحركة الوطنية الفلسطينية فإنها الآن، وبحكم موقعها، مدعوة لأن تلعب دوراً استثنائيا في قيادة الحركة الجماهيرية، وتجميع ما أمكن من قوى وأحزاب ومؤسسات أهليه واتجاهات وشخصيات ديمقراطية.

وإذا ما كان هذا المطلب في السابق، عبارة عن محاكاة نظرية بين مجموعه هذه القوى ذات المنبت والجذور التنظيمية والفكرية المتقاربة، فانه الآن يحمل أبعادا مختلفة، بعد أن دخلت القضية الفلسطينية مستوى نوعياً جديداً، تمثل بقيام السلطة الفلسطينية، وممارستها لسلطاتها على معظم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، مما يعني أن هناك مسؤوليات مباشرة عن حوالي ثلاثة ملايين مواطن لهم مطالبهم الحياتية والمعيشية والديمقراطية، إضافة إلى المسؤولية السياسية والمعنوية عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني في المنافي والشتات. ما نحن بصدده الآن إنما هو قطب سياسي علماني ديمقراطي عريض يقدم خطاباً سياسياً جديداً لوضع جديد بعد أوسلو، ويدرك أبعاد تكتيك القوه ما بين السلطة

والتيار الأصولي، ويشكل رافعة جديدة للعمل الوطني. فالمطلوب منه أن يخرج الشارع الفلسطيني من حالة اليأس والإحباط الذي يعيشه، لا أن تكون مهمته الوعظ والإرشاد، وأن يدفع القوى المشاركة لتجاوز أزمتها من خلال عودتها للحاضنة الشعبية التي ابتعدت عنها.

وليس المقصود بهذا التشكيل أي شئ بديل عن الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة. وهو ليس تحالفاً بين قوى سياسية، وليس حزبا واحدا فما يميز هذه الفكرة والتجربة المطروحة للنقاش والتبلور هو:

أولاً: أنها ليست برسم البيع أو الاستخدام لمن يريد استخدامها للمساومة عليها مع قيادة السلطة لتحسين مواقفه أو للحصول على مكاسب فئوية جديدة.

ثانياً: أن هذه الفكرة ديمقراطية، وعلمانية، وشعبيه، ويجب أن تكون كذلك لأنها الخيار الوحيد المتبقي.

٣) معوقات قيام التجمع الديمقراطي

قد لا يكون من الأنصاف تحميل العوامل الذاتية المتصلة بالقوى والأحزاب الديمقراطية مسؤولية النهوض بالمهام التاريخية، وإيجاد الصيغة الملائمة لوحدة التيار الديمقراطي العلماني في مرحلة نضجت فيها الظروف لبلوره مثل هذا الخيار. فالإنصاف يقتضي تحميل جزء من المسؤولية للعوامل الموضوعية المتصلة بالمتغيرات الدولية: انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يمثل العمق الاستراتيجي لهذه القوى، وكذلك خسارة المواقع الإقليمية التي كانت تستند عليها هذه العوامل، إضافة إلى حالة اليأس والإحباط والتراجع التي مازالت تعاني منها الحركة الجماهيرية، وانجذاب الجزء الذي مازال نشطا منها للتعاطي مع قطب السلطة وما يمثله من جهة، أو مع التيار الأصولي الديني، من جهة أخرى.

بيد أن العوامل الموضوعية رغم أهميتها وتأثيرها تبقي في إطار العامل الخارجي، فالأمر الحاسم وباستمرار، تقرره العوامل الذاتية. ومن هنا فعندما نتحدث عن المعيقات التي تواجه قيام التجمع الديمقراطي فأننا سوف نركز على الجوانب الذاتية والتي يمكن تلخصيها بالتالي:

● قصور الخطاب السياسي عن إدراك طبيعة وخصوصيات ومتطلبات المرحلة الجديدة. فالعديد من قوى اليسار الديمقراطي مازالت تحاكم الوضع السياسي على قاعدة توقف الحياة عند أوسلو، ولم تتطور المحاكاة لمستوى الوضع الناشئ الذي جاء ما بعد أوسلو. وحتى عندما تحدث مقاربة سياسية للوضع الناشئ فإن المحاكاة لا تنعكس على مستوى

أساليب وأشكال العمل والمهام النضالية المطروحة في ضوء الواقع الجديد، بل يظل الموقف السياسي معيار اللقاء والافتراق بمعزل عن الجوانب الأخرى، ذات الالتصاق المباشر بحياة الجماهير، دون أدارك جوانب الصورة المختلفة، السياسية والاجتماعية والديمقراطية. حتى لقد وصل الأمر حد إقامة برزخ ما بين السياسي والاجتماعي والديمقراطي، دون إدراك أن القضية الديمقراطية صارت من مكونات القضية الوطنية لأنها، وبكل بساطة، معنية بضمان حقوق القوى والجماهير في النضال والتعبير عن الرأي، في ظل وضع تتراجع فيه الحريات الأساسية والديمقراطية.

● اهتزاز الثقة المتبادلة بين معظم الأطراف المكونة للتيار الديمقراطي من حيث ترسخ التربية الفئوية والعصبوية التنظيمية الضيقة لسنوات طويلة. وقد انعكس ذلك في أن اغلب الحوارات أخذت طابعا استكشافيا للمواقف والأبعاد إلى جانب الحذر من أن يستغل أحد الأطراف هذه الحوارات لعقد صفقات وتحقيق مزايا ومكاسب فئوية وذاتية. لكن المسالة الأساس هي في نظرة كلٍ للآخر، وتقديره له ليس من ناحية قوته وإمكانياته ودوره فحسب، وإنما لجهة قناعته بإمكانية التجاور في الميدان، والانفتاح على القضايا الداخلية، وبما يوفر مناخا اكثر ديمقراطية بين هذه القوى لتجاوز تربيه وسلوك عشرات السنين.

إن إعادة الثقة بين هذه القوى وفي الميدان، وما بينها وبين جماهيرها بالدرجة الأولى، وبينها وبين الاتجاهات والفئات الديمقراطية الناشئة في المجتمع، تشكل إحدى الحلقات المركزية، التي من الممكن أن يتحقق من خلالها استنهاض قوى التيار الديمقراطي العلماني العريض، وإقامة التجمع الديمقراطي المنشود كقطب ثالث في الحياة السياسية والمجتمع.

● الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه القوى والأحزاب، والخشية من أن يتحول خيار التجمع الديمقراطي بالنسبة لها إلى مخرج من أزمتها الداخلية، أو أن تصدر أزمتها الداخلية إلى التجمع لتعيد إنتاجها وتعميمها بصوره أوسع واكبر.

إن غياب المراجعة والتقييم الشامل والدائم، وأعمال سلاح النقد بمجمل الأوضاع الداخلية، ليس لجهة أشكال وأساليب العمل فحسب، وإنما لجهة الأدوات المستخدمة ومنهج التفكير، وكذلك استفحال ظاهرة تأبيد القيادات في هذه القوى، إن كل هذه المظاهر، جنبا إلى جنب مع ضيق مساحة الحياة الديمقراطية الداخلية في هذه القوى، تجعل هذه القوى غير مؤهلة موضوعيا لبناء تجربه ديمقراطية إذا لم تكن هي في الأساس ديمقراطية، في السلوك والممارسة وفي علاقاتها الداخلية ومع جماهيرها.

إن الانطلاق من معالجة الأوضاع الداخلية لهذه القوى بإشاعة مناخ الديمقراطية الداخلية، وفتح قنوات الحوار، وإطلاق روح التجديد فيها، جنبا إلى جنب مع مواصلة التجاور في

الميدان مع الأطراف الأخرى، كفيل أن يخرج هذه القوى من أزمتها ويضع مهمة بناء التجمع الديمقراطي على الطريق الصحيح.

٤) كيفية تجاوز المأزق الراهن

توسيع دائرة الحوار

دللت العديد من التجارب في الساحة الفلسطينية، والتي استهدفت إطلاق حوارات ما بين بعض أطرها وفصائلها الديمقراطية على أنه، رغم وضوح الأهداف والمقاصد والتقارب في التحليل والرؤية وعلى الأغلب في المنطلقات الفكرية والأيديولوجية، لم تصل هذه الحوارات في افضل حالاتها إلا إلى إعلان صيغ تحالفه ظرفيه ومرهونة باتفاق سياسي فرضته ظروف مرحلية معينة. ولم تكن هذه الصيغ لتعيش وتستمر، إذا ما يلبث الموقف السياسي أن يتغير، وتتبدل ظروف المرحلة وسرعان ما تتبدل المواقف وتتغير التحالفات في ضوء التغير الحاصل في الموقف السياسي.

ورغم أن تقييم هذه التجارب لم يتم بالصورة التي ينبغي القيام بها لاستخلاص الدروس والعبر منها، فإن تجربة حوارية لم تزل قائمة منذ اكثر من عام بين مجموع القوى الديمقراطية، ولم تتجاوز إطار البحث والاستكشاف، مما يشير إلى أن الحوار قد يستمر لأكثر من عام آخر، وعلى نفس المنهجية والأرضية ما لم يتم انتزاع موضوع الحوار والفكرة نفسها من إسار حوارات الغرف المغلقة بين هذه القوى، وإطلاق الحوار ليتسع ويشمل شخصيات وفئات واتجاهات اجتماعية ديمقراطية جدية لها مصلحة حقيقية في إنضاج وبلورة هذه الفكرة وتحقيقها بشكل عملي وملموس، لشق طريق جديدة لاستكمال مهام التحرر الوطني والديمقراطي.

توازي عملية الحوار مع فعل ميداني ملموس

إن النجاح في نقل دائرة الحوار وتوسيعها لتشمل فئات واتجاهات اجتماعية وشخصيات ديمقراطية إلى جانب القوى والأحزاب لا يكفي وحده لإعطاء الجدية والصدقية لحقيقة التوجهات المزمع ترجمتها، بل لا بد أن يتوازى ويتكامل مع هذه الحوارات، والتي يجب أن لا تقتصر على الصعيد المركزي وإنما أن تصل إلى الصعيد المناطقي والجهوي أيضا، البحث عن أشكال نضالية عملية ملموسة تنبثق أساسا من المهام الديمقراطية والاجتماعية العامة، ومن طابع كل منطقة على حده. إن التقاط بعض الحلقات المركزية في إطار النضال الديمقراطي والمطلبي الاجتماعي، وتوحيد الجهود والعمل الميداني المشترك، من شأنه أن يقرب المسافات المتباعدة ما بين قواعد القوى السياسية التي

عاشت سنوات طويلة على التعبئة التنظيمية الضيقة، ويزيل الكثير من اللبس عن دور الفئات الاجتماعية والشخصيات الديمقراطية الأخرى. كما أنه، وهو الأهم، فإن مدى النجاح أو الفشل في خوض هذه المعارك ليس فقط مقياسا لمدى قدرة هذه القوى على خوض المعارك الديمقراطية والاجتماعية، وإنما بنفس الوقت محك لها وتجربة غنية تفيد باستخلاص الدروس والعبر منها لمعارك لاحقة. إن التوازي بين الفعل الميداني الملموس وبين استمرار الحوار يفيد، وبدون أدنى شك، في إغناء الحوار نفسه لأنه يكتسب صفة الحياة والديمومة من التجربة الملموسة، وليس فقط من الأفكار المجردة التي تتجاوزها وقائع الحياة نفسها.

ابتكار صيغ تنظيمية مرنة وديمقراطية

لا شك بأن اشتقاق صيغة تنظيمية مرنه وديمقراطية جامعة تتصل، بالدرجة الأولى، بتحديد طبيعة التجمع الذي نريد إقامته، إن كان بصيغة جبهة وطنية عريضة أو تحالف ما بين قوى سياسية، أو إطار أوسع يضم قوى وأحزاباً واتجاهات ومؤسسات أهلية وشخصيات ديمقراطية على أساس برنامج سياسي واجتماعي ديمقراطي عام.

في فهمنا للموضوع، وطالما نحن نتحدث عن إطار ديمقراطي، فإنه ينبغي أن يكون إطارا ديمقراطيا واسعا وعلى قاعدة برنامجيه سياسية ديمقراطية واضحة، ويتيح المجال للتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية. ومن الطبيعي والحال هكذا أن تكون أيضا قراراته على قاعدة الديمقراطية مع إفساح المجال لأي طرف أن يعبر عن قناعاته وآرائه الخاصة ليس باسم التجمع، بل باسم القوه السياسية أو الحزبية الشخصية الاجتماعية. وقد يكون من المفيد أن تكون صيغة الانتماء للتجمع على أساس فردي بحيث تشارك في بنائه هيئات ومنظمات شعبية وشخصيات ديمقراطية. ومن الممكن أيضا أن تتشكل هيئات التجمع القيادية من داخل الوطن وخارجه، وعلى أساس ديمقراطي، وبانتخابات مباشرة داخل أطر التجمع، وحيث الجميع متساوون بأصواتهم، واللجان القيادية من داخل الوطن وخارجه في بلدان اللجوء والشتات. وهذه اللجان القيادية بمجملها يمكن أن تشكل قيادة التجمع، وبحيث لا تكون هناك إمكانية لهيمنة ممثلي القوى السياسية. وفي إطار تطوير الصيغة الديمقراطية للحياة الداخلية يمكن اعتماد الصيغة الانتخابية المزدوجة (الفردي، والقائمة) حتى يتاح المجال لكافة القوى السياسية، والمنظمات الشعبية، والشخصيات الديمقراطية، المشاركة في الهيئات القيادية. هذا التشكيل يشارك فيه الجميع على قاعدة ديمقراطية، ويتيح للجميع استقلالية فكريه وسياسية وتنظيمية، مع إمكانية التعبير عن المواقف الخاصة خارج إطار التجمع. لكن داخل التجمع وفي كافة الفعاليات يتم الالتزام بقرار التجمع الذي يؤخذ على قاعدة ديمقراطية.

إن اعتماد صيغة كهذه تساعد على تجاوز التعارضات السياسية التي قد تنشأ داخل التجمع، حيث أن الممارسة العملية والتصدي للقضايا الاجتماعية والديمقراطية تقرب المسافات اكثر واكثر ما بين الأطراف المشاركة لدرجة الاقتراب السياسي.

كما وأن صيغة كهذه، وبالمرونة التي تتصف بها، يمكن أن تشكل حلاً وتجاوزاً لإشكاليات كانت تعاني منها التجارب السابقة، إذ كانت هذه التجارب تتلاشى وتنتهي عند انتهاء الاتفاق على الموقف السياسي، باعتباره مبرراً لوجودها.

إن ما تم طرحه من تحليل لمستويات الأزمات السياسية الراهنة بمكوناتها المختلفة، وتصورنا لأهمية قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني كخيار استراتيجي ليس للقوى والهيئات والشخصيات المشاركة فيه، وإنما للتصدي لاستكمال مهام التحرر الوطني والديمقراطي، كما وتشخيص معوقات قيام هذا التجمع، وصياغة التصورات للخروج من المأزق الراهن، إنما هي اجتهادات، وأفكار خاضعة للنقاش والحوار في سبيل إغنائها وتعميقها، وصولاً لما هو أصوب وافضل للحركة الديمقراطية الفلسطينية.

القطب الثالث

التجـــربة والآفـــاق

داود تلحمي

القطب الثالث

التجـــربة والآفـــاق

تعبير القطب الثالث تعبير حديث طبعاً، وهو نتاج الوضع المستجد الذي تشكل على الساحة السياسية الفلسطينية في التسعينات، وبشكل خاص بعد اتفاق أوسلو.

والمقصود بالقطب الثالث هو التيار اليساري، بالمعنى الواسع للكلمة. وإذا أخذناه بمعناه الأكثر حصراً فهو يشمل تلك التنظيمات والتيارات والشخصيات التي استندت إلى الفكر الماركسي كمرجعية فكرية سياسية – اجتماعية لها. وبالمعنى الأوسع، يمكن أن يشمل التعبير كل الإطار الوطني الديمقراطي الذي يقع ما بين القطبين الآخرين، قطب السلطة وقاعدتها السياسية من جهة، وقطب تيار الإسلام السياسي من الجهة الأخرى.

ولم يكن الوضع الفلسطيني، بالطبع، متشكلاً دائماً بهذه الصورة. فبالرغم من أن بإمكاننا القول أن المنابع الرئيسية التاريخية للفكر السياسي الفلسطيني في عصرنا هي الفكر الديني السياسي والفكر اليساري (الماركسي – الاشتراكي) والفكر القومي (بمفهومه الأوسع، الفكر القومي العربي الشامل، أو الأضيق، أي الفكر القومي المحلي المنطلق من البلد الواحد، أو ما بينهما، أي الفكر القومي الإقليمي، من نمط التيار القومي السوري)، بالرغم من ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية المعاصرة، التي طبعت الساحة السياسية الفلسطينية بقوة منذ أواخر الستينات، كانت تقتصر في تشكيلتها، منذ انطلاقتها وحتى أواخر الثمانينات، على تنظيمات تستند، بالأساس، إلى المدرسة الفكرية القومية (بشقيها، القومي العربي الواسع والقومي المحلي – الفلسطيني – المتنامي والصاعد) والمدرسة اليسارية. ورغم أن هناك تداخلاً وتقاطعات بين انعكاسات التيارات الفكرية السياسية الثلاثة الرئيسية على التشكيلات السياسية المختلفة، إلا أن تيار الإسلام السياسي – بمفهومه المحدد هذا – لم يكن حاضراً، بشكل مستقل، في هذه الحركة، إلى أن اندلعت

الانتفاضة الكبرى في أواخر الثمانينات على ارض فلسطين وشارك فيها بقوة الطرف الأساسي في هذا التيار (حركة"حماس")، إلى جانب التيار الآخر المتمثل بحركة الجهاد الإسلامي، التي بدأت تعلن عن ظهورها ونشاطاتها المسلحة قبل ذلك بسنوات قليلة.

وهكذا، عندما تشكل، مثلاً، التحالف الديمقراطي في أوائل الثمانينات من الجبهتين الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، اثر خروج قيادات المقاومة من بيروت والانشقاق الذي حصل في صفوف حركة "فتح"، وعلى خلفية التجاذبات الإقليمية لاقتسام ووراثة منظمة التحرير أو السيطرة عليها، كان هذا التحالف تحالفاً ظرفياً، وان كان، بمعنى ما، قطباً ثالثاً، ما بين التيار الرئيسي في حركة "فتح" الذي انتقلت قيادته إلى تونس والتحالف الآخر الذي شارك فيه التيار الآخر المنشق من حركة "فتح" والذي كان يدعو إلى تشكيل فلسطيني شامل بديل، وعرف، في حينه، باسم التحالف الوطني. ولم تستمر عملية الاستقطاب هذه طويلاً، فعادت أطراف التحالف الديمقراطي للالتقاء مع تيار "فتح" الأكبر بعد التخلي عن اتفاق عمان الشهير (شباط/فبراير ١٩٨٥) في إطار منظمة التحرير المستعادة وحدتها في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر (نيسان/إبريل ١٩٨٧)، قبل اشهر قليلة من اندلاع الانتفاضة الكبرى.

اختلف الوضع في مطلع التسعينات مع تنامي دور وحجم تيار الإسلام السياسي، وعلى أرضية الأزمة العامة التي شهدتها مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية وانعكاسات التطورات الإقليمية والدولية الهائلة في تلك الحقبة (وخاصة حرب الخليج الثانية ونتائجها الكارثية على الوضع العربي، وانهيار الاتحاد السوفييتي، بعد انهيار الأنظمة المتحالفة معه أو المستندة إلى تراثه وتجربته في أوروبا الشرقية).

وكان اليسار الفلسطيني هو أحد الأطراف المتضررة من هذا الوضع المستجد. فبالإضافة إلى التراجع الناجم عن نصيبه في الأزمة العامة والانعكاسات الطبيعية عليه لانهيار التجربة السوفييتية، تعرض اليسار لحصار مقصود، مالي وسياسي، حيث كان مطلوباً تهميشه وتحجيم نفوذه في إطار عملية الترتيب الجارية للمنطقة ولمسألة الصراع الفلسطيني والعربي مع إسرائيل على يد الولايات المتحدة الأميركية، التي بات نفوذها العالمي والإقليمي غير منازع وطاغياً. وهكذا أعيد رسم الخارطة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد اتفاق أوسلو (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) وتطبيقاته اللاحقة على قاعدة الخيارين أو القطبين، القطب المنخرط في عملية مدريد – أوسلو والقطب الإسلامي السياسي، وعلى أساس الأبيض والأسود، الطرف الداعي للسلام والمنخرط فيه من جهة، والطرف المعادي للسلام أو المخرب له والموصوم "بالإرهاب" من الجهة الأخرى، بما يعزز نفوذ وقوة الخيار الوحيد المتبقي، رغم انه هو أيضاً كان يعاني من أزمة طاحنة تفاقمت منذ مطلع

التسعينات. وبين هذين القطبين، ضاع اليسار، بتشكيلاته المختلفة، وبات محاصراً حتى على الصعيدين المالي والإعلامي، وبات مطلوباً، من قبل مهندسي سلام ما بعد حرب الخليج الثانية، أن يبقى هكذا، وان يتم إخراجه من دائرة الفعل والتأثير وتهميشه إلى الحد الأقصى (وهو ما يمكن فهمه من تضمين قائمة المنظمات "الإرهابية" التي تنشرها الإدارة الأميركية كل القوى المعارضة لاتفاق أوسلو، بما فيها تلك القوى اليسارية التي تدعو إلى حل سياسي متوازن للصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي وإلى قيام دولة فلسطينية في القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة).

وفي هذا السياق، ينبغي ألا نهمل تأثير الحصار المالي، خاصة على ضوء تجربة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية المعاصرة، على الأخص منذ مطلع السبعينات. فإذا كان صحيحاً أن المال لا يصنع أحزاباً وتنظيمات وقوى ذات طابع جماهيري حقيقي، فأنه، في الوضع الفلسطيني تحديداً، وخاصة بين لاجئي الشتات، عنصر هام في دعم أوضاع هذا التنظيم أو ذاك، أو إضعافها. كما انه، من جانب آخر، وهذا ما ينبغي عدم إهماله، عنصر هام في التأثير على القرار السياسي، بدرجة أو بأخرى، وفي الإفساد طبعاً.

ومن هنا ينبغي النظر إلى الإغداق الذي حدث، خاصة بعد الفورة النفطية في العامين ١٩٧٣ – ١٩٧٤، والذي كان له دور كبير في تشكل مصالح وامتيازات وتنامي دور شريحة بيروقراطية مفسدة تداخلت وظائفها وتطلعاتها مع الشرائح الطفيلية والكومبرادورية الفلسطينية والعربية في الشتات أولاً، ثم في الوطن في ما بعد، خاصة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية المنبثقة عنه. وبات لهذه الشريحة أو الشرائح مجتمعة تأثير على القرار السياسي، وقبل ذلك على السياسات الاقتصادية الاجتماعية. ومن هذا الموقع ساهمت ليس فقط في محاصرة التيارات اليسارية وما تمثله من طموحات قوى اجتماعية ذات شأن في المجتمع الفلسطيني، وإنما أيضاً في عمليات التخريب والإفساد، الجماعي أو الفردي، لعناصر انتمت للتيار اليساري، وهي عمليات سهلتها التطورات الخارجية السلبية (انهيار الاتحاد السوفييتي وتجربته، انعكاسات حرب الخليج عام ١٩٩١) وحالة الإحباط وفقدان البوصلة التي نتجت عنها لدى قطاع غير بسيط من قواعد وكوادر، لا بل ومن قيادات هذا التيار. وكلنا يستذكر المناخات التي سادت بعد هذه التطورات، والتي سلمت، صراحة أو ضمناً، بانتصار النظام الرأسمالي وقيمه ونموذجه الاقتصادي الليبرالي المعولم، كما ونموذجه السياسي، الذي بات يعتبر عنوان "الديمقراطية" والترجمة الوحيدة الممكنة لها في أي مكان من العالم. (ولا نريد هنا أن نستطرد في هذا المجال لنتحدث عن أخطاء التجربة السوفييتية وغياب الديمقراطية السياسية الحقيقية فيها، بل نكتفي بهذه الإشارة العابرة لنؤكد أن الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتطورة، وإن كانت في قسم كبير منها نتاج نضالات الجماهير الشعبية وقواها الطليعية، إلا أنها

عرضة دائمة للتحايل والتجاوز والانتقاص من قبل الطبقات الحاكمة وأصحاب النفوذ المالي الأخطبوطي المتزايدي التأثير على القرار السياسي في بلدهم وفي بلدان أخرى في العالم، في عصر تنامي الشركات متعددة الجنسية واتساع عملية العولمة).

وهنا لا نريد أن نقلل من الإشكالات والثغرات الذاتية للقوى والاتجاهات اليسارية الفلسطينية المختلفة التي عاشت وتعيش أزمتها الخاصة ونصيبها من الأزمة العامة للحركة الوطنية الفلسطينية، كما أشرنا أعلاه. ولا نريد أن نستخف أيضاً بالمناخات السلبية التي كانت، لفترات طويلة، قائمة في ما بينها، والتي تطل برأسها أحياناً فتعود أشباح الماضي لتعقد حوارات الحاضر وتربك احتمالات المستقبل، وفي منطقة يعمّر فيها الماضي، حتى السحيق منه، طويلاً، وتغلب، في بعض الحالات، اصطفافاته ومفاهيمه وعصبياته على ما يفترض أن تمليه هموم الحاضر وحسابات المستقبل. وهنا لا نتحدث فقط عن التاريخ المشترك وإشكالاته بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية، بل أيضاً عن الحزب الشيوعي (حزب الشعب حالياً) والإشكالات التي حكمت، طويلاً، العلاقات والمواقف والتقييمات (المسبقة أحياناً)، بينه وبين كل من الجبهتين، إذا اعتبرنا أن هذه التنظيمات الثلاثة هي التشكيلات الرئيسية لليسار الفلسطيني المعاصر، دون أن نهمل عدداً من القوى والتيارات والتجمعات والشخصيات التي تنتمي فكراً وموقفاً لهذا الاتجاه أيضاً. ولسنا، هنا، بصدد تقييم مسيرة وتاريخ كل طرف من هذه الأطراف والإشارة إلى حجم الأخطاء (الاستراتيجية أحياناً) التي يتحمل مسؤوليتها، في المآل الذي وصل إليه تيار اليسار في صفوف الشعب الفلسطيني، فلذلك مكان آخر، وهو، في كل الأحوال، ينبغي ألا يحكم التعاطي مع الواقع الحالي وإمكانيات العمل المشترك والتوجه نحو بناء القطب اليساري (القطب الثالث) كخيار إنقاذي، ليس فقط لقوى اليسار وقيمه، وإنما لمجمل القضية الوطنية.

ولا نستهين هنا، أيضاً، بحجم الخلافات السياسية الراهنة بين مكونات اليسار الفلسطيني، وتحديداً بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق باتفاق أوسلو وترتباته. ولكن، هنا أيضاً، فإن هذه الخلافات السياسية، التي تراجعت بعض الشيء اثر المواقف النقدية المتزايدة لحزب الشعب تجاه الاتفاقات الأخيرة وتجاه سياسات وممارسات السلطة وأجهزتها، أي أن تتم مناقشتها ويتم التعاطي، في المقام الأول، مع القضايا المتفق عليها والتي تتقارب المواقف بشأنها، وهي غير قليلة، خاصة في المجال الاقتصادي – الاجتماعي ومجال الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، ويمكن أن ترسم هياكل العمل المشترك، العامة أو المعنية بمجال محدود، انطلاقاً من درجة التلاقي هذه.

وقد شهدت مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد تشكل القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وهي صيغة فضفاضة قابلة للتطور، وإن بشكل أبطأ مما كان يتوقع بعض أنصار الاندماج والتوحيد المبكرين. كما جرت محاولات عدة في الأراضي المحتلة، خاصة بعد اتفاق القاهرة عام ١٩٩٤، لتشكيل" تجمع وطني ديمقراطي"، يضم قوى وشخصيات تنتمي، بشكل عام، إلى تيار اليسار وتعارض اتفاقي أوسلو والقاهرة (أواخر ١٩٩٤ – أوائل ١٩٩٥). وفي أواخر العام ١٩٩٥، صدرت مواقف مشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب وبعض الشخصيات اليسارية، مع بدء الترتيبات لانتخابات هيئات الحكم الذاتي (الرئاسة والمجلس التشريعي)، لكن الموقف من هذه الانتخابات ثم من المشاركة في مؤسسات السلطة، بما فيها الوزارة، باعد، بالممارسة، بين الجبهتين من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، علماً بأن الموقف من اتفاق أوسلو نفسه كان مصدر تباعد اسبق.

وتطورت بعد ذلك الأوضاع على الأرض، وبالتالي المواقف. فمن جهة، باتت هناك معطيات جديدة لا يمكن تجاهلها والقفز عن وجودها بغض النظر عن الرأي فيها وفي منشأها. ومن جهة أخرى، دخل اتفاق أوسلو، بعد نشوة إعادة الانتشار خارج المدن الرئيسية في الضفة الفلسطينية العربية طبعاً) في أواخر العام، ١٩٩٥وبعد انتخابات رئاسة السلطة والمجلس التشريعي، دخل في مرحلة (باستثناء القدس من التباطؤ والتأزم، ليس فقط بسبب مجيء اليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل بعد انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٦ والسياسات المتعنتة التي اتبعها، وإنما أيضاً بسبب التباسات وثغرات الاتفاق ذاته، الذي ترك العديد من القضايا الحساسة والخطيرة، بدءاً بمسألة الاستيطان الإسرائيلي، مفتوحاً، وبالتالي مصدراً دائماً للاحتقانات ولتغيير الوضع القائم على الأرض، ليس بالاتجاه الذي افترضه صانعو أوسلو الفلسطينيون وإنما بالاتجاه المعاكس، أي اتجاه ترسيخ الوجود الإسرائيلي في جزء كبير من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من القدس إلى أنحاء الضفة، إلى أجزاء من قطاع غزة نفسه.

وجاءت الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية ولبعض مؤسساتها وأجهزتها في عدد من المجالات المتعلقة بالحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، كما في مجال التصرف بالمال العام ومجمل السياسات الاقتصادية – الاجتماعية، التي لم تساهم في التخفيف من المعاناة الكبيرة الناجمة عن الحصارات الإسرائيلية المتتالية، بل زادت من الهوة بين قطاعات واسعة من المواطنين وهذه السلطة، جاءت كل هذه الممارسات لتعيد الاعتبار للعناوين الاجتماعية والديمقراطية لقوى اليسار ولتقارب، إلى حد معين، بين المطالب، ولتوجد، إلى جانب الشأن الوطني العام وتزايد الابتزازات والضغوط الإسرائيلية (الأميركية) على السلطة الفلسطينية، أرضية أولية مواتية لتقارب جديد بين قوى اليسار. فجرت في

العام ١٩٩٨ سلسلة من اللقاءات والحوارات شملت قوى اليسار الثلاث المشار إليها، وكذلك الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" وجبهة النضال الشعبي. ولم تنته اللقاءات على المستوى السياسي إلى خلاصات متفق عليها.

بالمقابل، حققت بعض التجارب الميدانية المشتركة نتائج ملموسة ومشجعة. فعلاوة على العمل المشترك بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية في اكثر من ميدان، وتحالفهما معاً أو مع قوى أخرى يسارية وغير يسارية، خاصة في الانتخابات الطلابية في بعض الجامعات والنقابات، كانت تجربة التحالف الثلاثي في جامعة بيرزيت تحت عنوان "القطب الديمقراطي" تجربة إيجابية، على الأقل من حيث فتح خيار ثالث ذي مصداقية ووزن أمام الطلبة. ففي العام ١٩٩٧، حقق التحالف الثلاثي (طلاب الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب) نتائج متواضعة نسبياً بسبب التحفظات الموجودة لدى قسم من قواعد هذا الطرف أو ذلك تجاه هذه التجربة، لكن انتخابات العام التالي (١٩٩٨) جاءت بنتيجة إيجابية وتقدم ملموس، حيث نال القطب الديمقراطي عشرة مقاعد في الجمعية العمومية (مقابل ٨ في العام السابق)، وهو تقريباً نصف ما حصلت عليه الكتلة الإسلامية (٢٠ مقعداً) وكتلة شبيبة "فتح" (١٩مقعداً).

وبمعزل عن محدودية هذه التجربة وعدم امتدادها إلى جامعات أخرى، وبمعزل عن احتمالات استمرارها – وهو ما نرجوه، بالطبع –، إلا أن من الواضح أن هناك ديناميكية ذاتية لعملية الوحدة على الأرض وفي المجالات المحددة، كما يتضح من هذه التجربة. وهي تصب بهذا الاتجاه: اتجاه أهمية التركيز على التجارب المحددة، على الإنجازات الميدانية الملموسة. أي أن الحوارات التي تجري على المستوى الأعلى ليست وحدها كفيلة بتذليل العقبات أمام مشروع بلورة هذا "القطب الثالث". بل إن الاكتفاء بها قد يكون بحد ذاته دوراناً في حلقة مفرغة، طالما أن القاعدة والجمهور التنظيمي والجمهور المتعاطف مستبعدون عن هذه العملية، حيث أن التباينات والخلافات السياسية وأساليب العمل المتنوعة يمكن أن تبرز بين لحظة وأخرى وتتحول إلى عقبات تعيق التواصل. والإنجازات الميدانية، على هذا الصعيد، تفتح المجال، بتراكمها، لتجاوز العديد من هذه المعيقات ومن مخلفات الماضي، دون أن نذهب إلى حد توهم أن هذه المخلفات يمكن أن تتبخر، هكذا ببساطة، دون ترك أثر. لكن عملية تدرجية متواصلة، تبدأ بشكل فضفاض ومرن للعلاقة بين مكونات القطب اليساري، تنظيمات وتيارات وشخصيات، ستتعزز وتتطور بمقدار ما يتم إنجاز خطوات عملية على الأرض، تكتسب بدورها ديناميتها الخاصة وتشكل حافزاً جديداً لتطوير الصيغة ودفعها إلى الأمام. فكما يقول المثل الأجنبي"النجاح يجر النجاح". وهذه الإنجازات تخلق ظروفاً افضل لمعالجة التباينات والخلافات الفكرية والسياسية وإيجاد التقاطعات والقواسم المشتركة وآليات العمل المناسبة، مع إبقاء

قضايا الخلاف والتباين قيد النقاش والتمحيص والتدقيق. فالتجربة العملية كفيلة، غالباً، بحسم العديد من القضايا أو تحجيم الخلافات بشأنها، علماً بأن قضايا غير قليلة يمكن أن تكون هناك آراء متنوعة بشأنها حتى داخل التنظيم الواحد. لكن وحدة أي تنظيم أو حركة أمر حيوي يفترض الوصول إلى مواقف سياسية موحدة، على الأقل في المجالات الأساسية والحيوية لعمل التنظيم، بدءاً بالمجال الوطني، أي إنجاز مهمات التحرر الوطني، في وضعنا الفلسطيني الخاص.

وإذا ما نظرنا إلى الوضع العالمي حولنا بعد زهاء العقد من الزمن على انهيارات تجارب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، نجد أن القيم التي دافع عنها اليسار في أنحاء العالم (وليس فقط في ظل هذه التجارب) ما زالت حية، لا بل اكتسبت حياة جديدة وصيغاً جديدة، حتى في بلدان هذه الانهيارات، وبشكل خاص في روسيا الاتحادية ذاتها. وفي دول أوروبا الغربية والجنوبية، ما زالت قوى اليسار وقيمه تتمتع بقاعدة شعبية وحيوية سياسية ملموستين، كما اتضح في الانتخابات النيابية والمحلية العديدة التي جرت في السنوات الأخيرة في هذه البلدان. وهذا يعود أيضاً إلى كون التقاليد والأفكار اليسارية والديمقراطية ذات جذور في هذه البلدان تسبق، في الغالب، قيام الاتحاد السوفييتي. لا بل إن الأفكار اليسارية التي تبلورت على يد كل من كارل ماركس وفريدريش انغلز في أواسط وأواخر القرن التاسع عشر لها جذور قوية في بلدان أوروبا الغربية المتطورة صناعياً واقتصادياً، كما يشير إلى ذلك ماركس وانغلز نفسيهما، وهي تعكس واقع هذه البلدان وتطور القيم والتطلعات لدى جمهورها الأكثر وعياً وديناميةً.

وإلى جانب ذلك كله، فإن الانهيارات الصعبة التي شهدتها، في العامين الأخيرين، بعض بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، من بين تلك التي كانت تلقب "بالنمور" لوصف تطورها الاقتصادي الصناعي السريع، هذه الانهيارات، التي كانت لها امتداداتها وتأثيراتها على مناطق واسعة أخرى من العالم، تؤشر إلى أن النظام الرأسمالي (المعولم) ليس "نهاية التاريخ"، كما قيل في مطلع التسعينات، بل انه لا زال نظاماً منخوراً بالتناقضات والمفارقات الصارخة وسوء توزيع الثروة على البشر، في بلدان المركز الرأسمالي نفسها، كما في بلدان الأطراف (العالم الثالث) بشكل خاص. لا بل إن تحديث هذا النظام وتطويره للتلاؤم مع مرحلة العولمة الشاملة كان لهما ثمن باهظ على الصعيد البشري في البلدان المتطورة نفسها (تزايد نسبة البطالة)، ولكن اكثر من ذلك في بلدان الأطراف التي بات عدد غير قليل منها يعيش على هامش التاريخ، وفي ظل حالة مريعة من الفاقة والتفكك.

ولا نبشر هنا بقرب زوال النظام الرأسمالي وانهياره وتفجر تناقضاته الرئيسية. فتلك مسألة طويلة الأمد نسبياً ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بزمانها. ولكن نريد أن نشدد على أن

قيم اليسار، كما هو متعارف عليها، لا زالت قيماً راهنة، لم تشخ ولم تصبح متقادمة. ويمكن تلخيص عناوين هذه القيم بالتالي:

- احترام حقوق الدول والشعوب وسيادة المساواة والعدالة في التعامل معها وفي ما بينها، ووضع حد للهيمنة الإمبريالية ولشريعة الأقوى في أنحاء العالم.
- احترام الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن في كل بلد، وعلى مستوى العالم.
- بناء اقتصاد وطني متحرر من قيود التبعية يحترم حقوق مواطنيه المنتجين، وخاصة العمال والفلاحين والكفاءات، ويخرجهم من إطار الاستثمار الرأسمالي.
- محاربة كل أشكال التمييز على أساس اللون والدين والعرق والاثنية والجنس والثقافة الخ.. وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وضمان الحد الأقصى من العدالة الاجتماعية، وصولاً إلى نضوج ظروف قيام مجتمعات اشتراكية حقيقية، بديلة عن نظام الاستغلال الرأسمالي.
- الانفتاح على مستوى الشعوب والتضامن ما بين قواها المستنيرة وجماهيرها الشعبية العريضة، وإقامة نظام عالمي متوازن يخدم مصالح البشر عموماً وليس حفنة أرباب الاحتكارات الدولية الكبرى.

ويمكن أن تضاف إلى هذه العناوين عناوين أخرى بالتأكيد. لكن ما يهمنا هو أن نضع سؤالنا الخاص: هل ما زالت هذه القيم مهمة بالنسبة لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية الأخرى؟

وجوابنا، بالطبع: نعم. ومن هنا أهمية ومشروعية إعادة الاعتبار لليسار الفلسطيني، لهذا "القطب الثالث" الذي يمكن أن يجد إطاراً شعبياً واسعاً يلتف حوله، إذا ما أحسن التصرف، وإذا ما حقق إنجازات يلمسها الجمهور ويراها بأعينه، ويشعر بأهمية استمرارها وتوسيعها لصيانة قضيته الوطنية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الأوسع في مجتمعنا، العمال والفلاحين والشبيبة والنساء والفئات المثقفة والقطاعات الوسطى، وحتى البورجوازية المنتجة الوطنية وغير التابعة.

إن تنظيمات وقوى واتجاهات اليسار الفلسطيني لا تعيش معلقة في الهواء ومعزولة عن محيطها. فهي جزء من المجتمع الفلسطيني، والسمات الاجتماعية الغالبة تنعكس عليها وتعيش طويلاً في صفوفها. وبعض هذه السمات إيجابي ينبغي تعزيزه كمظاهر التكافل الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر. وبعضها سلبي ينبغي العمل على محاصرته وتخفيف وطأته على العمل النضالي إلى أن يتم التخلص منه على أمد طويل، من نمط النزعات العشائرية والجهوية والمحلية وغير ذلك من النزعات والسلوكيات التي تزدهر غالباً وتتفاقم في مناخات الإحباط والتراجع والردة، كتلك التي نشهدها في السنوات

الأخيرة. ومهما كانت محاولات القفز عن هذا الواقع الموضوعي واعتبار الموقف الفكري أو السياسي (اللفظي) بحد ذاته مصدر الطليعية والمدخل لتجاوز الواقع المحيط، فإن الواقع دائماً هو الأشد عناداً، كما يتضح الآن مما جرى ويجري في بلدان التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. بمعنى أن الطليعية ليست صفة شاملة، ولا هي صفة ثابتة، تلصق بهذا التنظيم أو ذاك، بهذا التيار أو ذاك، أو بهذا الشخص أو ذاك. فقد يكون المعني طليعياً في مجال معين، ومحافظاً أو رجعياً أو متخلفاً في مجال أو مجالات أخرى. وهذا ينطبق على التنظيم كما ينطبق على الأفراد غير المنظمين. ومن هنا، فإن الطليعية هي هدف دائم، وهي تطلع مستمر، ينبغي استحقاقه، أي نيله بالإثبات، بالممارسة، في هذا المجال أو في اكثر من مجال، أو في مختلف المجالات، وهذه مسألة ليست سهلة إطلاقاً بالطبع.

نشير إلى ذلك لأن هذه الصفة استخدمت طويلاً كإسقاط أيديولوجي تعسفي على الذات أو على الغير، على الفرد، وخاصة على التنظيم. ومن هذه الزاوية، فإن التواضع والموضوعية في تقييم الذات والتجربة الذاتية يساعدان كثيراً في دفع عملية الالتقاء. وبكلام آخر اكثر رواجاً في السنوات الأخيرة، لا أحد يستطيع أن يدعي امتلاك الحقيقة وحده أو امتلاك الحلول السحرية للمأزق العام الذي تعاني منه الحركة الوطنية الفلسطينية وتيار اليسار الفلسطيني في إطارها. ولكن كل طرف أو فرد يمكن أن يغني العمل المشترك بتجربته، إذا ما تم الاقتناع الفعلي بأن مستقبل التيار اليساري الفلسطيني – في الأمد المنظور – يتوقف على تلاقيه وعلى عمله المنسق.

وليست هناك، بالطبع، وصفة جاهزة للنجاح. هناك تجارب عديدة في العالم لدرجات متفاوتة من التنسيق والتوحيد والعمل المشترك، من تجربة الساندينيين في نيكاراغوا في السبعينات والثمانينات إلى تجربة جبهة فارابوندو مارتي في السلفادور، إلى بعض التجارب اليسارية المعاصرة في أوروبا الغربية (اليسار الموحد في أسبانيا، وحزب إعادة التأسيس الشيوعي في إيطاليا، والأخير شهد تراجعاً في تجربته التوحيدية في الآونة الأخيرة). وكلها تجارب تحتاج إلى التمحيص والتدقيق لأخذ ما هو إيجابي وناجح فيها، وتفادي تكرار بعض العثرات ونقاط الضعف التي أدت إلى انتكاس البعض منها أو تراجعها الجزئي. ولكل ظرف وزمان، طبعاً، خصوصياتهما، التي ينبغي أن تنبع أولاً من الرؤية الملموسة للواقع القائم، بكل تعقيداته، ولكيفية التأثير فيه وتغييره وليس التأقلم معه والتكيف مع إفرازاته باعتبارها معطى ثابتاً وقدراً لا فرار منه. وهذا أمر مهم تحديداً في وضعنا الفلسطيني، حيث الواقع الجديد يحمل الكثير من التعقيدات والسلبيات الجديدة، التي لا يمكن تجاهل وجودها والقفز عنها طبعاً، ولكن ينبغي عدم القبول بها والتسليم بدوامها واستمراريتها وتكييف البرامج والتطلعات معها.

إن مشروع "القطب اليساري" أو "القطب الثالث" يمكن أن يتقدم باتجاهين: الاتجاه الأول دائرة اليسار المستند إلى الفكر الاشتراكي العلمي أولاً، والثاني دائرة أوسع تشمل عملياً كل التيارات القائمة بين القطبين الآخرين، التيارات الديمقراطية والليبرالية المستنيرة والوطنية الجذرية والتيار القومي التقدمي. ولكل من هاتين الدائرتين أشكالها التنظيمية المختلفة، التي يمكن أن تبدأ، كما ذكرنا، بدرجة مرنة من التنسيق، وتتطور مع تطور الإنجازات الملموسة على الأرض.

ولا يمكن لهذا اليسار أن ينسى، بالطبع، أن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني، كانت ولا زالت منذ عقود عديدة، وبالتالي يبقى الهاجس الأول هو الهاجس الوطني، هاجس إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية، وحقه في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته الوطنية المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس العربية) وقطاع غزة، وضمان حق نازحيه ولاجئيه في العودة إلى وطنهم وديارهم. ووحدة اليسار لا تتعارض مع متطلبات هذه المرحلة وضرورات وحدة كل مكونات الشعب وقواه واتجاهاته الوطنية، بل هي سلاح هام لتوفير شروط استعادة هذه الوحدة الوطنية وتطويرها وضمان تقدم مجمل المسيرة الوطنية التحررية ومنع تصفية القضية والحقوق الوطنية أو الانتقاص منها وإعاقة السير باتجاه انتصارها وإنجازها في اقرب وقت ممكن، وبالقدر الأقل من المعاناة والعذاب للشعب الذي طال عذابه.

استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر

ريما حمامي و آيلين كتاب

استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر

كنا معاً من بين مجموعة في الحركة النسوية التي بدأت، في العام ١٩٩٠، استشعار الآثار البعيدة المدى المترتبة على منح قضية المرأة (النوع الاجتماعي) مكانة ثانوية داخل الحركة الوطنية، باعتبار أن هذا يقود المجتمع لأوضاع شديدة الخطورة. فقد برز في تلك الفترة اتجاهان سلبيان: (١) النتائج الاجتماعية السلبية للانتفاضة على النساء (٢) السهولة التي تم بها اختطاف الحركة الوطنية من قبل أيديولوجية لم تكتف باعتبار أن لا دور للنشاط النسائي في التحرر الوطني فحسب، بل اعتبرته مهددا لهذه الحركة. فقد اتضح لنا أن منح قضايا النساء موقعا ثانويا في النضال الوطني يعني تغييرا في أهداف هذا النضال. فبدلاً من نضال وطني يُتوج بإقامة دولة ديمقراطية علمانية يتساوى فيها المواطنون (بما في ذلك الرجال والنساء) بات النضال، كأنه موجه نحو دولة شبه ثيوقراطية، أي دولة لا مكان فيها للتعددية والاختلاف في الآراء المعبر عنها ديمقراطيا، ودولة لا تسمح حتى بمناقشة حقوق المرأة.

ومن هنا بدأنا، بمشاركة مجموعات نسائية، التحرك من أجل إعطاء اهتمام اكبر لقضايا النوع الاجتماعي داخل الحركة النسائية نفسها. وهو اهتمام نما داخل المنظمات النسائية المختلفة في بداية التسعينات، وبات الآن مهيمناً على نشاطات وأفكار معظمها منذ أواخر الثمانينات. فمنذ أوائل التسعينات تعالت أصوات بعض النساء في الحركة النسائية، وبالأخص الأطر النسائية، لتطرح تساؤلات جدية حول قضايا اجتماعية وسياسية مختلفة منها هوية الحركة النسائية وعلاقتها بالحركة الوطنية، شرعية طرح قضايا اجتماعية ذات طابع نسوي مثل فرض الحجاب، العنف الأسري، مسألة الديمقراطية الداخلية في الأطر والأحزاب. عبرت هذه القضايا عن أزمة هي في جوهرها تناقض بين الحركة النسائية

والعمل النسوي العام ومتطلبات العمل السياسي الفئوي والبرنامج السياسي العام في هذه الفترة. مثلاً كانت هنالك محاولات من الأحزاب لإعادة تخصيص ميزانيات لبعض مشاريع الأطر النسائية لتصب في البرنامج السياسي، أو إغلاق بعض مشاريع نسوية مثل رياض الأطفال والحضانات بسبب أزمة مالية للحزب. فكان أول من أصيب إصابة مباشرة هي الخدمات المقدمة للنساء. هذه الممارسات تعبر في مضمونها عن رؤية الأحزاب للمسألة النسوية، فهناك غياب لأفق المرأة في برامج الأحزاب يشكل ترسيخاً لممارسة حزبية تساهم في عزل المرأة عن المجتمع السياسي، وتثبيت المكانة الثانوية التي تحتلها المسألة النسوية في البرامج السياسية ووضعها الهش في المشروع المجتمعي. أما الآن، فيبرز وضع مختلف تماماً. كما تواجه الحركة الوطنية ودور الحركة النسائية داخلها، مشكلة مختلفة تماماً. فما زال الاحتلال (على المستويات المختلفة) هو المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم. لكننا نواجه، إضافة للاحتلال، الأزمة والتعقيدات الناتجة عن وجود قيادة حاكمة غير ديمقراطية تتوسط بين السكان وبين الاحتلال. فغياب المساحة السياسية الديمقراطية ليس، كما أشار عدد من المعلقين، – مشكلة داخلية فحسب (عدم القدرة على تغيير النظام الحاكم وانتقاده، على سبيل المثال)، بل أن لها أبعاداً استراتيجية خارجية على صعيد مجابهة الاحتلال. فقد نتج عن هذا الوضع استثناء جسم المجتمع من المشاركة المنظمة في عمليات مجابهة الاحتلال وسياساته وإجراءاته. كما نتج عنه إضعاف قدرة السلطة الفلسطينية التفاوضية مع المحتل. هذا الإضعاف ناتج عن غياب النظر إلى النظام كمعبر عن إرادة شعبية شرعية، والنظر إليه كنظام قادر على فرض حل غير عادل ومرفوض شعبياً. وبالتالي فإننا نجد أنفسنا نسير نحو وضع يقترب من أن يكون سلسلة من البنتوستانات التي يسيطر عليها نظام اوتوقراطي غير ديمقراطي وينخره الفساد (أو سلسلة من هذه الأنظمة).

لكن المربك حول الوضع الجديد يتمثل في أنه بالرغم من وجود قمع للديمقراطية، فقد برزت من خلال عملية التحول الدولاني (التحول نحو الدولة) إمكانات للتحرك والتعبئة. فقد بانت مجالات تتيح التنظيم وتسمح بأشكال من التدخل النشط. وهذه المجالات هي المساحات التي تتيح التفاوض حول الحقوق الاجتماعية داخل بنى الدولة الناشئة. ومن هنا وجدت الحركة النسائية (أكثر من أية حركة أخرى) بعد أوسلو، عبر مساعيها للتأثير على مجموعة واسعة من السياسات الاجتماعية، والتأثير على التشريعات الداعمة لهذه السياسات ، وجدت هويتها وصوتها. في هذا المجال كان تحليل الحركة النسائية للوضع المتبلور بعد أوسلو صحيحاً. وهو وضع يحمل أوجه شبه مع التحولات التي شهدتها أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية من حيث أن البنى الجديدة المتشكلة من

عمليات التحول الدولاني توفر للحركات النسائية قدرة أكبر على التأثير على هذه البنى. ولعل التركيز الجديد للحركة النسائية هو، جزئياً، حصيلة العملية التي ذكرناها سابقاً، حيث ظهر للنشيطات في الحركة مخاطر تغييب قضايا النوع الاجتماعي داخل الحركة الوطنية. لكنه أيضا نتيجة الربط بين إدامة وضمان الحقوق الاجتماعية للمرأة ودور مؤسسات الدولة (السياسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية الخ).

طرحت مرحلة ما بعد أوسلو ثلاث قضايا متشعبة: مواصلة مقاومة الاحتلال، والحاجة لحكم ديمقراطي، والحاجة للتعبئة والتحريض من حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة، وهي سياسات قادرة على تغيير معالم التخوم المستقبلية للمجتمع ككل.

تطرح هذه الورقة سلسلة من الآراء حول الأدوار الحالية والممكنة للحركة النسائية في الأزمة القائمة، وذلك بالعلاقة مع التحديات الصعبة الثلاثة التي تواجه المجتمع الفلسطيني. لاعتبارات مختلفة (سنأتي على ذكرها لاحقاً) فإننا نشعر أن الأسلوب الذي اعتمدته الحركة النسائية في طرح قضايا النوع الاجتماعي، قد قاد إلى عزل قضية المرأة عن التحديات الأوسع المتمثلة في الاحتلال الكولونيالي والتحول الديمقراطي. وبهذا الأسلوب، فان الحركة النسائية تحجم عن استخدام وزنها الاستراتيجي الخاص كقوة ضد الاحتلال. كما أنها ستفشل، في النهاية، في إنجاز الحقوق الاجتماعية، إذا لم تقم بالربط بين الحقوق الوطنية وبين الدمقرطة السياسية.

هذه الورقة ليست مجرد دعوة للحركة النسائية لأن "تعود" للمسألة الوطنية، وتحديداً إن كانت هذه عودة للماضي. فقد تغيرت كل من الحركة النسائية والمسألة الوطنية تغييراً عميقاً منذ الانتفاضة، كما هو حال الحركات السياسية التي ارتبطت بها الحركة النسائية تاريخا. كما أن التشكل البنيوي والأيديولوجي للحركة النسائية الراهن يمثل محاولة إيجابية لتجاوز خذلان الحركة الوطنية في تاريخها الحديث للنساء. ومع ذلك فإن الرأي الذي تتبناه هذه الورقة ينطلق من أن الوضع السياسي الجديد يحتاج لاستراتيجيات وإجابات حديثة. تتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات في الطرق الجديدة التي تمكن الحركة النسوية من الربط بين تحرر النوع الاجتماعي (الجندر) وبين التحرر الوطني (استراتيجياً وأيديولوجيا). ويكمن مفتاح البرنامج الجديد في الحاجة لفهم الدمقرطة باعتبارها المفهوم والاستراتيجية التي يربط بين قضايا التحرر الوطني، من جهة، وتحقيق حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية، من جهة ثانية.

استعراض ملامح العمل النسوي في المرحلة الراهنة

فرغم أزمة الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على التعامل بفعالية مع مستجدات الوضع السياسي الراهن، استمر العمل النسوي بفعالية واخذ أشكالا وصوراً مختلفة عن المرحلة السابقة. فعند مراجعة بعض النشاطات والفعاليات النسوية نرى أن معظمها تمحور حول قضايا نسوية ذات طابع اجتماعي منسجم مع مرحلة بناء الدولة. انصب اهتمام النساء حول قضايا التشريعات، رسم السياسات للوصول إلى مراكز صنع القرار، الحقوق المدنية والاجتماعية، وجميعها مسائل أُهملت في المراحل السابقة عندما كان العمل الوطني يتصدر بأولويته العمل النسوي. هذه المبالغة جاءت نتيجة عوامل مختلفة منها:

١) أزمة الأحزاب السياسية: فالممارسات الفئوية الضيقة لدى الأحزاب أوقعت الحركة النسائية في رد فعل معاكس انطلق من رفض كل ما هو وطني وسياسي. فارتقاء القضايا النسوية على سلم أولويات الحركة النسائية كان أيضا نتيجة لغياب الأحزاب عن الحياة العامة وانفصالها عن العمل الجماهيري مما منح المساحة والفرصة الواقعية لتطوير الاجندة النسوية، ولكنه، من جانب آخر، همّش القضية الوطنية التي أصبحت في منزلة ثانوية مقارنة بالقضايا النسوية. هذه الفجوة وعدم التوازن بين الوطني والاجتماعي لمصلحة النسوي انعكسا على بقية العمل النسوي وجعلاه عملا تقوده قيادات نسوية تاريخية عريقة في تجربتها ولكن صلتها الرسمية بالجماهير تقلصت.

٢) ساهمت مؤسسات التمويل الأجنبية، أيضا، في تحديد أولويات الحركة النسائية والمنظمات الأهلية بشكل عام. فعند مراجعة طبيعة المشاريع النسوية التي تم تمويلها نرى ان معظمها تعاطى مع قضايا نسوية غير مرتبطة بالبعد الوطني الديمقراطي العام. فمثلا انصب التمويل على مشاريع التدريب لدورات تحليل النوع الاجتماعي (gender training)، التخطيط الاستراتيجي على أساس إعادة هيكلة المؤسسات لتتماشى مع متطلبات المستجدات السياسية، قراءة التشريعات بمنظور نسوي ..الخ، وكلها تعبر عن قضايا مهمة ولكن لا علاقة مباشرة لها بالقضية الوطنية، فالمساعدات الأجنبية تعاملت مع المرحلة الراهنة كمرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة.

٣) سياسة احتواء السلطة الفلسطينية للعمل النسوي الأحادي الجانب. فقبول السلطة الفلسطينية للنشاط النسوي لا يعني على الإطلاق ان الحركة النسائية تحالفت مع السلطة، ولكن قبول السلطة جاء نتيجة موقف السلطة الهامشي تجاه المسألة النسوية، ما دامت لا تشكل خطرا أو تهديداً. هذا بالإضافة إلى توافق هذه السياسة مع شروط التمويل الأجنبية التي فرضت على مؤسسات السلطة. ولكن هذا الموقف سوف يتغير إذا استمرت الحركة النسائية في تطوير قضاياها التي يمكن أن تتناقض مع توقعات السلطة الأبوية والتقليدية.

النوع الاجتماعي والسياسة

يشكل مفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بعده السياسي، الذي نما في الحركة النسائية خلال السنوات الأخيرة ، بعداً آخر يسمح، رغم تسلطية السلطة الفلسطينية، للحركة النسائية بالنشاط في السياق الراهن. لقد أشرنا إلى بعض حيثيات بروز هذا المفهوم (تراجع الأحزاب الوطنية، ردة الفعل على اعتبار مسائل النوع الاجتماعي ثانوية مقارنة بالقضايا الوطنية). لكن ما نقصده بمفهوم النوع الاجتماعي المنزوع من بعده السياسي، بشكل أساس، هو عزل المساواة وقضايا النوع اجتماعية (الجندرية) عن المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والحكم ككل، إضافة إلى فصلها عن مسألة السلطة وعن المشاركة في السلطة بين الدولة والمواطنين (ذكورا وإناثا).

في بداية مرحلة ما بعد أوسلو كان بحوزة الحركة النسائية استراتيجية استندت إلى الربط بين حقوق النوع الاجتماعي والحقوق السياسة بشكل عام. فقد أدركت الحركة النسائية، أكثر من الحركات السياسية الأخرى، أهمية انتخابات المجلس التشريعي، وتحركت بشكل سريع وواضح لدعم دوره وطرح حقوق النساء في هذا السياق. لكن تهميش المجلس التشريعي ولّد مجموعة من الأوضاع لم يتم التعاطي معها (ليس من النساء فقط، بل وكذلك الحركات الأخرى). وتولّد عن غياب التعاطي هذا غياب استراتيجية متماسكة تربط الاهتمامات التي تخص النوع الاجتماعي بتلك التي تخص دمقرطة النظام السياسي.

المشكلة الرئيسية هنا تكمن في أن امتناع الحركة النسائية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتبارها أساسية للمساواة النوع-اجتماعية، أدى إلى ظهورها بمظهر المدعومة من النظام (كمحصلة لموقفها الامتناعي وليس لاختيارها الواعي). لدينا من الأمثلة ما يكفي للتأكيد على ان الأنظمة التسلطية لا تعمل على ضمان حقوق النساء، وأن الربط بين حقوق النساء وبين أنظمة كهذه يقود إلى سلب شرعية حقوق النساء عندما تسقط هذه الأنظمة، أو حتى قبل سقوطها. من الأمثلة على هذا ما شهدته أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق من اعتداءات كاسحة على قضايا حقوق النساء بعد سقوط الأنظمة الشيوعية. وقد تم ذلك بسبب الربط الذي تم بين قضايا حقوق المرأة وبين السياسات غير الديمقراطية وغير الشعبية للنظام. وفي تركيا والجزائر ومصر أمثلة إضافية على فقدان حركات نسائية صغيرة لشرعيتها مع الزمن بسبب النظر إليها كحركات مدعومة من أنظمة علمانية تسلطية. بالطبع يختلف الوضع في فلسطين عن هذه النماذج كون الحركة النسائية تتمتع بجذور عميقة في المجتمع بحكم نشأتها داخل المقاومة الشعبية الوطنية. لكن الخطر في حالتنا يكمن في هدر الشرعية الشعبية للحركة النسائية إذا ما جرى التصرف بأشكال توحي، أو يمكن النظر إليها، على أنها مؤيدة للنظام (من خلال تأييد النظام لها).

العلاقة الأساسية بين الحقوق الديمقراطية والحقوق النسائية ليست مجرد شعار. صحيح ان بمقدور بعض الأنظمة غير الديمقراطية فرض بعض الحقوق للمرأة، وهي قامت بذلك أحيانا (في مجال التعليم، العمل، وإشراك النساء في القوات المسلحة). لكن من الصحيح، أيضا، أن الوصول إلى هذه الحقوق ينحصر، عادة، في المجموعات الاجتماعية المرتبطة بالحزب الحاكم (عبر الوضع الطبقي أو الانتماء الحزبي). وهنا يكمن غياب قدرة الأنظمة التسلطية على تأمين المساواة بين الجنسين؛ فنظام الحقوق يستند إلى علاقات السلطة وشبكاتها، ولا يستند إلى الآليات غير المشخصة للقانون الذي يُؤمّن الفرص المتكافئة للأفراد بناء على مفهوم المواطنة. فاحتمالات الخسارة للنساء في الأنظمة التسلطية اكبر من احتمالاتها للرجال، لأن توفر العلاقات والصلات مع مراكز السلطة أوسع للرجال منه للنساء. وفي الحالات التي تتوفر فيها للنساء فإنها تتم بوساطة الرجال. فقط في الحالات التي يسود فيها القانون تستطيع الفئات الاجتماعية الأضعف ضمان الوصول ليس للعدالة فحسب، بل للموارد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كذلك.

ما العمل؟

هناك مصادر قوة رئيسية ومصادر ضعف رئيسية في البني السياسية الراهنة للحركة النسائية. لعل ابرز مصادر القوة هي تنوع الحركة. فالحركة النسائية تتشكل من طيف من الأشكال والبنى التنظيمية التي تتيح تفاعل الأفكار والاستراتيجيات المتعددة الأوجه، والتي تجمع معا مصادر قوة وتجارب مختلفة. وهذا يسمح للحركة بتقبل عضوات من خلفيات متباينة. في هذا المجال تشكل الحركة النسائية، كإطار تحالفي، نموذجاً جديراً بالتقليد من قبل الحركات السياسية. ويتمثل مصدر القوة الآخر للحركة النسائية في الزخم الذي تتمتع به. فرغم الانتقادات الموجهة لبعض جوانب "الأجندة" (جدول الأعمال) الذي طرحته في السنوات الأخيرة، غير أنها مكنتها من إدامة زخمها، في حين بدت القوى السياسية المحيطة بها في حالة ضياع. فالحركة النسائية، خلافا للحركات السياسية، تملك رؤية مشتركة (إن لم تكن أيديولوجية)، ومجموعة من الأهداف القابلة للتحقيق.

يتمثل الضعف على المستوى البنيوي في غياب التمثيل المتكون عبر عمليات ديمقراطية فعلية في هيئات الحركة المختلفة. فالوضع الراهن يطرح عدة أسئلة، أبرزها: إلى أي مدى تعكس البنى المختلفة (اللجان النسائية، المنظمات غير الحكومية، وطاقم شؤون المرأة) للحركة النسائية عمليات من الانخراط الديمقراطي والتمثيل القاعدي؟ وهل القيادات السياسية النسائية منتخبة ديمقراطيا من قاعدتها؟ الموضوع لا يخص المبادئ الأخلاقية، بل يتعلق، في العمق، بالقوة السياسية. فلن تستطيع المنظمات السياسية أن تصبح قوة سياسية ذات وزن بدون تحولات ديمقراطية. فيما يخص طاقم شؤون المرأة، يمكن القول

أنه لعب دورا شديد الأهمية في تنسيق الجهود، لكنه دور يحيطه الغموض: فهل هو مجرد منظمة غير حكومية أخرى، أو ائتلاف، أو لجنة تنسيق بين عدد من القيادات النسائية؟ ويبدو لنا أن على الطاقم أن يتحول إلى جسم تمثيلي مشكل ديمقراطياً، إن أراد أن يصبح قوة ذات وزن سياسي.

وأخيرا، يثير دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أسئلة إشكالية تتعلق بالدور الرمزي لهذا الإرث الوحيد لغالبية بنى منظمة التحرير. فالمطلوب من الاتحاد أن يشكل حلقة الوصل بين الحركة النسائية في الداخل والحركة النسائية في الشتات. لكنه، في وضعه الراهن لا يقوى على ممارسة هذا الدور، بل بات، بدلا عن ذلك، مهتماً بتغذية الإحساس بالفصل بين المنظمات النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين المنظمات النسائية في أماكن الشتات المختلفة. ومع اقتراب مرحلة المفاوضات حول الوضع النهائي تزداد الحاجة ، اكثر من أي وقت مضى، لمواجهة حقيقة أن الرموز لا تكفي، وان هناك حاجة ملحة لوضع آليات تربط بين النساء الفلسطينيات.

لكن، في ظل غياب القدرة على تحقيق تغييرات أساسية في أشكال التنظيم والعمل داخل الحركة النسائية، ونظراً للتحديات الملحة التي نواجهها اليوم، يتوجب البدء بخطوات عملية تركز على مبادئ أساسية منها:

١) لا يوجد هنالك حل سحري جاهز لإشكالية الحركة النسائية الراهنة. فأهم ما يميزها عن باقي الأطر الجماهيرية هو استمرارية فعاليتها في الميدان الاجتماعي. فمن خلال فعاليتها المستمرة بقيت الحركة على علاقة غير رسمية مع النساء اللواتي استجبن لفعاليتها المختلفة. مثلاً نشاط البرلمان الصوري هو مثال على ذلك. هذه البنية من العلاقات الغير الرسمية لنساء كن مؤطرات بالحركة النسوية هي مدخل جديد يمكن أن يبرز موضوعياً في جسم تمثيلي لا تفصله حواجز فئوية.

٢) لا يوجد أي نموذج نسوي في العالم الثالث يمكن ان نقتدي به. فمعظم الحركات النسائية في الدول النامية كانت أيضا امتداداً عضوياً للحركة الوطنية وتواجه الآن نفس نمط الإشكاليات بعد ازمة الأحزاب السياسية في العالم. هذه النقطة تقودنا إلى نتيجة حتمية هي ان النموذج النسوي الواقعي المطلوب للمرحلة الحالية يجب ان يكون وليد عملية أو سلسلة من العمليات المتعاقبة من النشاط النسوي الفعال حول قضايا ديمقراطية هي موضع اهتمام لقطاعات واسعة من النساء ومن خلفيات اجتماعية وطبقية متباينة.

٣) يكتسب مفهوم التحالفات أهمية بالغة في إخراج الحركة النسائية من عزلتها السياسية. فشعار وحدة الحركة النسائية اصبح شعاراً مزيفاً غير واقعي، ولا يعكس طبيعة التنوع والتعقيد الذي تفرزه مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي. فالأمثل هو تشكيل تحالفات

واسعة تشكل المصالح والقضايا المشتركة أساسا له، بحيث يصبح تحالف مصالح مجموعات اجتماعية متنوعة في قضايا ولكنها تشترك في رؤيتها لمستقبل المجتمع الفلسطيني.

إضافة للنضال من اجل الحقوق الاجتماعية من المفترض أيضا توجيه الأنظار نحو القضايا التالية: الحدود، المستوطنات، اللاجئين، حقوق الإنسان، الأسرى، والحقوق الديمقراطية. هذه القضايا تبدو، سطحياً، مجرد قضايا وطنية، لكنها جذرياً قضايا "نوع اجتماعية"، وبحاجة إلى فهمها وطرحها باعتبارها ذلك. في رأينا أن التركيز على هذه القضايا لا يعني ابتعاد الحركة النسائية عن قضايا النوع-الاجتماعي، بل يعني ان عليها العمل، بأشكال اكثر أساسية، على تحويل قضايا علاقات النوع اجتماعية باعتبارها جزءا من علاقات القوة على المستويات الاجتماعية والوطنية والأيديولوجية. إضافة لذلك فإننا نرى ان دور النساء كـ "رموز أخلاقية" يمنح بعدا مهما للنشاطية النسائية مما يستدعي استغلاله في مجابهة الاحتلال. فقد أظهرت الانتفاضة ان المشاركة الجماهيرية للنساء ساعدت على تشريع حقوق المرأة في المجتمع، وأمدت، في الوقت نفسه، النضال الفلسطيني لإنهاء الاحتلال دوليا وداخل اسرائيل، بشرعية أقوى. ومن هنا فإن إعادة اشتباك النساء مع هذه القضايا (كقضايا نوع اجتماعية) يساعد على الانتباه إليها وجلب التأييد لها دولياً، ويقوي، في الوقت نفسه، شرعية المطالبة بحقوق النوع الاجتماعي في المجتمع.

الحدود

قضية الحدود هي مسألة هامة بالنسبة إلى المجتمع عامة والنساء خاصة. فالباحثون في قضايا النساء والقومية يُجمعون على ان النساء يتحولن إلى رموز لحدود الأمة. بحيث يصبح الاعتداء على النساء أحد أسوأ انواع الاعتداءات على شعور الأمة وفخرها وسلامتها كأمة. مثال على ذلك الاعتداءات الصربية على النساء البوسنيات. الأمم أيضا تحاول الحد من حرية تنقل النساء عبر حدودها. وذلك عن طريق وضع القيود على حق السفر بالنسبة للمرأة وربطه بوصاية الرجل. هذا بالإضافة إلى إصدار قوانين تعارض زواج النساء من رجال خارج إطار الأمة. **فتحدي النساء للحدود يحمل في طياته قوة رمزية باعتباره يكسر الانطباع العام بان المرأة محكومة من الرجل.**

إن النساء في وضع مناسب استراتيجيا لتحدي الحدود. لقد رأينا هذا الوضع في الانتفاضة عندما كان الجنود يترددون باستخدام العنف ضد النساء مع انهم استخدموه في بعض الحالات. فالجنود يدركون ان الاعتداء الجسدي على المرأة سوف يعتبر انتهاكا لحدود "أخلاقية" محددة. الخوف من ردة الفعل الجماهيرية حول الاعتداء على

النساء هو احد أسباب تصرفهم بحذر. العامل الآخر والأقوى هو ان الاعتداء جسديا على النساء يشكل للجنود تحدياً لنزعة الاستعلاء الأخلاقي لديهم كمحتلين، لذا فهم لا يرغبون في الاعتداء العنيف على النساء مانحين إياهن الفرصة لاختراق الحدود بطرق يصعب على الرجال اتباعها.

في ضوء هذا النقاش، فان الحركة النسوية ملزمة بالاعتراف بأن التقسيمات الحالية ما بين المناطق أ و ب، جـ، هي ذات دلائل هامة. فمنطقة أ هي منطقة الاحتواء، وبالتالي يمكن استخدامها إذا كان احتجاجهن ضد سياسات السلطة الفلسطينية، فهذا يؤكد الحالة القائمة.

أما احتجاجات أخرى مثل يوم المرأة العالمي، مثلاً، فيجب ان يحدث في منطقة ب، أو منطقة الحدود حتى تؤدي إلى تأثير على المحتل وعلى الوضع القائم داخل المجتمع.

اللاجئـون

هنالك قلة من قيادات أو ممثلات قضية اللاجئين، كما هو واضح في نشاطات لجان اللاجئين. فكحركة، يبدو التمثيل النسوي بداخلها ضعيفاً. والسؤال المطروح هنا هو: أليست النساء أيضا لاجئات؟ أليس لهن الحق في العودة والتعويض تماما كالرجال؟

حسب وكالة الغوث الإجابة على الأسئلة هي بالنفي. فالنساء يعددن لاجئات فقط عبر قريب ذكر، ولذا فهن لن يحصلن على حقوقهن إلا عبر الأقارب من الذكور وبالتالي يصبحن جزءاً من الحل ولكن بشكل غير مباشر. هذا برغم الأدلة بأنه في مناطق محددة مثل لبنان فان النساء الغير متزوجات أو الأسر التي تعيلها نساء تشكل نسبة عالية من الكثافة السكانية الحالية في المخيمات. بالإضافة على ذلك، فإننا نجد ان النساء اللواتي قد تزوجن من رجال غير لاجئين قد سحبت منهن بطاقة اللاجئين بعكس الرجال في مثل هذه الحالة. بالنتيجة فان النساء اللاجئات لن يتمكن أبدا من طلب العودة أو التعويض كأفراد. بالتالي فإن تعبئة النساء وتنظيمهن كجزء من استراتيجية المطالبة بحقوقهن في تعريف مبادئ وشكل أية تسوية لقضية اللاجئين يصبح أساسيا، وقد يلعب دوراً هاما ورمزيا في منح اللاجئين تعاطفاً دولياً أعلى.

السجنـاء و المعتقـلات

ما زال هناك فعالية لبعض الأطر في تنظيم النساء حول هذه القضية. لكن بعد الإفراج الأخير عن مجموعة من السجينات قل اهتمام الحركة النسوية بهذا الموضوع. اكثر الفعاليات النسوية حول هذه القضية تقع ضمن ما يمكن تسميته "بنشاط الأمهات". فعلاقة النساء بالمعتقلين هي في العادة عن طريق كونهن زوجات أو أمهات. وهنا نرى ان الأمومة كقوة رمزية ومعنوية تستطيع ان تلعب دوراً فعالاً في تحدي قوة الاضطهاد. فمثلاً رأينا كيف أنه في تشيلي كانت الجماعة الوحيدة التي تمكنت من التظاهر وتحدي نظام الاستبداد علناً في عهد بينوشيه هن الأمهات (أمهات ستة أيار).

لا أحد يرغب بأن تهاجم الأمهات. نحن بحاجة إلى هذا النموذج، وعلينا الآخذ بعين الاعتبار انه عندما يكون الرجال في موقع المسؤولية في مثل هذه الأنشطة فان قوة الأمهات، كرموز فاعلة بشكل مستقل نابع من الحرص على أبنائهن، سيضعف تأثيرها المعنوي. لا يعني هذا انه يمكن تعميم هذا الفهم في جميع الحالات.

الاستيطان ومصادرة الأراضي

كما هو معروف فان الاستيطان ومصادرة الأراضي ظاهرة خطرة تهدد الحياة الجغرافية والاقتصادية للمجتمع، كما تهدد فرصة إقامة الدولة الفلسطينية. وعدم إقامة دولة يؤثر على النساء كما نعلم في تجربتنا التاريخية. ولكن بالإضافة إلى هذا العامل فان البعد الآخر الأساسي هو استخدام الاستيطان لإقامة سلسلة بانتوستان. فتجربة جنوب إفريقيا تبين أن هذه المناطق تصبح مناطق فقر مليئة بالنساء والأطفال بسبب خروج الرجال منها طلبا للعمل. فنظام التصاريح في جنوب إفريقيا والذي منع حرية التنقل أو مصاحبة الأزواج لمكان العمل يمكن أيضا ان يصبح مستقبل فلسطين إذا تم التعامل مع منطقة أ، ب كحدود رسمية. وتبقى الفرصة لتنقل الأطفال محدودة أو معدومة. وبالتالي فإن هذه القضية لها جدوى في طرحها بمضمون اجتماعي آخر.

حقـوق الإنسـان

إذا قلنا أن حقوق النساء هي حقوق الإنسان، فيجب، على نفس هذا المستوى، تأكيد ان حقوق الإنسان هي أيضا حقوق النساء. فأي خرق لحقوق الإنسان هو خرق لمبادئ الحقوق عامة وبالتالي تصبح انتهاكات حقوق الأفراد من أي جنس هي انتهاكات أساسية لحقوق المرأة.

في هذا الخصوص فمسودة وثيقة المبادئ النسوية التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الصحفي في ١٩٩٤/٨/٣ يمكن أن تكون أساسا لتفعيل الحركة النسائية للنضال من اجل حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الوثيقة مثلت تطلعات الحركة النسائية بجميع اتجاهاتها وعبرت عن طبيعة المجتمع الفلسطيني المستقبلي. وهنا نرى ان هذا النضال يربط الحركة النسائية بشكل عضوي مع حركة حقوق الانسان على أساس ان حقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان.

الحقوق الاجتماعية

هناك ملاحظات يمكن استخلاصها في هذا الجانب. على الحركة النسائية ان تحدد حلفاءها من القوى الاجتماعية الأخرى حتى يصبح لها قوة سياسية مؤثرة على الشارع من ناحية، وعلى الحكم من ناحية أخرى. فمثلاً لا بد للحركة النسائية ان تنخرط في نضالات متنوعة مثل إضراب المعلمين، وخصوصاً ان العمود الفقري لقطاع التعليم هو من النساء. فطرح القضايا النسائية بانفصال عن قضايا أخرى ليس كافياً للصراع على القوة السياسية في المجتمع. دمقرطة المجتمع وسيادة القانون واجب على جميع القوى الديمقراطية بما فيها المرأة.

كما تبين في تجربة البرلمان الصوري، فان عملية تقوية البناء التمثيلي الديمقراطي للمرأة وتعبئة النساء لقضايا اجتماعية وديمقراطية يستلزم التأكيد على، والتفاعل مع، سلطة تمثيلية لها فعالية وقوة سياسية. ومن المفترض ان يقوم بهذا الدور المجلس التشريعي. ولكن حتى الآن لم يستطع المجلس فرض نفسه كقوة مؤثرة على النظام السياسي الفلسطيني وذلك نتيجة سياسة السلطة التنفيذية التي بقيت باستمرار محتكرة للقوة السياسية وضربت بعرض الحائط بجميع قرارات المجلس مما قلص من دوره في المحاسبة والمسائلة. هذا الوضع يشكل أزمة حقيقية للمشاركة السياسية وخاصة للمجموعات الضعيفة والمهمشة ويفقدها التأثير والتغيير السياسي.

تعمل النساء الآن على قضايا اجتماعية مختلفة وفي مجالات مختلفة، فقد طرقت قطاع التعليم والصحة، وواجهت الخطط التنموية للبنك الدولي والذي دعا للخصخصة وإعادة التكيف البنيوي والذي عمق ظواهر اجتماعية سلبية. ولكن الإشكالية هنا هي أن هذه القضايا والتي هي بجوهرها قضايا مجتمعية يجب ان لا تقتصر على فعاليات نسوية. فلماذا تترك النساء لطرح هذه القضايا لوحدها؟ وأين القوى الاجتماعية الأخرى؟

في النهاية يمكن القول أن التحديات أمام العمل النسوي كبيرة ومعقدة، ولكن كيفية الربط بين قضايا النوع الاجتماعي، النظام السياسي، والحكم، كعلاقة مترابطة تؤثر على

بعضها البعض، هي أساس لتسييس قضايا المرأة وارتقائها على سلم أولويات الحركات الاجتماعية الأخرى. من البديهي ان تكون الحركة النسائية طليعة القوى الديمقراطية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي. كانت هذه مقولة متكررة في أدبيات الثورات الوطنية. فحساسيتها المنبثقة من أدوارها المختلفة في المجتمع كامرأة عاملة ومسيسة وأم، وزوجة..الخ. يجعلها تربط بين جميع هذه المجالات. فتسييس هذا الربط وجعله متكاملا هو مدخل لنجاح الحركة النسائية والقوى الديمقراطية، فالوقت قد حان لنقرع الجرس ولتستيقظ جميع القوى الديمقراطية من سباتها العميق لتتحالف وتبني البرنامج الوطني الديمقراطي لتحقيق الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

القطب الطلابي الديمقراطي

تجربة توحيد القوى الديمقراطية

محمود النجار

القطب الطلابي الديمقراطي

تجربة توحيد القوى الديمقراطية

المقدمة

شكل أوسلو حالة استقطاب حادة في الواقع السياسي الفلسطيني ما بين مؤيد ومعارض، وانبثق تياران رئيسيان يعبران باطلاقية تامة عن حالة الاستقطاب هذه: الأول هو السلطة الفلسطينية المنظرة والمنفذة لمشروع أوسلو كبديل عن الحالة الفلسطينية السابقة. وهذا المشروع لا يقدم تصورا جديدا لطبيعة الاحتلال الصهيوني، ولا يبحث عن أشكال جديدة للمواجهة أو اللغة العامة للصراع، بل يعيد إنتاج ذات الهرميات والبنى وشبكة العلاقات، بعد أن استؤصلت منها عوامل التهديد والخطورة وبعد أن تم تهذيبها بما لا يتجاوز النمط أو السقف الذي حددته معادلة النظام العالمي الجديد، حيث يتم إفقاد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كثافته من اجل الهبوط به من مستوى قضية شعب إلى نزاع حول تحسين الظرف الحياتي، أو ما يشبه عمل نقابة في مجتمع مدني "متحضر". وأي خروج عن هذا السقف لا يمكن أن يعتبر، بأي حال من الأحوال، بمثابة بحث عن بديل يشكل صمام أمان للروح المعنوية للشعب الفلسطيني وورقة رابحة في يد المفاوض، بل "ضرباً" في إستراتيجية المشروع الوطني. والثاني هو الحركة الإسلامية السياسية رائدة التيار المعارض، أو النقيض السياسي الآخر، التي تتمحور ماهيته على نفي كل ما هو مختلف عنه أيديولوجيا أو فكريا. وهو لا يؤمن بغير الأختلاف السياسي الذي يعطيه شرعية الوجود. ويتجه مشروع هذا التيار السياسي نحو النكوص للماضي المطلق الصلاحية، ماضي الصحابة والرسول. وكلا الطرفين يطرح ذاته ببنية سياسية مختلفة سطحيا عن سياقه التاريخي، وفي الوقت نفسه كل يقدم ذاته باعتباره الخيار الوحيد المطلق للإنقاذ.

وأهم ميزات هذه المرحلة أن الصراع يتحول موضوعيا من صراع فلسطيني-إسرائيلي-فلسطيني إلى صراع فلسطيني-فلسطيني-إسرائيلي. بمعنى أن الصراع مع الآخر يفرض حالة مواجهة مع السلطة السياسية، وهذه المواجهة ليست باتجاه رؤيا أو اختلاف في وجهات نظر، بل مواجهة قد تؤدي للسجن أو الموت. من جانب آخر فإن الظروف الموضوعية التي يفترضها واقع الحكم الذاتي، وطبيعة الحياة المدنية تفرض حالة من الصراع الداخلي على تفاصيل الحياة اليومية، سواء كانت هذه القضايا تعنى بالديمقراطية أو الفساد أو القضاء. وسيتضح هذا الصراع بصورة جلية أكثر بعد الحل النهائي، وخروج قوات الاحتلال من كافة التجمعات السكانية، الأمر الذي سيخلق الصراع اليومي والدائم، في داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. وتكمن الأزمة في أن لغة الخطاب السياسي لكلا الطرفين القائمين تقوم، في جوهرها، على النفي والتشكيك بالآخر، الأمر الذي يحمل ضمنا خطاب الحرب الأهلية واللاتعايش. وعندها يأتي الخيار الأردني(كمطلب جماهيري) كطرف آخر "لتسيير" الحياة الفلسطينية، كون الفلسطينيين غير قادرين على "تسيير" أمور حياتهم.

ويقابل هذين الطرفين بقايا فصائل اليسار المأزوم المتناثر هنا وهناك، والتي يتجلى عملها داخل ذاتها الحزبية، أكثر من خارجها، تنفيذا لشعار "إعادة البناء"، الذي أطلق منذ سنوات، ويقوم على ميكانيكية الفصل بين الداخل (الحزبي) والخارج (الغير حزبي). وقد تحولت هذه الأحزاب من السعي لبناء الحلم-الوطن، إلى السعي للحفاظ على الذات (الحزب) حيث أصبح الحزب مقدساً، وهدفاً بحد ذاته. وعندها سقطت المراهنة (من وجهة نظر مؤسسي القطب الطلابي الديمقراطي) على هذه الأحزاب بالتوحد، لتشكيل بديل ديمقراطي قادر على ملاءمة احتياجات المرحلة. وأصبح الفرد الذي يسعى للفعل السياسي مضطرا للاختيار ما بين هذا أو ذاك، أو هجرة العمل السياسي، والانكفاء على الهموم الخاصة. فالخيارات القائمة هي إما القمع أو اللامبالاة. ولكل ما ذكر سابقا، جاءت مقدمات نشوء القطب الطلابي الديمقراطي للخروج من حالة الاستقطاب واللاتعايش إلى حالة اللااستقطاب والتعايش مع التناقضات بدون نفي الآخر للآخر، ولخلق حالة يسارية قادرة على المساهمة في الإجابة على تساؤلات المرحلة الراهنة.

مساهمة نقدية لحال اليسار الفلسطيني القائم

شكل اليسار الفلسطيني ما قبل أوسلو اتجاهات ورؤى مختلفة عن باقي الاطروحات السياسية الفلسطينية، واستطاع بلورة ذات وخطاب محدد لهويته السياسية (رغم أنه خطاب أساسه أيديولوجي) وأهم مقوماته انه عام، إستراتيجي، مطلق ومستورد. إلا أنه لم يستطع بلورة اتجاه عام لتيار يساري فلسطيني يؤمن بالاختلاف والتعددية. وعدم

القدرة على بناء هذا التيار الموحد يعود لأسباب موضوعية تقوم، في جوهرها، على الاختلاف حول أشكال الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، وذاتية، تعود لعدم وجود سعي حقيقي لبلورة هذا الإطار، لأن كل طرف من هذه الذوات أعلن عن كيانه الخيار "الحق" والآخر "الباطل". واحتكم اليسار بصورة كبيرة في توجهه النظري والعملي لما أنتجه الآخر، سواء كان روسيا أو الصين، إلا أنها عملية تماه مع ذات ليست ذاتنا وإسقاط لتجربة ورؤيا ليست خاصة (باستثناءات محددة) سببها يعود للسعي للحل الجاهز، أو النموذج الخالص الذي نسقطه على الواقع. وهذا التعامل ليس إلا صدى آخر لعقدة السلفية التي طالما حالت دون تفاعل الثقافة السائدة "المركز" مع الثقافات الهامشية "الأطراف"، ومارست دورها الأكثر خطورة في تطهير التاريخ من تلك الهوامش وسردته بطريقة تتفق مع السائد وتخدم أهدافه بإعادة إنتاج الذات. فخلال السنوات الذهبية لم يتمكن اليسار الفلسطيني من إحداث المتغيرات الثقافية الضرورية لنشأة الجدل والوعي النقدي، بدلا من الحتمية والثبات المنهجي الذي يقوم على الصحة الكلية للنموذج التي تم استرداده بطريقة أصولية ، كما هو الحال لدى الإسلام السياسي المستند إلى صلاحية النص المقدس"القرآن" لكل زمان ومكان.

وبرزت أزمة اليسار الفلسطيني واضحة بعد أوسلو حيث أن النموذج الجاهز والخالص (نموذج المنظومة الاشتراكية) قد انهار. وعليه سقط النموذج المطلق الصحة، بالنسبة للذات اليسارية الفلسطينية، وسقط الملجأ النفسي والروحي والسياسي والاقتصادي (إلى حد ما). والاعتمادية شبه المطلقة على النموذج الآخر، عكست نفسها على النموذج المتماثل معه، فبدأت سلسلة الانهيارات الخاصة في القوى اليسارية السياسية الفلسطينية. وعندها تحول من طرف ذي رؤيا خاصة في الساحة الفلسطينية، إلى داعم للقطبين اللذين تشكلان بعد أوسلو. فنجد أن بعضه يدعم المعارضة الإسلامية، مبررا ذلك بأنه يلتقي معها سياسيا وليس أيديولوجيا، دون إظهار أي تمايز أو اختلاف، مساهما بدعم التيار الإسلامي كبديل للسلطة. أما البعض الآخر فيدعم تيار السلطة، بحجة مرحلة البناء والإصلاح الداخلي. وكلا الوسطين يشكلان حالة من البحث عن ملجأ جديد للذات، وسعي باتجاه الحفاظ على الكيان الحزبي.

وهاجس الحفاظ على الكيان الحزبي، والبحث عن الملجأ الجاهز حوّل الأحزاب اليسارية، إلى مؤسسات نفعية لموظفين في داخل هذه الأحزاب، بعضها يطلق على ذاته اسم المعارضة اليسارية ويرفض **المشاركة الرسمية** أو المعلنة في مؤسسة السلطة. إلا أن هذه الأحزاب تقبل بتوفير أجرة موظفيها في مكاتبها الحزبية من السلطة، وتقبل بإعطائهم رتبة عسكرية، وتعمل جاهدة على تعيين القيادات الرسمية وغير الرسمية لديها بوظائف مدير-مدير عام، لا مبررة ذلك بشعار أن ذلك "حقنا". وعند تحليل النوازع خلف هذا

الخطاب أو الشعار نجد أن مضمونه يشير إلى حالة الانتهاء من الفعل الكفاحي النضالي والوصول إلى حالة من "استرداد الأتعاب". وببساطة فإن هؤلاء الأفراد لا ينسحبون من الفعل السياسي المباشر، لأن هذا الفعل هو المبرر الوحيد لبقاء هذا "الحق" قائما. فشكلية المعارضة اليسارية تمنح لهذا الوسط امتيازات خاصة في السلطة، وتحافظ في المقابل على قاعدة حزبية (وإن كانت بسيطة)، يبرر من خلالها وجوده وحقه بالاستفادة. والقسم الآخر من قوى اليسار الذي يفترض البناء والإصلاح من الداخل، في مؤسسة قائمة على مأسسة الفساد. والغريب أن هذا التفسير الأيديولوجي يخفي وراءه مصالح ذاتية، يعبر عنها بصراعات وتنافس داخلي واضح بين أعضاء الحزب أنفسهم في انتخابات المجلس التشريعي، وصراعات حول من سيقود هذه الوزارة أو من سيصبح الأمين العام. وهي في الحصيلة صراعات على "تقاسم الغنائم" لمغادري الثورة. وفشل هذه الوسط في دخول المجلس التشريعي (وإن كان عبر التزوير) وقبوله بوزارة، بدون شرعية جماهيرية، جعله مادحاً للسياسة الداخلية للسلطة، أو في أقصى حالات تطرفه صامتاً أمام المنحة الرئاسية (الوزارة).

ويواصل اليسار بالمناداة ب م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، رغم التحول البنيوي الذي طرأ عليها، بحيث أنها أصبحت مؤسسة من مؤسسات السلطة. والنوازع خلف هذا الخطاب هي توفير مصدر مالي ثابت للعمل الحزبي، وتوفير رواتب الأفراد القياديين في أحزاب اليسار، الموظفين في مؤسسات م.ت.ف. الشكلية كاللجنة التنفيذية والمجلس الوطني. وهذه الأحزاب تبرر ذاتها أمام نفسها بأنها لا تأخذ أموال السلطة بل م.ت.ف. وندرك أن هذه الحالة ثمرة التجربة الكاملة لواقع م.ت.ف.،وليست نتاجاً لتوقيع اتفاقية أوسلو،حيث اكتملت عملية التحول من بنية المؤسسة التي طالما شكلت عائقا أمام الحالة الثورية إلى بنية اكثر تمأسساً ينخرها الفساد، ويثقل كاهلها عبء البروتوكولات الرئاسية والوزارية كأي دولة استوفت شروط ومقومات وجودها، مع فارق جوهري هو أن شكل الكيان الفلسطيني لازال بعيدا عن تحقيق أي من شروط أو مقومات السيادة أو الاستقلالية . وإذا كان أوسلو قد حقق نقل هذه البنية على الأرض فمن الخطأ افتراض أنها نتاج أوسلو. فمثلا حالة التفرد القيادي في صنع القرار الفلسطيني مردها التاريخ الطويل ل م.ت.ف. وليست نتاج السلطة، واليسار شريك بالتشريع الذي أعطى فرداً الحق في أن يصبح الأب الذي يعطي، يمنح، ويعاقب بحيث أصبح اليسار الابن الذي يحتج، يغضب، ويقاطع، ولكنه يعطي الشرعية للأب ويمنحه الحق بالتصرف.

إلا أن التحول الجديد يشير إلى أن الفرد غير المؤثر بالفعل السياسي الحزبي، وغير المنتفع، ما زال ينتظر حالة جديدة للفعل الحزبي، وأن الذات التي تقود وتؤثر في هذا الفعل الحزبي أصبح هدفها الحفاظ على المؤسسة (الحزب) التي تسعى إلى إعادة إنتاج

ذاتها والحفاظ على مصالحها. وشعار "الحفاظ على الذات" في مرحلة تتطلب إيجاد بدائل، لا يعبر إلا **عن الجوهر الذاتي لهذا المشروع**. لذا تحولت القيادة من الفعل السياسي التغييري (اليساري) إلى اللافعل (خارج الحزب) للحفاظ على ما هو قائم. وأصبح سقف الفعل السياسي هو السقف الذي رسمه الممول -السلطة الفلسطينية-. لهذا فإن بناء القطب يفترض تحويل حالة السكون واللاعمل لدى الأفراد إلى عمل، بدون سقف يفترض الحدود الضمنية **التي رسمت عبر التمويل، ومن أجل الخروج من حالة اليسار التقليدي، باتجاه جديد**. لذا نفترض ضرورة بلورة محددات لهذا اليسار القائم لبناء الخيار الآخر بطريقة مختلفة :

أولا: الخطاب اليساري قائم إما باتجاه هروبي للمستقبل، مثل الحديث عن "حزب الطبقة العاملة" في بلد بنيته الاقتصادية مشوهة ولا يوجد فيه طبقة عاملة بالمعنى الكلاسيكي أو نكوصي للماضي مثل شعار "م.ت.ف." أو "العودة لقرارات الشرعية الدولية " رغم أن أوسلو ليست إلا الشكل الآني للشرعية الدولية. وكلا النمطين لا يحاكيان الواقع وإشكالياته الآنية. وهما يعفيان هذه الأحزاب من طرح البديل الجديد، ومن البحث أو الإجابة عن هذا المتغير بطرح أجوبة جديدة حول الواقع السياسي.

ثانيا : تم التعامل مع الأيديولوجيا بطريقة أصولية، بحيث أنها أصبحت محطة لقمع الاختلاف الفكري والسياسي، وذلك يعني تحريم الاختلاف أو الحد منه قدر الإمكان. فنجد الحزب يشكل أعضاءه ليكونوا أبواقا تعيد ترديد ذات العبارات. فالعضو الحزبي يجب أن يتحدث بما أصدره الحزب مركزيا، وبما يتوافق مع المعايير السياسية والفكرية والقيمة الحزبية العامة التي حددت سلفا. وأي اختلاف عن هذا التوجه لا يتطور في داخل هذه المؤسسة. وهذا يشير إلى أن "مقدرات الوعي" لهذه القوى، لم تستطع التماثل مع الماركسية كمنهج جدلي جوهره التحليل العلمي الدقيق للمعطيات والشروط المادية لواقع ما، كخطوة أولية على طريق تغيره ، بل على العكس من ذلك تم علاج الواقع بنمط ديني سلفي، يقوم على تحديد الهوية بين المتناقضات الأولية "صح-خطأ"، "ماركسي-غير ماركسي"، مما أعاد إنتاج نفس علاقة "حلال-حرام" وحوّل شعار " قال تعالى" إلى "قال لينين".

ثالثا: في الجانب الاجتماعي، شكل اليسار حالة توافق مع ما هو سائد، ولم يسع لفتح معركة اجتماعية مفترضا أن المعركة سياسية فقط. وبذلك جزّأ الصراع إلى مراحل ميكانيكية تبدأ بالتحرر السياسي، ثم النضال المجتمعي. ولهذا لم يقف مساندا للنضال النسوي أو مناهضاً للقبلية، بالشكل والمستوى المطلوب، فكان تبريرياً ومهادناً أمام الإسلام السياسي. لذا نقول أنه كرس القيم السائدة، وشكل بالأجمال حالة محافظة وتقليدية على هذا المستوى.

رابعا: البنية التنظيمية لهذه الأحزاب قائمة على المركزية الديمقراطية، وهي ذات اتجاه واحد من الأعلى للأسفل. أي أنها بنية مركزية (باختلافات نسبية بين أحزاب العمل العسكري واللاعسكري) تفتقد للحد الأدنى من الديمقراطية الداخلية. وربما يبرر ذلك بظروف العمل السري، الذي ساد خلال سنوات اتسمت بثبات الرؤى وتقاربها اتجاه الصراع وغايات المشروع الوطني العام، مما فرض المركزية وجعلها الإطار الأكثر نجاحا للبنى السياسية الفاعلة. أما الآن وقد تطورت معطيات الصراع وازداد مدى وسرعة المتغيرات، بحيث أصبحت حدة الاختلافات داخل الجسم الواحد تتطلب أطرا اكثر قدرة على التكيف مع هذه الحدة، الأمر الذي جعل المركزية عاملاً من عوامل التفسخ والانهيار، واضعف من طاقتها على التناغم الفاعل مع المرحلة الراهنة. ولعل أهم أسباب هذا التحجر هيمنة القيادة السابقة على صيرورة البنى. فمن قاد في تلك الفترة تعلم أن المركزية هي الأداة الوحيدة القادرة على إدارة دفة الحياة التنظيمية، وهو لن يستطيع القيادة اليوم في مرحلة جديدة بمتطلبات جديدة وبرنامج جديد، أهم ما يميزه تطلّب الديمقراطية الداخلية.

نشوء القطب الطلابي الديمقراطي

شكلت المواضيع التي وردت أعلاه المقدمات لنشوء القطب، وساهمت بالتقاء أطراف اليسار الثلاثة (كتلة اتحاد، كتلة وحدة، وجبهة عمل طلابي) في جامعة بيرزيت، بحيث أن الاختلاف بين هذا الطرف وذاك أصبح نسبياً وهامشياً. فلم تعد القضايا الخلافية تاريخيا "ضرورة العمل العسكري" أو " فلسطين كاملة أم بجانب دولة إسرائيلية" تمنع من الالتقاء. فالعمل العسكري معطل عند الأحزاب التي تنادي به، وأوسلو شكل بداية تحول في شكل الصراع (فلسطيني–فلسطيني) ونقل شعار الدولة إلى حكم ذاتي. والجانب الأهم في نجاح القوى الثلاث في البدء معا، هو رفض كتلة الاتحاد، دخول حزب الشعب للسلطة، الذي اعتبرته موقفاً غير شرعي، ولا يمثلها. وقد أصدرت بياناً بهذا الخصوص مع إصرارها على أن هذا الموقف ليس انشقاقا أو تنصلا من التاريخ والانتماء. **وكان الانطلاق يقوم على أننا ككتل نتجه نحو مشروع اندماجي يشكل نواة للاستقطاب من الكتل الأخرى والمستقلين،وحاضنة جديدة للأوساط الشعبية المختلفة التي لا تجد نفسها في الخيارين القائمين، وأننا في الوقت نفسه حالة تواصل نوعي مع اليسار القائم، تواصل لأطول تجربة سياسية فلسطينية ، تواصل باتجاه جديد، لن تكون بدايته من الصفر ومن اللاشيء، بل سنراكم على ما بدأ سابقا، ولكن باتجاهات وآفاق جديدة.**

ولخصوصية الواقع الطلابي، الذي له مميزات أساسية، افترضت إمكانية وجود بداية نوعية لهذا الجسم من داخلها. وهذه الخصوصية، تتمثل: أولا: التجمع الطلابي الزماني والمكاني العام، الذي لا يوجد في أي قطاع شعبي آخر، ويشكل أرضية جيدة للانطلاق. ثانيا: المصالح المشتركة للطلاب التي تفترض توحد هذا الجسم في العديد من القضايا، العامة والخاصة. ولذا بدأت التجربة من الأوساط الطلابية لكي يشكل هذا الجسم الحامي والمدافع عن هذه المصالح. في حين أن الأحزاب اليسارية التي تفترض نظريا ضرورة تبلور القطب الديمقراطي، لم تستطع بلورة نواة لهذا الجسم، لوجود أمين عام وأعضاء مكتب سياسي ولجنة مركزية، لكل حزب. وعليه فإن كان الطلاب بتوحدهم لن يخسروا شيئا، فإن هذه الأحزاب بتوحدها، سيخسر بعض القياديين فيها مناصبهم القيادية، ومشروعهم الذاتي الذي تحققه المؤسسة. ثالثا: الحالة النسبية الديمقراطية التي تمنحها الحياة الأكاديمية ، تجعل هذه التجمعات موضوعيا تؤمن بالاختلاف، وتسعى للتأكيد عليه والتعايش معه. (هنا نتحدث عن نسبية الأمور، أي مقارنة مع باقي التجمعات). كل ذلك افترض أهمية الدور الطلابي، وأهمية التأسيس لنواة القطب الثالث من هذه الأوساط، ومن ثم الخروج بها أو نقلها للساحة العامة.

وأهمية الحركة الطلابية استدعت المبالغة في العمل لاحتواء هذه الحركة من خلال تنظيم قطاعات طلابية كبيرة في أجهزة الأمن الفلسطينية، ومواصلة الأجهزة الإسرائيلية لمحاولات تجنيد أفراد لحسابها. ولذا تستطيع الحركة الطلابية لعب النقيضين: المساهمة في البناء الديمقراطي، أو المساهمة في الهدم.

بدأت رؤية القطب تنطلق من عدة توجهات أساسية: أولا: الخروج من ثنائية مؤيد أو معارض لأوسلو باتجاه محاكمة نتائج وإفرازات أوسلو عبر مستوى عملي من المواجهة وإثارة القضايا المفصلية التي لم ينجزها أوسلو، من استيطان، لاجئين...إلخ. وهو اتجاه يحاكم الممارسات اليومية للسلطة، عبر مواجهة القمع السياسي والفكري، والمطالبة بقضاء عادل، وحق الاختلاف السياسي، وحق ممارسة هذا الاختلاف بكل الأشكال، ومواجهة عسكرة المجتمع الفلسطيني...إلخ. فالحفاظ على ثنائية مؤيد ومعارض لأوسلو (على المستوى الشعبي) يعني افتراضاً ضمنياً بالثبات، كما أن فيه حسم واطلاقية لكل طرف على الآخر وبشكل نهائي، رغم أن هنالك تحولات عند هذا الطرف أو ذاك. والأهم أن شعار المعارضة لأوسلو يعني الحديث بعمومية كبيرة، ويعفي من طرح برنامج عملي للمواجهة، بالتوازي مع طرح برنامج اجتماعي يواجه التيار الإسلامي الأصولي، ولا يكون مهادناً معه،وذلك بطرح قضايا مثل حق الاختلاف الفكري والأيديولوجي، قضايا نسوية، قانون مدني، ثقافة جنسية. وأهم شيء تفريغ الخطاب الإسلامي من ادعائه، بالتعايش مع الاختلاف وطرح قضايا حساسة تخرجه إلى حقيقته المطلقة. (ارتكزت نشاطاتنا على هذه البرامج الأمر الذي ميزنا عن التيارين القائمين في ساحة الجامعة وبلورة فكرة التيار الثالث).

ثانيا: اليسارية حالة ما بعد الأيديولوجيا، أي مواجهة لواقع محدد، غير عادل، باتجاه تغييره ونقله لحال أكثر عدالة وأكثر تقدمية، وهي حالة متجددة لكل واقع حسب خصوصيته. فلا توجد يسارية مطلقة الزمان والمكان وإلى الأبد. "فالرسول" محمد حالة يسارية وأبو ذر الغفاري حالة يسارية رغم "عدم ماركسيتهما". والجوهري هنا هو الخروج من الأيديولوجيا العقائدية التي تكبل أي حزب وتحول يساريته إلى حالة من وعي ديني. وعليه لابد من إعطاء مساحة أكبر للفرد للاختلاف الأيديولوجي في داخل هذا الجسم، الذي لا يعني بالضرورة عدم العمل المشترك. من جهة أخرى يستطيع هذا الجسم التوسع في أوساط شعبية أكبر، واحتواء أفراد العمل السياسي الموجودين، الذين يتفقون سياسيا واجتماعيا مع هذا الجسم، ولكنهم يختلفون أيديولوجيا. فالخروج من هذا الحسم الأيديولوجي شكل نواة لتوسع القطب في السنة الثانية على التجربة. ولا نعني هنا الميوعة في الطرح الأيديولوجي، بمعنى التستر وراء ذات أيديولوجية أخرى، أو نفي أيديولوجية هذا الجسم، وإنما ضرورة نفي اللون الواحد والشكل الواحد والاتجاه الأيديولوجي الواحد لهذا الجسم.

ثالثا: في ظل حالة الهزيمة العامة التي أصابتنا سياسيا أصبح هناك شعور بديمومة مشروع الاحتلال، كمشروع مطلق ودائم. يقابل ذلك نظرة احتقار للذات الفلسطينية، أمام جبروت هذا الكيان. من هنا افترضنا ضرورة الحفاظ على لغة الصراع، مع التأكيد على القوة الكامنة في الذات من حضارة وثقافة وتاريخ وحضور لنحمي ذاتيتنا الإنسانية ونحافظ على الذاكرة الضرورية لتفجير مشروع مقاومة جديد كلما استجدت معطيات الصراع وذلك بإبراز طبيعة الاحتلال القائم على النفي الكلي للآخر وتجلياته: سجون، تهويد المكان، وأسرلة السكان أو تحويلهم إلى لاجئين، وتنصيب المستوطنات، مما سيدفع الرأي العام إما إلى التصريح بحقيقة عدالة القوة، أو الوقوف موقفاً اكثر حزما لنصرة القضايا العادلة. وبهذا تتخذ المواجهة الوطنية شكلا فاعلاً ومؤثراً واكثر شمولية وقدرة على استعادة الحالة الروحية التي سادت السنوات الذهبية للعمل الثوري الفلسطيني.

رابعا: الخروج من الخطاب التقليدي اليساري، الذي يحاكي ما هو غير الآن، (المستقبل والماضي) بحيث يكون مفصلاً، مبرمجاً، يحاكي الإشكاليات السياسية والاجتماعية والنقابية الحالية. (بمعنى أننا لن نسقط أمريكا من جامعة بيرزيت) ويطرح ذاته كبديل ديمقراطي، قائم على أساسيات محددة، ويقدم مشروعه وبرنامجه، القادر على تحقيقه والعمل عليه. الأمر الذي يميزه عن غيره من خطابات ويحدد ماهيته الخاصة به، التي تبتعد عن سلطة الخطاب اليساري (ربما العربي بشكل عام) القائمة على أسطورة البطولة، والمستقبلية الحتمية.

الإشكاليات الرئيسية للتجربة

أولا: الإرث الحزبي القائم على أسطورة عظمة الذات واطلاقية صحتها ونفي الآخر بمسميات عدة، "الانتهازية اليسارية"، "الانتهازية اليمينية"، "المنشقين"، "البراغماتيين" الأمر الذي صعب بداية الالتقاء. وقد تم الخروج من هذا الأشكال بالحديث عن اليسار وأحزابه القائمة بتعميم شديد، وبدون تحفظ، وأنهم السبب وراء رؤية الذات والآخر بهذا الشكل.

ثانيا: كانت هنالك حالة من عدم الثقة بالآخر والخوف على الذات من الاحتواء من قبل الكتلة الكبيرة للكتل الصغيرة. ولهذا واجهنا مشكلة عند توقيع الاتفاق، وهي نسبة كل طرف من هذه الأطراف. وكان الخروج من هذا المأزق بأن قدمت الكتلة الكبيرة (جبهة العمل) تنازلات عن حجمها النسبي في هذا المشروع، لكي تشعر الأطراف الأخرى أن الأمر ليس عملية احتواء طرف لطرف آخر، بل تشكيل مشروع جديد، نواته هذه الأطراف باتجاه اندماجي، وأن هذا التوزيع للحجم لا يعني شيئا على المستوى العملي. ولهذا خاضت كل كتلة انتخاباتها الخاصة على حدة، في السنة الأولى. أما في السنة الثانية، فصار هناك تحول أوسع باتجاه اندماجي. بحيث جرت انتخابات للقطب ككل لانتخاب قيادته الجديدة. ولم يعد التقسيم يقوم على أساس كتلي في داخل القطب، وتحديدا بعد بروز فئة لا بأس بها من المستقلين، وبعض أفرد الأحزاب الأخرى، ودخول رفاق جبهة النضال الشعبي فيه.

ثالثا: العلاقة بالأحزاب الرسمية عند تشكل القطب تراوحت بين دعم - رفض مطلق للفكرة. والوسط الأول يرى ضرورة دعمه لأنها سيشكل رافداً له في مؤسسته. والوسط الأخير رفض المساعدة المالية في انتخابات السنة الأولى لكتلة الاتحاد، إلا بشرط التنازل عن الموقف السياسي المعلن وإعادة تقديم طلبات الانتساب. إلا أن الكتلة رفضت ذلك، وشكلت الحالة الأكثر تجاوزا لإرث الماضي، والأكثر دعما في التحول للاندماج. وهذا الوسط رفض المساعدة على افتراض انعكاسها السلبي على المؤسسة. وكلا الوسطين كان قد اجل الانطلاق لبحث علاقة الجسم الذي سينشأ بالمؤسسة القائمة ومدى الاستفادة منه. والذي ساعد على حسم نجاح تجربة القطب أن المبادرين للفكرة، مبادرين على أساس فردي وليس عبر توجه أو قرار حزبي، يفرض الخطاب والنسبة والتوجه. لذا كان كل ما أنتج على صعيد نظري، نتاج خاص بالتجربة نفسها.

رابعا: على الصعيد المالي، واجه ويواجه "القطب" إشكالية مالية، بحيث أنه يعتمد، بشكل خاص، على ميزانية لجانه في مجلس الطلبة، وعلى التبرعات المحدودة من بعض المؤسسات والأفراد، وأيضا على مساهمة أعضائه. واقتصر دور بعض الأحزاب اليسارية على الدعم في فترة الانتخابات.

خامسا: المشكلة التي واجهت القطب في السنة الأولى، في أول انتخابات خاضها، ولم يمض على تشكله إلا أيام، هي انخفاض عدد المقاعد التي كانت لليسار والتي تساوي ١١ مقعد في مجلس الطلبة، بعدد طلاب يساوي ٤٨٠ طالباً انخفضت إلى ٨ مقاعد بعدد طلاب يساوي ٤١٢ طالباً، وذلك لارتفاع نسبة الحسم، الأمر الذي أدى إلى حالة من توجيه اللوم من كل كتلة للأخرى. وحسم الأمر باتجاه أن الكل مسؤول، وأن انتهاء تجربة القطب يعني نهاية الكتل نفسها،لذا علينا العمل لنثبت ذاتنا كطرف ثالث في الجامعة. وهكذا كان هنالك تكثيف للنشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي ميزت القطب كطرف آخر في الجامعة متمايز عن الكتل القائمة. هذا الأمر حول جزءاً من صراع الكتلتين الأخريين إلى صرعهما مع "القطب".

في انتخابات العام الذي تلاه، وصل "القطب" لعشرة مقاعد، بعدد طلاب يصل إلى ٥٣٥ طالباً مع تراجع ملحوظ لحركة الشبيبة. والملاحظ هنا أن حالة الهبوط في وضع اليسار في الشارع لم ينسجم مع حالة الصعود "للقطب" في الجامعة، الأمر الذي يوضح وجود رغبة في أوساط شعبية هائلة في وجود البديل الثالث. البعض يرى أن هذا الصعود يعود لإشكاليات "الشبيبة" الداخلية. ولنفترض جدلا أن ذلك صحيح،فأن هذا يعني أن الطالب أصبح له خيار آخر غير الخيار الإسلامي الذي شكل البديل الدائم، والوحيد للطرف الآخر. كما أن هذا يسقط شعار الأحزاب اليسارية بأن المرحلة مرحلة "حفاظ على الذات"، الذي هو شعار تآكلي، يفصل ما بين الذات(الحزب)، وما يحدث خارجها.

سادسا: عندما تحددت ماهية "القطب"، بدأت صراعات مع الطرفين الآخرين، سواء عبر التشكيك بالقائمين على القطب، عبر وصفهم ب"عملاء الغرب" من قبل "الإسلامية" أو الإغراء بوظائف من "الشبيبة" أو نشاط الأجهزة ضد القائمين على التجربة، من خلال التهديد، المراقبة والاستدعاء. إلا أن هذا كان إشعاراً ضمنياً بأن هذا التيار في الطريق والاتجاه الصحيح. هذه الإشكاليات التي وردت لم تحسم بشكلها النهائي، إلا أننا قطعنا شوطاً واسعاً في حل بعضها والتكيف مع بعضها الآخر.

اقتراحات مستقبلية

أولا: يفترض العمل على تعميم التجربة واخراجها من "الجزيرة المقطوعة الصلة"، وذلك لأن بقاءها كذلك سيسهل القضاء عليها، ويفقدها معناها المطلوب، كتجربة عامة. والبدء بتعميم التجربة يفترض نقلها للجامعات الأخرى والطلبة الثانويين والعمال والقطاعات النسوية والمؤسسات. البدء بهذا التعميم يفترض الاهتمام بالوضع الخاص بكل قطاع على حدة، ونسج خطوط العلاقات على أسس شعبية، جماهيرية، بهذا الجسم الجديد.

والأهم أن تتكون لجنة مؤسسة من هذه القطاعات تحتوي على أعضاء من كافة قوى اليسار. وهي بدورها تشكل لجنة خاصة في كل قطاع على حدة، وتفتح صلات مع أعضاء اليسار ممن استقالوا ومن الموجودين. فالمراهنة على هذه القوى اليسارية كأحزاب على التحول مضيعة للوقت.

ثانيا: الخيار الثالث يشكل تواصلا نوعياً لليسار، إلا أن عضويته تفترض أن تكون فردية بسياق اندماجي وليس على أساس تحالف لقوى يسار قائمة، وإلا ستعود هذه الفصائل لتوجيه هذا الجسم، وتحديد توجهاته وتقيد الاختلاف والتشرذم الحزبي، ويصبح الجسم الجديد تجميعاً لأزمات صغيرة. لهذا لا بد من الابتعاد عن صيغ التحالف، والعضوية الكتلية والبدء من عضوية فردية.

ثالثا: المطلوب الآن ملاحظة الصراع بتحوله (وإن كان لفترة محددة) إلى (فلسطيني-فلسطيني) ووضع إجابات حول تساؤلات الآن الخاصة بالقضايا اليومية على المستوى السياسي والاجتماعي، وطرح برنامج ثوري داخلي يتمايز عن البرنامج المطروح من طرفي الصراع (السلطة - الإسلامي)، مع الحفاظ على الصراع بشكله المؤقت وغير العنيف. ويطرح هذا الاتجاه ذاته بديلا، ويسقط شعار الحفاظ على الذات، ويحافظ على لغة الصراع مع الاحتلال، "فلسنا مضطرين للاعتذار عن ذواتنا"، وتحويل الضحية لجلاد، ليصبح دورنا النضالي هو تفهم إنسانية جلادنا القديم أو الجديد.

رابعا: في المجتمع العربي، تلعب الجماعة دوراً مهماً في البنية الاجتماعية. لذا فهي تحتاج لمركزة، وفي نفس الوقت تحتاج لمساحة من الفردانية، بعكس المجتمع الرأسمالي الذي تميزه فردانيته في سياقه التاريخي الخاص. لذا ربما يكون الحل لذلك المجتمع حلاً فردياً ولا يكون لديه سعي من أجل المركزة. هذه البنية، هذا الإطار القادم، يفترض أن يشكل حالة تعايش للنقائض والاختلافات الأيديولوجية، التي تغني الجسم وتحافظ على تجدده المستمر، **أي حالة ما بعد الأيديولوجيا**، وليست اللاأيديولوجيا، التي طرحتها فتح بالمعنى التاريخي. وبذلك نخرج من " أزمة نظرية أم تطبيق"، لأن أية أيديولوجيا تجعل حزبها أسير النمط والنموذج الجاهز الذي تطرحه، الذي هو امتداد لإرث ديني. ويصبح الهدف ملاءمة الواقع ليتناسب مع النظرية، أو تستخدم النظرية لتبرر الذات وانتهازيتها، بمعنى أن قوى اليسار تمثل حالة أيديولوجية لا يسارية، معارضة صامتة أو مؤيدة صامتة، استنادا إلى مبررات أيديولوجية لتبرير سكونها وتفسير الأزمة بأسباب موضوعية، أو أسباب تخص الحزب حيث القائد خارج هذه الأزمة. وعليه هنالك علاقة استخدامية للأيديولوجيا، فهي تخدم الأفراد في هذه الأحزاب وتبرر حالة الصمت، وتحافظ عليهم كقادة. فلم تعد الأيديولوجيا مقياساً ومحدداً لثورية هذا الطرف أو ذاك، بل أصبحت حالة من الحفاظ على ما هو قائم، حالة لا ثورية أصولية.

خامسا: التحول في شكل الصراع وضح ظهور الجانب الطبقي، بشكله المباشر، حيث أن الواقع الفلسطيني الجديد يشكل نواة لتبلور الاستغلال الطبقي المباشر. ويتضح ذلك بطريقة جلية عبر البرجوازية الفلسطينية التي بدأت بالاستثمار في المناطق الفلسطينية، وفئة الكمبرادور التي في طور التكون، أو عبر شريحة الـ .N.G.O التي أصبحت تشكل مشاريعها بما يدعمه الممول، وتحولت من مؤسسات مجتمع مدني لمؤسسات استثمارية تساهم في حالة الفساد الرسمية وتؤسس لها مجتمعيا (باستثناء البعض منها). لذلك يفترض تقديم برنامج خاص بذلك، وعدم دمجه بالاستقلال الوطني. لأن ذلك يؤجله وينفيه لمرحلة التحرر الوطني، ليشكل هذا الوليد حاضنة للفئات المقهورة طبقيا، وغير المنتفعين من الحل السياسي القائم.

سادسا: قد يكون مبكرا طرح مشروع وطني آخر للدولة الفلسطينية المستقلة، التي نفت إمكانيتها الحالية حكومة الليكود. وأصبح هنالك تحول إسرائيلي(حزب العمل)، بحيث أن مشروعه يتجه من استعمار مباشر للضفة والقطاع، إلى استعمار اقتصادي للشرق الأوسط ككل. وعليه تصبح الدولة، وإن أنجزت، مقامة على أسس من التبعية والإلحاق الإسرائيلي. لهذا ربما يفترض فتح أفق جديدة من العمل والنضال، وذلك بفتح الجدل والحوار حول مشروع دولة لكل مواطنيها، على أسس من تعايش الأنا والآخر بدون نفي الذات أو الآخر، وبدون الاعتذار عن سيرتنا وماضينا.

خاتمة

لا نقدم هذا المشروع كصيغة منجزة وجاهزة، ولكننا نعتقد أنها خطوة أولى ومهمة في الاتجاه المطلوب، يفترض أن يضاف لها ويطور عليها، لتصبح متكاملة وغير متكاملة في نفس الوقت. متكاملة كمشروع وطني يقدم الجديد ويجيب على تساؤلات، وغير متكاملة بمعنى البرنامج الجاهز والمنجز والأبدي. ولذا يفترض أن يشكل حالة مستمرة بالتغير والتأقلم، بحيث يتكيف مع أشكال الصراع المتحركة، ويغير دائما أدواته في هذا الصراع، وخطابه وشعاراته. بمعنى أنه حالة متجددة وحيوية باستمرار، يعكس نفسه في التغيّر المستمر في قيادته الرسمية، وتحديد مدة محددة لبقاء هذه القيادة، وهو أمر مهم للحفاظ على ديناميكية هذا الإطار.

المساهمون:

أحمد مجدلاني: عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

إسماعيل أبو شنب: عضو القيادة السياسية لحماس.

آيلين كتاب: محاضرة في علم الاجتماع ومنسقة برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

جميل النمري: عضو قيادة الحزب الديمقراطي الاردني.

جميل حمامي: باحث في جامعة القدس، عضو اللجنة التنفيذية للهيئة الاسلامية العليا، أمين سر لجنة العلوم والثقافة الاسلامية.

جورج جقمان: عضو مجلس أمناء مؤسسة مواطن، أستاذ فلسفة وعميد كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت.

داوود تلحمي: كاتب وصحفي، عضو المكتب الساسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

دلال سلامة: عضو المجلس التشريعي، عضو اللجنة الحركية العليا لفتح.

رفيق النتشة: عضو المجلس التشريعي، وزير العمل.

ريما حمامي: أستاذة علم الإنسان ورئيسة برنامج الماجستير في المرأة والقانون والتنمية في جامعة بيرزيت.

زياد أبو عمرو: عضو المجلس التشريعي، أستاذ علوم سياسية في جامعة بيرزيت.

سميح شبيب: باحث، وكاتب، متخصص في الشؤون الفلسطينية.

عبد الرحيم ملوح: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

عبد الستار قاسم: أستاذ علوم سياسية في جامعة النجاح.

عزمي بشارة: رئيس مجلس أمناء مؤسسة مواطن، عضو كنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي.

فيصل حوراني: كاتب وباحث، متخصص في الشؤون الفلسطينية، عضو المجلس الوطني.

قيس عبد الكريم (أبو ليلى): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ماجد الكيالي: كاتب وباحث فلسطيني، مقيم في دمشق.

مازن سعادة: كاتب وروائي.

محمود النجار: عضو مؤسس في القطب الطلابي في جامعة بيرزيت.

مروان البرغوثي: عضو المجلس التشريعي، رئيس اللجنة الحركية العليا لفتح.

مروان الكفارنة: نشيط سابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مهتم بشؤون المنظمات الأهلية.

مصطفى البرغوثي: عضو مجلس أمناء مؤسسة مواطن، رئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية.

ممدوح نوفل: كاتب وصحفي، عضو المجلس الوطني.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**
بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**
بقلم: عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**
بقلم: ساري حنفي

٤. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**
بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. **إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**
وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس -١٩٩٦

٦. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث.**
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني - ١٩٩٧

٧. **المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي.**
بقلم: رجا بهلول

٨. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**
بقلم: جميل هلال

٩. **ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.**
تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢-٢٣ تشرين أول ١٩٩٨

١١. **النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية.**
بقلم: نادر عزت سعيد

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة**
بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣. **الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية**
بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**
تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة
٥. **الديمقراطية والتعددية: ازمة الحزب السياسي الفلسطيني**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١١/٢٤ ١٩٩٥
٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**
بقلم: عزمي بشارة
٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية.**
بقلم: علي جرادات

سلسلة اوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: محمد خالد الازعر
٢. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: علي الجرباوي

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان
١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**
٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**
٣. أسامة حلبي، **سيادة القانون**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**
٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**
٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في اوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة،
رسومات: خليل أبو عرفة،
إعداد: نبيل الصالح
استشارة تربوية: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدأ الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة.**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **التعددية والتسامح.**
١٠. **الثقافة السياسية.**
١١. **العمل النقابي.**
١٢. **الإعلام والديمقراطية.**

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب وقائع المؤتمر السنوي الرابع **لمواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**، والذي يعنى بالتغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو والأبعاد المستقبلية لهذه التغييرات. وقد سعت المؤتمرات السابقة للتركيز على آفاق التغيير ومجالات العمل من أجل بناء نظام ديمقراطي في فلسطين من خلال تحليل عناصر الواقع الحالي والعوامل المؤثرة فيه.

وقد اتخذ المؤتمر الرابع هذا المنحنى مع إهتمام خاص بالآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية والعناصر الأخرى الفاعلة في المجتمع.

وتشكل وقائع هذا المؤتمر إسهاما في النقاش والحوار الجاري حاليا حول المستقبل الفلسطيني في جوانبه المختلفة، بالإضافة إلى كونها وثيقة ترصد بعض جوانب التاريخ السياسي والاجتماعي لفلسطين في هذه المرحلة.

سلسلة
دراسات
وأبحاث